

تصوير ابو عبدالرحمن الكردي
موسوعة
الأمن والإستخبارات في العالم
تأليف د. صالح زهر الدين
الوطن العربي والموساد

موسوعة
الأمن والاستخبارات في العالم

د.صالح زهر الدين

# الوطن العربي والموساد

الجزء السابع

المركز الثقافي اللبناني

# المركز الثقافي اللبناني

للطباعة والنشر والتاليف والترجمة والتوزيع

بيروت ـ هاتف، ٠٥/٤٦١٧٧٧ ـ ٠٥/٤٦١٨٨٨ ـ ٠٢/٧٥٣٦٦٣





الطبعة الأولى

٢٠٠٣

# الفصل الأول

## الحركة الصهيونية
## بين الفكر والممارسة

# الحركة الصهيونية
# بين الفكر والممارسة

قبل التطرق إلى نشأة الحركة الصهيونية والخطوات التي اتخذتها للوصول إلى تحقيق أهدافها الاستعمارية، لا بد من الإشارة إلى تعريف كل من «اليهودية» و «الصهيونية» لأن الكثير من المعنيين بالأمر ومنهم عرب أيضاً، لا يميز بينهما على الرغم من الفارق الكبير بين الحركتين.

«فاليهودية» ديانة مشتقة من «اليهود»، وهم من سلالة إبراهيم الخليل الذين كانوا يسمّون بالعبرانيين ثم بالإسرائيليين، حيث هاجر إبراهيم بجماعته الكلدانية حوالي سنة ١٨٠٥ ق. م. من جنوب العراق (أور) إلى أرض كنعان، التي كان يقطنها الكنعانيون، وأطلق عليها اسمهم (وهم قبائل عربية هاجرت إلى هذه الأرض من الجزيرة العربية في الألف الثالث قبل الميلاد على أثر موجة القحط والجفاف التي اجتاحت تلك المنطقة في تلك الفترة). ومنذ ذلك الوقت سمّي جماعة إبراهيم بالعبرانيين[١]. بيد أن المرجح، أن تسميتهم بهذا الاسم (العبرانيون) كان نتيجة عودتهم من مصر بعد أن طردهم منها الفرعون رعمسيس الثاني عام ١٢٩٠ ق. م، عندما عبروا نهر الأردن إلى أرض كنعان، وهذا دليل كاف على أنهم غرباء طارئون على فلسطين؛ حيث دخلوا أريحا ودمّروها على من فيها وما فيها انطلاقاً من وصية إلهم يهوه لقومه: «إذا دخلت مدينة لا يَفُتْك أن تقتل سكانها بحد السيف، وأن تستأصلهم أطلّة الدم، وأن تبيد كل ما يكون في تلك المدينة، وأن تذبح بهائمها»[٢].

أما «الصهيونية» فهي حركة سياسية عنصرية استعمارية استيطانية من مخلفات الفكر الأوروبي القومي التوسعي من نهاية القرن التاسع عشر. وهي «مشتقة» من كلمة «صهيون» (وهو اسم جبل في القدس) ومعناها الأرض الموعودة أو الأرض المقدسة[٣]. وأول مبتدع لكلمة «الصهيونية» كان «ناثان برنبوم»[٤]. أما في ما يتعلق

بفلسطين، فإنها سميت بهذا الاسم نسبة إلى إحدى قبائل جزيرة كريت، وأهمها قبيلة «بولستي» عندما هاجمتها القبائل اليونانية في أوائل القرن الثاني عشر ق. م. (نحو سنة ١١٨٤ ق. م) فهربت هذه القبيلة مع قبائل أخرى غيرها إلى السواحل المصرية حيث تصدّى لها فراعنة مصر، فتوجهت إلى الأراضي الساحلية الجنوبية ـ الغربية لأرض كنعان واستولت على غزة وعسقلان وأسدود، فاكتسبت هذه الرقعة الساحلية منذ ذلك الوقت اسم فلسطين نسبة إلى هذه القبيلة الايجية التي حلّت فيها[٥].

هذا ويصوّر الصهيونيون عن طريق أجهزة الدعاية ووسائل الإعلام التي يملكونها أن فلسطين هي ملك لهم، وأنها «أرض الميعاد» وأنهم «شعب الله المختار»، ولا يحق لأي كان الوجود فيها سواهم. بيد أن الوقائع التاريخية تثبت عروبة فلسطين قبل الفتح العربي لها بنحو خمسة وثلاثين قرناً أي منذ سنة ٣٥٠٠ ق. م. عندما وصل الكنعانيون إلى الأرض التي سمّيت باسمهم فيما بعد (أرض كنعان). وكان الفينيقيون الذين هم فريق من الكنعانيين قد اتخذوا من الساحل الممتد من اللاذقية في الشمال حتى جبل الكرمل في الجنوب مقراً لهم، وبعده بأربعة عشر قرناً، وجميع سكانها عرب أقحاح، وهذا ما يثبت عروبة هذه الأرض على مدى خمسة وأربعين قرناً متواصلة.

أما الفترة القصيرة التي سيطر فيها العبرانيون على فلسطين، فكانت خلال حكم الملك داوود وابنه سليمان، ولا تتجاوز هذه الفترة السبعين عاماً، وذلك عندما تمكن الملك داوود من إقامة مُلْك للعبرانيين في القرن العاشر ق. م ثم خلفه ابنه سليمان الذي يعتبر من أقوى ملوكهم؛ ورغم قوته وشهرته فإنه تحالف مع الفينيقيين الذين ساعدوه ببناء الهيكل الشهير في القدس. أما من ناحية ثانية، وخلال هذه الفترة من قوة العبرانيين وملوكهم، فقد كانت فلسطين تابعة لمصر وخاضعة لسيطرتها، بدليل أنه عندما «تزوج الملك سليمان إحدى أميرات الأسرة المصرية الحاكمة أقطعه فرعون مصر، كصداق لابنته، قرية (الجرار) بجانب مدينة (الرملة). وهذه الحادثة شاهد على أن الدولة اليهودية، حتى في أقوى أيامها، أي في عَهد سليمان، كانت دولة رمزية، وأن السيادة الحقيقية كانت لمصر»[٦]. ثم انقسمت مملكة سليمان بعد موته إلى مملكتين: إسرائيل وعاصمتها السامرة، ويهودا وعاصمتها القدس. ولهذا تعتبر مملكتهم حادثاً طارئاً ليس إلا.

هذه النظرة الموجزة عن فلسطين، واليهودية والصهيونية، تسمح لنا بالدخول بصورة تفصيلية في الظروف التي أدّت إلى نشوء الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر، والجذور التي انطلقت منها، والمراحل التي مرت بها، بالإضافة للخطوات السرّية والعلنية للدبلوماسية الصهيونية، وتلاقي أهدافها مع أهداف الدول الاستعمارية الأوروبية في تلك الفترة، وصولاً للأهداف التي أعلنتها من خلال مذكراتها ومؤتمراتها ومباحثاتها مع المسؤولين الذين كانوا يمتلكون بأيديهم زمام المبادرة والتحكم بمختلف الأمور. فمن الملاحظ، وعلى ضوء الدراسة التاريخية للمراحل التي مرّ بها الشرق العربي وفلسطين بصورة خاصة، أن هذه المنطقة كانت عرضة لسلسلة متواصلة من الفتوحات، ولأهداف معروفة تماماً، عاشت خلالها فلسطين وضعاً مميزاً، حيث أعطتها الحملات الصليبية، التي قامت في أواخر القرن الحادي عشر، طابع الخصوصية والأهمية أكثر من أية فترة أخرى. وكان تركيز الغرب الاستعماري على فلسطين يتخذ بعداً مهماً في إطار النظر إلى أهمية المنطقة العربية من مختلف النواحي التي تتميز بها.

والواقع أن القرن التاسع عشر كان عصر انتصار القوميات في القارة الأوروبية. وكانت عملية التسابق الاستعماري والتكالب المحموم على القارة الإفريقية في هذا القرن نتيجة لبروز العامل القومي والمراهنات على الدور الأكثر قوّة وفعالية لدى هذه الأمم التي تؤكد فاعليتها عن طريق اتساع رقعة سيطرتها على المناطق المستعمرة والتابعة. في ضوء ذلك، ونظراً لواقع أن اليهود الذين كانوا يعيشون في هذه المجتمعات الأوروبية، والذين كانت زعاماتهم الدينية والصهيونية، تعتبرهم أرقى وأطهر المخلوقات على وجه الأرض، أرادوا العمل وبشكل مشابه للحمّى القومية الأوروبية والسيطرة الاستعمارية، ووجدوا الفرصة ملائمة لتحقيق الحلم الذي راودهم باستمرار في «العودة إلى أرض الميعاد» وخلق «قوميتهم اليهودية» على أرض فلسطين العربية، ولو كان هناك فقدان وانعدام لمعظم العوامل المكوّنة للقومية انطلاقاً من اللغة(٧) والأرض والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد والاقتصاد والمصير المشترك، خصوصاً بعد أن ثبت وبصورة جليّة أن العامل الديني ـ الذي يركز عليه الصهيونيون ـ لا يشكل عاملاً من عوامل القومية.

حتى من هذا المنطلق نرى أن الهوّة كانت واسعة تماماً بين الاستعمارين،

الصهيوني والأوروبي، وإن كان هناك تلاق في الأهداف وتشابه في الأسلوب حيث أن «تقليد» الصهيونية للاستعمار الأوروبي في إرسال المستعمرين للسيطرة وإقامة جاليات استيطانية تستطيع أن تقيم دولة على مرّ الزمن تابعة للدولة الأم، كان واقفاً على رأسه لا على قدميه حيث «كان الاستعمار عند الصهيونية أداة لبناء الدولة القومية وليس وليداً لقومية قد سلف تحقيقها»[٨].

وكما أن «إسرائيل» ربيبة الصهيونية، لم يكن وجودها عفوياً ووليد الصدفة، كذلك فالحركة الصهيونية - الأم - كانت «لأسباب نشوئها عوامل عديدة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية، منها ما يتعلق بأوضاع اليهود واليهودية الذاتية خلال تلك الفترة التي كانت بحد ذاتها تتمة لما سبقها من تطور في هذه المجالات خلال القرون السابقة، ومنها ما يتعلق بالأوضاع العامة في البلدان التي كان اليهود يعيشون فيها والتغييرات التي حدثت في أوروبا وروسيا، خصوصاً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر»[٩]. ولولا الجهد المنظم والتخطيط الدقيق والمتواصل الذي بذله قادة الصهيونية بمساعدة المتعاطفين معهم والمناصرين لهم لما توصلوا إلى ما نراه اليوم ونعاني من نتائجه.

وقد برز التخطيط الذكي عند قادة الحركة منذ بداية تكوينها، حيث توهّم البعض أن انقسام الحركة الصهيونية بشكل دائم - ومستمر حتى اليوم - إلى أجنحة، هو بداية النهاية لها. بيد أنه في الواقع، ورغم كل الانقسامات والخلافات في وجهات النظر والآراء، بقيت الحركة موحّدة وموجهة على أسس ثابتة لأهداف محددة واضحة من قبل قيادة تضع نصب أعينها تحقيق ما رسمته الثوابت الأساسية لمنطلقاتها ونشأتها. ومن المعروف أنه كان للحركة الصهيونية في سنواتها الأولى نوعان من المناصرين والمؤيدين: الصهيونيون الثقافيون والصهيونيون السياسيون. «وقد اهتم الصهيونيون الثقافيون بشكل أولي بإحياء الثقافة العبرية، وبارتباط اليهود بتاريخ فلسطين لغوياً ودينياً وجنسياً. أما الصهيونيون السياسيون فقد عنوا بالمشكلة اليهودية، وكانت فلسطين بالنسبة لهم أفضل الأماكن منطقياً لإقامة دولة قومية لليهود. بيد أن بعض الصهيونيين السياسيين الأوائل لم يصر على فلسطين، وهذه حقيقة تظهر أن اهتمامهم بخلق قومية يهودية أعظم بكثير من اهتمامهم بالثقافة اليهودية وبفكرة العودة الخيالية»[١٠].

هذا وتؤكد المجتمعات التي كان اليهود يعيشون بين ظهرانيها، أن عديدين منهم

كانوا يفضلون العزلة عن الآخرين والعيش في مجتمعات مغلقة، ويرفضون الاندماج مع السكان المحليين، ويبتعدون عن كل ما يمت للحياة الاجتماعية بصلة، وذلك بسبب ممارستهم لبعض الأعمال والحرف التي كانت تقتصر عليهم دون سواهم في بعض الأحيان. وكانت التجارة والربا محور اهتمام هذا النوع منهم بالإضافة للنظرة الاستعلائية التي كان هؤلاء ـ وما زالوا ـ ينظرون بها إلى سائر البشر، منطلقين من إدعائهم أنهم «شعب الله المختار» وأن الله لهم وحدهم دون الآخرين، والاضطهادات التي عانى منها يهود في المجتمعات الغربية، كان يقابلها في المجتمع العربي تسامح واسع، ومعاملتهم على قدم المساواة مع المواطنين العرب دون أي تمييز. وفي الوقت الذي نشأت فيه «الحركة اللاسامية» في ألمانيا في بادىء الأمر، لتضطهد اليهود باسم العنصرية لا الدين، ثم انتشرت في الأقطار الأوروبية، وبلغت هذه الاضطهادات الذروة في روسيا وبولونيا، مما أدى إلى مذابح كثيرة كان لها الأثر الكبير في تأسيس الجمعيات والمنظمات الصهيونية التي مثلت بذور الحركة الصهيونية فيما بعد، فقد كان للعرب دورهم الكبير في العطف على اليهود في المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها بينهم، كما عطفوا على من وفد منهم إلى فلسطين مشكلاً الدفعة الأولى من طلائع الصهيونية قبل أن تتخذ الهجرة اليهودية طابع التنظيم الدقيق بعد أول مؤتمر صهيوني في بال في سويسرا عام ١٨٩٧ بزعامة تيودور هرتسل.

ولكن ظهور «الحركة اللاسامية» كان نتيجة لأسباب متعددة تعود بشكل أساسي للتقدم الذي أحرزه اليهود والسيطرة على كثير من نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية خصوصاً، بعد الثورة الأميركية والثورة الفرنسية. «ويلاحظ من مختلف نشاطات اليهود وأوضاعهم في أوروبا، خلال هذه الفترة، خصوصاً في فرنسا وألمانيا وبريطانيا، أنهم كانوا قد وصلوا، خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بعد أن منحت لهم الحقوق المدنية، إلى مرحلة متقدمة من الاندماج بالشعوب التي يعيشون بينها، واعتبار أنفسهم جزءاً منها، بعد أن انغمس الكثيرون منهم في الحياة السياسية فيها»[١١]. كما كان للحركة اللاسامية تأثير كبير في صهينة عدد كبير من قادة الحركة الصهيونية الذين كانوا من دعاة الاندماج، ومنهم هرتسل الذي أعلن أن اليهود يحملون اللاسامية معهم أينما ذهبوا. والمعروف أن فترة الاضطهادات التي تعرض لها اليهود لم تقتصر عليهم فقط، بل هناك الكثير من الطوائف المسيحية التي تعرضت لاضطهادات

مماثلة إن لم يكن أكثر قسوة ووحشية، كما تعرضت طبقات اجتماعية أيضاً لأنواع مختلفة من العذاب، ومحاكم التفتيش الإسبانية وفظائعها تمثل شاهداً كبيراً على تلك الأعمال والممارسات. ولكن الجدير ذكره أن دعاة الانعزال بين اليهود برعوا في فن الدعاية والإعلام، وأظهروا أن هذا الاضطهاد كان مقصوراً عليهم وذلك من أجل إثارة الشفقة والرحمة. كما لم يكن هذا الاضطهاد بسبب الانتماء الديني، لأن أحداث التاريخ تبرهن بوضوح أن معظم الصراعات ـ حتى الدينية منها ـ كانت تقوم على أساس التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد كان هذا الاضطهاد نتيجة الامتيازات الاقتصادية التي تمتع بها عدد من اليهود في المجتمعات الأوروبية، والتي انعكست بدورها على مركزهم الاجتماعي والسياسي والثقافي، مما كان له أكبر الأثر على الفئات المسيحية في هذه المجتمعات. ونذكر على سبيل المثال كيف كان وضع اليهود في روسيا حيث «كانت أكثريتهم تعيش على التجارة والحرف واستئجار المزارع والحانات والمطاعم والفنادق وتشغيلها بحيث كانوا حلقة الوصل بين الإقطاعيين الروس أو البولونيين وبين الفلاحين»[١٢].

فالانغلاق النفسي والجغرافي، ورفض اندماج اليهود في المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها بالرغم من افتقارهم للعوامل الأساسية المكونة للقومية، جعل بعض غلاتهم المتعصِّبين يستنجدون «بعرقيّتهم» لإثبات وجود قومية لهم: «يقولون لنا إن العاطفة القومية هي التي تمنع اليهود من الاندماج، ولكن ما هي هذه العاطفة القومية، أي نوع غريب من القوميات هي قوميتنا غير الحيّة، والتي لا تموت، أين تقع مكامن قوتها، نحن لا نملك بلداً، وليست لنا لغة قومية حيّة بل عدد من اللغات التي نقلناها عن الآخرين، أما ديننا فيسير نحو الزوال، وهناك كثير من المتدينين؟ الجواب أن هناك قوة أساسية في داخل كل منا تناضل من أجل بقائها، وتحاول أن تحقق نفسها، هذه القوة هي انتماؤنا العرقي»[١٣].

ويضيف أحد المفكرين الصهيونيين عاملاً آخر إلى عوامل «القومية اليهودية» حيث يقول: إن «ثمة واقعاً هو كون الشعب اليهودي قد وعى وجوده كشعب طيلة العهود التي مرت على وجوده التاريخي تقريباً»[١٤]. ويضيف مفكر صهيوني آخر إلى عوامل القومية عاملاً آخر هو عامل القيم، حيث يقول: «إن ما حافظ على وحدة اليهود جملة من القيم التي ارتبط اليهود بها بقوة، الوعي اليهودي، وتصورهم

لأنفسهم، ومكانهم في حفظ الله»(١٥).

على هذا الأساس «فالقومية اليهودية» إذن تتلخص عواملها بنقاط أربع: ١ ـ العاطفة القومية؛ ٢ ـ الانتماء العرقي؛ ٣ ـ الوعي اليهودي؛ ٤ ـ القيم اليهودية. وهذه العظمة التي يتبجّح بها الصهيونيون، والتفوق الروحي لا يقتصر فقط على الفكر الفلسفي الصهيوني بل إن سياسياً كبيراً كشمعون بيريز يدّعي أن انتصار اليهود ليس نتيجة تفوق عسكري وحسب بل هو نتيجة تفوّق أخلاقي أيضاً(١٦). وقد فرضت على اليهود في بعض الدول أنماط «قانونية» تلائم نزعة الانغلاق، وذلك عن طريق أسوار «الغيتو» والحياة الخاصة في داخلها. ومن هنا كانت «مدينة البندقية في إيطاليا، التي لم تكن خاضعة لسلطة البابوات، أول من أدخل نظام الغيتو في حياة اليهود، عندما أصدر مجلس المدينة سنة ١٥١٦، أمراً أجبر بموجبه اليهود في المدينة على السكن في حيّ مغلق خاص بهم»(١٧). ولكن هذا النظام «القانوني» و «الإجباري» كان خدمة كبرى لليهود، وتجسيداً وتكريساً لما يؤمن به دعاة الانعزال حول رفضهم الاندماج بالشعوب التي كانوا يعيشون بينها. بيد أن الآخرين الذين فرضوا عليهم نظام الغيتو كانوا يعتقدون بأنهم يقيدون حرية اليهود ويقدمون خدمة جلّى للمسيحية والكنيسة. لكن النتيجة كانت عكس ما اعتقده هؤلاء وكأنهم كانوا يعملون معاً يداً بيد من أجل المعتقدات اليهودية وتحقيق أهدافها.

ولم يقتصر نظام الغيتو على إيطاليا وحدها، بل تعداه ليشمل مدناً في مناطق أخرى. حيث أنه بعد مئة عام على إقامة أول غيتو يهودي في البندقية، أقيم غيتو آخر في سنة ١٦١٦ في مدينة فرانكفورت «حيث فرض نظام الغيتو على اليهود في المدينة المذكورة بناء على اتفاق خاص بذلك بين مجلس المدينة وسكانها اليهود. . أما في سنة ١٦٢٤ فقد فرض هذا النظام أيضاً في مدينة فيينا، ولكن هذه المرة بناء على طلب اليهود أنفسهم»(١٨)، ومما يجب ذكره في هذا المجال، دور الحركة الاندماجية اليهودية أو ما كان يطلق عليها اسم هسكالا Haskalah أي حركة التنّور. وقد دعت هذه الحركة لاندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، والقضاء على تميزهم واستعلائهم. بيد أن الأحداث المتتابعة وفقدان الأمل بقيام مجتمعات أوروبية تحررية عادلة قادرة على استيعاب اليهود اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، أديا، في النهاية، إلى عجز حركة هسكالا وانتصار دعاة الانغلاق والتعصب العرقي، وتشجيع المتمولين

اليهود على الهجرة خارج حدود القارة الأوروبية خوفاً من المنافسة البرجوازية على الصعيد الأوروبي الذي اتخذ من الجاليات اليهودية أداة رئيسية في مساعدة الاستعمار الأوروبي خارج نطاق القارة. وهذا ما حدث مثلاً أثناء حملة نابوليون على الشرق عام ١٧٩٨، عندما دعا اليهود لمساعدته مقابل إعادتهم إلى القدس وإعادة بناء هيكل سليمان، وقد وقفوا إلى جانبه. وكان انهيار الحركة الاندماجية (هسكالا) بشكل كامل بعد عملية اغتيال القيصر الروسي الكسندر الثاني عام ١٨٨١ والمجازر التي ارتكبت بحق اليهود، حيث كان من نتيجتها قيام منظمات وجمعيات صهيونية مكانها كان أولها «جمعية أحباء صهيون» والثانية «بيلو» ومعناها رجوع أهل يعقوب إلى فلسطين. وكانت المهام الرئيسية لهاتين الجمعيتين إحياء اللغة العبرية، وشراء الأراضي في فلسطين، وتدريب الشباب اليهودي وتهجيره إليها. وتعتبر هذه، البذور السياسية الأولى للحركة الصهيونية، وتمكنت الجمعيتان من إنشاء المستعمرات الزراعية في فلسطين للمهاجرين اليهود، وكان أولها مستعمرة ريشرن لزيون (Richon le Zion) قرب يافا عام ١٨٨٢»[١٩].

هذا وقد ساهم كثير من المتمولين اليهود في تهجير اليهود إلى فلسطين من أجل الاستيطان والاستعمار. وكانت أسرة البارون روتشيلد من أكبر الأسر التي لعبت دوراً في هذا المجال، إلا أن هذه العمليات «التهجيرية» بقيت دون المستوى المطلوب لأنها لم تأخذ بعداً منظماً وتخطيطاً دقيقاً، ولم تف، بالتالي، بما هو مطلوب. وهذا ما أخذه هرتسل على عاتقه منذ عام ١٨٩٧، وذلك بإجراء التغيير الجذري في الاستراتيجية الصهيونية بعد فشل المجهود الأول لزرع جالية من المستوطنين الصهيونيين في فلسطين في السنوات الخمس عشرة الأولى من الاستعمار الصهيوني (١٨٨٢ ـ ١٨٩٧) والاستعاضة عن ذلك ببرنامج قومي منظم قادر على إحراز النتائج المرجوّة.

**مؤتمر بـال ١٨٩٧:**

قبل انعقاد هذا المؤتمر، الذي يعتبر حجر الأساس في البناء الصهيوني، كان لبعض المعطيات دورها الكبير في عقده. فقد ساهم الثري اليهودي موسى مونتفيوري في عام ١٨٣٥ في إنشاء أول مدرسة في فلسطين، وشجع الهجرة اليهودية إليها، كما

«حصل من السلطان عبد المجيد العثماني على فرمان ـ مرسوم ـ يسمح له بشراء الأراضي في يافا والقدس. فاشترى الأرض القائمة حالياً، فوق بركة السلطان سليمان القانوني في القدس سنة ١٨٥٤، وقد أقيم عليها حي يهودي، ما زال حتى هذا اليوم، يعرف بحي مونتفيوري. كما أنه بذل قصارى جهده في إقناع اليهود القاطنين في فلسطين آنذاك بأن يتحولوا إلى فلاحين. ومن أجل هذه الغاية أنشأ أول بيّارة برتقال يهودية بالقرب من يافا سنة ١٨٥٦. كما أنه تعهد بدفع نفقات كل يهودي يرغب في الهجرة إلى فلسطين بقصد الاستيطان»[٢٠].

ويبدو أن الاهتمام بالأرض والزراعة والمشروعات الزراعية كان يأخذ القسط الأكبر من التوجهات الصهيونية لاستعمار فلسطين واستيطانها. «ففي عام ١٨٦٠ أيضاً تأسست في فرنسا حركة الاتحاد الإسرائيلي العالمي، الأليانس Alliance، ظاهرها رفع المستوى المعنوي والثقافي لليهود وخصوصاً في الشرق وشمالي إفريقيا. وأبدت فرنسا عطفاً ظاهراً على هذه الحركة ودعمتها بقوة حتى استطاعت شراء بعض الأراضي في فلسطين وإقامة بعض المشروعات عليها، كما أنشأت أول مدرسة زراعية في فلسطين هي «مكفا إسرائيل» التي لا تبعد عن مدينة يافا أكثر من أربعة كيلومترات»[٢١].

وكما لعب الاهتمام بالزراعة دوره على هذا الصعيد؛ كان للاهتمام بالعمل الثقافي والروحي والسياسي دوره أيضاً. وبرزت الصهيونية الروحية ممثلة بزعيمها الأوكراني آشرغنز برغ المعروف بـ «أحدها عام» (ومعناه أحد من العامة)؛ وأسس نادي بني موسى لتدريب الشباب اليهودي وتعويدهم على القتال وسفك الدماء. ويعتبر أحدها عام الأستاذ الروحي لوايزمن. كما كان للكتاب الذي ألفه البارون دي هيرش الألماني بعنوان «روما وأورشليم» دوره أيضاً، وهو الذي أسس جمعية الاستعمار اليهودي في لندن. لكن الضجة الكبرى ثارت بعد صدور كتاب ليون بنسكر عام ١٨٨٢ بعنوان «التحرر الذاتي» حيث كان بمثابة أول داع إلى إقامة وطن قومي لليهود دون التشبث ببقعة معينة لهذا الوطن، بعد أن كان بنسكر في مطلع شبابه من أكبر الداعين إلى اندماج اليهود في أوطانهم، وتخلى عن ذلك بعد مجازر روسيا عام ١٨٨١. ثم كان كتاب هرتسل «الدولة اليهودية» قبل عام ١٨٩٧ بمثابة ميلاد الحركة الصهيونية.

وكما كان بنسكر في البدء من دعاة الاندماج، فقد كان هرتسل أيضاً من الذين نادوا باندماج اليهود مع غيرهم من المواطنين، معتقداً أن هذا العمل هو السبيل الوحيد

للقضاء على ما كانوا يلقونه من اضطهاد. وبلغت به فكرة الاندماج حداً جعلته ينادي، كحل جذري للمشكلة، بأن يتنصّر اليهود. كما بلغ به الخيال درجة جعلته يتمنى أخذ أطفال اليهود إلى روما، لتعميدهم في الكنيسة بين يدي البابا، وجعلهم مسيحيين. وفي هذا وضع حد للحياة اليهودية، وبالنسبة للأجيال القادمة(٢٢). لكن محاكمة الضابط اليهودي الفرنسي دريفوس بعد أن باع أسراراً عسكرية لألمانيا، نقلت هرتسل من يهودي اندماجي إلى صهيوني. وبقي هرتسل يعمل جاهداً من أجل نقل نشاطه إلى الواقع العملي، حيث تمكن في شهر آب ١٨٩٧ من عقد أول مؤتمر صهيوني في بال في سويسرا. وحدد في خطاب الافتتاح غاية المؤتمر قائلاً: «نحن هنا لنرسي حجر الأساس للبيت الذي سوف يأوي الأمة اليهودية»، كما تضمن البرنامج الذي اقترحه ثلاث نقاط أساسية:

١ - إيجاد استعمار يهودي لفلسطين، منظم وعلى نطاق واسع.
٢ - الحصول على حق شرعي، معترف به دولياً لاستعمار فلسطين.
٣ - إنشاء منظمة دائمة لتوحد جميع اليهود من أجل قضية الصهيونية(٢٣).

ونظراً لكثافة الحضور في هذا المؤتمر كمندوبين عن المنظمات والجمعيات الصهيونية من مختلف مناطق العالم، والذين بلغ عددهم حوالي ٢٠٤ مندوبين، فقد برز هرتسل كشخصية فاعلة لها وزنها من خلال التنظيم الدقيق والتخطيط الواعي لمستقبل اليهود في دولة خاصة بهم تخلصهم من الاضطهاد وتضفي عليهم «طابعاً قومياً» عنصرياً. وخير دليل على تخطيطه المنظم ما ذكره في مذكراته في أعقاب انتهاء المؤتمر قائلاً: «لو أردت أن أختصر مؤتمر بال في كلمة واحدة - وهذا ما لن أفعله صراحة - لقلت: في بال أسست الدولة الصهيونية. ولو أعلنت ذلك اليوم لقابلني العالم بالسخرية والتهكم. ولكن بعد خمس سنوات على وجه الاحتمال، وبعد خمسين سنة على وجه التأكيد سيرى هذه الدولة جميع الناس»(٢٤). وقد رأينا قيام دولة إسرائيل بعد واحد وخمسين عاماً على انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول وذلك عام ١٩٤٨.

وهكذا أوجد مؤتمر بال الصهيونية كحركة سياسية، مثلما أوجد المنظمة الصهيونية على الصعيد العالمي، كما خرج المؤتمر بهدف واضح وصريح يتلخص غرضه النهائي بالتالي «إن هدف الصهيونية هو خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين

يضمنه القانون العام»[٢٥]. بالإضافة لكل ذلك، فقد برزت الصهيونية إلى الوجود بشكلها العنصري الاستعماري واضعة نصب مخططاتها اقتلاع شعب فلسطين من أرضه، وتشريده إلى خارج حدوده، مقابل اقتلاع جذور يهود العالم من مجتمعاتهم الموجودين فيها وتهجيرهم إلى فلسطين لإقامة دولتهم «القومية» اليهودية فيها، وتحويل المضطهدين اليهود إلى مضطهدين بحق شعب فلسطين مع تحميله مسؤولية اضطهادهم من قبل الذين لا يمتّون بصلة إلى هذا الشعب. كما توضحت أيضاً طبيعة العلاقة بين الصهيونية والاستعمار كتوأمين متلازمين بالإضافة لرعاية الدول الاستعمارية لهذا «المولود الجديد»، لأنه يحقق أهدافها ويحافظ على مصالحها وامتيازاتها في المنطقة التي تعتبرها منطقة نفوذ لها بسبب ما تدّخر من خيرات وثروات تشكل عصب حياة هذه الدول وشريانها الحيوي، كما تساهم أيضاً في تشديد قبضتها على مستعمرات جديدة ومناطق تابعة.

ورغم ذلك التوافق والتطابق في الأهداف بين الاستعمارين، فقد تميز الاستعمار الصهيوني لفلسطين، وعلى ضوء مؤتمر بال، بثلاث سمات بارزة[٢٦]:

١ ـ بينما كانت دوافع المستعمرين الأوروبيين قائمة على أساس اقتصادي أو سياسي امبريالي بضم المناطق التابعة والمستعمرة إلى الحكومات الأوروبية الاستعمارية، كان المستعمرون الصهيونيون ينطلقون بدافع الحصول على وطن خاص بهم، وإقامة دولة يهودية مستقلة عن أية حكومة قائمة، غير خاضعة لأحد، تجتذب جميع يهود العالم إلى أراضيها مع مرور الزمن.

٢ ـ تعايش المستعمرون الأوروبيون مع السكان الأصليين رغم استغلالهم لهم ونهب ثروات أرضهم، بيد أن الاستعمار الصهيوني لم يستسغ فكرة التعايش انطلاقاً من العنصرية المتأصلة فيه، ولهذا تناقض تناقضاً أساسياً مع الوجود المستمر للسكان الأصليين في الأرض المنشودة، وكانت عملية التهويد، وما زالت.

٣ ـ كان المستعمرون الأوروبيون يعتمدون على دعم حماتهم الامبرياليين في دولهم الأم، بيد أن المستعمرين الصهيونيين لم يتوفر لهم هذا العامل حيث كانوا يواجهون بالإضافة إلى مقاومة العرب الفلسطينيين، مقاومة الدولة العثمانية التي لم يكن بإمكانها أن تنظر بعين العطف إلى مجتمع غريب يقام على جزء مهم من

أراضيها بقصد إنشاء دولة مستقلة.

ويبدو أن ملاحقة اليهود واضطهادهم وتقصي أخبارهم لم تتوقف في روسيا بعد عملية اغتيال القيصر الكسندر الثاني عام ١٨٨١ وحملة الاضطهاد والاغتيال التي تعرضوا لها على أيدي القيصر الكسندر الثالث. وقد جاءت نشأة الحركة الصهيونية كحركة سياسية عنصرية توسعية مترافقة مع بلوغ الثورة الصناعية التي شهدت في أوروبا ذروة التطور، حيث يستلزم ذلك توفر الأسواق الاستهلاكية لتصريف البضائع والصناعات الرأسمالية، وكانت حمى المزاحمة والمنافسة الاستعمارية نتيجة حتمية لذلك. كما نرى نشأة هذه الحركة وتكوينها «كأيديولوجية ومنظمة في أواخر القرن التاسع عشر، في عهد المعارك الطبقية الضارية للبروليتاريا العالمية، في مرحلة انتهاء عملية تحول الرأسمالية إلى امبريالية»[٢٧].

وعلى هذا الأساس، أشار فلاديمير ايليتش لينين في مرحلة قيام المنظمة الصهيونية العالمية إلى أن الصهيونية تشكل تياراً رجعياً للبرجوازية اليهودية[٢٨]. ورغم إعطاء الجهود التنظيمية مرتبة الصدارة في هذا المؤتمر، فقد كان العمل لتحضير الأدوات الاستعمارية يوازي هذه الجهود ويقف معها جنباً إلى جنب لإنجاز ما أقرّ، تحقيقاً للأهداف المرسومة التي اتفق عليها وأقرّت بالإجماع تقريباً. وهكذا برز «المصرف اليهودي للمستعمرات في عام ١٨٩٨» إلى الوجود، و«لجنة الاستعمار» أيضاً في العام نفسه، و«الصندوق القومي اليهودي ١٩٠١» و«مكتب فلسطين ١٩٠٨» و«شركة تطوير أراضي فلسطين ١٩٠٨»، في طليعة المؤسسات التي أنشأتها المنظمة الصهيونية. وقد قامت هذه المؤسسات بمهمتها الاستعمارية خير قيام محققة نتائج جيدة على طريق الاستيطان الصهيوني لفلسطين العربية.

في هذا الوقت، كانت الجهود الدبلوماسية الصهيونية تسير متوازية مع تحضير هذه الأدوات، لأن الصهيونيين كانوا يدركون جيداً أنه «ليس بالسلاح وحده تتم إبادة الوطن الفلسطيني وتحويل اليهودي إلى أداة قمع»[٢٩]. ولهذا أتقنوا جميع أنواع الأسلحة، السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، وبرعوا في استخدام العنف والإجرام مما يتنافى مع حديث شمعون بيريز عن تفوقهم العسكري والأخلاقي.

### طبيعة الحركة الصهيونية ومميزاتها:

في ضوء ما تقدم، نستطيع أن نحدد السمات الأساسية التي تشكل عصب حياة الحركة وعمودها الفقري. وتتمثل هذه السمات بما يلي: استعمار استيطاني. استعمار عنصري. استعمار توسعي. الإرهاب والإجرام. فالحركة الاستيطانية التي تشكلت عبر الموجات المتتابعة، عملت على اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، وتشريده إما في الداخل، كما هو الحال، مثلاً، بالنسبة لمسيحيي قريتي «أقرت وكفر برعم»، وإمّا إلى خارج الحدود، كما هو الحال بالنسبة للفلسطينيين الذين يتوزعون في الدول العربية المحيطة بفلسطين. وجميع الممارسات التي قام بها الصهيونيون أثبتت بما لا يقبل الشك أنهم يهدفون منذ بدء تحركهم إلى «صهينة» فلسطين ونزع طابعها العربي عنها، وذلك بزرع المستوطنين اليهود الآتين من بقاع مختلفة في هذا العالم لا صلة بينهم إلا الدين، ولا رابط إلا العنصرية، مكان سكان البلد الأصليين.

ولم يكن الطابع العنصري بعيداً عن حركة الاستيطان، فكلاهما مرتبط بالآخر ارتباطاً وثيقاً، حتى أنه لا وجود لأحدهما دون الآخر. ولم يقتصر هذا التمييز العنصري على العرب وحدهم، بل تعدّاه ليشمل بعض الطوائف اليهودية أيضاً. ومن الواضح أن العنصرية متأصلة في نفوس الصهيونيين. وعلى هذا الأساس ينقسم المجتمع الإسرائيلي ذاته إلى مجتمعين، الاشكناز (المجتمع المؤلف من اليهود الغربيين)، والسفارديم (المجتمع المؤلف من اليهود الشرقيين). وقد تطورت الاختلافات بين المجتمعين إلى حد أصبح معه من الصعب أن يندمج الفريقان، كما أصبح الحقد والكراهية بينهما هو القاسم المشترك. ويبرر بن غوريون سبب اضطهاد الاشكناز للسفارديم قائلاً: «إن السفارديم غير متعلمين، عاداتهم هي عادات العرب، وقد يخرج منهم شيء يختلف قليلاً ولكن في مدى ثلاثة أجيال ولكني لا أرى ذلك بعد ولست متفائلاً. واليهود الغربيون يشككون من ولاء هؤلاء لدولة إسرائيل ويقولون قد يأتي اليوم الذي ينحاز هؤلاء فيه إلى العرب إذ ليس هناك فرق بينهم من جميع النواحي»[٣٠]. كما يؤكد ليفي أشكول بدوره أن «عدم منح السفارديم الوظائف ليس لأنهم لا يعرفون لغة اليديش ولكن لأنهم لا يعرفون شيئ»[٣١].

وتتجلى مظاهر التفرقة والتمييز بين الاشكناز والسفارديم في مختلف نواحي

الحياة. كما تتجلى التفرقة العنصرية أيضاً في مجال الدخل والمستويات المعيشية والتزاوج، والتعليم. وهناك جهود متواصلة «لتغريب» اليهود الشرقيين وإزالة هويتهم، خشية تكاثر عددهم وتحول إسرائيل بموجب ذلك إلى دولة يسيطر فيها هؤلاء، ويخسر فيها الغربيون نفوذهم وسيطرتهم. لكن الخطر في موضوع عنصرية الصهيونية هذا، هو محاولتهم خلق عنصريات جديدة بين العرب أنفسهم في مجال الطوائف الموجودة على أرض فلسطين. وقد حاولوا مع الطائفة الدرزية، وعبر سياستهم التمييزية، أن ينزعوا عنها الطابع العربي لإحداث شرخ بينها وبين الطوائف الأخرى في فلسطين. كما ادّعوا أن هذه الطائفة تشكل «قومية درزية» بحد ذاتها، وكما تشكلت من قبل «القومية اليهودية» وذلك من أجل هدف صهيوني يتمثل في تبرير قيام «دولة إسرائيل» ووجودها. وفي هذا الخصوص، يشير إسحق بن تسفي، الرئيس الثاني «للدولة الإسرائيلية» في إحدى دراساته إلى أن «الدروز أمة ذات طابع خاص ومصير خاص يفرقان بينها وبين سائر الأمم. والأمة الدرزية ـ حسب تعبيره ـ من ناحية معينة تشبه الأمة اليهودية في بعض خطواتها السياسية. فعندها أيضاً نجد الدين والقومية متحدين معاً حتى يصعب التفريق بينهما، كما تشبه هذه الأمة بتفرقها شعبنا اليهودي في شتاته»[٣٢]. وعلى أساس المصادر الصهيونية التي تعج بالخرافات والأساطير، خلق المصطلح السياسي الصهيوني «حلف الدم» بين الدروز واليهود. ومن هذا المنطلق عملوا على تجنيد الدروز في الجيش الإسرائيلي، وإبعاد المسيحيين والمسلمين الفلسطينيين عنه. لكن ردّة الفعل الدرزية كانت واضحة في هذا المجال حيث رفض قانون التجنيد الإجباري عبر حملات التوقيع على العرائض التي تؤكد الرفض المطلق للسياسة الصهيونية، ولعب المشايخ الدروز دوراً كبيراً في هذا المجال، وكان من أبرزهم الشيخ فرهود قاسم فرهود، أحد مشايخ قرية الرامة، ومن الوطنيين البارزين المناهضين للاحتلال. وكذلك الشيخ قاسم فرّو من عسفيا، وغيرهم. والنضال الذي يخوضه الدروز اليوم هو امتداد لنضالهم التاريخي العروبي وجزء منه. وقد بدأ بشكل منظم في فلسطين عام ١٩٧٢، حين تشكلت «لجنة المبادرة الدرزية» التي تعتبر الممثل الشرعي والوحيد لجماهير الطائفة الدرزية الفلسطينية.

أما على صعيد السمة التوسعية التي تتصف بها الصهيونية، فإن المراقب والمتتبّع لأساليبها وممارساتها يرى بوضوح هذه الصفة الملازمة لوجودها ولسماتها

الأخرى والتي تشكل جميعها كلًا لا يتجزأ. بالإضافة إلى الشعارات المرفوعة «من الفرات إلى النيل حدودك يا إسرائيل»، فإن خارطة التوسع الصهيوني تتضمن فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ووسط العراق وجنوبه، وصحراء سيناء ودلتا النيل، والمدينة المنوّرة والأراضي الواقعة في شمالها، بين بني قريظة وبني النظير وخيبر(٣٣) لكن القادة الصهيونيين الحاليين يؤكدون كما أكد بن غوريون في خطابه الذي ألقاه في القدس المحتلة في ١٩ أيار (مايو) ١٩٤٤، «إن خريطة فلسطين الحالية، إ! ا هي خريطة الانتداب. وللشعب اليهودي خريطة أخرى يجب على شباب اليهود ن يحققوها ـ وهي خريطة التوراة التي جاء فيها: وهبتك يا إسرائيل ما بين دجلة والنيل»(٣٤).

بعد هذه السمات الملازمة للصهيونية، يأتي الإرهاب والإجرام ليقف كوسيلة أصيلة من أجل تحقيق ما تصبو إليه. وانطلاقاً من «المبدأ العنصري» الصهيوني لم يقتصر الإرهاب على الشعب الفلسطيني وحده، بل تعدّاه ليشمل العرب والبريطانيين والأمم المتحدة وحتى اليهود أنفسهم. وكانت المنظمات الإرهابية السرية التي نظمها جابوتنسكي ودرّبها وسلّحها، الأداة الأكثر ممارسة للإرهاب من أجل تحقيق مآرب الصهيونية، وقد لعبت دوراً مهماً في الوصول إلى أهداف كانت موضع اهتمام القادة الصهيونيين بشكل أساسي. كما لعبت بريطانيا دوراً أساسياً في دعمها ومساندتها والعطف عليها. وعن طريق المنظمات الصهيونية المسلحة ارتكبت المجازر الرهيبة بحق شعب فلسطين بهدف تهويد الأرض وتشريد الشعب، حيث «إن مجرد وجود الشعب العربي في الأرض المشتهاة جعلهم بشكل آلي وحتمي، الهدف الأول والأخير للعداء الصهيوني»(٣٥). وكانت العمليات الإرهابية تأتي ضمن برنامج منظم ومخطط بدقة لإجلاء العرب عن أراضيهم، وإحلال مستوطنين صهيونيين مكانهم. وهكذا كانت مجازر دير ياسين وعين الزيتون وصلاح الدين في نيسان (إبريل) ١٩٤٨، وحمامات الدم التي عاشتها كل من قرى ومدن فلسطين من أقرت، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ والطيرة، تموز (يوليو) ١٩٥٣، وأبو غوش، أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣، وكفر قاسم، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، وعكا، حزيران (يونيو) ١٩٦٥، وغيرها من الفظائع الدموية التي حصلت في غزة، وخان يونس وقبية والقسطل والحمة وطبريا الخ... وجميع هذه الغارات والعمليات الإرهابية كانت موضع إدانة عالمية نظراً لوحشيتها

وفظاعتها وانتهاكها لكل المواثيق الدولية. وبالرغم من المساعدات الكبرى التي قدمتها بريطانيا لهذه المنظمات، فإنها عانت بعض إجرامها عندما لاحت في الأفق بوادر انتهاء الدور البريطاني في فلسطين، وكانت عملية «فندق الملك داوود» عام ١٩٤٨ ضد القوات البريطانية بتخطيط وتنفيذ مناحيم بيغن وجماعته الإرهابية، كإشارة مبدئية على ضرورة إنهاء الانتداب ورحيل البريطانيين. كما ارتفعت في أوائل شهر آذار من العام ١٩٨٣ صيحات الاستنكار البريطانية ضد المحاولة الصهيونية في تعيين السفير الإسرائيلي لانكين، سفيراً في بريطانيا، حيث يشغل هذا المنصب في دولة جنوب إفريقيا العنصرية في هذه الفترة. وانطلقت المعارضة البريطانية لهذه الخطوة من اعتبار، أن لانكين هذا مطلوب للسلطات البريطانية منذ العام ١٩٤٨، تحت طائلة العمليات الإرهابية ضد قواتها في فلسطين. وقد حالت هذه المعارضة دون نجاح الخطوة الإسرائيلية هذه، وعزفت السلطات اليهودية عن تنفيذ هذا التعيين.

ولاقت الأمم المتحدة ما لاقته بريطانيا من قبل، حيث «برهنت حادثة اغتيال أول وسيط للأمم المتحدة ومساعده العسكري، وحوادث حجز بعض مراقبي الأمم المتحدة المتكررة، أنه ليس من حصانة لمن يقف في طريق الصهيونية. . . إلا أنه من البديهي أن يكون العنف الصهيوني الموجّه ضد العرب أطول زمناً، وأكثر تنظيماً، وأشد قسوة»[٣٦].

ومن أجل تحقيق غايتها في «تهجير» اليهود إلى فلسطين، اعتمدت الحركة الصهيونية وسيلة الإرهاب ضد اليهود أنفسهم، مع اتهام الآخرين بالقيام بهذه العمليات، لدفعهم للهجرة وترك مواطنهم الأصلية. وهذا ما فعله بن غوريون نفسه عن طريق أحد عملائه في العراق بوضع القنابل والمتفجرات في الأحياء اليهودية لإجبار سكانها على المجيء إلى فلسطين.

اللافت للنظر، بعد هذا العرض لنشأة الحركة الصهيونية وامتدادها وممارساتها، أن القاسم المشترك بين الاستعمارين الغربي والصهيوني يتجلى بوضوح في الدجل والخداع والمراوغة، والشعوب الضعيفة في النهاية، هيَ الضحية. فالدول الأوروبية التي خاضت الحرب العالمية الثانية باسم «الديمقراطية» وضد «الدكتاتوريات» المتمثلة بالنازية والفاشية في ألمانيا وإيطاليا واليابان، تقف بعد سنوات قليلة للاعتراف بالدولة

العنصرية الصهيونية على أرض فلسطين، وتقدم لها جميع مستلزماتها ومتطلباتها، وباسم الحفاظ على «الديمقراطية» أيضاً. هذه الدول التي ناضلت بالدم من أجل الديمقراطية، تقف إلى جانب النازية الجديدة في فلسطين؛ وأن الدول التي شقّت بعد الحرب طريقاً «جذرياً» جديداً في الاقتصاد والسياسة - أي الدول الاشتراكية - هي التي استمرت حتى اليوم في نضالها ضد مختلف أسماء العنصرية، وأن الدول الحديثة الاستقلال من نير التبعية الاستعمارية والاضطهاد العرقي والقهر العنصري تقف - بالطبع - ضد أيديولوجية القهر والاضطهاد. والذين تباكوا على مجازر هتلر، هم ذاتهم الذين يرتكبون كل يوم مجازر مماثلة إن لم تكن أكثر إجراماً ووحشيةً. والمذابح التي ارتكبت في فيتنام وكمبوديا ولاوس، وفي معظم المناطق التابعة والمستعمرة، ما زالت ماثلة للعيان. فالعنصرية إذن سمة أساسية من سمات الاستعماريين القديم والحديث، وإن برزت بشكل واضح وأكثر تجذّراً في الممارسات الصهيونية، إلا أنه يبقى جوهر الحركة الاستعمارية ككل ولبّها. وقد نجحت الصهيونية باستخدامها لسلاح الدين والإعلام في المعركة، أو كما كان يسمّيه هرتسل، سلاح الصياح. ويذكر في مذكراته أن «الصياح هو كل شيء. حقاً إن للصوت العالي شأناً كبيراً. الصياح المتواصل تعاقد مأثور. ليس تاريخ البشر سوى قعقعة السلاح وجعجعة الرأي الزاحف: عليكم أن تصيحوا وتصرخوا»[٣٧].

# مراجع الفصل الأول


(١) د. عبد المنعم فوزي، مذكرات في المجتمع العربي، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٠، ص ٣٤٦.

(٢) من اللافت للنظر أن ارتكاب المجازر وسفك الدماء هو أمر «إلهي» عند المتدينين اليهود، وهذا ما تفتقر إليه الأديان وتنهي عنه. قسطنطين خمار، الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٦٦، ص ١٢.

(٣) د. فوزي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٧.

(٤) د. ألن تايلر، تاريخ الحركة الصهيونية، ترجمة بسام أبو غزالة، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦، ص ١٤.

(٥) خمار، مصدر سبق ذكره، ص ١٤ و ١٥.

(٦) خمار، مصدر سبق ذكره، ص ١٤ و ١٥.

(٧) تحتل اللغة مركزاً أولياً بين العوامل المكونة للقومية؛ أما بالنسبة لليهود، فليست لهم لغة واحدة، بل هناك لغات متعددة حسب البلدان التي كانوا فيها، حيث كانت اللغة اليديشية لغة يهود وسط أوروبا، وهي أقرب إلى الألمانية وإن احتوت العديد من العبارات العبرية.

انظر: د. عبد الوهاب كيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٣، ص ٣٠.

(٨) د. فايز صايغ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، ترجمة د. عبد الوهاب كيالي، بيروت: مركز الأبحاث، م. ت. ف، ١٩٦٥، ص ٨.

(٩) صبري جريس، تاريخ الصهيونية ١٨٦٢ - ١٩١٧، الجزء الأول، بيروت: مركز الأبحاث، م. ت. ف، ١٩٧٧، ص ١٣.

(١٠) د. تايلر، مصدر سبق ذكره، ص ٧ - ٨.

(١١) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

(١٢) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(١٣) غوردون، المهمات التي تنتظرنا - النصوص الأساسية، بلا ناشر وبلا تاريخ نشر، ص ٢٦٤.

(١٤) زفي فيربلوفسكي، «بنو إسرائيل وأرض إسرائيل»، من كتاب من الفكر الصهيوني المعاصر، بيروت: مركز الأبحاث، م. ت. ف؛ ١٩٦٨، ص ٩.

(١٥) عدنان عبد الرحيم، الأيديولوجيا الصهيونية بين التزييف النظري والواقع الاستعماري، بيروت: دار القدس، ١٩٧٨، ص ١٣ - ١٥.

(١٦) شمعون بيرس، «يوم قريب ويوم بعيد»، من كتاب من الفكر الصهيوني المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.

(١٧) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٩) خمار، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠؛ ود. كيالي، مصدر سبق ذكره ص ٣١.

(٢٠) خمار، المصدر نفسه، ص ٢٥ و٢٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٤ و٣٥.

(٢٣) د. تايلر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤؛ وخمار، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥، و ٣٦.

(٢٤) د. كيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦، نقلاً عن مذكرات تيودور هرتسل الكاملة، الجزء الثاني، نيويورك، ١٩٦٠، ص ٢٤؛ وكذلك خمار، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٥؛ ود. صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠؛ وإسرائيل كوهين، تاريخ الصهيونية المختصر، لندن، ١٩٥١، ص ١١ و ٤٧ و ٤٨ (بالإنكليزية).

(٢٥) د. تايلر، مصدر سبق ذكره، ص ١٥؛ وخمار، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦؛ ود. كيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥؛ ود. صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ٩ و ١٠.

(٢٦) د. صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ١١ و ١٢.

(٢٧) يوري إيفانوف، إحذروا الصهيونية، منشورات وكالة أنباء نوفوستي، ١٩٦٩، ص ٩.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٩) غسان كنفاني، في الأدب الصهيوني، بيروت: مركز الأبحاث، م. ت. ف، الطبعة الثانية، ١٩٧٨، المقدمة، ص ٧.

(٣٠) محمود عباس (أبو مازن)، الصهيونية بداية ونهاية، بيروت: الأعلام الفلسطيني الموحد، بلا تاريخ، ص ١٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣٢) عز الدين المناصرة «الفلسطينيون الدروز»، شؤون فلسطينية، العدد ١٠٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، ص ٣٥ - ٦٥.

(٣٣) خمار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٣٥) د. صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٠ و ٤١.

(٣٧) عبد الله النجار، أسرار المؤامرة الصهيونية، بلا ناشر وبلا تاريخ نشر، ص ١٨.

# الفصل الثاني

## استراتيجية العمل الاستخباري
## في الوطن العربي

# إستراتيجية العمل الإستخباري

# في الوطن العربي

استأثرت منطقة الشرق الأوسط عموماً، والمنطقة العربية خصوصاً، باهتمام بالغ منذ زمن طويل، قلّ أن استأثرت به منطقة أخرى في العالم. وانطلاقاً من هذه الأهمية، واستناداً إلى سلسلة كبيرة من التجارب والوقائع المتعلقة بها، كان الكاتب الألماني أرنست جاخ مصيباً في قوله إلى حد كبير عندما كتب في تاريخ الثاني والعشرين من كانون الأول عام ١٩١٦، في المجلة الألمانية دويتشه بوليتيك، قائلاً: «إن الحرب تأتي من الشرق، والحرب ستندلع بسبب الشرق، وتحسم في الشرق»[١].

والواقع، فقد كان للعامل الجغرافي في الأساس دوره البارز على هذا الصعيد، انطلاقاً من الموقع الاستراتيجي الهام والفائدة الكبرى من التحكم به. من هنا كان الاهتمام الغربي بهذه المنطقة حتى على صعيد المصطلحات التي أطلقت عليها. وليس من غريب الصدف أن يبادر أحد كبار رجال الاستخبارات البريطانية، وهو الدكتور دافيد جورج هوغارت، إلى إطلاق مصطلح «الشرق الأدنى» على منطقة كان يطلق عليها في السابق اسم الشرق. وقد ورد هذا المصطلح في مؤلفه الجغرافي «الشرق الأدنى» المنشور في عام ١٩٠٢[٢].

وفي نفس العام (١٩٠٢)، ولاعتبارات استراتيجية وجيوبوليتيكية، برز مصطلح «الشرق الأوسط» من اختراع الأميرال البحري الأميركي ألفرد تايرماهان. لكنه «رآه كمفهوم استراتيجي متحرك ومتغيّر أكثر مما هو مكان جغرافي ثابت. فبالنسبة إليه يعتبر الشرق منطقة غير محدّدة تحرس جزءاً من الطرق البحرية من السويس إلى سنغافورة. ومنطقة ربط تتجمع فيها القوى الاستعمارية الأوروبية الرئيسية من أجل السيادة على

العالم... وفي الحقيقة كان ماهان يلفت الانتباه للشرق الأوسط والخليج كساحة دائمة للمواجهة الاستراتيجية بين القوى المتنافسة منذ أوائل ١٩٠٢»[٣]. وقد مثّلت المنطقة العربية ساحة الصراع الرئيسي، بين هذه القوى الاستعمارية، باعتبارها الجزء الأهم في الشرق الأوسط.

إن هذا المصطلح الذي استخدمه ماهان «كمفهوم استراتيجي»، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمكان الجغرافي، حيث يستحيل الفصل في هذا المجال. على هذا الأساس، ارتكز الكاتب «روجر أوين» في تحديده الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط قائلاً، بأنها «تشمل تركيا كما هي قائمة اليوم، ومصر والعراق وما يسمى بسوريا الكبرى (أي سوريا ولبنان وفلسطين والأردن)»[٤].

والمعروف بأن المنطقة العربية خضعت، لفترة قرون أربعة، للاحتلال العثماني. هذا في الوقت الذي هدّد فيه العثمانيون أوروبا نفسها، بعد أن أخضعوا القسطنطينية، عاصمة بيزنطية المسيحية، لسيطرتهم، ابتداء من عام ١٤٥٣. إلا أن فترة القوة هذه، لم تدم، حيث عمدت السلطنة إلى خنق نفسها بنفسها عن طريق الامتيازات التي منحتها هبة للدول الأجنبية، فوجدت نفسها في النهاية كدودة الحرير داخل شرنقة من عمل يدها، على حد قول المؤرخ محمد جميل بيهم[٥]. عندها وجدت أوروبا فرصة مناسبة لتنقضّ على الامبراطورية العثمانية، تحقيقاً لمطامع استعمارية عجزت عن الوصول إليها سابقاً، بالرغم من الخطط العسكرية التي بلغت حوالي مئة، اشترك فيها سياسيون وعسكريون وبابوات وملوك وأباطرة، تستهدف جميعها تقسيم الامبراطورية. وبالفعل، «فقد كان موقع هذه الامبراطورية الجغرافي الاستراتيجي وأهميته مشكلة يعني بها الخبراء العسكريون والبحريون. وكانت ثروة البلاد في نظر أرباب المال موضع إغراء لتوظيف أموالهم. كما أن عدم الاستقرار السياسي كان ذريعة تتذرع بها الدول الأوروبية للتدخل في شؤون الامبراطورية الداخلية لصالح أصحاب المال والتجار أو لصالح الاستراتيجية لدى الطامحين في إنشاء الامبراطوريات. وعليه فقد كانت هذه المنطقة التي سيمر فيها خط برلين بغداد، من وجهة ديبلوماسية، منطقة دولية خطرة»[٦].

هذا، وقد مثل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مرحلة حاسمة في الصراع

الاستعماري على المنطقة، في الوقت الذي تأكد فيه استحالة الحياة «للرجل المريض» الذي «فسد من رأسه» وأصبح جثة مهترئة غير قابلة للشفاء إطلاقاً.

**التغلغل الأوروبي في الامبراطورية العثمانية:**

إن تاريخ الأطماع الأوروبية في المنطقة، تاريخ طويل، يتخذ من الحروب الصليبية جذوراً أصلية له. وبالرغم من الهزائم الساحقة التي تعرض لها الصليبيون، وأجبرتهم في النهاية على الإجلاء عن الشرق، إلا أنه بقي في صلب مخططاتهم مطمعاً وهدفاً يوجب تحقيقه.

وشكل بروز العثمانيين بقوتهم التي تميزوا بها، وأخضعوا بواسطتها شعوباً ومساحات أوروبية واسعة، عقبة كبرى أمام أوروبا في إعادة أمجاد «الأسلاف العظام» و«تاريخهم المجيد» في الحروب وتأسيس الإمارات. لم يكن أمام الدول الأوروبية إزاء هذا الوضع إلا التقرب من السلطنة ومراوغتها للحصول على ما عجزت عن تحقيقه بالقوة: فكان نظام الامتيازات الأجنبية.

تمكن الأوروبيون عبر هذا النظام من النفاذ إلى جميع المرافق الحيوية في السلطنة والتغلغل من خلاله إلى ما يضمن سيطرتهم وتفوقهم مقابل الضعف العثماني وانهياره. وانطلاقاً من ذلك ذهب كل من كارل ماركس وفريدريك انجلز إلى مقارنة تركيا في تلك الفترة بـ «جثة حصان قد تعفنت ودب فيها الفساد، فانتشر منها ما فيه الكفاية من غاز المستنقعات وغيره من المواد «العطرية» الغازية»[7].

بلغ التنافس الأوروبي على هذه المنطقة ذروته القصوى في أواخر القرن التاسع عشر، حتى أصبحت قضية البلاد العربية حلقة هامة من السلسلة التي أطلق عليها اسم «المسألة الشرقية» التي تعني في حقيقة أمرها مسألة اقتسام الممتلكات التابعة للسلطنة العثمانية. وهذا ما دفع بالمؤرخ ساطع الحصري إلى القول بأن «البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية، كانت من أهم دواعي هذه المنافسات، ومن أثمن بضائع تلك المساومات»[8].

كانت فرنسا في طليعة الدول الأوروبية التي تعاملت مع العثمانيين سياسياً في بادىء الأمر، ووقّعت معهم أول معاهدة لها وزنها وفعاليتها في نظام الامتيازات عام

١٥٣٥؛ كما احتلت الموقع ذاته على الصعيد العسكري بإرسال حملتها العسكرية على مصر بقيادة نابوليون بونابرت في عام ١٧٩٨، فاحتلها وتابع سيره نحو عكا، حيث عجز عن إخضاعها واقتحام أسوارها، معلناً فشله وخيبة أمله بعد أن صرّح قائلاً: «لو فتحت عكا لافتتحت الشرق». وهذا دليل واضح على الأهمية الاستراتيجية التي تحتلها هذه المنطقة من ناحية، كما تعطي صورة واضحة عن الهدف الفرنسي بالذات من ناحية أخرى. «إذ من المعلوم أن نابوليون بونابرت، حينما احتل مصر سنة ١٧٩٨، كان ينوي اتخاذها قاعدة لحركات عسكرية واسعة النطاق، تستهدف في حقيقة الأمر الاستيلاء على الهند»[٩].

لقد كانت هذه الحملة بمثابة التهديد المباشر والتحدي العلني لبريطانيا ومصالحها في المنطقة. وعلى هذا الأساس لم تقف مكتوفة الأيدي؛ وسارعت بردّها العسكري عن طريق أسطولها البحري، لتنزل بالأسطول الفرنسي ضربة كبيرة في معركة «أبي قير». فقد كانت الهند درّة التاج البريطاني نظراً لأهميتها البشرية والاقتصادية بالنسبة لانكلترا. والحق «أن الهند كانت امبراطورية بذاتها، وكانت الملكة فيكتوريا تلقب بامبراطورة الهند. وليس من الإسراف بشيء إذا قلنا إن الدوافع الرئيسية في كل نشاط كانت بريطانيا تقوم به في منطقة الشرق الأدنى والأوسط، وفي كل نفوذ كانت تحاول بسطه في هذه المنطقة، كانت تنبع بشكل ما من مصالحها في الهند»[١٠]. وبما أن مصر كانت الحلقة الأساسية التي تربطها مع أهم مستعمرة لها في الشرق، فقد وضعت بريطانيا عملية احتلالها وإخضاعها في جدول الأولويات، في الوقت الذي توفر فيه عدد من الاعتبارات لعب دوره الأساسي في الاستراتيجية البريطانية. وكان «أهم عامل له الأثر الحاسم في قرار بريطانيا على احتلال مصر هو فتح قناة السويس سنة ١٨٦٩ التي كانت السيطرة عليها أمراً حيوياً لحماية الهند»[١١]. إذ «كانت السويس، كما هو معلوم، بمثابة العمود الفقري للمواصلات البريطانية»[١٢]. وقد كان الكولونيل تشرشل مدركاً لأبعاد هذه الأهمية التي تتمتع بها مصر خصوصاً، عندما كتب في منتصف القرن التاسع عشر يقول: «... إذا كانت بريطانيا ترغب في الحفاظ على سيطرتها في الشرق ينبغي لها بشكل أو بآخر، أن تدخل سوريا ومصر في نطاق نفوذها وسيطرته...»[١٣]. وبالفعل، فقد أقدمت الامبراطورية البريطانية على احتلال مصر عام ١٨٨٢، بعد إقدام فرنسا على احتلال

تونس في عام ١٨٨١.

وكذلك الحال بالنسبة لروسيا التي كان لها أطماعها الخاصة في السلطنة، انطلاقاً من الدردنيل والبوسفور وضرورة السيطرة على المياه الدافئة؛ هذا في الوقت الذي كانت فيه دولة أوروبية فتية تدخل معترك التسابق الاستعماري من الباب الاقتصادي الواسع، مما أثار كثيراً من المخاوف لدى الدول الغربية الأخرى. وكانت هذه الدولة هي ألمانيا. وقد ورد في تقرير ألماني رسمي رفع إلى غليوم الثاني عام ١٨٨٨، ما يلي: «ما يزال الشرق المنطقة الوحيدة البعيدة عن سيطرة الدول الأوروبية المباشرة... وإمكاناته الاقتصادية والبشرية من السعة بحيث تجعله حقلاً مثالياً للاستعمار الألماني، لذا وجب أن نجدّ للسيطرة عليه قبل أن تمتد إليه يد الغير... وعلينا ضماناً للنجاح أن نتقرب من الشعوب التركية والعربية، وأن يكون فتحنا لهذه البلاد فتحاً أدبياً واقتصادياً يصون مصالحنا بصورة أكيدة وسليمة»[١٤].

وقد ساعد وجود الامبراطور غليوم الثاني على عرش ألمانيا منذ عام ١٨٨٨، في تنمية العلاقات الودية مع تركيا وتقويتها، مما أدى إلى تعزيز المخاوف الأوروبية في وجه هذا التحالف الخطر. «ولقد ظهر أثر النفوذ الألماني في استانبول في اتجاهين - في إعادة تنظيم الجيش التركي على أيدي ضباط ألمان - وفي نفاذ ألمانيا تجارياً إلى آسيا الصغرى. ولكن هذا الأثر الألماني بلغ الذروة بعد اتفاقية بغداد السرّية التي عقدها السير أدوارد غراي مع ألمانيا سنة ١٩١٣ - ١٩١٤، والتي لم يكن ينقصها سوى التوقيع النهائي عندما نشبت الحرب العالمية الأولى. ومن حسن طالع ألمانيا أن كان لديها إثنان من أبرز دبلوماسيّيها في الشرق الأدنى، وهما الماريشال فون در غولتس باشا الذي كان المستشار العسكري لدى الأتراك، والبارون مارشال فون بيبرشتين الذي كان يرئس السفارة الألمانية لمدة عشرين سنة في استانبول»[١٥].

ولعل بعض التصريحات الألمانية التي ارتفعت بعد زيارة الامبراطور غليوم الثاني للمنطقة، ودمشق خاصة، في عام ١٨٨٩، لعبت دورها الأساسي في تركيز الجهود الأوروبية لوضع حد للتغلغل الألماني في السلطنة. ونظراً للنجاح الذي أحرزته هذه الزيارة هتف زعيم الاتحاد الجرماني الشامل، الأستاذ هاس (Hasse) قائلاً في مجلته ما يلي: «هيا إلى الأمام، إلى نهر الفرات وإلى نهر دجلة، وإلى الخليج الفارسي. هيا

بنا نستولي على طريق الهند البرية، تلك الطريق التي ينبغي أن تكون تحت سيطرة من ينبغي أن تكون له ـ تحت سيطرة الشعب الألماني الذي يبتهج بالحرب ويفرح في الكفاح»[١٦].

ومجمل القول إن بلاد الشام كانت تتعرض لاستعمار اقتصادي، وتسرّب الأموال الأوروبية إليها، لا سيما الفرنسية والبريطانية والألمانية، وكان سياسيو واقتصاديو الدول الأوروبية قد استغلوا حركة الاستغراب ـ أي الأخذ من الثقافة الأوروبية ـ التي قام بها والي مصر محمد علي باشا، وزاد هذا الاستغلال بعد صلح باريس عام ١٨٥٦، حين تأسست المصارف والبيوتات المالية في مدن الشام الرئيسية. وشهدت بلاد الشام سيلاً هائلاً من بعثات التبشير والبعثات المستغلة لحركة التبشير، وقد لعبت هذه البعثات دوراً سياسياً أكثر منه دينياً. وكان ذلك مظهراً من مظاهر التنافس الدولي على المنطقة يتخذ حيناً شكل الدين، وحيناً آخر شكل المساعدة ولكن جوهر المنافسة كان عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، حتى اضطرت البعثات الأمريكية والإنجليزية إلى إبرام اتفاق بينها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ـ ١٨٥١ ـ لاقتسام مناطق العمل، فتخصص الإنكليز في فلسطين، بينما ركز الأمريكيون جهودهم على لبنان. والواقع أن صلح باريس عام ١٨٥٦ كان فاتحة لتحويل الدولة العثمانية وممتلكاتها العربية إلى شبه مستعمرة للرأسمال الأجنبي[١٧].

ومما يجدر ذكره في هذا المجال، أن النصف الأول من القرن التاسع عشر تميز بعملية التوسع التجاري بين أوروبا والدولة العثمانية، فيما يتعلق بالمنطقة العربية على وجه الخصوص. وقد تضاعفت التجارة الأوروبية مع تركيا ثلاث مرات من الثلاثينات إلى الأربعينات، وبداية تشكيل مصر سوقاً مهمة لأوروبا منذ أواخر الأربعينات وبدء التجارة مع سوريا منذ الثلاثينات، مع تحقيق بريطانيا الحصة الأساسية من مغانم هذا التوسع. كما ظهرت معالم الدعم المؤسسي لتوسع التجارة في خلق وسطاء محليين للتجارة الأوروبية، وفي تطوير المواصلات البحرية، وفي استبدال المجالس المشكّلة من تجار محليين والاستعاضة عنها بمحاكم مختلطة تشمل تمثيلاً أوروبياً أقوى لمعالجة القضايا التجارية العالقة. . . وفي عقد اتفاقات تجارية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية لصالح هذه الأخيرة[١٨]. وكان لهذه المعاهدات التجارية أثرها الكبير وانعكاساتها الخطيرة على مجمل الاقتصاد العثماني، وعرقلة مسيرته التطورية على

الصعيد الصناعي خصوصاً. وهذا ما حدا بالمستشرق الفرنسي الكبير مكسيم رودنسون إلى القول بأن هذه المعاهدات «كانت تقطع الطريق مسبقاً على أية محاولة محتملة لبناء صناعة عثمانية»[١٩]. إزاء هذا الوضع، برزت تطورات كبيرة تناولت بمجملها قضايا السلطنة من جميع جوانبها بعد التغلغل الجديد الذي اتخذ وجهاً آخر ليحكم قبضة سيطرته أكثر على القرار السياسي العثماني. ومثّلت الفترة الممتدة بين عامي ١٨٥٠ و ١٨٨١ مرحلة خطيرة فيما يتعلق بالامبراطورية العثمانية. إذ أن هذه الفترة «تعتبر فترة انتقال التغلغل الاقتصادي الأوروبي من مستواه التجاري إلى مستواه المالي ومن ثم إلى المستوى السياسي وسيطرته شبه التامة على الوضع الاقتصادي للمنطقة. . . وكان «للديون» دورها في عملية التوسع التجاري الأوروبي وفي تثبيت السيطرة الأوروبية على اقتصاد المنطقة»[٢٠]. وكان استمرار التدهور في الوضع المالي من أهم أسباب الضعف الذي ابتليت به الامبراطورية العثمانية، حيث سارت في طريق خطر تمثل في أخذ القروض من أصحاب المصارف الأوروبية، وتضخيم نقدها الورقي، مما أوقعها فريسة في يد هؤلاء بعد عجزها عن تسديد ديونها هذه، عيّن على أثرها لجنة مالية دولية كانت بمثابة «اعتراف بمبدأ الإشراف الأجنبي على مالية الدولة العثمانية»[٢١].

في هذه الفترة، برزت على المسرح قوة جديدة، تمثلت «بالحركة الصهيونية» التي كانت في طور التكوين الفكري قبل مؤتمر بال ١٨٩٧، وانتقلت للشكل التنظيمي بعد هذا المؤتمر.

وقد لعبت ظروف أوروبا السياسية والاقتصادية والاجتماعية دوراً بارزاً في تشكيل نواة الحركة الصهيونية حيث كان يعيش عدد كبير من اليهود. وقد توضحت طبيعة العلاقة بين الصهيونية والاستعمار كتوأمين متلازمين بالإضافة لرعاية الدول الاستعمارية لها ودعمها بقوة.

ونتيجة لهذه العلاقة الوثيقة بين أوروبا والحركة الصهيونية، فقد كان قادة الصهاينة يدركون تماماً خطورة الأزمة المالية التي تعيشها الامبراطورية العثمانية، وانعكاساتها على صعيد الوضع الداخلي العام في السلطنة. كما كان هؤلاء يدركون أهمية القوة المالية وسيطرة الذهب في مثل هذه الحالات. وهكذا ففي عام ١٨٦٩

«ألقى الحاخام «رايخون» خطاباً في مقبرة اليهود بمدينة براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا تأبيناً لكبير الحاخامين «سيمئون بن يهودا» عدد فيه الأساليب الواجب إتباعها على بني قومه ومنها ضرورة السيطرة على القوة المالية والذهب لأن عن طريقه يمكن التحكم في الدول التي تطلب القروض المالية... وعندما يقعون في عجز مالي سيضطرون إلى الاستدانة... وسيؤدي هذا إلى ارتمائهم في أحضان الرساميل اليهودية»[٢٢].

وعندما كان هدف الحركة الصهيونية، انطلاقاً من مؤتمر بال، إنشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين، في الوقت الذي كانت فيه هذه الأخيرة خاضعة لسيطرة العثمانيين، فقد صمم تيودور هرتزل ـ مؤسس الحركة الصهيونية ـ على الاتصال المباشر مع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني للحصول على موافقته بشأن الهجرة اليهودية إليها وأخذ الضمانات القانونية بما يمنح اليهود استقلالاً ذاتياً فيها. وقد تمكن هرتزل من الاجتماع بالسلطان في عامي ١٩٠١ و١٩٠٢، عارضاً عليه المساعدة المالية اليهودية لإنقاذ الامبراطورية من الأزمة المالية. إلا أن السلطان عبد الحميد الذي كان يدرك أهداف الحركة الصهيونية ومطامعها، رفض العرض رغم الإغراءات الهائلة، وكان ردّه صريحاً حين قال لمراسلي الصهاينة: «انصحوا الدكتور هرتزل بألا يتخذ خطوات جديدة في هذا الموضوع، إني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من الأرض فهي ليست ملك يميني بل ملك شعبي. لقد قاتل شعبي في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه... فليحتفظ اليهود بملايينهم. إذا مزّقت امبراطوريتي فعلّهم يستطيعون آنذاك بأن يأخذوا فلسطين بلا ثمن. ولكن يجب أن يبدأ ذلك التمزيق أولاً في جثتنا. وإني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة»[٢٣].

هذا ولم يقتصر العرض الصهيوني لهرتزل على الدعم المالي للسلطنة العثمانية. فقد استغل هرتزل تنامي المقاومة العربية ضد الأتراك، والتي شكلت حركة من النهضة العربية كان لها أثرها الكبير في مختلف الولايات التي يقطنها العرب، فعرض مساعدته على السلطان بإغرائه مالياً من ناحية، وبتشكيل فرقة عسكرية يهودية تقف إلى جانب الأتراك ضد الحركة القومية العربية والدفاع عن فلسطين.

**التنسيق البريطاني ـ الصهيوني في المنطقة العربية:**

من المعروف بأن بريطانيا لعبت الدور الأول والأساسي في احتضانها للحركة

الصهيونية، إلا أن هذا «التبنّي» كان نابعاً أولاً وقبل كل شيء من ضرورة الحفاظ على مصالح انكلترا وامتيازاتهـا في المنطقة العربية عبر سيطرتها على المواقع الاستراتيجية المهمة والتحكم بالنقاط والطرق التي من شأنها الوصول دون أية عراقيل إلى الهند التي كانت تعتبر من أهم المستعمرات البريطانية التي توفر لها كثيراً من الخيرات والثروات والرجال.

ونظراً للأهمية القصوى التي تحتلها فلسطين، فقد وضعتها بريطانيا في أولويات حساباتها. وعلى هذا الأساس قاومت الاستعمار الفرنسي وحملة نابوليون؛ وكانت أول دولة أوروبية تنشىء لها قنصلية في القدس عام ١٨٣٨، كأول قنصلية أوروبية هناك. كما صدر أمر وزير الخارجية البريطانية حينئذ إلى هذه القنصلية بوضع اليهود تحت حمايتها ورعايتها، كيما يجعل منهم وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولـة العثمانية. وبعد ثلاث سنوات، أي في عام ١٨٤١، أنشأت لها في القدس أول أسقفية، وجعلت أول أساقفتها، يهودياً متنصراً (ميكل سولومون الكسندر) ليقوم على حد زعمهم بمحاولات لتنصير ما أمكن من التسعة آلاف يهودي الذين كانوا يقطنون فلسطين في ذلك الوقت. كما بدأت تنتشر في بريطانيا (منذ أوائل القرن التاسع عشر) دعـوة - تغذيهـا وتشجعها الحكـومة البـريطانيـة - تهـدف إلى تهجيـر اليهـود إلى فلسطين[٢٤]. وكانت زيارات موسى مونتفيوري وتأسيسه لأول مدرسة يهـودية في فلسطين، تأتي ضمن هذه الدعوة وبتشجيع منها، كما كان رئيس القنصلية البريطانية هذه، وليم يونغ وكان للجهود الدبلوماسية التي بذلها القادة الصهاينة مع المسؤولين البريطانيين، أثرها الكبير في «صهينة» الكثيـر منهم، حيث ساهمـوا باقتـراحاتهم وجهودهم على تقديم خدمات جلّى للصهيونية. وقد لعب جوزيف تشمبرلن، أحد عتاة الاستعماريين البريطانيين دوره الكبير إلى جانب هرتزل. وكذلك الحال مع اللورد كرومر الذي أبلغه هرتسل عام ١٩٠٢ بأنه «يفضل أن يأخذ فلسطين بالفتح وإراقة الدماء»[٢٥]. وبعد وفاة هرتزل عام ١٩٠٤، لم تتوقف الجهود الصهيونية مع بريطانيا، بل تابعها كل من وايزمن وسوكولوف وتشلينوف، «ووضعت الخطط في اتجاهين:

١ ـ كسب اليهود البريطانيين للصهيونية، وهي مهمة كان قد بدأها وايزمن قبيل الحرب بترغيب أسرة روتشيلد في مشروع لتأسيس جامعة في فلسطين.

٢ ـ إيجاد أصدقاء للصهيونية من بين الزعماء الكبار في الحكومة البريطانية»[٢٦].

وعلى هذا الأساس كان اجتماع حاييم وايزمن عام ١٩٠٦ بآرثر بلفور، حيث كان اجتماعاً مثمراً بدليل تحوّل بلفور إلى صهيوني، وهو الذي وصف وايزمن على ضوء ذلك قائلاً: «هذا الرجل هو الذي جعلني صهيونياً»[٢٧].

وبعد بلفور، استمرت اللقاءات والاجتماعات الدبلوماسية، حيث تمكن وايزمن من كسب «سكوت» رئيس تحرير جريدة «المانشستر غارديان» الذي عرّفه بدوره على لويد جورج وهربرت صموئيل، وكانا عضوين في الوزارة البريطانية، فاقتنعا بفكرته وأصبحا صهيونيين. ثم كان مارك سايكس واللورد روبرت سسل، اللذين قدّما للصهيونية من الخدمات ما دفع وايزمن نفسه أن يعترف بفضلهما على الحركة. وجميع هذه المحادثات كانت تتركز على فلسطين بعد أن فشلت جميع الاقتراحات الأخرى المتعلقة بأوغندا والعريش المصري وقبرص وغيرها. وهذا ما دفع «إسرائيل زانجويل»، أحد قادتهم الكبار إلى القول: «إن فلسطين وطن بلا سكان فيجب أن يعطي لشعب بلا وطن». كما قال في معرض آخر أن واجب اليهود في المستقبل أن يضيقوا الخناق على عرب فلسطين، حتى يضطروهم إلى الخروج منها. وقد أعلن كبار زعمائهم أنهم يريدون «أن تكون فلسطين يهودية، كما هي انكلترا إنكليزية وفرنسا فرنسية». كما أعلن الكاتب اليهودي «بن آفي» سنة ١٩٢١ أن على اليهود أن يطهروا وطنهم فلسطين من الغاصبين، وأن أمام المسلمين الصحراء والحجاز، وأمام المسيحيين لبنان، فليرحلوا إلى تلك الأقطار[٢٨].

واستمراراً للسياسة البريطانية في بلاد الشام، وضعت الحكومة الإنكليزية عدداً من قادتها لخدمة اليهود وخدمة أهدافها الاستعمارية. وفي مقدمة هؤلاء «الكولونيل روز» و«الكولونيل تشارلز هنري تشرشل»، حيث أرسل الأخير من لبنان مذكرة إلى المجلس اليهودي في بريطانيا ورئيسه «مونتفيوري» يطلب فيها السعي لإنشاء دولة يهودية ويقترح فيها أن يتولى المجلس اليهودي القيام بمهمة الاتصال بيهود أوروبا بهدف تكتيلهم حول فكرة «الدولة اليهودية» وتوجيههم نحوَ هذا الهدف[٢٩].

يضاف إلى ذلك، أن اليهود في بلاد الشام كانوا أداة طيّعة في يد الإنكليز يحركونها كما يشاؤون وفقاً لمصالحهم، حتى وصلوا (اليهود) أخيراً إلى تحقيق

السياسة البريطانية القائمة على تعميق وتحريك الفتن الطائفية، وهم الذين لعبوا دوراً بارزاً في فتن عام ١٨٦٠، وزادوا من حدّتها، وهذا ما تؤكده الوثائق المعاصرة وتقارير القناصل، فقامت الدولة العثمانية حينذاك بالقبض على بعض منهم بعد أن علمت دورهم في هذه الفتن...»[٣٠].

وانطلاقاً من الأهمية التي كان يوليها اليهود للقوة المالية، فقد لمسوا خطورة الموقع الذي تحتله قناة السويس في نظر بريطانيا، وضرورتها القصوى في التحكّم بها. لذلك سارع اليهود إلى تبنّي هذه القضية وإعطائها الأهمية التي تستحق. في الوقت الذي رفضت فيه بريطانيا في البدء المشاركة في مشروع قناة السويس مع فرنسا.

واستغلت الحركة الصهيونية الموقع الذي يحتله اليهودي دزرائيلي على رأس الوزارة البريطانية، وعبرت من خلاله للوصول إلى هدف مركزي على جدول أعمالها، وموّلت عن طريقه عملية شراء أسهم قناة السويس البريطانية. وقد «ساهم رئيس الوزراء البريطاني في إتمام الصفقة لا كتوظيف مالي، ولا كصفقة تجارية، وإنما كعملية سياسية»[٣١]. وقد موّل هذه الصفقة المتموّل اليهودي البارون روتشيلد، وبعدها أرسل دزرائيلي إلى الملكة رسالة يوضح فيها «بأنك ستحصلين سيدتي على أربعة ملايين جنيه استرليني!... آل روتشيلد وحدهم يستطيعون تلبية مثل هذا الطلب. وقد تصرّفوا تصرّفاً رائعاً، فقدموا المال بفائدة جد زهيدة...»[٣٢]، خاصةً وأن آل روتشيلد كان لهم ثقة متناهية بدزرائيلي والحكومة البريطانية. ومن خلال هذه الصفقة تـوصل دزرائيلي إلى أن يصبح صاحب القول الفصل، وصاحب السيادة المطلقة في بريطانيا. كما يعتبر مهندس سياسة الاستعمار والصهيونية لمن خلفه من السياسيين الإنكليز الذين اتخذوا من سياسته ونهجه شعاراً يعملون على تحقيقه. وإلى سياسته هذه يعود الفضل الأكبر في إصدار وعد بلفور عام ١٩١٧.

إلا أن عام ١٩٠٧، يعتبر النقطة البارزة في تاريخ العلاقات الوثيقة بين الحركة الصهيونية وبريطانيا؛ كما يمثل القاعدة الأساسية بجميع الخطوات اللاحقة على صعيد التعاون الإنكليزي ـ الصهيوني، حيث تجلى التنسيق بينهما في صورته الواضحة.

وفي هذا العام (١٩٠٧) عقد المؤتمر الصهيوني الثامن في «لاهاي»، وتوصل

إلى نتائج هامة تأتي في مقدمتها أن «حاييم وايزمن» استطاع دمج جميع الكتل في إطار الصهيونية السياسية. كما أكد الزعيم الصهيوني «ماكس نوردو» في المؤتمر ذاته، إن الذهاب إلى فلسطين ضرورة صهيونية، بالإضافة إلى أن الصهيونية بمثابة رائدة للمدنية الأوروبية. وهو بذلك يكرس ما سبق وذكره هرتزل من أن الصهيونية هي الرسول الأمين لنشر الثقافة والمدنية والحضارة الأوروبية في الشرق. وفي هذا المؤتمر خطت الصهيونية خطوة عملية، إذ تقرر تأسيس شركة للأراضي الفلسطينية وتخصيص قرض يقدمه «البنك القومي اليهودي» وذلك لبناء مستعمرات جديدة بالقرب من يافا ـ نواة مدينة تل أبيب ـ، كما قرر المؤتمر اعتبار اللغة العبرية لغة التخاطب الرسمية للصهيونية[٣٣].

إن مثل هذه التصريحات في الواقع، ليست معزولة عن الظروف السياسية والاقتصادية الأوروبية، والبريطانية خصوصاً. وليس صدفة أن يعلن هرتزل ونوردو «رسولية» الصهيونية للمدنية الأوروبية مؤكداً أنه «إذا كانت مشيئة الله أن نعود إلى وطننا التاريخي، فنحن نرغب في العودة كممثلين للحضارة الغربية»[٣٤].

إن هذه «الرسولية» تابعة ولا شك من «التبنّي» الأوروبي عامة والبريطاني خاصة، للحركة الصهيونية. وفي العام الذي عقدت فيه الحركة الصهيونية مؤتمرها الثامن، كان الاستعماريون الأوروبيون يعقدون مؤتمرهم الخاص بتقرير مصيرهم، ومصير الصهيونية في الوقت ذاته. وقد أطلق عليه اسم «مؤتمر كامبل بنرمان»[١١].

أخذ هذا المؤتمر على عاتقه مواجهة التوسع الاستعماري الألماني من جهة مقابل الوصول لأهداف استعمارية في القارة الإفريقية والآسيوية من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى أن هذه القوى الاستعمارية كانت تملك خبرة واسعة في تحديد النقاط الاستراتيجية في العالم، وبصورة خاصة فيما يتعلق بخارطة الوطن العربي؛ كما أدركت منذ وقت مبكر بأن منطقتنا العربية حبلى بالخيرات والثروات التي من شأنها إذا استغلت جيداً، تستطيع أن تشكل عصب الحياة للامبريالية العالمية.

على ضوء ذلك، تشكلت لجنة عليا مختصة في الشؤون الاستعمارية مؤلفة من أعضاء الدول المشتركة في المؤتمر (انجلترا ـ فرنسا ـ إيطاليا ـ إسبانيا ـ البرتغال ـ بلجيكا وهولندا)، واجتمعت في لندن عام ١٩٠٧، وكانت تضم جماعة من كبار علماء

التاريخ والاجتماع والاقتصاد والزراعة والجغرافيا والبترول.

توصل المؤتمرون في النتيجة إلى أن مصدر الخطر الحقيقي على الدول الاستعمارية إنما يكمن في المناطق العربية من الدولة العثمانية، لا سيما بعد أن اظهرت شعوبها يقظة سياسية ووعي قومي ضد التدخل الأجنبي والهجرة اليهودية والحكم التركي أيضاً. وأوضح تقرير المؤتمر أهمية المنطقة العربية باعتبارها نقطة التقاء بين الشرق والغرب، وزاد من أهميتها وجود قناة السويس كأهم ممر مائي لأوروبا. ورأى المؤتمر خطورة الشعب العربي على المصالح الاستعمارية نظراً لتوافر عدّة عوامل يملكها: وحدة التاريخ واللغة والثقافة والهدف والآمال، واحتمال تزايد عدده من ٣٥ مليون نسمة إلى مئة مليون خلال قرن من الزمن... كما أكد التقرير أيضاً أن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار ومصالح الدول الاستعمارية الآنيّة والمقبلة، ولا بد لنجاح أي خطة تستهدف حماية المصالح الأوروبية المشتركة من السيطرة على هذا البحر، وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية (لأن من يسيطر على هذه المنطقة يستطيع التحكّم في العالم). ثم يمضي التقرير متسائلاً: كيف يكون وضع هذه المنطقة إذا توحّدت وتحرّرت واستغلّت ثرواتها الطبيعية من قبل أهلها؟ فيجيب المتسائلون: عند ذلك ستحل الضربة القاضية حتماً بالامبراطوريات الاستعمارية، وعندها تتبخر أحلام الاستعمار بالخلود، فتنقطع أوصاله ثم يضمحل وينهار كما انهارت امبراطوريات الإغريق والرومان.

وأخيراً انتقل التقرير إلى الوسائل الكفيلة بدرء الخطر المحتمل من المنطقة العربية فدعا الدول الاستعمارية إلى العمل على استمرار وضع هذه المنطقة متأخراً، والعمل على إيجاد التفكك والتجزئة والانقسام، وإنشاء دويلات مصطنعة تابعة لتلك الدول وخاضعة لسيطرتها.

وانطلاقاً من العلاقة العضوية القائمة بين الاستعمار والصهيونية، والخطر على استمراريتهما كامن في هذه المنطقة بالذات، فقد خلص المؤتمرون في لندن إلى تحديد توصية عاجلة تقضي بضرورة فصل الجزء الإفريقي من المنطقة العربية عن جزئها الآسيوي وضرورة إقامة «الدولة العازلة» وذلك بإقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معاً بالبحر الأبيض

المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية[٣٥].

هذه الوقائع التاريخية تؤكد بشكل ملموس أن الحركة الصهيونية لم تتعامل إلا مع القوة الرائدة من الدول الاستعمارية في ذلك الوقت. ولهذا كان تركيزها على لندن يوم كان لبريطانيا امبراطورية لا تغيب عنها الشمس. أما في الفترة التي خسرت فيها بريطانيا العظمى قوتها وزعامتها الدولية، لتأخذ الولايات المتحدة الأميركية مكانها، نجد بأن الصهيونية انتقلت بنشاطها إلى واشنطن لتتخذ منها قاعدة أولى على الصعيد العالمي، ومركزاً رئيسياً في توجيه نشاطها وسياستها.

**الاستخبارات البريطانية في خدمة الصهيونية:**

أدركت بريطانيا أهمية النتائج التي تمخض عنها مؤتمر كامبل بنرمان، في الوقت الذي كرّس فيه صحة توجهاتها وتطلعاتها فيما يتعلق بالمنطقة العربية. عندها كان لا بد من الإسراع في اتخاذ الخطوات التي تضمن لها أفضل النتائج على الصعيد العملي. وعندما كانت «جميع الاكتشافات مع دقّتها لم تستطع الحلول محل الإنسان، الذي يبقى العنصر الأساسي في حقل الاتصالات والشيفرة»[٣٦]، لجأت بريطانيا إلى إرسال من وجدت فيهم الكفاءة الفائقة في تنفيذ مطامعها وأهدافها، باعتبارهم أخصّائيين في المجال العلمي يمارسون من خلاله مهنة «الاستخبارات» في مختلف الحقول التي تعتمد عليها الدبلوماسية الإنكليزية خدمة لمصلحتها أولاً والصهيونية ثانياً. وعلى هذا الأساس كان الدكتور دايفيد جورج هوغارث وتوماس ادوارد لورنس (الذي لقّب بلورنس العرب) في طليعة الرجال الذين قدّموا لبريطانيا والصهيونية معاً، خدمات تعجز عن تحقيقها مؤسسات كبيرة لذلك يعتبر أن من أشهر رجال بريطانيا العظماء. إلا أن الأهمية الأولى في هذا المجال، حاز عليها لورنس نظراً للمنجزات الهائلة التي قام بها حتى غلب عليه فيما بعد اسم «لورنس العرب».

ولد لورنس في مقاطعة ويلز البريطانية في ١٦ آب ١٨٨٨. وهو ابن غير شرعي للسير توماس روبرت تشابمان من السيدة سارة مادن، مرَبّية بناته الأربع من زوجته الأولى. إلا أن توماس غيّر اسم عائلته بعدما هاجر من إيرلندا إلى انكلترا، وأصبح يعرف باسم لورنس منذ ذلك الحين.

في شهر تشرين الأول من عام ١٩٠٧، التحق لورنس بكلية يسوع في أوكسفورد. وهناك سجّل لنفسه عدّة اكتشافات رائعة عندما كان يقوم بأعمال التنقيب عن الآثار تحت مياه البحر. واستطاع من خلال ذلك أن يسترعي انتباه بعض مشاهير علماء الآثار الذين كانوا يتمتعون بمراكز هامة في الاستخبارات، وكان على رأسهم الدكتور دايفيد هوغارث، أستاذ لورنس، وكذلك ليونارد وولي.

«كان هوغارث، ضابط الاستخبارات البريطانية المتخصص بشؤون الشرق الأوسط. وكانت معلوماته عن أوضاع البلدان العربية في ظل الحكم العثماني لا تضاهى في ذلك الحين. فقد أمضى هوغارث، وقتاً طويلاً يدرس أحوال هذه المنطقة، من النواحي السياسية والوطنية والدينية، والتحركات السرّية ونوعية قياداتها، ونشاط الألمان والفرنسيين، والبوليس السرّي التابع لهم، وطبيعة الأرض الإسلامية، ونفسية الحكام العسكريين فيها، وجو المعارك المتوقع في حال نشوب حرب»[٣٧].

والواقع أنه كان للدكتور هوغارث تأثير هام على مجرى حياة لورنس. كما لم يكن ذلك بعيداً عن نشاط الاستخبارات البريطانية في محاولتها كسب لورنس إلى صفوفها، حيث أشارت إلى أستاذه بضرورة الاهتمام به بعد نجاحاته واكتشافاته وتفوّقه، وتجيير كل ذلك لصالح السياسة البريطانية بمجملها. وهكذا تمكن لورنس بواسطة هوغارث - من الحصول على منحة خوّلته الاشتراك في رحلة «علمية» للقيام بالبحث والتنقيب عن الآثار في وادي الفرات. كانت هذه البعثة برئاسة الدكتور هوغارث نفسه الذي عيّن لورنس في بعثته رئيساً على فرق العمل التي كانت تتألف من الأكراد والتركمان والأرمن والعرب. وقد نجحت هذه البعثة في العثور على مدينة كركميش التي كانت قديماً عاصمة الامبراطورية الحثّية... هذا ويضم متحف أشمولين في أوكسفورد الكثير من الآثار التي «وهبها» لورنس له لعرضها فيه قبل أن يبلغ العشرين من عمره[٣٨]. وفي معرض الإشارة إلى هذه البعثة يقول الأستاذ زهدي الفاتح: «ظلت مهمة هذه البعثة سراً دفيناً، إلا أن أفرادها كانوا يعملون في مناطق مهمة للغاية، عسكرياً واستراتيجياً، ويمكن تشبيه مهمة هذه البعثة ومموّليها بأية بعثة أميركية مماثلة في هذه الأيام، تموّلها المخابرات المركزية الأميركية»[٣٩].

والجدير بالذكر أن لورنس تعرّف على جميع المواقع الاستراتيجية التي كانت

موجودة في المنطقة بأسرها. كيف لا، وهو الذي تجوّل في جميع أرجاء المنطقة سيراً على الأقدام، يشاهد مواقعها، ويدرس، ويدقّق ويبحث، حتى «أصبح مرجعاً للمعلومات الدقيقة عن منطقة الشرق الأوسط، وطبيعة تكوينها، ومعالمها الطوبوغرافية»[٤٠]. وقد بلغ حداً من النشاط، جعل الأتراك يرتابون بأمره في عام ١٩١٢، عندما شعر بملاحقته ومراقبته من قبلهم، وكتب إلى أستاذه هوغارث يقول: «هذه الدولة العجوز، ما زال فيها بعض حياة بعد، أنها تراقبني»[٤١].

من خلال هذه الكلمات تتوضح مهمة لورانس بالتحديد، وتجاوز العلاقة «العلمية» بينه وبين أستاذه إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، عبر استغلال اختصاصه بتوجيهات استخباراتية، يمثل هوغارث حلقة الاتصال المركزية فيها. ولو كان نشاطه بعيداً عن هذا الواقع، لما أظهر قلقه وخوفه من المراقبة العثمانية، ليبلغ الاستخبارات البريطانية وحدها ما يتعرض له.

هذا وقد عبّر لورنس نفسه عن طبيعة العلاقة الوثيقة التي تربطه بالاستخبارات عبر أستاذه ـ عالم الآثار ـ حيث ألحق بمدرسة الإرساليين الأميركيين في جبيل بلبنان، لتحسين لغته العربية[٤٢]. إلا أنه قال في ذلك: «لسبب ما يريدني هوغارث إتقان العربية»[٤٣].

وبالفعل، فقد توضح هذا السبب فيما بعد عندما عمدت الاستخبارات البريطانية لتحويله من عالم آثار إلى عسكري خبير في شؤون المنطقة. وفي هذا المجال برزت موهبة لورنس العسكرية النابعة من معرفته لكل التفاصيل الدقيقة المتعلقة بمنطقة عمله. لذلك، عيّن في دائرة الخرائط التابعة لرئاسة القوات البريطانية في الشرق الأوسط، حتى أن الضباط أنفسهم كانوا يستشيرونه بشأن أية خطة يريدون الاتفاق عليها، مع العلم أنه كان واحداً من فرقة خاصة تتألف إلى جانبه من ليونارد وولي ونيوكومب، عهد إليها الإنكليز مهمة القيام بوضع الخرائط، خاصة تلك المتعلقة بشبه جزيرة سيناء، بعد توغّلهم فيها متخفّين. ونجحوا في ذلك نجاحاً كبيراً.

بالإضافة لكل ذلك، فقد شغف لورنس بمطالعة الكتب العسكرية ووقائع الحروب والتعمق في دراستها واستيعابها. ونظراً لتأثره بها فإنه اختار موضوع الهندسة المعمارية العسكرية التي شيّد الصليبيون قلاعهم بموجبها، موضوعاً لأطروحته

الجامعية تحت عنوان «قلاع الصليبيين»، نال عليها مرتبة الشرف الأولى لأنه اعتمد فيها على التزوير والتشويه قائلاً بأن الصليبيين هم الذين نقلوا إلى الشرق الأوسط علوم الهندسة الحربية من الغرب.

وفي كانون الثاني ١٩١٤، انخرط لورنس رسمياً في سلك الاستخبارات البريطانية، العسكرية. ونقل من قسم الخرائط إلى دائرة المخابرات السرّية التي كان عملها منحصراً في المناطق التي يحتلها الأتراك، حيث عين رئيساً لأحد فروع تلك الدائرة. ولكي يكون جديراً بالمسؤولية الجديدة، وناجحاً في تنفيذ سياسة أسياده، فإنه سعى لتجنيد عدد من الشبان المحليين في دائرته، انطلاقاً من التسهيلات المتوفرة لهم في التوغل إلى ما وراء المناطق المحتلة والخروج منها بعد حصولهم على كافة المعلومات المطلوبة. وبالإضافة لذلك فإنه تولى عملية استجواب أسرى الأتراك توصلاً إلى معرفة أماكن قواتهم وعددها. وبالفعل نجح لورنس في هذا المجال نجاحاً كبيراً واعتبر رجل مخابرات من الطراز الأول، في الوقت الذي شكلت فيه الحرب العالمية الأولى نقطة تحول بارزة في تاريخ الاستخبارات «قبلها، كان هذا العلم ذا أهمية ثانوية، في حين أصبح بعدها يشكل دعامة في مقدمة الدعامات، في الحرب كما في السلم. لم تعد الاستخبارات وفنونها المختلفة، كما كانت قبل الحرب، طفلاً يحبو متلمساً طريقه. أصبحت مكتملة النمو، شديدة البأس، تعتمد على نفسها ويعتمد عليها الآخرون. وهذا ما أدى فيما بعد، إلى التفاعل المستمر بينها وبين المعلوماتية»(٤٤).

بلغ لورنس في عمله الاستخباري هذا مرتبة عالية؛ وكانت علاقاته المباشرة مع القادة الإنكليز - سياسيين وعسكريين - لها الطابع الفاعل والمؤثر على مجمل السياسة البريطانية، من خلال لقاءاته مع اللورد كيتشنر، المقيم البريطاني في مصر؛ والدكتور هوغارث، ضابط الاستخبارات المتخصص بشؤون الشرق الأوسط؛ والكولونيل جليبرت كلايتون رئيس قلم الاستخبارات البريطانية في القاهرة؛ والآنسة جروترودبل، المستشارة السياسية للسير بيرسي كوكس، رئيس المكتب السياسي في الشرق بصورة غير رسمية؛ والكولونيل بيتش، الضابط البارز في قسم الاستعلامات التابع للفرقة التي يقودها الجنرال تاونسند، بالإضافة إلى عدد من زملائه «العلماء» أمثال مارك سايكس ولوبري هوبرت وكورنواليس ونيوكومب وليونارد وولي ولويد جورج الخ...».

هذه الشبكة الاستخبارية التي لعب فيها لورنس الدور البارز، كان لها أهميتها الكبرى لانكلترا. إذا كانت بمثابة عيونها وآذانها وأصابعها في المنطقة العربية، حتى أنها شاركت عملياً في المعارك العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى، في الوقت الذي كانت تمارس فيها عمل التجسس والاستخبارات. في معرض ذلك، يقول أيسر هرئيل، رئيس الاستخبارات الإسرائيلية السابق: «إن شبكات الجاسوسية ما هي إلا نوع من الحرب الباردة، ولكنها حرب أدمغة لا حرب سلاح ونار»(٤٥).

وبالفعل فقد كان لورنس دماغ بريطانيا في المنطقة العربية. وبرز دوره الكبير في الحرب العالمية الأولى، من خلال أية مهمة كلّف بها، إن كان ذلك في مصر أو العراق أو سوريا أو في الجزيرة العربية. كما برز نشاطه واضحاً في المجال السياسي والعسكري والاجتماعي والاستخباري، دون أي تقصير أو إهمال.

وانطلاقاً من التوجيهات التي تلقاها لورنس من المخابرات البريطانية، فإنه زعم مناصرته للقضايا العربية والوقوف بجانب قادة الثورة ضد الأتراك دفاعاً عن الحق العربي. بيد أن ذلك لم يكن إلا حلقة في سلسلة تهدف إلى تطويق المنطقة وخنقها وربطها بالمشاريع الاستعمارية البريطانية وتفويت الفرصة على الفرنسيين. وقد عبر لورنس عن ذلك في رسالة بعث بها إلى الدكتور هوغارث أعرب فيها عن مخاوفه من أطماع فرنسا في الشرق الأوسط قائلاً: «إنني أرى أن فرنسا، لا تركيا، هي عدوتنا فيما يتعلق بسوريا»(٤٦). كما كان يكثر من الظهور باللباس العربي، سواء في القاهرة أو غيرها من المدن العربية.والأجنبية - خاصة في باريس أثناء انعقاد مؤتمر السلم -، كي يلفت الأنظار إلى شخصه أكثر من اللزوم... وقد رفض ارتداء الملابس العسكرية عندما اشترط عليه الجنرال ويميس قائد القوات البريطانية في مصر، ذلك عند مرافقته إلى الخرطوم في السودان للقاء الجنرال وينغات، القائد العام للقوات البريطانية في شبه الجزيرة العربية»(٤٧). والواقع أن تصرُّف لورنس بهذا الشكل كان نابعاً من سياسة المراوغة والدجل البريطانية، لإيهام العرب بأنها نصيرتهم وحامية مصالحهم وحقوقهم. هذا في الوقت الذي كان يلعب فيه لورنس دور «ضابط الارتباط» بين قادة الثورة العربية من جهة، وبريطانيا من جهة ثانية.

في الوقت ذاته، كانت التقارير التي يرفعها لورنس إلى المخابرات البريطانية،

تكشف حقيقة السياسة الإنكليزية حيال العرب وثورتهم. ففي أحد هذه التقارير السرية، حدّد لورنس في شهر كانون الثاني ١٩١٦، الأهداف الرئيسية لبريطانيا، وللغرب عامة فيقول: «... أهدافنا الرئيسية: تفتيت الوحدة الإسلامية ودحر الامبراطورية العثمانية وتدميرها... وإذا عرفنا كيف نعامل العرب، وهم الأقل وعياً للاستقرار من الأتراك، فسيبقون في دوامة من الفوضى السياسية داخل دويلات صغيرة حاقدة ومتنافرة، غير قابلة للتماسك، إلا أنها على استعداد دائم لتشكيل قوة موحدة ضد أية قوة خارجية»(٤٨).

في هذه الفترة أيضاً، (كانون الثاني ١٩١٦)، كان الكولونيل جليبرت كلايتون يعكف في المكتب العربي البريطاني في القاهرة، مع عدد من ضباط الاستخبارات البريطانية هناك على إعداد مخطط عملي لتطويع حركة القومية العربية في خدمة الأهداف الحربية البريطانية... وقد سبق لماكس نوردو، المفكر الصهيوني، أن أشار في أوائل هذا القرن إلى إمكان استغلال حركة القومية العربية لضرب العرب أنفسهم بحكام الامبراطورية العثمانية، والقضاء على الاثنين معاً، في فلسطين خاصة، فيدخل اليهود هذه الأخيرة فارغة من السكان»(٤٩).

من المؤكد أن ادعاء لورنس السعي إلى منح العرب الحرية والاستقلال، كان قائماً على أساس اعتبارات محددة واضحة: فقد كان مصمماً على إلحاق البلدان العربية بالامبراطورية البريطانية، إيماناً منه بأن هذا الوعد هو الوسيلة الأفضل لدفعهم للقتال إلى جانب الإنكليز، رغم أن السياسة البريطانية، وهو واحد من المخططين لأسسها، لن تنفذ أبداً ذلك الوعد الذي حلم به العرب طويلاً ومن أجله حاربوا. وفي إحدى رسائله إلى صديقته شارلوت شو في ١٩ آذار ١٩٢٤، يوضح لورنس قائلاً: «لقد ساعدت على حبك المؤامرة... وخاطرت، لإيماني أن وقوف العرب إلى جانبنا هو عامل حيوي لتحقيق أملنا بانتصار سريع، بخس الثمن، في الشرق. والأفضل لنا أن ننتصر وننكث بوعدنا من أن ننكسر»(٥٠).

على ضوء ذلك، تبدو بصمات لورنس واضحة في توقيع اتفاقية سايكس - بيكو وبنودها، خاصة وأن مارك سايكس كان أحد زملائه وأصدقائه. وقد كان هذا الاتفاق صهيونياً بصورة كلية بدليل اعتناق موقّعيه، البريطاني والفرنسي، للصهيونية قبل عام

١٩١٦ ، ليخدم بالتالي هدف الاستعماريين القدامى والجدد، ولو تضمن هذا الاتفاق وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية (تمويهاً ومرونةً دبلوماسية لإثارة الصهاينة ودفعهم لمزيد من النشاط والارتباط بالبريطانيين خاصة). وقليلون جداً في الوطن العربي هم الذين يدركون «صهيونية» مارك سايكس وجورج بيكو، حيث يعترف كريستوفر (ابن مارك سايكس) بصراحة في كتابه الذي صدر عام ١٩٥٣ بعنوان «دراسة مأثرتين» يتناول فيه ريتشارد سبثورب، أحد رجال الكنيسة في القرن الماضي، كما تتناول دراسته الأخرى حياة والده مارك. ويقول عن والده في جهوده نحو الصهيونية: «إذ هو كان قد اعتنق الصهيونية سنة ١٩١٥ (أي قبل توقيع المعاهدة بسنة واحدة) اعتناقاً لم يَدْرِ به الغرب، وكانت مساعيه من أقوى العوامل في حصول اليهود على وعد بلفور. وترك مارك سايكس وثائق وأوراقاً مختلفة مما يعد كله مصدراً مهماً في أخبار النشاط الصهيوني في لندن بعد ١٩١٤ حتى نهاية الحرب»(٥١). وحسب قول ماك سايكس نفسه فإن الدكتور موسى غاستر، وهو صهيوني بريطاني، هو الذي أدخله في الصهيونية بعيد تعيينه وزيراً مساعداً لوزارة الحرب في خريف عام ١٩١٥(٥٢). أما فيما يتعلق بجورج بيكو، ممثل فرنسا، فإن بعض المراجع تشير إلى سوكولوف حول إدخاله وتحوّله إلى القضية الصهيونية، وقد نجح كذلك مع لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا على حد قول آلن تايلر (ص ٣٥). بينما يقول عجاج نويهض (ص ١٥٤): «بأن لويد جورج لم يدخله أحد وإنما أعطى وجارى». ورغم الجهود التي بذلها هؤلاء، فإن مارك سايكس يعتبر من الأوائل الذين خدموا الصهيونية خدمات ثمينة دفعت بوايزمن للاعتراف بفضله على الحركة قائلاً: «لا أستطيع أن أفي خدمات سايكس حقها من القول، فهو الذي أرشدنا في عملنا إلى مداخل ومخارج أبعد مدى في صبغتها الرسمية. ولولا المشورة التي كان يقدمها لنا رجال من أمثال سايكس واللورد روبرت سسل، في وقت لم تكن لنا فيه خبرة في المفاوضات الدبلوماسية الدقيقة، لارتكبنا أخطاء كثيرة ولا شك»(٥٣).

وقد برهنت هذه المعاهدة عن النوايا الاستعمارية وأسلوب الخداع لتحقيقها، حيث كانت بريطانيا تفاوض العرب واعدة إياهم بالاستقلال والتخلص من الحكم التركي، ولعب لورنس دوراً هاماً في هذا المجال، وكانت مراسلات الحسين ـ مكماهون تدخل جوهرياً في هذا الإطار. وكان للثورة البلشفية في روسيا الفضل الأول

في الكشف عن هذه الاتفاقية وأسرارها الخبيثة. لم تقف بريطانيا في سياستها عند هذا الحد؛ بل توّجت علاقتها العضوية بالحركة الصهيونية في إصدارها وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧. وكان للاستخبارات الإنكليزية دورها الكبير في هذا المجال. حتى أن لورنس نفسه «لم يُخْفِ تأييده لوعد بلفور، الذي اعتبره وسيلة لإبعاد مطامع الفرنسيين عن فلسطين وسوريا كلها، إلا أنه كان يخفي أمراً مذهلاً: فقد كان يعمل لإقامة دولة عربية قومية في سوريا، تحت الحماية البريطانية، ولكن بتمويل وتوجيه الصهيونية العالمية... وعندما طلب إليه إنكار محتويات رسالة شتم وتحقير، وجّهها إلى الدكتور ماك أنيس، كاهن الأبرشية الإنكليكانية في القدس، لاعتراض الأخير على فكرة إقامة «وطن قومي لليهود» في فلسطين.. رفض ذلك وعاود الكتابة إلى الكاهن يلومه على احتجاجه: كان الأفضل لك أن تفعل شيئاً آخر غير الاحتجاج، لكنك غير صالح حتى لتنظيف حذاء وايزمن»[٥٤]. هذا في الوقت الذي كان فيه لورنس «يقدّر تقديراً كبيراً حاييم وايزمن منذ أن التقيا في فلسطين بعد سقوط القدس، ليبحث مع الأمير (فيصل) المقترحات الصهيونية الخاصة بتوطين اليهود في الديار المقدسة»[٥٥]. وهذا يعني بصورة واضحة أن لورنس لم يكن فقط ممثلاً لبريطانيا في بلاد العرب، بل كان إلى جانب ذلك رسولاً أميناً للصهيونية يحمل أفكارها ومقترحاتها ويعمل بتوجيهاتها وعلى أساسها، حتى مع الذين وعدهم بالحرية والاستقلال وتخليصهم من الحكم التركي.

إن إصدار بريطانيا لوعد بلفور، نابع من شعورها بتعرض مصالحها الشرق أوسطية للخطر بعد أن لاحت في الأفق «جهود الصهاينة الألمان للحصول على وعد ألماني بإقامة «وطن قومي يهودي» في فلسطين». حتى أن هذا العامل كان من جملة العوامل الضاغطة على الحكومة البريطانية للتعجيل في إعلان وعد بلفور[٥٦]. وقد لعب فكتور جاكوبسون، رئيس مكتب المنظمة الصهيونية في استانبول دوراً كبيراً في كسب ود وثقة المانيا، لدرجة أن أعطي المكتب الصهيوني في استانبول حق استخدام الحقيبة الدبلوماسية الألمانية واستعمال «الشيفرة» ـ الرموز ـ للاتصال بالمكتب التنفيذي في برلين ومع فلسطين... وكان جاكوبسون من المؤيدين للألمان، الأمر الذي أزعج صهيونيي بريطانيا ومؤيديها على اعتبار أن لها فضلاً كبيراً على اليهود والصهيونية... والجدير بالذكر أن أهم سمات التقارب الصهيوني الألماني تمثلت في العمل السياسي

المنظم الذي قام به عدد من قادة الحركة الصهيونية مثل «ماكس بودنهايمر» و «أدولف فريدمان» و «فرانز أوبنهايمر»، وذلك للحصول على وعد بلفور ألماني[٥٧].

كما أن أميركا لعبت دورها في هذا المجال عن طريق سفيرها في استانبول، مورغنتو، عندما ألقى خطابه في مدينة سينسيناتي الأميركية في أيار ١٩١٦ والذي جاء فيه أنه بالإمكان وضع ترتيبات شراء فلسطين من الأتراك لصالح اليهود بعد انتهاء الحرب[٥٨]. ثم كان دخولها الحرب رسمياً في نيسان ١٩١٧، ضد ألمانيا وحليفتها تركيا. لكن العامل الخطير الذي لعب دوره في الإسراع في إعلان وعد بلفور، كان انخراط الشبان اليهود في روسيا في صفوف الحزب البلشفي بقيادة لينين الذي وقف ضد استمرار روسيا في الحرب حيث كان نتيجتها توقيع معاهدة بريست ـ ليتوفسك مع ألمانيا. وهذا ما دفع الجنرال ماكدونف قائد المخابرات البريطانية إلى طلب الإسراع في إعلان فلسطين وطناً قومياً يهودياً لكي يتجه الشباب اليهودي نحو العقيدة الصهيونية الرجعية الموالية للاستعمار عوضاً عن الانخراط في صفوف الأحزاب الثورية المعادية لبريطانيا. وقد أوضح «هايمان لومر» (رئيس تحرير مجلة الشؤون السياسية الأمريكية) في كتابه عن الصهيونية مؤكداً «توافق ظهور الصهيونية مع موجة جديدة من المعاداة السامية، مرتبطة بظهور الامبريالية الحديثة، وتطويرها للعنصرية إلى أقصى حد باعتبارها أداة أيديولوجية للقهر. . . وقد استجابت جماهير الطبقة العاملة اليهودية ـ وبخاصة في روسيا ـ بالانضمام إلى الحركة الثورية، والصراع دون هوادة ضد الصهيونية»[٥٩].

«ويعتبر وعد بلفور من أغرب الوثائق الدولية في التاريخ، إذ منحت بموجبه دولة استعمارية أرضاً لا تملكها، إلى جماعة لا تستحقها، على حساب من يملكها ويستحقها، مما أدى إلى اغتصاب وطن وتشريد شعب بكامله على نحو لا سابقة له في التاريخ»[٦٠]. ولم يكن ذلك ليتحقق بهذه السرعة، لو لم يحل لويد جورج محل اسكويث كرئيس للوزراء، ولو لم يعين بلفور وزيراً للخارجية، ولتصبح المراكز الحساسة في الحكومة الإنكليزية في أيدي صهاينة متسلحين بالهوية البريطانية لخدمة عقيدتهم المعتنقة مؤخراً.

كما يعتبر هذا الوعد المشؤوم أيضاً، بمثابة «جواز السفر» و «تذكرة المرور» «للوطن القومي اليهودي» في فلسطين كي يظهر إلى حيّز الواقع العملي، بإضفاء

الصفة «الرسمية الدولية» عليه، وهذا ما سعى الصهاينة طويلاً لتحقيقه، حتى أنه أقرّ كهدف صهيوني مركزي في مؤتمر بال بسويسرا عام ١٨٩٧ مؤكداً «أن هدف الصهيونية هو خلق وطن في فلسطين للشعب اليهودي، يضمنه القانون العام»[٦١]. ومن الواضح، أن هذا «القانون العام» كان احتكاراً على الزعامة الدولية التي كانت تمثلها بريطانيا في تلك الفترة. وأي قانون آخر، خارج عن إطار هذه الوصاية، لا قيمة له وفاقد بالتالي لمبرر وجوده كقانون.

والجدير بالذكر، أن الاستخبارات لعبت دورها الأساسي في تأثيرها على الحرب العالمية الأولى، ولم تكن الاستخبارات البريطانية إلا جزءاً منها ككل، كما تركت بصماتها الواضحة على مجمل التطورات اللاحقة في معظم مناطق العالم، ومن بينها، المنطقة العربية. والواقع «أن الاستخبارات ليست سوى عنصر مساعد في الحروب. ذلك أن المعارك على الطبيعة هي التي تقرر مصير المتحاربين... والحقيقة التي أقرّ بها قادة كبار من كلا الطرفين (في الحرب الأولى)، هي أن الاستخبارات أنقذت حياة الكثيرين، ليس فقط من الحلفاء، بل أيضاً من دول المحور، وذلك عن طريق اختصارها للحرب، وضمن ذلك، عن طريق إجهاض العديد من المعارك قبل وقوعها. هنا يكمن الفضل، ومن هنا على العالم أن يعترف بالفضل»[٦٢].

ورغم توقف الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، إلا أن النشاط البريطاني في خدمة الصهيونية، لم يتوقف، بل ازداد قوة وتأثيراً فيما بعد. وقد مثّل مؤتمر الصلح في فرساي الفرنسية، علامة بارزة على هذا الصعيد؛ حيث تحكّمت بريطانيا وفرنسا المنتصرتين، ومن ورائهما الحركة الصهيونية، في مجمل القرارات التي صدرت عن هذا المؤتمر. كما لعب مستشارو «الأربعة الكبار»، وجلّهم من اليهود الصهاينة، دورهم في إصدار القرارات بالشكل الذي صدرت فيه. هذا بالإضافة إلى أن رئيس الحكومة البريطانية التي أصدرت وعدها بإعطاء فلسطين وطناً قومياً يهودياً، كان حاضراً بنفسه أيضاً، بالإضافة إلى لورنس الذي ظهر باللباس العربي مدّعياً تمثيل العرب وخدمة قضيتهم في هذا المؤتمر الدولي. ونظراً للخدمات الكبرى التي قدمها لورنس لبريطانيا من خلال مهمته الاستخباراتية في المنطقة، فقد «بكى تشرشل في جنازته يوم ١٣ أيار ١٩٣٥، ووصفه بأنه الأكثر شهرة بين رجالات بريطانيا العظماء، مؤكداً أنه لن يظهر له مثيل، مهما كانت الحاجة إليه ماسة... وقد أُطلق عليه أسماء عديدة

كـ «لورنس العرب» و «أميرمكة» و «ملك العرب غير المتوّج» نظراً لنشاطه ودقّة معلوماته التي نقلها عن المنطقة العربية إلى الاستخبارات البريطانية. . . لذلك أقيم له تمثال مع تمثالي نلسون وولنغتون في كاتدرائية سان بول ببريطانيا[٦٣].

**فلسطين والتنسيق الاستخباري البريطاني ـ الصهيوني في الحرب العالمية الأولى:**

كانت فلسطين محور الاهتمام الاستعماري ـ الصهيوني منذ زمن طويل. إلا أن مؤتمر بال حدّد بوضوح أهميتها في المخطط القاضي بإعطائها «وطناً قومياً» لليهود. من هنا كانت ضرورة تأمين الكوادر الأساسية القادرة على تحقيق «الوعد التاريخي». وقد كان اهتمام انكلترا بها يعود إلى وقت طويل؛ إلا أنه اتخذ طابعاً أساسياً بعد احتلالها لمصر عام ١٨٨٢. كما كان من الطبيعي أن تكون طلائع بعثاتها إلى هذه المنطقة، من رجال الاستخبارات، واليهود تحديداً، ذوي النزعة الصهيونية.

وقد نجحت بريطانيا في مهمتها هذه، في اعتمادها على عائلة أرونسون اليهودية. . . حيث كان جاك أرونسون وكيلاً للبارون الصهيوني إدمون دي روتشيلد ومتمتعاً بثقته. جاء إلى «زمارين» في فلسطين كوكيل لروتشيلد، حاملاً معه الأموال الوفيرة، وكان ينظر إليه أنه في مقدمة مؤسسي «الوطن القومي اليهودي». كان ذلك في عام ١٨٨٩.

كان أبناء جاك من الدعاة الكبار للصهيونية، ومن الذين حققوا لها نجاحاً واسعاً في فلسطين قبل نشوب الحرب العالمية الأولى وأثناءها. إلا أن هارون أرونسون وأخته سارة تميزا بنشاطهما السري لفترة طويلة بالرغم من العدد الكبير لأفراد الشبكة التجسسية التي أنشآها لصالح بريطانيا والصهيونية.

ومن المعروف أن هارون من كبار علماء النباتات ليس في فلسطين وحدها فحسب، بل في العالم أيضاً. وله عدة مؤلفات ترجمت إلى اللغات الأجنبية وكانت تدرس في المعاهد الزراعية في كثير من أنحاء العالم. وقد جاب هارون جميع أنحاء البلاد العربية، وهو الذي اكتشف «القمح البري» في أعالي جبل الشيخ، وسجّل اسمه في هذا الاكتشاف في الأنسيكلوبيديا الإنكليزية. وسجّل اسمه أيضاً بأنه مكتشف «اللوز البري» في أعالي جبل قاسيون بسوريا.

استغل هارون اختصاصه لخدمة الجاسوسية الصهيونية وبريطانيا؛ حيث أنشأ مختبراً زراعياً كبيراً في قرية «عتليت» بفلسطين كان يعد أعظم مختبر أنشىء في ذلك العهد في السلطنة وهو الذي اتخذ قاعدة لإدارة شعبة الاستخبارات في فلسطين من قبل أخته سارة. ومع انصراف هارون إلى الشؤون الزراعية ودرس مختلف النباتات كان من أكبر جواسيس الصهيونية والإنكليز، تماماً كما كان حال «لورنس العرب» فيما بعد. ولما نشبت الحرب العالمية الأولى كان قد أدى خدمات كبرى للصهيونية وبريطانيا معاً، وحقق نجاحات واسعة خلال الحرب كان لها تأثيرها الكبير على مجرياتها. وفي الوقت الذي قرر فيه الذهاب إلى مؤتمر الصلح في فرساي للدفاع عن القضية الصهيونية، قتل على أثر سقوط الطائرة التي كان يستقلها.

كذلك الحال بالنسبة إلى أخيه ألكسي أو (أليك). فقد كان خطيباً وداعية صهيونياً. فقد كان يتظاهر بأنه معلم مدرسة، فيطوف على القرى لإلقاء المحاضرات الأسبوعية على الشبيبة اليهودية، في الوقت الذي كان ينفذ فيه مهمته الأساسية في العمل لخدمة المخابرات البريطانية والصهيونية(٦٤).

إلا أن سارة أرونسون اشتهرت أكثر من أخوتها في هذا المجال. كانت تحسن اللغات العبرية والعربية والفرنسية والألمانية الإنكليزية والإيطالية والروسية. وكانت في الوقت نفسه ولوعة بالعلوم الزراعية والنباتية وشريكة شقيقها هارون في المختبر الزراعي. كلّفت من قبل الاستخبارات البريطانية بالحصول على معلومات جديدة عن بادية سوريا قبل الحرب العالمية الأولى، وكرر هذا الأمر البارون دي روتشيلد الذي أعلمها أن مصلحة الصهيونية توجب ذلك، فوافقت على القيام بالمهمة، وراحت تبحث عن شخص قوي يمكنها أن تعتمد على مكانته في سبيل الدفاع عن نفسها، فوجدته أخيراً في شخص أحد شباب بيروت الأثرياء والذي يحسن عدة لغات ومن هواة الآثار. وعن طريقة وبواسطته تجولت في بادية سوريا خطوة خطوة، ودرستها من مختلف النواحي النباتية والسياسية والعسكرية، وتعرضا لمخاطر كثيرة أثناء تنقلهما في البادية. وقد درّبت الحمام الزاجل على التنقل بين «عتليت» (قاعدتها التجسسية) والمناطق المجاورة، وشكلت شبكة جاسوسية قوية جعلتها ذات فروع وتسلسل بحيث لم يعرف بأمرها سوى ثلاثة أشخاص هم الدكتور كوهين خانكن، وإبراهام إزرائيل، وصموئيل سام. وعندما جاء جمال باشا إلى فلسطين في أواخر كانون الأول ١٩١٤،

تقدمت إليه سارة مع الوفد اليهودي الذي جاء إلى القدس ليرحب بمقدمه، وتكلمت مؤكدة إخلاصهم للعثمانيين. ولم تأت سارة مع الوفد لتحية القائد التركي فحسب، بل للتعرف إليه من جهة، ومعرفة أسرار الاستعدادات التي يقوم بها لتجهيز الحملة على مصر عن طريق السويس ونجحت في مهمتها خير نجاح بعد أن قدمت للإنكليز معلومات قيّمة في هذا الصدد أدت إلى إفشال حملة السويس العثمانية. ثم جاءت إلى بيروت عام ١٩١٥، وكان أول ضحاياها شاب بيروتي يدعى يوسف عيسى عمران الذي كان يعمل في خدمة أحد أثرياء بيروت، وله علاقة مع الإنكليز وسارة. أعدم يوسف عمران باعتباره جاسوساً لم يعرف اسم السيدة الأجنبية التي تتصل بسيّده ونفذ به حكم الإعدام في ١٠ آذار ١٩١٥ في عاليه.

كما كانت سارة أرونسون على علاقة مع «لورنس العرب» وهو الذي حمّلها كتاباً من الشريف حسين إلى ولده فيصل في دمشق ينبئه فيه بقرب إعلان الثورة العربية. ولو وقع هذا الكتاب في يد جمال باشا لأدى إلى اعتقال فيصل وإعدامه. وكان لورنس قد سلم الكتاب إلى سارة في عتليت لتوصله إلى فيصل وتعود بالجواب. ثم تبعها في ٦ آذار ١٩١٦ إلى دمشق وعاد إلى الحجاز. إلا أن جمال باشا بعد أن أدرك أن جميع أوامره وحركات قواته تصل مباشرة إلى أعدائه وينزلون بها أشد الضربات أمر بالمراقبة الدقيقة ومكافحة أعمال الجواسيس حتى انتهى الأمر بالوصول إلى سارة أرونسون حيث اعتقلت واعترفت بعملها التجسسي لصالح الاستخبارات البريطانية والصهيونية. ثم أطلقت النار على نفسها من مسدس كانت تضعه بين رزمة من القطن، فماتت بعد يومين(٦٥).

والحقيقة أن الاستخبارات البريطانية والصهيونية كانت تعمد إلى انتقاء عناصرها بدقة، حسب متطلبات المنطقة التي تريد استخدامهم فيها وهكذا كان معظمهم من أصحاب الاختصاصات، والذين يجيدون لغات متعددة. وقد عمدت «سارة» نفسها في تكوين شبكتها التجسسية إلى انتهاج هذه القاعدة. على هذا الأساس كان «ليتشانسكي» أحد أعضاء شبكتها وهو من كبار زعماء اليهود البولونيين ومن العلماء المعروفين. كان يحسن عدة لغات حيّة ويعرف العربية والبدوية منها على اختلاف لهجاتها. كما كان جاسوساً خطيراً أتعب الأتراك لفترة ليست بالقصيرة من جراء تجسسه وحصوله على المعلومات الهامة التي أنزلت بهم خسائر كبيرة. واستطاع

الإفلات من قبضتهم مرات عديدة لتنكّره، إلا أنهم اعتقل فيما بعد ونفذ به حكم الإعدام في ساحة المرجة في دمشق. وقد أوصى في رسائله التي تركها إلى زوجته وصديقه بأن يتزوجا، كما أوصى ولده أن يسير على دربه خدمة للصهيونية[٦٦] كان إلى جانب ليتشانسكي «اثنان من أفراد شبكة سارة أرونسون، هما «نهمان بلكند» و «جوزيف طوبين»، وهؤلاء كان يطلق عليهم «عصابة الثلاثة». وقد ساهم كل منهم في تشجيع الجنود على الفرار من الجندية وإخفائهم مع سلاحهم في المستعمرات اليهودية. وكانوا يجيدون عملية التنكّر والاختفاء في الوقت الذي كانوا يتنقلون فيه متستّرين بثياب البدو، دون أن يترك أحدهم رفيقيه. ولهذا عندما اعتقلوا وحكم عليهم بالإعدام من قبل الديوان العرفي في عاليه، ترك كل منهم وصية إلى زوجته وأولاده يحثهم فيها على متابعة السير في خدمة الصهيونية. وقد جاء في وصيّة بلكند: «بأن لدي ١٥٠٠ ليرة إنكليزية هي كل ثروتي أقفها لأول رجل يبشّر عائلتي بتحقيق الوطن القومي الصهيوني في فلسطين. أما زوجتي وأولادي فلا أترك لهم شيئاً إذ عليهم أن يعملوا بكل قواهم لتحقيق الغاية التي ضحيت بنفسي لأجلها، وأن يعتبروني رمزاً للعمل في سبيل الصهيونية، وعليهم أن يسيروا على هذه الخطة»[٦٧]. أما جوزيف طوبين فقد قال في وصيته: «أنا روسي الأصل، هاجرت من مسقط رأسي وتركت كل حياة رفاه وسعادة ومستقبل حسن يترقبني هناك في سبيل تحقيق فكرة الوطن القومي اليهودي، وفي سبيل هذه الغاية اشتغلت مع الإنكليز الذين وعدونا بتحقيق هذا الوطن، ولست نادماً أبداً على ما بدر مني في هذا الصدد، وفي إمكانكم أن تفعلوا بي ما تشاؤون. أما وصيتي فهذه هي، وقد كتبتها لزوجتي وأولادي الذين أتركهم للحركة الصهيونية التي لها أن تفعل بهم وتقرر مستقبلهم ومصيرهم كما تشاء»[٦٨].

لم يقتصر الاهتمام البريطاني على شبكة سارة أرونسون وحدها؛ بل عمدت الاستخبارات الإنكليزية إلى إنشاء شبكات متعددة في فلسطين لتأمين استمرارية التجسس فيها. وكان اعتمادها بشكل أساسي على اليهود الصهاينة. إذ نجحت في تكوين شبكة قوية في فلسطين برئاسة آلتر صموئيل ليفي، وهو يهودي أميركي، هاجر إلى فلسطين قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. كان متعلماً تعليماً عالياً ويحسن عدة لغات حية كما يحسن العربية والعبرية. وكان له مكانة تجارية كبرى ووكالة عدة شركات أوروبية وأميركية. انتسب لدائرة المخابرات البريطانية عام ١٩١١، وكلّف

بالإقامة في القدس حتى بداية الحرب الأولى.

عندما أعلنت الحرب وجاء جمال باشا إلى القدس في بداية ١٩١٥ للتحضير لحملة السويس، كان آلتر ليفي في مقدمة الذين رحبوا به باسم الجالية الأجنبية الموجودة في البلاد؛ تماماً كما رحّبت به سارة أرونسون باسم الوفد اليهودي وطائفتها. وهكذا كانت الاستخبارات البريطانية في طليعة المرحبين بالقائد العثماني، عبر ممثليها من قادة شبكاتها التجسسية. في هذه المناسبة، أعلن آلتر ليفي تبرعه بكميات وفيرة من الأدوية التي يحتاج إليها الجيش الزاحف على القناة. ولهذا نال ثقة جمال باشا ومنحه وسام الحرب العثماني وكتاب شكر على إخلاصه للوطن. ونتيجة لهذه الثقة حضر آلتر ليفي حفلة عرض القوات المسافرة إلى القناة وأشرف على أمورها. ثم أوفده جمال باشا إلى مصر، بعد فشل حملة السويس، لإيقاف الحملة الصحفية على القائد العثماني. فنجح في مهمته نجاحاً كبيراً، كما حمل إليه معلومات أملتها عليه الاستخبارات الإنكليزية، وأخبره بأنه تدبّر بمصر جواسيس يوافونه بالمعلومات الحقيقية عن استعدادات الإنكليز وتحركاتهم في جزيرة العرب. وتمكن آلتر ليفي بمعلوماته أن يخدع جمال باشا لمدة طويلة، وزوّده في كثير من الأحيان بتقارير خادعة كانت جميعها من عمل الإنكليز ولصالحهم، كما كانت من أكبر الأسباب في هدم السلطنة والقضاء على نفوذها في فلسطين وفي كل بلاد العرب.

كانت شبكة آلتر ليفي أقوى شبكات الجاسوسية الإنكليزية والصهيونية في فلسطين، نظراً للثقة التي كان يتمتع بها رئيسها لدى جمال باشا.

وعندما كان جمال باشا يستعرض القوات في حرج بيروت، وكان عرضاً كبيراً ضد الحلفاء لمقاومتهم إذا حاولوا احتلال السواحل اللبنانية والسورية، كان آلتر ليفي بين الحضور حيث عمد إلى التقاط الصور والرسوم للوحدات العسكرية بصورة سرّية، وذلك بواسطة آلة تصوير صغيرة وضع زجاجتها في عروة سترته، وكثيراً ما تمكن بواسطتها من التقاط صور الأسرار العسكرية العثمانية في كثير من الظروف. وقد لفتت هذه الآلة الفوتوغرافية نظر الملازم صبحي نوري بك (الذي أصبح بعد ذلك من نواب المجلس الوطني الكبير) فاقترب من الرجل، ولما تبين الآلة الفوتوغرافية في عروته، وقف وراء فؤاد باشا رئيس أركان حرب الجيش الرابع، وأسرّ إليه بالأمر،

فأفهمه رئيس الأركان أن الرجل من أصدقاء جمال باشا، بل عليه مراقبته جيداً. وبعد عرض الأمر على جمال باشا لم يقتنع بانه جاسوس ويقوم بعمل خطير. واستمر في خداع الباشا زمناً طويلاً وهو الذي حرّضه ضد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وعبد الكريم الخليل بناء على تعليمات الإنكليز.

وبعد أن تبين خطره بشكل كبير على البلاد، طورد مدة طويلة واعتقل، لكنه تمكن من الهرب في كثير من الأحيان. استمرت مطاردته إلى أن تبين لرئيس بوليس القدس عارف بك إبراهيم، أنه يسكن في دار المناضل المنفي خليل السكاكيني، مقابل دار الحكومة مباشرة، فاهتدى إليه بعد حيلة أعدّت للإيقاع به. وعند لقائه أبلغه بانه موقوف، فحاول ليفي رشوته بمبلغ عشرين ألف دولار، فلم يقبل مؤكداً استحالة إعدامه حتى ولو صار على المشنقة. فاقتيد لمقر القيادة في الوقت الذي بدأ فيه الهجوم الإنكليزي على القدس. عندها ذهب به رئيس البوليس إلى عمان ومنها إلى دمشق، وسلّمه إلى الديوان العرفي وتلقى إيصالاً باستلامه، فقفل راجعاً إلى فلسطين. لكنه أطلق سراحه دون أن يرسل للمحاكمة.

بعد أربعة أشهر، التقى عارف بك إبراهيم بالجاسوس آلتر ليفي يدخن النارجيلة في أحد مقاهي المرجة بدمشق، فأخبره بأن محقق الديوان العرفي أطلق سراحه مقابل أربعمائة ليرة ذهبية، كما قام المحقق بإتلاف الوثائق وترك آلتر ليفي حراً(٦٩). اعتمد ليفي اعتماداً كبيراً على جاسوسة صهيونية، كانت أحد أفراد شبكته، تدعى «ليديا مردوخ سيمونفتش». حدّد لها مهمة الاتصال بأحد ضباط أركان حرب الأتراك اليوزباشي جواد أدهم بك في منزل استير حاييم في الحي المسكوبي في القدس، حيث كان ملتقى لكبار الضباط الألمان والنمسويين وبعض ضباط الأتراك. وبعد أن اتضح للقيادة التركية تسرّب الأسرار العسكرية، بدأت المراقبة الدقيقة لكشف شبكة الجاسوسية، فاعتقلت ليديا مع الضابط جواد أدهم بك أثناء شجارها معه حول تسليمها معلومات خاطئة كانت سبباً في تكبيد الإنكليز خسائر كبيرة. لم ينتظر الضابط الذي اعتقل بالجرم المشهود، محاكمته، بل تناوله مسدسه وأفرغ منه رصاصة كانت كافية للقضاء عليه. إلا أن ليديا قد اعترفت، بعد إنكارها، بأنها آلة في يد آلتر ليفي الذي دفعها للاتصال بالضابط التركي لكنها لا تعرف مكان الجاسوس الخطير. وأوضحت

بأنها خدمت آلتر ليفي لا كجاسوسة إنكليزية بل تحقيقاً لخدمة الوطن القومي اليهودي. ثم أحيلت إلى الديوان العرفي لمحاكمتها[٧٠].

**النشاط الاستخباري في بيروت في الحرب الأولى:**

بالإضافة للشبكتين السابقتين، اعتمدت الاستخبارات البريطانية على شبكة ثالثة للتجسس في فلسطين، كانت برئاسة إبراهام وارتنبرغ وهو أعرج، كما كانت تضم في صفوفها كل من «بخور جودا» الذي طاف على جميع مخافر الساحل من حيفا إلى بيروت متنكراً بلباس ضابط من ضباط جمال باشا ووعد رجال المخافر بتحسين أوضاعهم. وكذلك «عزرا كوهين» و«مردخاي عزرا ليفي» و«إيزاك جاك رابينوفيتش». كانت هذه الشبكة تتخذ من حيفا مقراً لها، لكنها انتقلت إلى بيروت بعد أن اكتشفت السلطات التركية شبكة سارة أرونسون.

تمكن إبراهام واتنبرغ من سرقة وثائق القيادة التركية الخاصة بخطة الدفاع عن بيروت، عن طريق الضابط عثمان بك أحد ضباط أركان الحرب، الذي كان يتردد على منزل «روز كونكون» حيث طلب منه واتنبرغ الوثائق اللازمة مقابل مبلغ ثلاثة آلاف ليرة تركية. لكن الجندي الذي كان في خدمته هو الذي أدى باعترافه إلى اعتقال عثمان بك صديق روز الذي سلّمها ملف الوثائق دون أن يعرف محتوياته. على أثر ذلك اعتقلت روز وأحد عشر شخصاً كانوا في منزلها بينهم بخور جودا وعزرا كوهين. ثم انتحر عثمان بك واعتقل مردخاي عزرا ليفي وهو بثياب بدو وصودر منه كثير من الوثائق المهمة، أعدم بعدها جودا وكوهين وليفي، ولم يبق من أفراد الشبكة إلا إبراهام واتنبرغ وإيزاك رابينوفيتش.

في عام ١٩١٧، عندما جاء أنور باشا إلى بيروت، ونزل في فندق كسمان (أوتيل رويال اليوم)، استطاع رابينوفيتش الوصول إلى غرفة القائد التركي، رغم الحراسة المشدّدة حوله، حيث تناول ملفاً من الأوراق كان عبارة عن تقرير تلقاه أنور باشا من قائد (جيش الصاعقة) في فلسطين، يتضمن وصف الحالة من الوجهة الإدارية والعسكرية فيها. إلا أنه فوجىء بدخول أنور باشا الذي تمكن من اعتقاله وسلّمه إلى مدير الشرطة للتحقيق معه. عندها تبين أن هذا الجاسوس هو إيزاك رابينوفيتش فأحيل إلى الديوان الحربي العرفي حيث حكم عليه بالإعدام فوراً. عندها لم يبق من هذه

الشبكة إلا رئيسها واتنبرغ فقط، تمكن شخصان من شباب بيروت من القبض عليه، وهما خضر المغربي ومعروف الداعوق. لكن اعتقاله لم يدم طويلاً حيث أطلق سراحه مقابل مبلغ من المال قبضه الضابط التركي إسماعيل بك(٧١).

قبل هذه الفترة، أوفدت الاستخبارات البريطانية بالتنسيق مع الاستخبارات الصهيونية، الفتاة اليهودية روزا مردخاي إلى بيروت، في بدء الحرب العالمية الأولى. سكنت مع والدتها في منزل سعيد الشامي في محلة الخندق الغميق. وفي مسكنها هذا كانت تعاشر الضباط الألمان، الذين اكتشفوا أمرها في الوقت الذي كان على الأتراك القيام بهذه المهمة.

فقد أوفد الضابط الماجور الكونت ويلهلم فون برخولد بمهمة من القدس إلى استانبول لمخابرة أنور باشا بضرورة جلاء الجيش عن القدس والانسحاب إلى خط يمتد من الناصرة إلى الساحل المقابل لإيجاد خط مناسب، ولم تكن القدس قد سقطت في ذلك الوقت من تموز ١٩١٧ بين أيدي الإنكليز الذين احتلوها في كانون الأول من العام نفسه.

وقد اختار هذا الضابط طريق عكا بيروت للسفر إلى استانبول، حيث وصل بيروت في اليوم الثالث. وفي اليوم التالي لوصول الكونت ويلهلم فون برخولد ذهب مع نفر من أصحابه إلى دار روزا مردخاي في الخندق الغميق، وتناولوا ما طاب لهم من الخمرة وأمضوا فيها سهرة راقصة انصرفوا في نهايتها إلى رقادهم. ولما أفاق الكونت صباحاً تفقّد حوائجه فلم يجد المحفظة ولا الرسالة التي كان يحملها من المشير فون فالكنهاين إلى أنور باشا، فطار صوابه.

كانت روزا قد أخذت المحفظة وصوّرت ما فيها من وثائق بما فيها الرسالة. ثم وضعت فيها خمس ليرات تركية ورمتها في الشارع، فوجدها رجل بائس من أهالي بيروت يدعى أحمد الصاوي، فأخذ المال واحتفظ بها. وعندما عاد الضابط الألماني إلى روزا ليسألها عن المحفظة والرسالة، أنكرت معرفتها بها. وطلبت منه أن يعلم الشرطة، وهكذا كان. وبعد أن أحضر أحمد الصاوي هذا، أنكر في بادىء الأمر إلا أنه عاد واعترف بأنه أخذ الليرات الخمسة التي كانت موجودة فيها لإطعام أولاده الجياع. تعجب الضابط الألماني لأن محفظته لم يكن فيها ليرات تركية، فشكّ في

الأمر حيث لاحظ أن الكتاب السرّي قد فتح، فأحال هذا الرجل إلى رئيس البوليس العدلي المفوض عارف الياسرجي، حيث ضرب بقسوة دون جدوى، فحكم عليه بتهمة الجاسوسية. وبعد محاكمة قصيرة حكم عليه بالإعدام من قبل المجلس العرفي في عاليه ونفذ به الحكم في عاليه نفسها. لكن مدير الاستعلامات الألمانية في ساحة البرج السيد «كارل هوبل» شك في أمر روزا وبدأ يراقبها حيث عرف جواسيسه بأنها على علاقة مع شاب يهودي يدعى كوهين أوينبرغ كان يتردد عليها من فلسطين. وبعد ثلاثة أشهر تمكن من اعتقال كوهين، وصادر منه بعض الأوراق السرية الدقيقة المتعلقة بمسلك بعض الضباط الألمان في بيروت ومخابراتهم مع القيادة فقاده إلى الماجور «فون برت» زعيم الاستخبارات الألمانية في حيفا. ثم اعتقل روزا مردخاي بعد يومين وسلّمت مع والدتها إلى «فون برت» بعد أن قدمت للاستخبارات البريطانية والحركة الصهيونية خدمات كبيرة من جراء حصولها على كثير من الأسرار العسكرية الخاصة بالقوات الألمانية والتركية كانت سبباً في انتصارات القوات الإنكليزية وسيطرتها على كثير من مدن وقرى فلسطين[٧٢].

**التنسيق البريطاني ـ الصهيوني بعد الحرب العالمية الأولى:**

كان من الطبيعي أن يزداد التعاون الإنكليزي ـ الصهيوني بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بعد النشاط التجسسي الكبير الذي قام به الجواسيس الصهاينة لمصلحة بريطانيا. وجاء مؤتمر الصلح في عام ١٩١٩ ليكرس الدعم المتزايد للحركة الصهيونية، في الوقت الذي مثّلت فيه بريطانيا القوة الأساسية الأولى المتحكّمة بقراراته ونتائجه. وساهمت بشكل كبير في طرح القضية الصهيونية واعتبارها إحدى قضاياه الرئيسية.

ومع بداية عام ١٩٢٠، بدأ التحوّل الكبير في تاريخ المنطقة العربية بانتقال الصهيونية إلى مرحلة أرقى من ذي قبل؛ تلك المرحلة التي حملت روح العقيدة الإجرامية المتمثلة «بالتجمع والاقتحام». تلك العقيدة التي تعني فيما تعنيه، سفك الدماء واستخدام السيف والدمار وتشكيل الهيئات السرّية التي تمثلت بالهاغاناه (الدفاع القومي) ونادي النبي موسى وحزب جابوتنسكي وبيغن وشترن. وهو العام الذي يطلق عليه اسم «عام الدماء الأولى»، حيث قتل في هذا التاريخ يوسف ترمبلدور، رفيق

جابوتنسكي، والذي يعتبر من اليهود المغامرين، بعد اشتباكات مع العرب قرب الحدود الشمالية، وحزن عليه اليهود حزناً شديداً كما عاهدوا على الأخذ بثأره. وهذا ما دفع جابوتنسكي لاقتراف مذبحة «يوم النبي موسى» في ٤ نيسان ١٩٢٠. بعد هذه المذبحة اعتقل جابوتنسكي وحوكم من قبل البريطانيين بحجّة تسلّله وتهريبه السلاح، ثم أفرج عنه أول مندوب صهيوني في فلسطين، هربرت صموئيل، الذي «كان يطلق عليه اسم أمير إسرائيل الأول أو عزرا الثاني بعد السبي البابلي، ولا ريب أنه يعد من رؤوس الصهيونية العالمية العنيفة»[٧٣]. حصلت هذه المحاكمة على أثر النقمة العربية التي عرفتها فلسطين والتي حمّلت البريطانيين مسؤوليتها بسبب الحماية التي يتمتع بها الصهاينة من قبلهم. انتقل جابوتنسكي أثناء محاكمته من موقع المجرم إلى موقع القاضي، وتحول البريطانيون بدورهم إلى مجرمين ومتهمين، وبرزت بشكل واضح أصابع الصهيونية في الدسائس من جراء سرقة الوثائق التي أبرزها جابوتنسكي والتي كان يتباهى بسرقتها من «صندوق شيفرة» رئيس أركان حرب الجيش البريطاني[٧٤].

ألمح صموئيل في مذكراته أنه عين في المنصب المذكور «مع معرفة حكومة صاحب الجلالة التامة بعواطفي الصهيونية، بل، دون شك، بسبب هذه العواطف إلى حد كبير»[٧٥]. إلا أن حاييم وايزمن يعترف بمسؤوليّته المباشرة والشخصية عن تعيين صموئيل أول مندوب سام لبريطانيا (والصهيونية) في فلسطين، ويقول: «كنت مسؤولاً بشكل رئيسي عن تعيين السير هربرت صموئيل لفلسطين. فالسير هربرت صموئيل صديقنا، وقد قبل ذلك المنصب الصعب نزولاً عند طلبنا. نحن عيّناه في ذلك المنصب، إنه صموئيلنا»[٧٦]. هذا ويعتبر هربرت صموئيل، الذي وصل إلى الحقيبة الوزارية بعد دزرائيلي اليهودي، المسؤول الأول والأكثر خبرة في إنشاء جميع الأوضاع لسياسة التهويد. وهو الذي يصفه صديقه تشرشل، وزير المستعمرات البريطاني، بأنه «صهيوني قحّ»[٧٧].

بعد واحد وعشرين يوماً من «مجزرة الدماء الأولى»، جاء مؤتمر سان ريمو في إيطاليا، ليكرس اتفاقية سايكس - بيكو تكريساً قانونياً يوزع بموجبه الانتدابات على دول المنطقة، وليجعل فلسطين من حصة بريطانيا، ومنحها حق الانتداب عليها.

إزاء هذا الوضع، ركزت بريطانيا جهدها على المؤسسة العسكرية في منطقة

انتدابها فلسطين. وكان من الطبيعي أن تأتي بأشخاص أثبتوا إخلاصهم لها في فلسطين، فعيّنت «بيخور شالوم شطريت» الصهيوني مديراً لشرطتها في منطقة طبرية، ثم «أصبح في عام ١٩٢١ مدير قسم البصمات لدى دائرة التحريات الجنائية في القدس، ثم مديراً للشرطة في تل أبيب بعد ذلك بستّة أعوام، ومديراً لكلية الشرطة بعد عام ١٩٣٣. ثم أصبح شطريت أول وزير للشرطة في الحكومة الإسرائيلية بعد قيام الدولة الصهيونية»[٧٨]. بالإضافة لذلك، عمدت السلطات البريطانية، بواسطة استخباراتها المتعاونة مع الصهيونية، إلى تهريب اليهود إلى فلسطين من مناطق عديدة، حيث استخدمت في أحيان كثيرة سفن بريطانية أيضاً. ومع تزايد ردّة الفعل العربية ضد هذه الهجرات، وصل العام ١٩٣٦، ليسجل حدثاً مهماً، يتمثل بقيام أطول إضراب في التاريخ في وجه الصهاينة وحلفائهم البريطانيين. لم يكن أمام انكلترا بعد ذلك إلا أن استقدمت أحد ضباطها من الاستخبارات العسكرية، فوصل إلى فلسطين في العام نفسه ليقوم بما يعهد إليه في قمع عرب فلسطين، وهو الخبير المجرّب، حيث لعب دوراً أساسياً في هذه الفترة التي حملت طابع العنف والنقمة. كان هذا الضابط هو «تشارلز أورد ونغيت».

«في عام ١٩٣٨، وبمباركة قائد القوات الإنكليزية في فلسطين، أقام ونغيت «سرايا الليل الخاصة» المؤلفة من رجال من منظمة الهاغاناه بقيادة خبراء بريطانيين لتقوم بعمليات إرهابية ضد الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى محاربة الثوار الفلسطينيين في ذلك الوقت. وقام ونغيت بتدريب هذه السرايا في مجالات عديدة، منها أساليب الإرهاب والاستخبارات والتحقيق مع الأسرى باستخدام التعذيب. وقد وصف الصحفي البريطاني «لينار موزلي» غارة قامت بها «سرايا الليل الخاصة» على قرية فلسطينية أسفرت عن مقتل خمسة من سكان القرية وأسر أربعة منهم. ولإجبار هؤلاء الأسرى على الإدلاء بمعلومات، استخدم ونغيت العنف ضد أحدهم ثم أمر بقتله»[٧٩]. وجميع الذين خططوا ونفذوا المجازر والمذابح العديدة بحق أبناء فلسطين بعد هذا التاريخ، هم خريجو هذه المدرسة بالذات، لأنهم تدربوا على أيدي اختصاصيين في هذا الموضوع من أمثال ونغيت.

لم تكتفِ بريطانيا والصهيونية بذلك، بعد أن تزايدت النقمة العربية الفلسطينية في وجه المخططات الإنكليزية هذه. عندها عمد المتحالفون إلى إنشاء «الدائرة

العربية» في الاستخبارات الصهيونية في منظمة الهاغاناه «الشاي» في شهر حزيران من عام ١٩٤٠ برئاسة «عزرا دنين» نتيجة لنمو الحركة الثورية في فلسطين. وكلفت بتأسيس أرشيف للمعلومات عن التركيب الاجتماعي للمدن والقرى العربية في فلسطين، بالإضافة إلى إقامة شبكة من المخبرين العرب. وعندما لوحظ أن عمل هذه الدائرة لم يتقدم بما فيه الكفاية، كلّف يعقوب شمعوني بتولي رئاستها حيث استمر في جمع المواد لملفات القرى العربية، وتكليف وحدات الاستطلاع الاهتمام بالنواحي الطوبوغرافية لتلك القرى. بالإضافة إلى ذلك، فقد أعدّ أرشيف عربي منظم مع بطاقات جمعت فيها التفاصيل الشخصية عن الزعماء العرب المحليين، كما فتحت ملفات مماثلة للمدن الفلسطينية وتمّ القيام بأعمال استخبارات واسعة بشأن بعض الأشخاص الذين ظهر أن من الممكن أن يصبحوا من زعماء المستقبل، بما في ذلك جمع التفاصيل عن سكناهم، وتحركاتهم وأماكن عملهم[٨٠]. كما برع من الضباط الإنكليز في تنظيم الاستخبارات الصهيونية عقيد يهودي عيّن رئيساً للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية التي أنشئت عام ١٩٢٠، وقدم خدمات هائلة للصهيونية وهو «فريدكيش»، حيث قال عنه أول رئيس جمهورية لدولة الاحتلال الصهيوني: «كان كيش ينتمي إلى العالمين الإنكليزي واليهودي»[٨١].

استغلت الحركة الصهيونية الحرب العالمية الثانية استغلالاً كبيراً، في الوقت الذي كان فيه العالم مشغولاً بالعمليات العسكرية على مختلف جبهات القتال. جندت الاستخبارات الصهيونية عدداً هاماً من عناصرها بالتعاون مع الاستخبارات الإنكليزية وركزت جهدها على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وخصوصاً من مصر. لهذا كلفت في عام ١٩٤١ المدعو موشى بن آشير، «بمهمة تشكيل جهاز سري للاستخبارات في مصر، بهدف تحريض اليهود فيها على الهجرة إلى فلسطين. وخلال فترة وجيزة أنشأ بن آشير تنظيماً واسعاً بين اليهود، وكانت نتيجة جهوده أن أبحرت من ميناء الاسكندرية أول سفينة للمهاجرين اليهود المصريين إلى فلسطين. كما استطاع تجنيد عدد من الضباط البريطانيين في مصر، واستخدامهم في هجرة الفتيات اليهوديات بواسطة عقود زواج وهمية»[٨٢].

وفي منتصف عام ١٩٤٣، كلفت الاستخبارات الإسرائيلية أحد شباب الكيوبوتزات في عسقلان بالإشراف على هجرة يهود الدول العربية، خاصة يهود مصر،

إلى فلسطين. هذا الشاب كان يدعى «دافيد هاميري». حيث ساهم في تكوين جهاز سري للاستخبارات مقره الرئيسي في الإسكندرية، وضع على رأسه سيدة يهودية عرفت بعلاقاتها المتينة مع الحركة العمالية بمصر وتدعى «روث كليفر»، وحددت مهمتها بالعمل على إيجاد وسائل لتهريب اليهود المصريين إلى فلسطين. وفي أقل من عام أنشأت كليفر شبكة واسعة، واستعانت بيهودي يملك مكتبة للقرطاسية في الإسكندرية ويدعى «ألبرت شويكة»، لمساعدتها في إدارة الشبكة. واستطاعت عبر نشاطات الشبكة الحصول على جوازات مؤقتة، وتأشيرات مرور (ترانزيت)، وتسهيلات متعددة، ساهمت في الهجرة السرّية لأعداد كبيرة من اليهود المصريين الذين انتقلوا إلى أوروبا ومنها إلى فلسطين... وحدث مرة أن اتصلت بالصناعي اليهودي قطاوي باشا، وهو زعيم الطائفة اليهودية في القاهرة، وطلبت إليه تمويل الهجرة غير القانونية إلى فلسطين، فأجابها مهدداً بإثارة كلابه عليها. هذا في الوقت الذي كان فيه يقف قسم كبير من يهود مصر ضد الصهيونية، كما أقدم رئيس الحاخامين حاييم ناحوم باشا، وكان كفيف البصر تقريباً، على استنكار الصهيونية وأغراضها[٨٣]. أكثرت الاستخبارات الإسرائيلية من عملائها في مصر لتهريب اليهود إلى فلسطين. ففي ربيع ١٩٤٤، وصل إلى مصر أحد كبار عملائها، ليفي إبراهام، متنكراً بصفة ضابط إنكليزي نظراً لأهمية مصر بالنسبة إلى البريطانيين والعرب، وقد كانت القاهرة مقر الإنكليز العام في الشرق الأوسط، وخير مكان يستشف فيه ما يخبأ الإنكليز من خطط للمنطقة، ومن الممكن تحرّي مواقف زعماء العرب فيها. وقد استأثر مع إحدى العميلات المتحدرة من عائلة يهودية غنية من سكان الاسكندرية تدعى «يولانده غاباي»، استأجرا فيلا خارج الاسكندرية وادعيا أنها مقر استجمام صحي لجنود الحلفاء ولم تكن في واقع الأمر سوى قاعدة لتهريب اليهود إلى فلسطين، كما انضم إيلي كوهين، الجاسوس المشهور، إلى هذه الشبكة أيضاً»[٨٤].

وبالرغم من التركيز الصهيوني ـ الإنكليزي على مصر، إلا أن البلدان العربية الأخرى عرفت حالة مماثلة، خاصة فيما يتعلق بدول الطوق. إلا أن مصر كانت تحتل المرتبة الأولى في هذا المجال، مع الإشارة إلى أن الأساليب التي اتبعت في مصر، هي ذاتها التي طبقت في الدول العربية الأخرى في سبيل هدف واحد يخدم القضية الصهيونية والسياسة الإنكليزية معاً.

وجميع هذه الأساليب، كانت بمثابة حلقات في سلسلة استعمارية ذات أهداف وأبعاد مشتركة بقصد تجزئة المنطقة وتفتيتها إلى دويلات عنصرية على غرار ما أعلن في فلسطين عام ١٩٤٨ بقيام دولة الاحتلال الصهيوني، لأن التجزئة هي دائماً «فعل استعماري»، وكان لبريطانيا اليد الطولى في إقامة الدولة الصهيونية، بعد أن ساهمت في خلق كيانات طائفية في المنطقة إلى جانب الاستعمار الفرنسي، على ضوء قرارات مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠. مع العلم بأنها كانت تعمل في هذا الاتجاه منذ مدة طويلة عن طريق قنصلها في بيروت، ريتشارد وود، الذي حمل البطريرك يوسف حبيش إلى الوقوف مع الأتراك في وجه الأمير بشير الشهابي وإبراهيم باشا المصري «لقاء دعم إمارة مارونية في لبنان تتمتع باستقلال ذاتي»(٨٥). هذا بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار مقررات مؤتمر كامبل بنرمان عام ١٩٠٧، التي نصّت على ضرورة تفتيت المنطقة العربية واستمرارية تجزئتها حتى لا تنهار الامبراطوريات الاستعمارية فوجود الكيانات الطائفية العنصرية هي الضمانة الأساسية لتأخير مصير الاستعمار، في الوقت الذي يضمن فيه توجيه الضربات الموجعة لأية حركة تحررية تنشأ في داخل هذه الحدود وتهدد وجودها.

فدولة الاحتلال الصهيوني هي النموذج، وإحاطتها بكيانات مماثلة هو الهدف المركزي ويأتي عمل الاستخبارات ونشاطها لينقل هذه المشاريع من مجرد أفكار إلى وقائع ملموسة. ولم يكن قيام إسرائيل بعيداً عن هذا النشاط أبداً لعرقلة أي عمل وحدوي يحتمل قيامه.

## مراجع الفصل الثاني


(١) زين نور الدين زين. الصراع الدولي في الشرق الأوسط. دار النهار للنشر. بيروت ١٩٧٧. ص ١٤.

(٢) مجلة «الفكرة الاستراتيجي العربي» تصدر عن معهد الإنماء العربي. بيروت. العدد الخامس. تشرين أول ١٩٨٢، ص ١٨٦.

(٣) مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي». العدد السابق. ص ١٨٧.

(٤) مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي». العدد السابق. ص ٢٠٩.

(٥) محمد جميل بيهم. فلسفة التاريخ العثماني. الكتاب الثاني. بيروت ١٩٥٤. ص ٨٩.

(٦) زين نور الدين زين. المرجع السابق. ص ٥٤.

(٧) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث. الطبعة السابعة. دار الفارابي. بيروت ١٩٨٠، ص ٢٧.

(٨) أبو خلدون ساطع الحصري. يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث. دار الاتحاد. بيروت. دون تاريخ. ص ٣١.

(٩) ساطع الحصري. يوم ميلسون. ص ٤١.

(١٠) زين نور الدين زين. المرجع السابق. ص ١٨.

(١١) زين نور الدين زين. المرجع السابق. ص ٤٥.

(١٢) أنتوني ناتنغ ولويل توماس. لورنس لغز الجزيرة العربية. منشورات مؤسسة المعارف. بيروت ١٩٨٢، ص ١٠.

(١٣) زين نور الدين زين. المرجع السابق. ص ١٤ نقلاً عن الكولونيل تشرشل في كتابه «جبل لبنان».

(١٤) وجيه كوثراني. الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، معهد الإنماء العربي بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٦. ص ١٢١ - ١٢٢ نقلاً عن عادل إسماعيل. السياسة الدولية في الشرق العربي. الجزء الرابع. بيروت ١٩٦٤. ص ١١٣.

(١٥) زين نور الدبن زين. المرجع السابق. ص ٤٩ نقلاً عن «ستون وطـون».

(١٦) زين نور الدين زين. المرجع السابق. ص ٥٢.

(١٧) حسان علي حلاق. موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية. الطبعة الثانية. بيروت ١٩٨٠، منشورات الدار الجامعية. ص ٤٨. وفلاديمير لوتسكي. تاريخ الأقطار العربية الحديث. ص ٣٧٤ - ٣٧٥. وعادل إسماعيل. السياسة الدولية في الشرق العربي. الجزء الثالث. ص ٧٤.

(١٨) مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي». العدد الخامس. ت ١ ١٩٨٢. ص ٢١٤.

(١٩) وجيه كوثراني. الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية. ص ٤٦ ـ ٤٧ نقلاً عن:

Maxime Radinson. Islam et capitalisme. Paris 1966. Page 135.

(٢٠) مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي». العدد السابق. ص ٢١٥.

(٢١) زين نور الدين زين. المرجع السابق. ص ٤٨.

(٢٢) حسان علي حلاق. المرجع السابق. ص ٣٦.

(٢٣) قسطنطين خمّار. الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية. منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٦٦. ص ٣٨ ـ ٣٩. وأيضاً: مقدمة الدكتور عمر عبد العزيز عمر لكتاب حسان علي حلاق. موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ص ١٠ وص ٢٠٤.

(٢٤) قسطنطين خمّار. المرجع السابق. ص ٢٤ ـ ٢٥. وحسان علي حلاق. المرجع السابق. ص ٥٦.

(٢٥) عجاج نويهض. بروتوكولات حكماء صهيون. المجلد الأول. الطبعة الثانية. منشورات فلسطين المحتلة. بيروت ١٩٨٠. ص ٥٥.

(٢٦) د. آلن تايلر. تاريخ الحركة الصهيونية، ترجمة بسام أبو غزالة. دار الطليعة. بيروت ١٩٦٦. ص ٢٢.

(٢٧) قسطنطين خمّار. المرجع السابق. ص ٤٤. ود. آلن تايلر. المرجع السابق. ص ٢١.

(٢٨) قسطنطين خمّار. المرجع السابق. ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٢٩) حسان حلاق. المرجع السابق. ص ٥٩ نقلاً عن عودة بطرس عودة. القضية الفلسطينية في الواقع العربي. القاهرة ١٩٧٠. ص ٤٨.

(٣٠) حسان حلاق. المرجع السابق. ص ٦١.

(٣١) عودة بطرس عودة. القضية الفلسطينية... المرجع السابق. ص ٦٦.

(٣٢) اندره مورروا. بريطانيا في عهد الملكة فيكتوريا ـ سيرة درزائيلي. ترجمة متري نعمان. بيروت ١٩٦٩. ص ٣٠١.

(٣٣) أكرم زعيتر. القضية الفلسطينية. القاهرة ١٩٥٥. ص ٤٤.

(٣٤) زهدي الفاتح. لورنس العرب على خطى هرتزل. دار النفائس. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧١. ص ٢١ نقلاً عن «اليوميات الكاملة لهرتزل» ص ٣٤٣.

(٣٥) عوني عبد المحسن فرسخ. الظروف الإقليمية في الوطن العربي. منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين. بيروت ١٩٧٤. ص ١٨٧ ـ ١٨٨. وأيضاً حسان علي حلاق. المرجع السابق. ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩.

(٣٦) دايفيد كان. حرب الاستخبارات. ترجمة عبد اللطيف أفيوني. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٨٢. ص ٦٩.

(٣٧) زهدي الفاتح. المرجع السابق. ص ٣٣.

(٣٨) أنتوني ناتنغ ولويل توماس. لورنس لغز الجزيرة العربية. ص ١٦.

(٣٩) زهدي الفاتح. المرجع السابق. ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٤٠) أنتوني ناتنغ ولويل توماس. المرجع السابق. ص ٣٠.

(٤١) زهدي الفاتح. المرجع السابق. ص ٣٤.

(٤٢) أنتوني ناتنغ ولويل توماس. ص ٩. وزهدي الفاتح. ص ٣٤.

(٤٣) زهدي الفاتح. ص ٣٤.

(٤٤) دايفيد كان. حرب الاستخبارات. المرجع السابق. ص ٥١ ـ ٥٢.

(٤٥) دينيس ايزنبرغ. الموساد جهاز المخابرات الإسرائيلية السري. منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٨١. ص ١١.

(٤٦) أنتوني ناتنغ ولويل توماس. المرجع السابق. ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٤٧) أنتوني ناتنغ ولويل توماس. المرجع السابق. ص ٦٨ ـ ٦٩.

(٤٨) زهدي الفاتح. المرجع السابق. ص ٦٤ نقلاً عن كتاب «الوقائع السرية في حياة لورنس العرب». ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٤٩) زهدي الفاتح، المرجع السابق. ص ٦٤.

(٥٠) زهدي الفاتح. المرجع السابق. ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٥١) عجاج نويهض. بروتوكولات. . . المرجع السابق. ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٥٢) آلن تايلر. المرجع السابق. ص ٢٩.

(٥٣) قسطنطين خمّار. المرجع السابق. ص ٤٥.

(٥٤) زهدي الفاتح. المرجع السابق. ص ٢٩ نقلاً عن كتاب فيليب نايتلي وكولين سمبسون «تقارير لورنس السرية». منشورات نلسون. لندن ١٩٦٩. ص ١٠٨ و١٧٦.

(٥٥) أنتوني ناتنغ ولويل توماس. المرجع السابق. ص ٢٣٨.

(٥٦) الدكتور عبد الوهاب كيالي. تاريخ فلسطين الحديث. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٧٣. ص ٩٥.

(٥٧) حسان حلاق. المرجع السابق. ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ نقلاً عن الحكم دروزه ملف القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. بيروت ١٩٧٣. ص ١٩.

(٥٨) عبد الوهاب كيالي. المرجع السابق. ص ٩٥.

(٥٩) هايمان لومر. الصهيونية ودورها في السياسة العالمية. ترجمة محمد مستجم مصطفى. القاهرة ١٩٧٤. ص ٧.

(٦٠) عبد الوهاب كيالي. المرجع السابق. ص ١٠٠.

(٦١) إسرائيل كوهين. تاريخ الصهيونية المختصر. لندن ١٩٥١. ص ٤٧. وأيضاً آلن تايلر. ص ١٥ ـ وقسطنطين خمّار. ص ٣٦. وعبد الوهاب كيالي. ص ٣٥.

(٦٢) دايفيد كان. حرب الاستخبارات. ص ١٠٤.

(٦٣) زهدي الفاتح. المرجع السابق. ص ٢٨ و٣١ - ٣٢ و٣٥.

(٦٤) نزار عمار. الاستخبارات الإسرائيلية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٧٦. ص ٦.
وأيضاً: علي ملكي. الجاسوسية الصهيونية في البلاد العربية. منشورات صوت الشوف. بدون تاريخ. ص ٩ - ١٠.

(٦٥) علي ملكي. الجاسوسية الصهيونية في البلاد العربية. ص ٩ - ١٧.

(٦٦) نزار عمار. الاستخبارات الإسرائيلية. ص ٧. وعلي ملكي. الجاسوسية الصهيونية في البلاد العربية. ص ٨٦ و٨٨ - ٨٩.

(٦٧) علي ملكي. المرجع السابق. ص ٦٤ و٨٦ و٨٩ - ٩٠. ونزار عمار. المرجع السابق. ص ٦.

(٦٨) علي ملكي. المرجع السابق. ص ٨٦ و٩٠.

(٦٩) علي ملكي. المرجع السابق. ص ١٢١ - ١٥٩.

(٧٠) علي ملكي. المرجع السابق. ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٧١) علي ملكي. المرجع السابق. ص ٩٨ - ١١٧.

(٧٢) علي ملكي. المرجع السابق. ص ٣٣ - ٣٧.

(٧٣) عجاج نويهض. بروتوكولات... المرجع السابق. ص ٨١.

(٧٥) عجاج نويهض. المرجع السابق. ص ٧٣.

(٧٤) عبد الوهاب كيالي. المرجع السابق. ص ١٥٢.

(٧٦) آلن تايلر. المرجع السابق. ص ٤٦.

(٧٧) عجاج نويهض. المرجع السابق. ص ٨١.

(٧٨) فارس غلوب. مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي». بيروت. العدد الرابع. نيسان ١٩٨٢. ص ٣١.

(٧٩) نزار عمار. الاستخبارات الإسرائيلية. ص ٨ و٤٦. وفارس غلوب. المرجع السابق. ص ٣٢.

(٨٠) نزار عمار. المرجع السابق. ص ٨ - ٩.

(٨١) نزار عمار. المرجع السابق. ص ٧. وفارس غلوب. المرجع السابق. ص ٣١.

(٨٢) نزار عمار. المرجع السابق. ص ٤٠.

(٨٣) دينيس ايزنبرغ. الموساد... المرجع السابق. ص ٥١. ونزار عمار. المرجع السابق. ص ٤٠.
والجاسوسية الإسرائيلية وحرب الأيام الستّة. تعريب غسان النوفلي ص ٣٥.

(٨٤) دينيس ايزنبرغ. الموساد... المرجع السابق. ص ٥٢.

(٨٥) كمال الصليبي. تاريخ لبنان الحديث. الطبعة الرابعة. بيروت. ص ٧٠.

# الفصل الثالث

# الوطن العربي والموساد

# الوطن العربي والموساد

لم تعرف الاستخبارات الإسرائيلية، منذ فترة وجـودها حتى اليـوم، طبيعة «استقلالية» مـطلقاً، شـأنها كجميـع المؤسسات الأخـرى التي ترتكـز إليها دولـة «إسرائيل». ذلك أن «التبعية» للقوة العالمية الأولى ـ حسب الفترات الزمنية ـ كانت المحور الأساسي الذي استندت إليه على امتداد مراحل نموها وتطورها. كما جاءت ظروف القرن التاسع عشر ـ خصوصاً في نهايته ـ عاملاً مساعداً ومؤثراً في مسيرة الحركة الصهيونية في الفترة التي بلغ فيها الاستعمار مرحلته القصوى بفضل «حمّى القوميات» والتكالب المحموم على مناطق النفوذ والمستعمرات في العالم.

كانْ ذلك بمثابة المتنفس الأساسي الذي ساعد في انتقال العمل الصهيوني من مرحلة الفوضى والتخبط إلى مرحلة أرقى تمثلت بالتنظيم المبرمج عبر أول مؤتمر أبرز الحركة الصهيونية إلى الوجود كقوة منظمة لها تأثيرها وبرنامجها وأهدافها بدءاً من عام ١٨٩٧، في مدينة بال السويسرية.

من هذا المنطلق، وعبر الدراسة الدقيقة لموازين القوى العالمية من قبل القادة الصهيونيين، أعلنوا ولاءهم لبريطانيا في الوقت الذي كانت فيه امبراطورية لا تغيب عنها الشمس. إلا أن هذا الولاء والارتباط بالإنكليز لم يكن «يتيماً»، بل كان لهم خيوطهم المرتبطة بفرنسا، الحليفة الأساسية للبريطانيين. إلا أن احتلال الولايات المتحدة الأميركية لموقع الامبريالية القائدة دفع بالنشـاط الصهيوني إلى الانتقـال لواشنطن كقاعدة أولى لهذه النشاط على الصعيد العالمي. هذا وقد لعب المليونير اليهودي روتشيلد دوراً بارزاً في هذا النشاط. حتى أنه كان المبادر الأساس لإيجاد حركة تجسسية صهيونية في فلسطين تشكل الطليعة الرئيسية، ورأس الجسر نحو الاستيطان والتهجير.

وهكـذا أبرز النشـاط الصهيوني في مجـال الاستخبارات، وتنـظيم شبكات التجسس، مترافقاً مع مصلحة القوى الاستعمارية الغربية. ومع تدفّق المهاجرين وإن بأعداد قليلة إلى فلسطينّ في البداية، بدأت جماعات المستوطنين تشكل منظماتها العسكرية وشبه العسكرية لحماية أمنها. وتفيد المعلومات التاريخية أن أول محاولة قام بها اليهود الصهيونيون لتشكيل منظمة تجسس صهيونية تمثلت بمنظمة «بيلو» التي أسسها يهود صهيونيون من شرق أوروبا بهدف العمل في فلسطين لتحقيق هدفين معاً:

أولاً: العمل على استجلاب المزيد من المهاجرين إلى فلسطين.

وثانياً: تزويد البريطانيين بالمعلومات عن الأحوال العامة الخاضعة لحكم تركيا.

وفي عام ١٩٠٧ اكتشف الأتراك نشاط هذه المنظمة وبدأوا بملاحقة أعضائها وخلاياها وتمّ لهم اعتقال ثلاثة من زعمائها ونفيهم إلى أوروبا بعد ثلاث سنوات من المطاردة والملاحقة[١].

وبصورة أكثر وضوحاً، يقول الدكتور شاكر مصطفى أستاذ التاريـخ العربي المعروف بأن «الصورة الأولى كانت بالضبط منذ مائة سنة (١٨٨٢)... سفينة تافهة اسمها «أصلان» ترسو في الخامس من آب (أغسطس) في ميناء حيفا بعد أن أبحرت خمسة أيام من رومانيا، وعليها بضاعة من البشر لم يأبه لها أحد: ثلاثة عشر رجلاً وامرأة واحدة، من حركة لم يسمع بها أحد، من الشرق العربي على الأقل... «أحباء صهيون» (البيلو) نزلوا مهاجرين فأسسوا أول مستعمرة زراعية أجنبية عند عيون «قادة» جنـوبي يافـا، هي التي عرفت فيمـا بعد بـاسم «ريشون لـوسيون» (الأولى في صهيون)... والمموّل لهذه الحركة كان الرأسمالي اليهودي ـ الأخطبـوط البارون روتشيلد. والوسيط هو الرأسمالية الاستعمارية. وخلال خمسين سنة بعد ذلك ظل يدفع للهجرة... والرجـال الثلاثـة عشرة الأول المسـالمون صـاروا أربعة آلاف مقاتل»[٢].

بعد ذلك قام الصهيونيون بتشكيل منظمة تجسس أخرى تدعى «نيلي» في عام ١٩١٤. وكانت هذه المنظمة مرتبطة بقسم الاستخبارات العسكرية البريطانية وقامت بتزويده بالمعلومات عن الاستعدادات والمواقع العسكرية للجيش التركي. واستمر نشاط هذه المنظمة أيضاً قرابة ثلاث سنوات إلى أن تمكن الأتراك من وضع يدهم على

الشبكة وأعضائها (هذه الشبكة كانت تديرها سارة أرونسون وشقيقها هارون في عتليت الفلسطينية وكان من أعضائها ليتشانسكي، ونهمان بلكند وجوزيف طوبين).

وعندما أنشأت المنظمة الصهيونية الوكالة اليهودية عام ١٩٢٠ بهدف تنظيم الهجرة إلى فلسطين، ألحق بالوكالة قسم سرّي خاص أسندت إليه مهمة تكوين شبكات للتجسس تمتد فروعها إلى البلدان العربية وأوروبا والولايات المتحدة. وعرف هذا القسم باسم «هامحلاكاه هاميدينيت» (الدائرة السياسية). وترأس هذه الدائرة ضابط بريطاني من أصل يهودي هو الكولونيل فريدكيش. وفي العام ١٩٣٧، ومع تطور عمل «الدائرة السياسية» وترؤس دافيد بن غوريون للوكالة اليهودية، تم إنشاء جهاز استخبارات متخصص عرف باسم «شاي» (شيروت يديعوت) ومعناها مصلحة الاستعلامات. وأسندت رئاسة هذا الجهاز إلى موشيه شاريت (الذي أصبح فيما بعد وزير خارجية ورئيس وزارة في «إسرائيل»). وحدّدت مهام هذا الجهاز بضرورة إعداد دراسات مستقاة من المعلومات السرية عن الأوضاع السياسية والاقتصادية للفلسطينيين، والحصول على كافة المعلومات عن نشاطات الحركات والمنظمات الفلسطينية والعربية المناهضة لليهود والبريطانيين. وأصبحت «شاي» الذراع الاستخباراتي لمنظمة «الهاغاناه» السرّية الإرهابية، التي كانت بمثابة الجيش الرسمي للمستوطنين وأداته العسكرية.

وترافقت عملية إعلان ولادة دولة «إسرائيل» في عام ١٩٤٨، مع توجه بن غوريون لتوحيد القوى العسكرية اليهودية في جيش واحد وإلى إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية المختلفة التي كانت منبثقة عن «شاي». وتم الاتفاق على تشكيل جهاز مركزي للاستخبارات والأمن يتفرع عنه ثلاث دوائر مختصّة هي:

١ - الاستخبارات العسكرية ويرأسها المقدم أيسر بثيري ومقره في يافا وكان يعرف بأيسر الكبير.
٢ - الدائرة السياسية في وزارة الخارجية وترأسها بوريس غورئيل ومقرها مبنى وزارة الخارجية في تل أبيب. ومهمتها الحصول على المعلومات من السفارات في الخارج.
٣ - دائرة «الشين - بيت» (الأمن الداخلي) برئاسة أيسر هرئيل المعروف بأيسر الصغير

الذي منح رتبة مقدم وحددت مهمته بملاحقة الجواسيس والأمن الداخلي. كان ذلك بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٨، بعد الجلسة الأولى لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي في مقر قيادة مصلحة المعلومات في شارع يهودا ٨٥، حيث تقرر على أثره تفريع الجهاز إلى هذه الدوائر الثلاث[٣].

لم تدم مرحلة الاتفاق بين هذه الأجهزة أكثر من عامين، حيث وصل التنافس بينها إلى تجنيد العملاء أنفسهم. وفي هذا الإطار يتطرق المؤرخ اليهودي الإسرائيلي «ميخائيل بارزوهر» إلى وصف تلك المرحلة قائلاً: «لم تحرز الاستخبارات الجديدة في العام ١٩٤٨ إنجازات خلابة، لقد انتشرت خلال المعارك أمراض الطفولة في مصلحة الأمن، وتركت فيها آثار جروح مؤلمة على مدى الأيام. وقد حصلت الأزمة حول شخص أيسر بثيري رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الذي تورّط في سلسلة قضايا كئيبة: تصفية زعيم عربي هو «علي قاسم» دون محاكمة قرب حيفا، ثم تصفية متهم يهودي بالخيانة يدعى «مئير طوبيانسكي» واعتقال وتعذيب يهودي من حيفا يدعى «جول أمسطر» مدة ٧٦ يوماً لخلافات داخلية، وتزوير وثائق تتهم أبا حوشي (من زعماء حزب مباي ورئيس بلدية حيفا لاحقاً ومن الداعين للتفاهم مع العرب) بالخيانة للقضاء على شعبيته. ولهذه الأمور وكذلك بسبب الصراع بين بثيري وهرئيل أقيل بثيري من وظيفته بسبب أعماله هذه وأدين في محاكمة علنية»[٤].

إن هذا النشاط الذي بذله بن غوريون - أول رئيس وزراء لدولة «إسرائيل» - مع قادة صهيونيين آخرين، في مجال التجسس والتنظيمات الاستخبارية، كانت جميعها تتمحور حول هدف مركزي يتمثل بإملاء الفراغ الذي أحدثته الأعمال والمجازر الإرهابية التي قام بها بن غوريون والعصابات الأخرى بزعامة شارون وبيغن، ضد السكان العرب، والتي أدت إلى تهجيرهم من قراهم ومدنهم. وأصبح العنصر البشري الهاجس الأكبر في مخططات الزعماء الصهاينة. كما أصبحت قضية جذبه نحو «الوطن القومي اليهودي» و«أرض الميعاد» نقطة مركزية في الجدول الصهيوني. من هنا كان «تهجير» اليهود من البلاد التي يسكنونها هدفاً صهيونياً بحد ذاته. كما أصبحت الدول المجاورة لإسرائيل، الهدف الأساسي في الممارسة والتفكير الصهيوني.

لهذا تأسست في سنة ١٩٤٢ منظمة سرية باسم «حركة الرواد البابليين في

العراق»، كانت مهمتها تعليم الشبان اليهود استخدام الأسلحة وصنع المتفجرات. وبذلك تكون حركة مستقلة لها أسلحتها ومجنّدوها داخل العراق. وقد كتب إيجال آلون سنة ١٩٤٧ أن تهريب الأسلحة إلى العراق هو لتشجيع كل أشكال الهجرة.

لذلك أصبحت قضية زرع العملاء والجواسيس الصهاينة حلقة مهمة في سلسلة المشروع الاستيطاني. وعندما كانت الحركة الصهيونية تلقي معارضة واسعة في البدء حتى من اليهود أنفسهم، كان لا بد عندها من استخدام الوسائل الكفيلة باستقطابهم والالتفاف حول قضيتها ومشروعها، فكان الإرهاب أقصر الطرق وأفضلها. وهكذا أوكلت إلى أحد عملائها في العراق بضرورة تشكيل شبكة تجسسية تأخذ على عاتقها مسؤولية تهجير اليهود العراقيين إلى إسرائيل. وكذلك الحال في مصر.

ففي بغداد، جنّد بن غوريون أحد عملائه موكلاً إليه وضع القنابل والمتفجرات في الأحياء اليهودية لإجبار سكانها على المجيء إلى فلسطين بحجة الاضطهاد، خاصة وأن مساحات واسعة من الأرض العربية الفلسطينية قد فرغت من سكانها على أثر المجازر والمذابح التي تعرضوا لها، مما استدعى ضرورة إملائها واستغلالها. «ففي سنة ١٩٥٠، وضعت متفجرة داخل مقهى في بغداد يجتمع فيه عادة اليهود، كما ألقيت متفجرة في معبد ماسودا شيمتوف وقد أدى الحادث إلى موت طفل يهودي وفقد أحد اليهود عينه. وقد صوّرها الصهاينة يومها على أنها مذبحة ضد اليهود، ولكن أظهرت الحقيقة بعد ذلك المخطط الصهيوني الذي نظم هذه الأعمال التخريبية.

وفي سنة ١٩٥١، أي بعد الانفجار الذي حصل في المعبد، رأى لاجىء فلسطيني من عكا أحد الضباط العسكريين الإسرائيليين في بغداد، فأبلغ اللاجىء الشرطة عن الضابط الإسرائيلي الذي تم القبض عليه وعلى خمسة آخرين من أعضاء المنظمة السرية الصهيونية. وقد فضح المخطط الصهيوني وأخبر الشرطة العراقية عن مخابىء الأسلحة في المعابد. كما حوكم هؤلاء بإثارة ذعر اليهود العراقيين لدفعهم للهجرة إلى إسرائيل...»[٥].

وفي عام ١٩٥١ أيضاً، عهد بن غوريون إلى «رؤوبين شيلواح» بمهمة إدارة «مؤسسة التجسس والمهمات الخاصة» التي ركزت اهتمامها على العراق بشكل خاص، والجيش العراقي على الأخص. واستطاعت في بغداد أن تقيم تنظيماً

للتجسس وترتيب حركة الهجرة السرية بزعامة «زكي حبيب» اليهودي العراقي الذي اشتركت الاستخبارات البريطانية في تهريبه من العراق إلى إسرائيل، إذ تسلّل بواسطة أعوان الشبكة في ظلمة الليل، إلى مطار بغداد، واندس في عنبر تحميل طائرة بريطانية كانت مسافرة إلى لندن، ومنها انتقل إلى إسرائيل، واتخذ اسم «مردخاي بن بوارت». لكن الهالة التي أحاطت بهرب زكي حبيب من بغداد لم تغطِّ الضربة القاصمة التي وجهتها الاستخبارات العراقية آنذاك إلى الاستخبارات الإسرائيلية، حيث ألقت القبض على أحد قادة المنظمات السرية الصهيونية، واستطاعت أن تصل بسرعة عبر التحقيق إلى جميع شبكات المنظمات الصهيونية التجسسية، وإلى تصفيتها بسرعة وحزم، في ضوء خطيئة قاتلة ارتكبتها المخابرات الإسرائيلية التي سمحت لعملائها بأن يعملوا مع أكثر من تنظيم سري في آن واحد، مما جعل اكتشاف شبكة زكي حبيب بمثابة كرة ثلج تدحرجت وكشفت كل شيء[٦].

أما في مصر، فقد أوعزت الاستخبارات الإسرائيلية في عام ١٩٥١ أيضاً، إلى أحد كبار مسؤوليها وهو الكولونيل إبراهيم دار، بالعمل لإقامة شبكة تجسس في مصر تعمل لحساب إسرائيل. وإمعاناً في التضليل، فقد وصل إلى مصر تحت اسم «جوهين دارلينغ» ممثلاً لشركة إلكترونية إنكليزية معروفة وفي اليوم التالي لوصوله اجتمع إلى الدكتور فيكتور سعدي، الطبيب اليهودي المعروف في القاهرة، ليطلب منه مساعدته على تشكيل شبكة من اليهود تتجسس لصالح إسرائيل وتعمل على ضرب المصالح الغربية في مصر وتهجير اليهود منها إلى «أرض الميعاد».

وأخذ «دارلينغ» مع الدكتور سعدي، يترددان على النوادي الراقية حيث تجتمع النخبة من المصريين والأجانب. وكان «دارلينغ» يشاهد كثيراً من الضباط الكبار في هذه الأماكن، ومن بينهم من قاموا بالثورة بعد ذلك في عام ١٩٥٢. وهو الذي أجرى اتصاله بـ «فيكتورين نينيو» (التي أعطيت اسم مارسيل) ووظفها ضمن الشبكة الجاسوسية العاملة لحساب الاستخبارات الصهيونية. ثم غادر مصر عام ١٩٥٢ بعد أن وضع الأساس لشبكة من العملاء والجواسيس اكتشفت عام ١٩٥٤ وأطلق عليها اسم «فضيحة لافون»[٧].

ما هي هذه الفضيحة؟ من هم أبطالها؟ وما هو هدفها؟ كيف اكتشفت؟ وماذا كانت نتائجها؟.

**فضيحة «لافون» أو «القضية المشينة»:**

يعتبر مركز رئاسة الوزراء من أكثر المراكز حساسية في «إسرائيل». وهو أهم منصب يتحكم بكل الأمور المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية والعسكرية وغيرها، ويأتي في الأهمية قبل منصب الرئاسة الأولى. لذلك لم يكن مستغرباً حدوث الفضائح بسبب الوصول إليه والتحكم به. وهكذا كانت فضيحة «لافون» ١٩٥٤.

تبدأ هذه الفضيحة مع دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لدولة «إسرائيل»، حين كان بعيداً عن السلطة، إلا أنه لم يكن بعيداً عن مراكز النفوذ والتأثير. في تلك الفترة، كان يتخذ من مستعمرة «سيدي بوكر»، في صحراء النقب، مركز إقامته ومراقبته. بينما كان موشيه شاريت رئيساً للوزراء، وبنيامين غيبلي رئيساً للاستخبارات العسكرية، كما كان بنحاس لافون وزيراً للدفاع.

وفي الوقت الذي وصل فيه الرئيس جمال عبد الناصر إلى السلطة في مصر، مع ما حمله هذا الوصول من انعكاسات على مجمل الأوضاع في الوطن العربي خاصة، والعالم عامة، كان لا بد لبن غوريون أن يقدم على أية خطوة يكون من شأنها عرقلة مسيرة ثورة يوليو والحد من تأثيرها ونفوذها.

لذلك عمد إلى إصدار أمر شخصي، بالاتفاق مع رئيس الاستخبارات العسكرية غيبلي، ووزير الدفاع لافون، دون علم شاريت رئيس الوزراء، حيث يقضي هذا الأمر بزرع شبكة جاسوسية في مصر يوكل إليها مهمة تنفيذ عمليات تخريب، ضد المصالح الأميركية والبريطانية. وبدأت العمليات التخريبية فعلاً في القاهرة والإسكندرية، ضد مصالح دبلوماسية واقتصادية بريطانية وأميركية، لتثبت «إسرائيل» أن مصر دولة ضعيفة لا تستطيع حماية أمنها ذاتياً، ولا بد من تكريس الوجود العسكري البريطاني الذي كانت إشارات البدء بمفاوضات سحبه من مصر قد انطلقت من جانب عبد الناصر.

إضافة إلى هذا الهدف، كان لإسرائيل هدف آخر هو منع صلة الحوار التي بدأت بين مصر والولايات المتحدة، مع انطلاقة ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢.

هدف ثالث أراده بن غوريون على الصعيد الشخصي وهو إسقاط حكومة موشيه شاريت، في حال كشف هذه العمليات، وإعادته إلى الحكم، وهو ما حصل فعلاً بعد

عدة أشهر فقط، عندما كشفت المخابرات المصرية العملية بكاملها، بعد حادث حصل بطريق الصدفة، أمام إحدى دور السينما في الإسكندرية، حيث انفجرت قنبلة حارقة في جيب عميل صهيوني، هو «فيليب ناتنسون»، كان مكلفاً بوضعها أمام الدار نفسها في ذكرى ثورة يوليو[٨].

● كان صموئيل عازار على رأس فرقة الإسكندرية للاستخبارات الإسرائيلية. ولد في الإسكندرية عام ١٩٢٩ من والدين ينتميان إلى أصل تركي، وكان بخلاف كوهين (سنتطرق للكلام عنه لاحقاً) محباً للعمل السياسي، يعمل لتهجير اليهود إلى فلسطين، تحت شعار السياحة والسفر إلى الخارج.

تعرّف صموئيل عازار على إيلي كوهين في صف دروس الهندسة الإلكترونية في جامعة فاروق في مصر. تمّ إلقاء القبض عليه مع ستة آخرين من أفراد شبكة التجسس في ٢٣ تموز/يوليو أثناء الاحتفالات بعيد الثورة في مصر، بعد أن قبض البوليس أمام سينما «ريو» على رفيقه «فيليب ناتنسون»، ثم على فيكتور ليفي، والدكتور مرزوك، وفيكتورين نينيو، وروبرت داسا، كما اعتقل معهم أيضاً إيلي كوهين، لكنه استطاع تبرئة نفسه وإقناع المحقق بأن لا علاقة له بالشبكة فأطلق سراحه.

● ولكن الدور الهام كانت تلعبه فيكتورين التي أعطيت اسم «مارسيل». وهي إحدى الغانيات التي كانت تعمل في أحد مقاهي مصر عندما اتصل بها «جوهين دارلينغ» أو الكولونيل إبراهيم دار وجندها لصالح الاستخبارات الإسرائيلية، أثناء لقائه مع الدكتور فيكتور سعدي. لقد رأى «دارلينغ» أن هذه الفتاة مؤهلة للقيام بمثل هذا العمل التجسسي، فالتقاها في مقهى كبير، بالقرب من سينما نصر، المتوهج نوراً بأضواء النيون، وكان الوقت صيفاً، واتفقا على أساس أن تلعب دور «علبة البريد» تحت اسم «مارسيل» لكل شبكات الجاسوسية الإسرائيلية في مصر. وقد أعطاها مبلغ ألف جنيه مصري، ثم غادر عام ١٩٥٢ إلى «إسرائيل».

وبالفعل لعبت «مارسيل» دورها ببراعة وكانت روح الشبكة وحركتها المندفعة. وقد حاولت الانتحار بعد أن قبض عليها حتى لا تتكلم، فلم توفّق[٩].

● وبعد مغادرة دارلينغ لمصر، تولى إداره الشبكة التجسسية مكانه ضابط ألماني الجنسية برتبة كابتان، اسمه «ماكس بينيت». ولد في كولونيا، وكان يمتاز بأنه لا

يختلف عن الآريين في مظهره، حيث هاجر مع والديه إلى فلسطين وهو دون العشرين من عمره، انضم إلى الهاغاناه فوراً. وبعد أن تدرّب على أعمال الجاسوسية، تم إرساله في مهمة كبيرة إلى العراق حيث أشرف على عمليات الهجرة زمناً طويلاً. وكان يقود خمسة مجندين أرسلوا إلى «إسرائيل» من قبل الكولونيل إبراهيم دار و «مارسيل» لتعلم مساق مستعجل في مبادىء أعمال الاستخبارات وفنون التخريب، حيث مكثوا ثلاثة أشهر لم يروا خلالها أحداً سوى مدربيهم، ثم أعيدوا إلى مصر حيث خضعوا لقيادة عميل حنّكته التجارب هو «ماكس بينيت». وعندما اعتقل مع فيليب ناتنسون، عذّب كثيراً لكنه لم ينهار. وقد أقنع السجّان بعد رشوته بإعطائه سكين حلاقة جرح بها معصميه جراحاً قاتلة فمات في السجن[١٠]. كما كان إلى جانب هؤلاء أيضاً أحد الضباط السابقين في منظمة البالماخ يدعى «افني فايزنفلد» أشرف على إعداد ثلاث قنابل بطريقة يدوية لمجموعة الإسكندرية.

والجدير بالذكر، أن هؤلاء المعتقلين والمحكومين في هذه القضية قد أطلق سراحهم بعد تبادل الأسرى بين مصر و «إسرائيل» في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧.

وقد ترتّب على هذه القضية نتائج هامة، حتى أنها عرفت فيما بعد باسم فضيحة لافون، استقال على أثرها موشيه شاريت من رئاسة الوزراء، وكذلك بنحاس لافون وزير الدفاع، كما أقصي العقيد بنيامين غيبلي عن رئاسة الاستخبارات العسكرية وعيّن مكانه لفترة قصيرة، يوفال نيئمان (عالم فيزيائي ووزير في حكومة بيغن)، ثم خلفه في هذا المنصب العميد يهوشفاط حركابي المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تحقيق ما عمل إليه بن غوريون وهو العودة إلى منصب رئاسة الوزارة الإسرائيلية.

لقد جاءت هذه الفضيحة أيضاً لتعزز مكانة أيسر هرئيل وتزيد من فعاليته وتأثيره، خاصة عندما عيّن في عام ١٩٥٣، أثناء محاولة تنظيم أجهزة الأمن، رئيساً «للجنة رؤساء الأجهزة» ورئيساً «للموساد» الذي أنشىء حديثاً. وأصبحت أجهزة الأمن تتشكل من خمسة أقسام هي:

١ ـ الموساد.

٢ ـ الاستخبارات العسكرية.

٣ ـ دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية.
٤ ـ المهمات الخاصة والتحقيقات في وزارة الشرطة.
٥ ـ الأمـن الداخلي (الشين ـ بيت) في وزارة الداخلية[١١].

بالإضافة لكل ذلك، ونتيجة لحرب الاستنزاف اليومية من جراء العمليات الانتقامية العربية ضد السلطات الإسرائيلية، «أنشئت «الوحدة ١٠١» بقيادة أرييل (أريك) شارون في آب ١٩٥٣ بقرار من رئيس شعبة العمليات في ذلك الحين موشيه دايان (الذي تسلم رئاسة الأركان في كانون الأول /ديسمبر من السنة نفسها). وكانت «الوحدة ١٠١» عصابة محترفة من الإرهابيين، وبمثابة جيش خاص لشارون»[١٢].

لقد ركزت الحركة الصهيونية منذ بداية تأسيسها على الهجرة اليهودية إلى «إسرائيل» وبمختلف الوسائل. إذ أن النقص في العنصر البشري بمواجهة الدول العربية، يدفع ساسة «إسرائيل» إلى الإصرار على استمرار الهجرة على أوسع نطاق. وقد تولّت «إسرائيل» بعد ١٩٤٨ حملة واسعة لجمع اليهود فيها.

وهي تهدف بالإضافة إلى ذلك إلى فرض الوصاية على يهود العالم، والإيحاء بأن اليهود في كل مكان يدينون بالولاء الأول «لإسرائيل».

وانطلاقاً من ذلك، احتلت الهجرة مكاناً مرموقاً في برامج الأحزاب والمنظمات الصهيونية المنتشرة في العالم. وجمع الشتات أمر شبه مقدس لديها باعتبار أنه الدرع الواقي لأمن «إسرائيل». وقد نصّت وثيقة الاستقلال: «دولة إسرائيل ستكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية وجمع الشتات». وقد نظمت عملية الجمع بقانون العودة الذي تبناه الكنيست في ٥ تموز ١٩٥٠ والذي يجعل الهجرة إلى «إسرائيل» حق مقدس لكل يهودي. واستكمل بقانون الجنسية عام ١٩٥٢، الذي يمنح الجنسية آلياً لكل يهودي يهاجر إليها.

من هنا يبدو، أن حملة مركزة من الدعاية، دبّرت وترافقت مع خلق هذه الدولة العنصرية، غايتها زعزعة وجود الطوائف اليهودية في المجتمعات التي عاشوا فيها طويلاً، تمهيداً لحملهم على هجرة جماعية نحو «إسرائيل» لتلبية حاجاتها بالمال والطاقة البشرية والقوة العسكرية. وعن طريق غرس الخوف من الاضطهاد الوشيك، وأساليب الدعاية الأخرى، تمكن وكلاء الصهيونية من تهجير اليهود من الوطن العربي

والشرق بنسبة ٤٧,٣٥٪ من مجموع الهجرة العامة سنة ١٩٤٩، وبلغت ٨٦,٧٪ سنة ١٩٥٦. هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن للصراع العربي الإسرائيلي أثر في موقف العرب تجاههم إذ لم يجبر أحد منهم على المغادرة، بل غادروا اختيارياً كما أن الدول العربية من جانبها لم تنكر عليهم حق الهجرة[١٣].

إلا أن مصر عبد الناصر، بكل ما تمثله من ثقل أساسي في عملية الصراع، بقيت الحلقة المركزية في سلسلة المخطط الصهيوني. وفي سبيل تقويض دعائمها وتأثيرها، استأثرت باهتمام بالغ من قبل القادة الصهيونيين وعلى رأسهم قادة الاستخبارات الإسرائيلية، بالتنسيق مع أجهزة المخابرات الفرنسية والبريطانية. وجاء تمويل مشروع السد العالي من قبل الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة، ليعطي عملية الصراع حجمها وحقيقتها، عندما خرج ساسة الدول الغربية (فرنسا وبريطانيا وأميركا) بالتعاون مع ساسة «إسرائيل»، عن «ضبط النفس»، معتقدين أنهم أصبحوا قادرين على تلقين الثورة المصرية درساً هاماً باعتبار أنها الفرصة الأكثر ملاءمة. وهكذا استغلت بريطانيا والولايات المتحدة تمويل بناء السد العالي للمساومة وفرض الشروط على الثورة المصرية، التي كسرت احتكار السلاح ورفضت أي عروض لتكبيل استقلالها السياسي والاقتصادي مقابل أسلحة ومعونات اقتصادية. عندها أقدمت واشنطن على سحب عرض بتقديم ٥٤ مليون دولار، وأوصت إلى البنك الدولي ليقدم شروطاً جائرة، ولما رفضتها مصر، سحب البنك اعتماده بمائتي مليون دولار. ثم سحبت بريطانيا عرضها بـ ١٤ مليون دولار. إزاء هذا الوضع، لم يعد أمام عبد الناصر إلا أن أعلن ضربته القاصمة بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٥٦.

استغلت الدول الغربية والصهاينة عملية التأميم ذريعة لتسديد حساب حقدهم القديم مع مصر، في وقت كان حلف بغداد يسعى لمد ظلاله على المشرق العربي، وكان الاحتلال الفرنسي يواجه ثورة الجزائر، واتسعت العمليات الفدائية ضد الأهداف الإسرائيلية، ورسمت فرنسا وانكلترا خطط العدوان ونسقتها مع إسرائيل، حيث كان بن غوريون وأيسر هرئيل ويهوشفاط حركابي، الصهاينة، يلعبون الدور الأساسي في التنسيق مع رأس المخابرات الفرنسية في تلك الفترة، بيار بورسيكو.

ومن أجل كسب الوقت، عرضت بريطانيا وفرنسا، أزمة القناة على مجلس الأمن

في أيلول /سبتمبر. في حين اتفقتا مع إسرائيل على القيام بهجوم مفاجىء على سيناء في ٢٩ تشرين أول ١٩٥٦، وسارعتا إلى التدخل بحجة وقف الحرب بين مصر وإسرائيل.

وجهت الدولتان بعد بدء الهجوم الإسرائيلي بـ ٢٤ ساعة، إلى مصر وإسرائيل إنذاراً يطالبهما بالابتعاد عن ضفتي القناة بمقدار عشرة أميال، بينما قامت القوات البريطانية والفرنسية بالإنزال في مدن القناة[١٤].

إزاء هذا الوضع لم يقف الاتحاد السوفياتي ومجموعته الاشتراكية موقف الحياد، بل كان عنيفاً إلى الحد الذي خلع فيه خروتشوف، الرئيس السوفياتي في ذلك الحين، حذاءه وضرب به على الطاولة في مجلس الأمن، أمام أنظار ممثلي دول العالم، مطالباً بانسحاب القوات الأجنبية من مصر. ومن خلال هذا الموقف حافظت الثورة المصرية على وجودها واستمرارها وأنقذت مصيرها من الخطر الذي كان يحدّق بها من قبل هذه القوى العالمية التي كان يحسب حسابها منذ وقت طويل.

ومما يجب الإشارة إليه، أن بعض قادة الاستخبارات الإسرائيلية شاركوا بصورة عملية في العمليات الانتقامية وحرب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. يذكر منهم على سبيل المثال «دوف تماري» الذي ولد في كيبوتس عين حارود عام ١٩٣٦، وتجند في الجيش الإسرائيلي عام ١٩٥٤. شارك في العمليات الانتقامية في حرب ١٩٥٦، وكذلك في حرب حزيران ١٩٦٧، وحرب الغفران ١٩٧٣، حتى وصل عام ١٩٧٦ قائداً لسلاح الاستخبارات الذي أنشىء حديثاً. كما عين قائداً لمدرسة القيادة والأركان في أول أيلول ١٩٧٧[١٥].

وبالإضافة «لدوف تماري»، شارك في العمليات الانتقامية في حرب العدوان الثلاثي على مصر، يتسحاق حوفي الذي أصبح رئيساً لمؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد) خلفاً لتسفي زامير اعتباراً من أول أيلول ١٩٧٤، لكن هويته لم تكشف آنذاك، وقد أحيل على التقاعد نهار الأحد الواقع في ١٢ أيلول ١٩٨٢، حيث خلفه الجنرال يهوشواع ساغي الذي برز اسمه من خلال التحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا، ولولا ذلك لبقي اسمه سراً. أقيل من منصبه بعد تحقيق لجنة كاهان[١٦].

إلا أن الدور الهام للاستخبارات الإسرائيلية خلال العدوان الثلاثي لعبه البروفسور يهو شفاط حركابي، الذي سمي قائداً للمخابرات الإسرائيلية برتبة ميجر جنرال خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩. كما عين في شهر شباط ١٩٧٧ مستشاراً لرئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين لشؤون الأمن، حيث يعتبر حركابي من المتخصصين الأوائل بشؤون الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية بصورة خاصة. وقد أصبحت الاستخبارات العسكرية في عهده أهم جهاز بين أجهزة المخابرات الإسرائيلية.

وقفزت الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية قفزة مهمة. وحدث التطور الثاني المهم عندما ألقيت على رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية مهمة إعداد تقويم للمعلومات على المستوى القومي وتقديمه إلى كل من رئيس الحكومة ووزير الدفاع. ومن هنا يكتسب أهميته الفاعلة والمؤثرة على صعيد التخطيط والتنسيق مع الاستخبارات الأخرى الأجنبية كما حصل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦[١٧]. خاصةً وأن «حركابي» كان على اتفاق تام مع «أيسر هرئيل» الذي يعتبر مهندس الاستخبارات الإسرائيلية، وهما اللذين ضمّا جهودهما لمنع إعادة تعيين العقيد بنيامين غيبلي، بعد فضيحة لافون، في جهاز الاستخبارات العسكرية. وهكذا عملا على تشويه سمعته أكثر وأكثر كطريقة وحيدة لشطب اسمه من لائحة المرشحين للمنصب.

وبعد فشل العدوان الثلاثي على مصر في تحقيق الأهداف التي شُنّ من أجلها، لم تقف المخابرات الإسرائيلية تجاهها موقف المتفرج خاصة بعد الضغط الدولي الذي واجه المعتدين الثلاثة. وجاءت عملية الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨، لتعيد إلى الأذهان فترة تأميم قناة السويس التي استدعت حرب عام ١٩٥٦. لذلك كان على الاستخبارات الصهيونية أن تلجأ إلى ما تطمح إليه في الحصول على المعلومات والوثائق المتعلقة بدقائق الأمور في كل من سوريا ومصر. ولهذا أوكلت إلى أحد عملائها المجرّبين ويدعى «جان ليون توماس» وهو مصري من أصل أرمني، أن يقوم بتشكيل شبكة تجسس في مصر، مهمتها تزويد المخابرات الإسرائيلية بكل المعلومات المتعلقة بالقضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية. وقد تمكن «جان توماس» فعلاً من إيجاد هذه الشبكة الخطيرة في عام ١٩٥٨، حيث كان يديرها ويوجهها ويشرف على

تحركاتها، كما ضمت عدداً هاماً من الأعضاء نذكر منهم: جريس يعقوب تانيليان (مصوّر). وجورج شفيق دهاقيان (تاجر). وبوليدور بابا زوغلو (تاجر). وجورج استماتيو والموظف بمحلات جروبي، وكان الأخير يشرف على حفلات العشاء التي كانت تقيمها رئاسة الجمهورية. ومحمد أحمد حسن الموظف بمدرسة المدفعية الذي كان مكلفاً بجمع معلومات ووثائق عسكرية. والضابط أديب حنا كيرولس بالقوات المسلحة، وهو الذي أبلغ المخابرات المصرية اتصال المخابرات الإسرائيلية به.

وإمعاناً في تضليل الاستخبارات المصرية، فقد عمد «جان توماس» إلى اتخاذ عدة احتياطات، منها عدم تردده على المنزل الأمين الذي كان يقوم فيه بتصوير المستندات وتحميض الأفلام وإخفائها، وقام بترحيل زوجته الألمانية «كيتي دورث» التي كانت تساعده في القيام بالعمل السري قبل القبض عليه، كما حاول استخراج جواز سفر مزوّر لمغادرة البلاد[١٨].

والواضح أن جان ليون توماس وجد ضالته منذ البدء بالمدعو «محمد أحمد حسن»، حيث كان صديقه ويعرف عنه أنه كان مغرماً بالخمر والنساء وبحاجة دائمة إلى النقود، بالإضافة إلى الموقع الذي يحتله كموظف في مدرسة المدفعية.

تقابل توماس مع محمد أحمد حسن في تشرين أول ١٩٥٨، واستعاد معه ذكريات علاقتهما قبل سفره إلى ألمانيا، وعادت العلاقة بينهما كما كانت في السابق حيث عرّفه جان في أحد الكباريهات على راقصة ألمانية تدعى «باتريشيا» كانت على علاقة قديمة بجان، وقدّمها إليه ودفعها إلى أن تعمل على غوايته، ونجحت في ذلك.

وعن طريقها، وصل جان إلى ما يطمح إليه في تجنيد محمد أحمد حسن والعمل لصالح الاستخبارات الإسرائيلية. وطلب منه أن يمده بمعلومات ووثائق عسكرية مقابل خمسين جنيهاً شهرياً. وأفهمه أنه سيحضر الوثائق من مقر عمله ليقوم جان بتصويرها ثم يعيدها هو ثانية إلى مكانها، وأنه بذلك لن يكون عرضة لأن يكتشف أمره وإن أحداً لن يشك فيه. وتحت ضغط احتياجات «باتريشيا» المستمرة، قبل محمد حسن القيام بما يكلفه به جان. ودفع له هذا الأخير مأتة جنيه، مرتّب شهرين مسبقاً. ثم كلفه باستئجار شقة في مصر الجديدة باسمه لتكون مكاناً لمقابلاتهما وليتم فيها تصوير الوثائق التي يحضرها محمد من عمله.

وقام محمد باستئجار الشقة في شارع المكباتي بمصر الجديدة، واتخذ منها مكاناً لمجونه وعلاقاته النسائية، بجانب ممارسة أعماله السرية مع جان. ونفذ محمد حسن تعليمات جان له بإحضار الوثائق العسكرية من عمله إلى الشقة، حيث يقوم جان بتصويرها ثم يعيدها محمد إلى مركز عمله مرة ثانية. ولجأ جان أيضاً إلى استخدام محمد حسن ليكون دليلاً له في التعرف على أسماء ومواقع الوحدات العسكرية، واصطحبه معه في السيارة ومعهما زوجة جان وكأنهم يقومون برحلة صيد. وعلى طريق السويس - بور سعيد، يقوم جان توماس بتصوير المنشآت العسكرية من نافذة السيارة ويقوم محمد بتحديد الوحدات العسكرية ومواقعها. واستمر محمد حسن في خيانته لوطنه، مقابل خمسين جنيهاً ينفقها على ملذاته إلى أن تم إلقاء القبض عليه وعلى جميع أفراد الشبكة التي كونها جان ليونس توماس لصالح الاستخبارات الإسرائيلية وحكم على محمد أحمد حسن بالإعدام[١٩].

كانت عملية إلقاء القبض على هذه الشبكة الخطيرة في مصر قد أحدثت صدمة كبيرة لقادة الاستخبارات الصهيونية والمسؤولين السياسيين في إسرائيل، مما استدعى ذلك أن يعقد اجتماع على مستوى عـال في عام ١٩٥٩ للجنـة رؤساء أجهـزة الاستخبارات الإسرائيلية (قعادات)، أعلنت «الموساد» عن حاجتها خلاله إلى رجل ليكون عميلاً مقيماً بصورة غير شرعية في القاهرة، تحت غطاء أنه ضابط نازي سابق. وقد اختير لهذه المهمة ضابط الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «يوهان ولفغانج لوتز»(*) (الذي كان يعرف أيضاً باسم «زئيف غور آرييه»)، نظراً لجنسيته الألمانية، في الوقت الذي كان قد استقدم فيه الرئيس جمال عبد الناصر مجموعة من الخبراء الألمان للعمل على تقوية قواته المسلحة. وقد قبل لوتز القيام بهذه المهمة التي وجهت أساساً ضد النشاط التسليحي الخاص الذي كان يقوم به هؤلاء الخبراء في مصر. وتلقى تدريباً مكثفاً في «إسرائيل» بما في ذلك التدريب على تربية الخيول. وفي نهاية ١٩٦٠ ظهر في ألمانيا وادعى أنه لاجىء من ألمانيا الشرقية وأنه ضابط سابق في «الفيلق الإفريقي» ورغم أن لوتز كانت له زوجة في إسرائيل فإنه تزوج من امرأة ألمانية لتأكيد

---

(*) لمزيد من المعلومات عن ولفغانج يراجع كتاب:
Wolfgang Lotz, the Champagne Spy (London, Valentine Mitchell, 1972).

شخصيته المنتحلة. وفي عام ١٩٦١ ذهب إلى القاهرة حيث أنشأ مدرسة للتدريب على ركوب الخيل. ومن خلال هذا أقام الاتصالات المتنوعة داخل الجالية الألمانية في العاصمة المصرية، وفي الوقت ذاته تعرف على عدد من المصريين البارزين الذين يحتلون مراكز مهمة. وقام بعدة رحلات من مصر إلى ألمانيا الغربية ليسلم معلوماته. وأخيراً في عام ١٩٦٤، بدأ لوتز يرسل خطابات تهديد لخبراء ألمان يعملون في المصانع الحربية المصرية لإنتاج الصواريخ والأسلحة المتطورة. ونتيجة للشهرة التي اكتسبها لوتز عن طريق الصداقات التي أقامها في مصر، كان لا يفتش تفتيشاً دقيقاً في المطار أثناء عودته من أسفاره التي تستغرق شهوراً أحياناً يتلقى خلالها التدريب اللازم ويتم تزويده بمعدات جديدة. هذا ولم تقتصر مهمته على جمع وتحصيل المعلومات فقط، بل كان، بالإضافة إلى ذلك، يقوم بتوجيه الرسائل المتفجرة إلى مجموعة الخبراء الألمان العاملين في مصانع مصر الحربية. وكانت المخابرات الإسرائيلية قد زودته بحقيبة مخبأ في مكان سرّي بداخلها عدة طرود مجهزة بالمواد المتفجرة، وميزان لوزن الأشخاص مخبأ بداخله جهاز إرسال لاسلكي والشيفرة التي يستخدمها، وكذلك زجاجات كولونيا ٧٧٧ ملأى بالحبر السّري.

اعتقلته المخابرات المصرية في شهر شباط ١٩٦٥، حيث حوكم وسجن، ولم يجر إعدامه كما هي العادة نظراً لقيمته. وقد ذكر الإسرائيليون أن العملية كلفتهم حوالي ربع مليون دولار. كما اعترفوا أن أخطاء ارتكبها لوتز في استخدام وسائل اتصالاته، إلى جانب استخدامه في القيام بعمليات تنفيذية ربما ساهمت في سقوطه. وأثناء سجنه أرغم على أن يكشف العملية بأكملها. وقد تعجب من عملية القبض عليه من قبل المخابرات المصرية حيث قال للمحقق: «ما يحيّرني هو كيف اكتشفت المخابرات المصرية نشاطي... فأنا لم أقم بأي عمل إيجابي... وفي الحقيقة إني أحني الرأس احتراماً لمخابرات بلادكم». وقد اهتمت به إسرائيل اهتماماً بالغاً، وعرضت إعادة الأسرى المصريين وعددهم خمسة آلاف أسير ـ كانت ستسلمهم على كل حال ـ مقابل حرية هذا الجاسوس لتكلفه بعملية أخرى في بلد آخر. وقد أطلق سراحه في عام ١٩٦٨ فعلاً، بعد أن أطلقت سراح الخَمسة آلاف أسير مصري في سبيل هدف أساسي يتمحور حول رفع معنويات جواسيسها الذين بدأوا يتساقطون الواحد تلو الآخر بفضل يقظة المخابرات العربية[٢٠].

وبالرغم من المهمة الكبيرة التي كلّف بها لوتز في مصر، إلا أنه لم يكن وحيداً في تعامله مع المخابرات الإسرائيلية. فقد كان هناك عميل آخر اسمه «روبين سكايدن» من الجنسية الكندية. جندته المخابرات الصهيونية عن طريق أحد ضباطها في كندا عندما تعرّف إليه في أحد مقاهي ميدان «دومينيون» في مونتريال، حيث علم بحاجته إلى عمل فعرض عليه التعاون معه في جمع معلومات عن «الحركات الهدّامة» في مصر. وبعد أن وافق على العمل بحكم حاجته تسلّم مبلغ ٣٠٠ دولار كسلفة، ثم وضع تحت الأمر الواقع، وطلب منه السفر إلى «إسرائيل» مدة ثلاثة أشهر تدرب خلالها على مختلف أنواع التجسس، ثم أعيد إلى كندا لينطلق منها كسائح أولاً إلى البلاد العربية ثم يطلب منحه إقامة في مصر لأنه وجد أن الأعمال التجارية رائجة هناك، وهكذا كان. وعندما دخل مصر بموجب تأشيرة دخول قانونية على جواز سفره، تقدم بطلب الإقامة - بعد المدة القانونية لإقامته التي سمح له بها - مدّعياً بأنه يود افتتاح مكتباً للأعمال التجارية، وعرض نماذج صناعات لعدة شركات يمثلها. وقدّم لذلك عدة كتب اعتماد من شركات تجارية معروفة من قبل غرفة التجارة، فجرت الموافقة على منحه الإقامة، حيث قام، بنفس الوقت، جهاز مكافحة التجسس لدى المخابرات المصرية بوضعه تحت المراقبة الدقيقة من أول يوم لافتتاح مكتبه الوهمي، بل وكان أول زبون يتعامل معه من المخابرات العربية.

اعتقل «روبين سكايدن» بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٦٥، بأمر من العقيد موسى العيد رئيس فرع مكافحة الجاسوسية. وكانت قوة المداهمة بقيادة الرائد عبد الجبار حمدي. وقد اعترف «سكايدن» بتعامله مع الاستخبارات الإسرائيلية منذ ثلاث سنوات، فحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات وإبعاده عن البلاد[٢١].

هذا ولم تكن سوريا بعيدة عن اهتمام الاستخبارات الصهيونية بها، حيث عرفت في تلك الفترة، نشاطاً مكثفاً يوازي النشاط الاستخباري الإسرائيلي في مصر، إن لم يكن أكثر، خاصة بعد أن تخوّفت «إسرائيل» من انعكاسات الوحدة المصرية - السورية على مجمل الأقطار العربية فضلاً عن موجة التأييد العارمة والتيار الشعبي العربي الذي التف حول الوحدة، وكذلك التطورات التي عاشتها المنطقة العربية يومها. لذلك عمدت المخابرات الإسرائيلية عبر دراسة دقيقة إلى اختيار الرجل الذي وجدته مناسباً

للقيام بمهمة التجسس في سوريا، فكان: «إيلي بن شاوول كوهين» الذي نجح في عمله نجاحاً واسعاً دفع «إسرائيل» إلى تجنيد دول العالم لإبقائه حياً بعد اعتقاله في دمشق عام ١٩٦٥.

ولد إيلي كوهين (أو إيلياهو) في مصر، وبالإسكندرية تحديداً في عام ١٩٢٤. وهو من أصل سوري حلبي. غادر أحد أجداده حلب إلى الإسكندرية. وهناك ولد «إيلي» وبقي فيها حتى السنة الثانية والثلاثين من عمره، حيث طرد منها عام ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثي على مصر وإلقاء القبض عليه ضمن شبكة جاسوسية إسرائيلية، بُرّىء موقفه لكنه طرد منها فذهب إلى «إسرائيل».

لعب كوهين دوراً بارزاً في مصر أول الأمر، حيث انغمس في عمليات تخريبية إسرائيلية ضد المنشآت الأميركية والبريطانية (في مصر) عام ١٩٥٢، ونجح في تجنّب أن يكتشف أمره عندما قبض المصريون على معظم أعضاء الشبكة، وهي التي سبّبت «بفضيحة لافون» أو القضية المشينة عام ١٩٥٤. (راجع الملحق في نهاية الكتاب والمتعلق بالبرقيات السرّية حول هذه القضية).

بعد انتقاله إلى «إسرائيل»، عمل كوهين مترجماً في وزارة الدفاع الإسرائيلية، ثم استقال منها وتزوج من يهودية عراقية تدعى ناديا منذ ذلك الحين، جندته «الموساد» لعملية غير قانونية تستهدف إنشاء شبكة تجسس في سوريا مهمتها الحصول على معلومات سياسية وعسكرية هناك. ثم تلقى تدريباً مكثفاً لهذه المهمات السرية المقبلة، حيث تعلم وتدرب أيضاً على الآيات القرآنية وعقائد الدين الإسلامي على اعتبار أن هويته القادمة المزّورة ستصبح هوية مسلم باسم «كمال أمين ثابت» المولود عام ١٩٣٠، وهو تاجر مولود في سوريا وهاجر إلى الأرجنتين، وعلى جانب كبير من الثراء.

وعندما رأت الاستخبارات الإسرائيلية أن تدريب كوهين قد اكتمل، وأنه حان الوقت لتنفيذ المهمات التي اختير من أجلها، أرسل إلى الأرجنتين، حيث أصبح عضواً نشيطاً في الجالية العربية المهاجرة. وفي العاصمة الأرجنتينية تعرّف إلى الجنرال أمين الحافظ الذي أصبح فيما بعد رئيساً للدولة في سوريا، وكان في ذلك الوقت ملحقاً عسكرياً للسفارة السورية فيها. وقد عرّفوه على كوهين في حفلة أقامتها

إحدى السفارات العربية، حيث كان كوهين مدعواً إليها، باعتباره أحد أعضاء النادي العربي.

في النهاية، تسلل إيلي كوهين إلى سوريا بمساعدة اثنين من السوريين اللذين كانا يعملان لمصلحة المخابرات الإسرائيلية، وهما «ماجد شيخ الأرض» (وهو تاجر سوري سهّل لكوهين دخول سوريا دون تفتيش، كما سهّل له سبل الاتصال بالنازي الألماني «روزيلو» أثناء محاكمة «أدولف ايخمان» في إسرائيل، كما كان من أكبر المساعدين لكوهين في التعرف على مكان النازيين الفارين من ألمانيا، ومنهم صديقه «سبرينغر» أيضاً)، و«جورج سيف» (الذي كان موظفاً في إذاعة دمشق، واستقبل كوهين استقبالاً حسناً، وأعطاه مختلف المعلومات عن الموقف السياسي في سوريا، وسمح له بقراءة التقارير السرية التي كانت تصله، كما مضى «سيف» يعطيه المعلومات التي يطلبها بعد ذلك).

وقد تمكن كوهين فعلاً من تزويد الاستخبارات الإسرائيلية بمعلومات دقيقة على جانب كبير من الأهمية والخطورة، نظراً للعلاقات التي أقامها في سوريا والصداقات التي عقدها مع كثير من المسؤولين السوريين. ولما عاد الجنرال أمين الحافظ إلى دمشق، كان كوهين قد سبقه إليها قبل سنتين حيث كان قد أوثق علاقاته ونظم أخباره وأعماله، وبدأ اتصالاته مع تل أبيب، يرسل الأخبار، ويتلقى المعلومات والأوامر. وتمكن من ممارسة نشاطه التجسسي مدة أربع سنوات تقريباً ـ من عام ١٩٦١ حتى ١٩٦٥ ـ سافر خلالها إلى أوروبا لتقديم المعلومات التي تعتبر هامة جداً والتي تستحق الدرس والتدقيق، ليعود بعدها إلى سوريا لإتمام مهمته الخطيرة.

في كانون الثاني ١٩٦٥، تمكنت المخابرات السورية من إلقاء القبض على إيلي كوهين الذي حوكم وأعدم في ١٩ أيار ١٩٦٥ في ساحة المرجة في دمشق، بعد أن أثيرت حملة عالمية للدفاع عنه وإبقائه حياً[٢٢].

إلا أن ما يجب الإشارة إليه هو كيفية إلقاء القبض على كوهين بعد هذه الفترة الزمنية التي قضاها في سوريا بعيداً عن الشكوك والاتهامات.

يشير البعض إلى أن المخابرات المصرية كانت وراء عملية اعتقال إيلي كوهين في سوريا. إلا أن الواقع، فقد لعب العقيد أحمد السويداني، الذي تولى رئاسة

المخابرات السورية في عام ١٩٦٤، وهو من المقربين جداً للرئيس أمين الحافظ، لعب دوراً هاماً وأساسياً في إلقاء القبض على الجاسوس الإسرائيلي في سوريا، حتى أنه شارك شخصياً في عملية المداهمة والاعتقال.

لقد كان السويداني متفوقاً بين رفاقه الضباط السوريين لمعرفته باللغتين الفرنسية والإنكليزية. كما كان يطمح لأن يصبح أصغر جنرال في الجيش السوري. ونظراً لعلاقته الحميمة بالرئيس أمين الحافظ، فإنه زار موسكو بناء على دعوة رسمية مع وفد عسكري سوري، حيث استقبل استقبالاً حاراً من قبل رئيس الاستخبارات السوفياتيه الـ KGB (الكي. جي. بي) فلاديمير سيميتشاسني، ونائبه الميجر جنرال زاخاروف، وقدّما له الخدمات الهامة في حقل التجسس من جميع الجوانب. وعاد السويداني إلى دمشق وهو يحمل ميثاقاً من أجل تعاون أفضل بين المصالح السورية والسوفياتية. كما زوّدته المخابرات السوفياتية بجهاز جديد وصل إلى دمشق. وبواسطة هذا الجهاز تمكن العقيد السويداني ومساعده المقدم عزيز معروف من اكتشاف إيلي كوهين الجاسوس الإسرائيلي الهام في دمشق. ولولا تدخل الجهاز الجديد الذي حصلت عليه المخابرات السورية من موسكو لما أمكن اكتشاف إيلي بسهولة. واعتبر هذا العمل من أكبر الإنجازات التي قام بها العقيد السويداني نظراً للخطورة التي كان يمثلها كوهين في سوريا على مختلف مستوياتها. حتى أنه كان من أشد الجميع عناداً وطلباً لإعدام هذا الجاسوس الخطير، وبلغ به الأمر إلى اتهام محامي كوهين الفرنسي «جاك مرسييه»، بعد إلحاحه بضرورة عدم إعدام كوهين والتعهدات التي قطعها بأمر من المخابرات الإسرائيلية، اتهمه بالعمل لحساب إسرائيل والصهيونية.

وفعلاً، رغم جميع الوساطات الدولية والإغراءات التي قدمت لسوريا، مقابل إبقاء كوهين على قيد الحياة، فإنها فشلت جميعها، ونفذ فيه الحكم بتاريخ ١٩ أيار ١٩٦٥، في ساحة المرجة في دمشق أمام أنظار الآلاف من الناس الذين جاؤوا يشهدون عملية الإعدام هذه، كما أن جثته تركت أياماً معلقة على المشنقة ليتسنى لأكبر عدد من البشر رؤيتها[٢٣].

والواقع أن الاستخبارات الإسرائيلية في تلك الفترة كانت تعمل على أكثر من جبهة، حيث كان على رأسها أحد أبرز قادتها والذي يعتبر من أخطر الرؤساء الذين

تولوا قيادتها وأقواهم، وهو الذي أرسى قواعد الاستخبارات هذه وأسلوب العمل الذي ما زال قائماً فيها حتى اليوم، وهو «أيسر هرئيل» الذي بقي في هذا الجهاز منذ عام ١٩٤٨ حتى استقالته في ٢٥ آذار ١٩٦٣.

لقد شارك هرئيل شخصياً في عملية اختطاف القائد النازي «أدولف ايخمان» الذي اعتبر مسؤولاً عن المجازر النازية بحق اليهود، والمسؤول عن صياغة ما يسمى «بالحل النهائي للمسألة اليهودية». خطف ايخمان من الأرجنتين ونقل إلى «إسرائيل» حيث حوكم بالإعدام، ونفذ فيه الحكم بتاريخ ٣١ أيار ١٩٦٢. وقد أولى «هرئيل» قضية الخبراء الألمان في مصر أهمية كبرى، وأثار ضدهم موجة من العداء والعنف، وجند الكثيرين لهذه الحملة بهدف عرقلة تطوير الصناعة العسكرية المصرية. وقد وصل به الأمر إلى تهديد أبناء الخبراء الألمان أنفسهم كما حصل في سويسرا مثلاً عن طريق اثنين من عملائه وهما العالم النمساوي «أوتو يوكليك» و«يوسف بن غال».

فقد كان «أوتو يوكليك» عالماً نمساوياً اشتغل في الجيش الألماني في أثناء الحرب. ثم أصبح فيما بعد مديراً لمعهد إيطاليا للعلوم الذرية والتكنولوجيا النووية. وقد عرض عليه العمل في مصر مع فريق الصواريخ المصري الذي يشرف على إدارة برنامجه أحد الكولونيلات المصريين. وعلى حد قوله، لم يعرف «يوكليك» إلا بعد وصوله إلى القاهرة أن الغاية من التجارب تستهدف «إسرائيل»، وقد اعتراه الفزع من ذلك فقرر أن يتعاون مع الاستخبارات الإسرائيلية.

استفادت منه «إسرائيل» كثيراً باعتباره أحد أعضاء فريق الخبراء الألمان في مصر، ويعرف بالتالي أسماء بعضهم هناك. وهكذا عندما عاد إلى سويسرا اتصل بفتاة تدعى «هايدي فورك»، وهي ابنة عالم نمساوي يدعى «باول فورك»، وادعى أنه صديق لوالدها، وطلب منها السفر إلى مصر حيث كان والدها يعمل ضمن فريق الخبراء الألمان في أحد مصانع الصواريخ، وأن تخبره بأن حياته ستكون معرضة للخطر إذا لم يتوقف عن العمل هناك. فزعت الفتاة من التهديدات وذهبت في الحال إلى البوليس الذي أقنعها بترتيب مقابلة مع الرجل، وعندما التقيا قام ضباط البوليس بتسجيل ما دار بينهما من حديث، وألقي القبض عليه وعلى زميل آخر كان معه وهو مواطن إسرائيلي يدعى «يوسف بن غال». وقد نجحت هذه الحملة أخيراً حيث أدت إلى رحيل الخبراء

الألمان عن مصر الواحد تلو الأخر. وهي القضية التي أدت إلى استقالة أيسر هرئيل في ٢٥ آذار ١٩٦٣، بعد خلافه مع بن غوريون الذي كان يعلم أن من مصلحة «إسرائيل» استغلال الألمان لا معاداتهم بعد الاتفاق السري الذي عقد بين بن غوريون والمستشار الألماني «أديناور» في فندق «والدورف استوريا» بنيويورك بدون علم هرئيل، اتفق خلاله على أن تقدم ألمانيا التعويضات إلى إسرائيل للتكفير عن جرائم النازية، وأن تزود ألمانيا إسرائيل بكميات كبيرة من السلاح. بعد ذلك، فضّل «أيسر هرئيل» الاستقالة بعد خلافه مع بن غوريون حول هذه القضية، وخرج من «الموساد» حيث لم يعترض بن غوريون على خروجه لأنه كان يؤمن بضرورة التعاون مع ألمانيا للحصول على المزيد من التعويضات والأسلحة الألمانية، ولا يجب بالتالي إحراج حكومة بون ولا إغضابها. هذا وقد اعترف هرئيل بهذه المناسبة بأنه لولا الضجة التي أثارتها «إسرائيل» حول هؤلاء العلماء لكانت مصر قد نجحت في توثيق علاقاتها مع بون، وبالتالي تطوير أسلحتها تطويراً واسعاً[٢٤].

أصيبت الاستخبارات الإسرائيلية بصدمة كبيرة على أثر اعتقال عملائها وأهم رجالها في كل من مصر وسوريا، خاصة وأن هؤلاء اعتقلوا في عام واحد، وفقدت «إسرائيل» باعتقالهم أغزر مصادر معلوماتها وأهمها قيمة وفعالية. ولم يمض عام واحد على اكتشاف شبكتها في مصر وسوريا حتى اكتشفت شبكتها التجسسية في العراق من قبل المخابرات العراقية بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٦٦.

كانت الاستخبارات الإسرائيلية تولي اهتماماً كبيراً للعراق نظراً لأهمية الطائفة اليهودية المتواجدة فيه. ونجح عملاؤها في إنشاء شبكة تجسس تعمل لصالح «إسرائيل»، حيث تولى إدارتها الطبيب اليهودي «عزرا خزام» متخذاً من عيادته مركزاً لممارسة نشاطه التجسسي، بمساعدة الممرضة اليهودية التي كانت تعمل لديه. اكتشفته السلطات العراقية في السادس عشر من شهر كانون الثاني ١٩٦٦. وعند تفتيش عيادته عثر على أجهزة لاسلكية تثبت اشتراكه في عمليات تهريب اليهود العراقيين وإرسال معلومات سرّية حول الأسلحة الجديدة التي تصل إلى الجيش العراقي، وإرسال هذه المعلومات إلى أحد مسؤولي المخابرات الإسرائيلية في ميناء «عبدان» الإيراني. وقد استخدمت استخبارات العدو في هذا النموذج عناصر يهودية عراقية متخذة من ميناء «عبدان» مركزاً للتوجيه والتهريب.

وبالإضافة لشبكة الطبيب «عزرا خزام»، فقد كان هناك إلى جانبها شبكة تعتبر من أهم الشبكات التسع التي اكتشفتها السلطات العراقية مع بداية عام ١٩٦٦. وكان «عزرا ناجي زلخا» على رأس هذه الشبكة الخطيرة التي كانت تتولى مهمة تهريب اليهود العراقيين عبر ميناء البصرة - مع شبكة الطبيب عزرا خزام - إلى عبدان بإيران، ونقلهم منها إلى «إسرائيل». وقد وجهت إليهم السلطات العراقية تهمة الخيانة العظمى باعتبارهم مواطنين عراقيين ونفذت حكم الإعدام ببعضهم في ساحات بغداد الكبرى[٢٥].

**محطات بارزة في التنسيق الاستخباري الأميركي - الصهيوني:**

ذكر «بريان فريمنتل Brian Freemantle» في كتابه عن المخابرات السوفياتية أو وكالة أمن الدولة في الاتحاد السوفياتي (الكي. جي. بي) أنه من الملاحظ في الوقت الحاضر أن عدداً كبيراً من العملاء السوفيات الذين فرّوا للغرب هم من أصل يهودي. وقد ذكر في وقت من الأوقات أن رجال المخابرات هؤلاء قد كانوا يجتمعون في بيت المليونير اليهودي المعروف اللورد روتشيلد، صاحب بنوك روتشيلد الشهيرة. ولكن لم يثبت أن اللورد روتشيلد، وهو ممن عملوا في المخابرات البريطانية، قد كان يعرف حقيقة عمل هؤلاء الذين كانوا يجدون ملجأ لهم في صالوناته. وقيل فيما بعد أن تبرير الحنوّ عليهم ومساعدتهم يرجع إلى كونهم مضطهدين في الاتحاد السوفياتي. ولكن ظهر فيما بعد وقبل قيام «إسرائيل» أن الوكالة اليهودية في لندن، وهي الحكومة اليهودية في المنفى كما يقال عنها، قد أقامت خلايا للتجسس في العالم معتمدة على اليهود، وبين هؤلاء يهود الاتحاد السوفياتي.

ومن هنا بدأت إقامة صلات لها مع المخابرات الأميركية، وعلى هذا الأساس فإن العلاقة الخاصة بين المخابرات الإسرائيلية والمخابرات الأميركية في الوقت الحاضر ترجع إلى تلك المرحلة القديمة من التعاون بين المنظمتين. وقد أدركت الأجهزة الأميركية المعنية أهمية وجود اليهود في الاتحاد السوفياتي، فاستعانت بهم، ويرجح أن هذه الاستعانة تقوم عن طريق المخابرات الإسرائيلية، وإذا صح ذلك، فإن هذه اللعبة الذكية من جانب المخابرات الإسرائيلية، تجعلها في وضع تقدم خدمات لا يمكن تقديرها للمخابرات الأميركية... حتى ليقال الآن أن الأميركيين لا يشجّعوا التهجير الكامل لليهود السوفيات إلى «إسرائيل» أو الغرب، على أساس أن ذلك

يحرمهم من هذه القاعدة الرئيسية لهم. . ولهذا فإن اليهود هناك يشكلون ورقة رابحة في لعبة السياسة والضغوط بيد «إسرائيل»[٢٦].

وفي معرض ذلك، يشير البعض إلى أن بداية التدخل الأميركي في أوضاع الشرق الأوسط ترجع إلى عام ١٩٥٠، عندما أصدرت الولايات المتحدة التصريح الثلاثي مع كل من بريطانيا وفرنسا ضمنت به حدود «إسرائيل». وخرجت فيه بمبدأ (ميزان القوى في الشرق الأوسط). وفسّر هذا المبدأ بأن أي سلاح يرسل إلى الدول العربية مجتمعة يجب ألا يزيد على ما يرسل إلى «إسرائيل». إلا أنه كان من الطبيعي بعد أحداث ١٩٥٦، أن يتقلص النفوذان البريطاني والفرنسي، ليحل مكانهما النفوذ الأميركي. وقد حاولت أميركا منذ تسلّمت «المسؤولية» أن تمنع تغلغل النفوذ السوفياتي إلى المنطقة. لكن اتجاه الولايات المتحدة إلى السيطرة واستنزاف الخيرات العربية ومساندتها العلنية «لإسرائيل» دفع عدداً من الدول العربية إلى طلب العون والمساعدة العسكرية والاقتصادية من الاتحاد السوفياتي[٢٧].

**تهريب طائرة «الميغ ٢١» إلى «إسرائيل»:**

أمام تفاقم هذا الوضع ضمن عملية الصراع الشاملة في منطقة الشرق الأوسط، بلغ التنسيق الاستخباري الأميركي ـ الصهيوني ذروته قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧، خاصة عندما أقلقت طائرة الميغ السوفيتية الصنع الدوائر العشكرية في حلف شمالي الأطلسي، وخاصة الولايات المتحدة، وسبّبت لسلاح الطيران الإسرائيلي القلق الدائم. لذلك صمّمت الاستخبارات المركزية الأميركية بالتنسيق مع المخابرات الإسرائيلية على سرقة هذه الطائرة بمختلف السبل والوسائل.

وصادف في هذه الفترة، وجود ثلاثة من ضباط الطيران العراقيين في قاعدة التدريب الأميركية الجوية في مدينة فلوريدا، وهم شاكر يوسف، وحامد الضاحي، ومنير روفا. وقد أصبح هؤلاء الثلاثة هدفاً لمخطط واسع اشتركت في إعداده وتنفيذه الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية معاً. ولم يكونوا ليعلموا أن الخطة التي تشملهم تهدف إلى سرقة طائرة «الميغ ٢١» إلى «إسرائيل». ولم تتورّع المخابرات الأميركية عن استخدام الجنس لحمل هؤلاء الضباط على الانصياع لرغباتها وتنفيذ مخططها.

وكانت «كروترث هلكر» سيدة جميلة تشرف على نادي الضباط الشرقيين في

قاعدة التدريب الجوية في فلوريدا، حيث كانت تعمل في السابق كممرضة في المستشفى الأميركي في النمسا، وقامت الاستخبارات الأميركية بنقلها إلى فلوريدا. واستطاعت فيما بعد استدراج الطيار العراقي شاكر يوسف الذي تزوّجها واصطحبها معه إلى العراق عند انتهاء دورته.

وأثناء إقامة الطيارين الثلاثة في الولايات المتحدة حاولت الاستخبارات الأميركية تجنيدهم لصالحها. واستخدمت كل وسائل الإغراء بالمال والجنس، حيث وقع في مصيدتها الطيار منير روفا، رغم كل التحذيرات التي نبّهه لها رفيقاه. ورغم جميع الشكوك، إلا أن الاستخبارات الأميركية ـ المتعاونة مع المخابرات الإسرائيلية ـ وضعت حداً لها تحسّباً لمضاعفاتها، فاوعزت إلى السيدة «هلكر» القيام بالواجب الأخير لمهمتها، فأطلقت الرصاص على زوجها الطيار شاكر يوسف ووضعت جثته تحت السرير وفتحت أجهزة التكييف لكي لا تنبعث رائحة الجثة واستقلّت أول طائرة إلى الولايات المتحدة. كان ذلك في عام ١٩٦٦.

أما الطيار منير روفا فهو عراقي من بغداد برتبة نقيب في الجيش. اتفقت معه المخابرات الأميركية والإسرائيلية يوم كان في دورة التدريب في قاعدة فلوريدا الجوية، على أن يهرب بطائرته «الميغ ٢١» إلى «إسرائيل»، حيث وافق مشترطاً سحب عائلته من بغداد مسبقاً من بين يدي السلطات. واستطاع تهريب عائلته إلى لندن بعد أن سلّم أحد أطباء المخابرات الإسرائيلية لمنير روفا حبّة طبية أحضرت خصيصاً من تل أبيب ليبتلعها ابنه فيصاب بعوارض يطلب منير على أثرها نقل ابنه للعلاج في مستشفيات لندن. ونجحت العملية فعلاً. وبتاريخ ١٦ آب ١٩٦٦ خرج سرب من طائرات «الميغ ٢١» التابع لسلاح الجو العراقي للقيام بأعمال الدورية في المجال الجوي العراقي، وكان النقيب منير روفا في عداد هذا السرب. تأخر منير بطائرته ولم يلبِّ نداء رئيسه الذي غاب عن نظره مع بقية السرب نظراً لسرعة الميغ. وهنا تحوّل منير روفا إلى الحدود الإسرائيلية متخطياً الحدود الأردنية، حيث حاولت طائرتان أردنيتان من نوع (هنتر) اعتراضه فلم تتمكنا بسبب ضعف سرعتهما.

ثلاث رادارات اكتشفته بوقت واحد، وتحركت شبكة الإنذار. أقلع النقيب الإسرائيلي «ران» الذي يعتبر بطل الطيران البهلواني أثناء عيد الاستقلال في الكيان

الصهيوني، فوراً مع سرب من طائرات الميراج الإسرائيلية. وبلحظات كان «ران» أعلى من الطائرة القادمة ويحميه سربه. عند ذلك تلقّى مع سربه أمراً قاطعاً باللاسلكي من الجنرال «موتي هود» قائد سلاح الجو الإسرائيلي: لا تطلقوا النار بأي ثمن. القضية قضية دولة وبأمر رئيس الوزراء. ونفّذ «ران» الأمر بعد أن تأكد من صوت قائده الذي قال له: إياك أن تلعب دور البطولة... هذا الميغ سيتبعك بلطف ويرسو عندنا. أقلع «ران» عندها عن المطاردة. وبعد دقائق كانت طائرة الميغ تستقر على أرض المطار الإسرائيلي. ورحّب الجنرال «موتي هود» بمنير روفا، حيث وجّهت الدعوة في نفس اليوم إلى الملحقين العسكريين الأجانب لمشاهدة «الميغ ٢١». وكم كانت دهشتهم عظيمة، خاصة الكولونيل فدنه الأميركي الذي قهقه فرحاً وهو يلمسها لأنه أول أميركي في العالم يلمس ويرى بأم عينه هذه الطائرة السوفياتية التي كانت بالأمس القريب لغزاً محيّراً لهم. هذا وقد كان الأشخاص الذين يعرفون عملية تهريب «الميغ ٢١» لا يتعدّون أصابع اليد وهم:

- ليفي أشكول رئيس الوزراء الذي أصدر أمره منذ ثلاث سنوات للحصول على هذه الطائرة.
- وزير الدفاع الإسرائيلي.
- الجنرال إسحق رابين رئيس الأركان في حينه.
- رئيس الأمان - مخابرات الجيش.
- وقائد سلاح الجو، موتي هود.
- ومئير عميت رئيس الاستخبارات (الموساد).

وعندما انتهت مهمة منير روفا، استقبل بعد ذلك في مطار اللد زوجته وولديه القادمين من لندن وانتقلوا إلى مسكن فخم أعدّ لهم في إحدى ضواحي تل أبيب تحت اسم جديد. وفي اليوم التالي قبض منير روفا ثمن خيانته ووضعه في بنك (هاتسوفيه) وعاد إلى منزله ليعيش بقية حياته ذليلاً، بينما يخرج أولاده للعب مع أولاد اليهود، وقد تعلموا اللغة العبرية بطلاقة.

وبعد المؤتمر الصحفي عن هذه الطائرة (الميغ ٢١) وضعت تحت تصرّف خمسين خبيراً أميركياً حضروا على متن طائرة خاصة بالإضافة إلى مهندسي وتقنيي

سلاح الجو الإسرائيلي. فجرى فحص أجزائها بدقة متناهية[٢٨].

### حرب حزيران ١٩٦٧ والتنسيق الأميركي - الصهيوني:

عشية حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧، كان التنسيق الأميركي - الصهيوني قد بلغ ذروته، خاصة على الصعيد الاستخباري، لينعكس بدوره على مجمل الأصعدة الأخرى. وانطلاقاً من الأهداف الاستراتيجية المشتركة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وعلى ضوء التحالف والترابط القوي بينهما، كانت تتخذ الخطوات المتعلقة بالمخططات الهادفة لخدمة هذه السياسة.

وعلى أثر حالة التوتر التي سادت الجبهات العربية في مواجهة «إسرائيل»، كان على رأس «الموساد» الجنرال «مئير عميت» في الوقت الذي تسلم فيه «أهارون ياريف» رئاسة الاستخبارات العسكرية. كما تبلورت في هذه الفترة فكرة إلحاق الهزيمة بمصر في سبيل هدف مركزي يتمحور حول الإطاحة بحكم الرئيس جمال عبد الناصر - لذلك وجدت الاستخبارات الإسرائيلية أن تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن يتم دون التخطيط والتنسيق مع الاستخبارات الأميركية لضمان الوقوف الأميركي كلياً إلى جانب «إسرائيل» عند قيام مواجهة عسكرية مع الدول العربية.

وعلى هذا الأساس، طار الجنرال مئير عميت في الأول من حزيران ١٩٦٧، برفقة أهارون ياريف، بصورة سرية إلى واشنطن، حيث كان متأكداً - كما يقول - من أن مفتاح النصر في الحرب القادمة هو في يد الولايات المتحدة، وكان متأكداً كذلك من أن أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي، قد عجز عن إقناع الرئيس جونسون بخطورة الموقف. كما كان يعتقد - كما قال من بعد - أن بقاء إسرائيل رهن بنتائج مباحثاته مع موظفي وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية بـ «لانغلي» في فرجينيا. وفي غرفة لإعداد المعلومات في لانغلي واجه الجنرال عميت جماعة من كبار موظفي وكالة الاستخبارات المركزية لشؤون الشرق الأوسط، من بينهم «جيمس انغلتون» الذي كان على اتصال وثيق بروبرت كلايتون ايمز، مندوب الوكالة في السفارة الأميركية في بيروت، والذي قضى بحادث انفجار السفارة في نيسان ١٩٨٣.

عرض الجنرال عميت على موظفي الوكالة تطورات الوضع بين «إسرائيل» والدول العربية، وحالة التوتر التي تسود الجبهات حيث التعبئة العامة على قدم وساق.

وبالفعل تمكن «عميت» من إقناع الأميركيين بوجهة نظره الإسرائيلية، بالإضافة لقناعتهم على أثر المعلومات والوثائق التي وصلتهم من عملائهم، وكان ريتشارد هيلمز، رئيس الاستخبارات الأميركية قد وافق على وجهة نظر زميله قبل وصوله للاجتماع به حيث كان أحد معاونيه قد نقل له خلاصة الموضوع. ثم اجتمع عميت وهيلمز مع روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأميركي عارضاً (عميت) وجهة نظره، وماكنمارا صامت. في هذه اللحظة فتح أحد المساعدين الباب معتذراً وسلّم ماكنمارا برقية عاجلة ففتحها وقرأها بعناية ثم نظر إلى عميت وقال بهدوء: لقد تم تعيين موشيه دايان وزيراً للدفاع في «إسرائيل». ثم تابع ماكنمارا قائلاً: إنني أعرف دايان حق المعرفة، فقد التقيت به عندما كان في واشنطن وأنا مسرور لتعيينه في منصبه، أرجو أن تبلغه تمنياتي له بالنجاح. عندها أدرك عميت أن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب إسرائيل إذا قامت بتوجيه ضربة ردع مسبقة إلى سوريا ومصر. وقبل أن يرجع على الفور من البنتاغون إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن ومنها إلى إسرائيل على متن طائرة مع أبي هرامان سفير إسرائيل في واشنطن بمفردهما، أرسل مئير عميت في الثالث من حزيران ١٩٦٧ البرقية التالية إلى ليفي أشكول رئيس الوزراء قائلاً: حياد مضمون ـ عملية يجب أن تكون سريعة جداً لكنها لن تثير أي تدخل[٢٩].

وهكذا يبدو بأن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والأميركية هي التي خططت لعدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧. كما لعب هذا التعاون بينهما قبيل وأثناء حرب حزيران دوراً رئيسياً في إنجازات القوات الإسرائيلية خلال هذه الحرب. وفي الفترة التي سبقت الحرب قدم أحد مسؤولي وكالة المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A.) وأحد كبار خبرائها، ويدعى «جيمس أنغلتون» خدمات هامة لزملائه الإسرائيليين في تبادل المعلومات والتخطيط لشن هذه الحرب. كما قدم أنغلتون أيضاً معلومات ساعدت إسرائيل على تطوير أسلحتها النووية[٣٠].

في هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى الدور الذي لعبته الجامعة الأميركية في بيروت «كقاعدة عسكرية» وليس «كمؤسسة تعليمية عاليّة»، وذلك عندما توضّحت صلاتها المباشرة بالسفارة الأميركية وبوزارة الدفاع (البنتاغون) في الوقت الذي كان يشغل فيه «روبرت كلايتون ايمز» كبار محللي وكالة الاستخبارات المركزية لشؤون

الشرق الأوسط، منصباً هاماً كموظف «دبلوماسي» في السفارة، وكان يعرف بيروت وخفاياها «كما يعرف كفّه»[٣١]. وقد لعبت هذه الجامعة دوراً هاماً في ترحيل الرعايا الأميركيين قبل حرب ١٩٦٧. هذا بالإضافة إلى وجود قادة عسكريين ومن رتب عالية يشغلون مناصب هامة فيها كما هو الحال مع الكولونيل «جون غيل» الذي لا يتمتع بأي خبرة في حقل التربية والتعليم، ومع ذلك فإنه يشغل مركزاً «حساساً جداً» حسب ما ورد في الوثيقة التي ضبطت في أرشيف الجامعة وقد أثارها النائب زاهر الخطيب في جلسة مجلس النواب اللبناني بتاريخ ٨ حزيران ١٩٧٢ عند مناقشة البيان الوزاري لحكومة صائب سلام، كما نشرتها مجلة البلاغ في ٢٠ أيار و٥ حزيران وتتضمن تصويراً لوثائق هامة حول دور الجامعة الأميركية كامتداد للبنتاغون. كما أشار النائب الخطيب إلى الصلات بين الجامعة الأميركية في بيروت ووزارة الدفاع الأميركي عن طريق السفارة بواسطة إحدى الوثائق التي تثبت ذلك ولا علاقة لها بالتربية والتعليم. وقد عرض وثيقة أخرى توضح دور رئيس الجامعة الأميركية الدكتور كيركوور وتقاريره الخاصة بضبط محاضر جلسات مجلس النواب اللبناني بالإضافة للتقارير المتعلقة بالأوضاع السياسية في لبنان. هذا في الوقت الذي تعمد فيه بعض المؤسسات التابعة لهذه الجامعة ـ كالأنترناشيونال كولدج ـ إلى تدريس كتب تاريخ تتضمن دعاية صهيونية، كما هو الحال في الصف الثاني ثانوي، الجزء الخامس من مجموعة سترلنغ، الصفحة ١٣٩ تحت عنوان «إسرائيل» والدول العربية، تتضمن حرفياً: «إسرائيل دولة رائدة». انبعاث إسرائيل. بعد أن اختفت منذ الانتصار الروماني، بعثت إسرائيل عام ١٩٤٨... كفاح الرواد، هذا ما يدرّس في لبنان. وقد أكد ذلك رئيس الأنترناشيونال كولدج، توماس شوللر، في رسالة بعث بها إلى الرئيس صائب سلام، مؤرخة في ١٥ حزيران ١٩٧٢، بعد أن وجه إليه الرئيس سلام سؤالاً حول صحة ذلك، فرد بالإيجاب[٣٢].

والواقع أن إسرائيل استفادت من جميع المعلومات والوثائق التي حصلت عليها قبل بدء الحرب من عملائها وحلفائها، في الوقت الذي تعهدت فيه أميركا رسمياً بحماية إسرائيل إن حدثت مضاعفات للحرب الخاطفة التي ستشنّها إسرائيل ضد الدول العربية. كما لعبت المعلومات الموثوقة والخرائط الواضحة لدى إسرائيل عن المطارات العربية والأماكن الحساسة التي حصلت عليها من المخابرات المركزية

الأميركية (والتي سلّمت باليد إلى رئيس المخابرات الإسرائيلية) وقسم منها من سفينة «ليبرتي»، سفينة التجسس الأميركية، ومن مخابرات حلف شمالي الأطلسي الذي يتبادل المعلومات مع إسرائيل... كل ذلك لعب دوره الهام في تحقيق النصر العسكري الإسرائيلي والذي اعتمد بشكل أساسي على عنصر المباغتة. وبالرغم من هذا التحالف القوي والمتين بين الولايات المتحدة وإسرائيل، في الوقت الذي لم يكن لها في العالم حلفاء مباشرين غير الولايات المتحدة، فإن الطائرات والزوارق الحربية الإسرائيلية هاجمت في لحظة من لحظات الحرب باخرة التجسس الأميركية «ليبرتي» أمام شواطىء غزة وسيناء. كانت تعرف الباخرة وهويتها وعلمها والدور الموكول إليها. ومع هذا فقد قتلت وجرحت عدداً كبيراً من ضباطها وبحّارتها. ودمّرت آلات تجسسية حساسة فيها. والسبب؟ لقد أرادت إسرائيل أن تغرق إلى قاع البحر الأبيض المتوسط كل المعلومات التي حصلت عليها «ليبرتي»، والمتعلقة بالحرب؛ خاصة وأن إسرائيل ترتاب من كل حليف، وهي على استعداد لتغيير تحالفها خدمة لأمنها ومصالحها... وأجّرت عمالتها لفرنسا وبريطانيا، وتحولت عنهما عندما أدركت أن موجة القوة الأميركية ستكتسح العالم[٣٣]. (راجع الملحق رقم (٢) في نهاية الكتاب).

كان لحرب حزيران ١٩٦٧، انعكاسات كبيرة على إسرائيل، أثرت بدورها على مجمل المؤسسات التي ترتكز إليها. وتمثلت هذه الانعكاسات قبل كل شيء بالأزمة السياسية التي حصلت بين الرئيس الفرنسي شارل ديغول وإسرائيل بعد أن أصدر قراره بحظر شحن قطع الغيار والأسلحة إليها، مما أحدث قلقاً بالغاً في مختلف الأوساط الإسرائيلية. في ذلك الوقت كانت باريس تعتبر حتى ١٩٦٧ المركز الرئيسي لجهاز «الموساد» في أوروبا. إلا أن الأزمة التي أثارها ديغول مع إسرائيل بعد الحرب، دفعت بالاستخبارات الإسرائيلية لنقل مقرها إلى العاصمة البلجيكية، بروكسل. وقد تولى أحد مسؤوليها، والموظف في السفارة الإسرائيلية في العاصمة المذكورة، ويدعى «تسادوق أوفير» مهمة إدارة مركز التجسس في أوروبا، حيث استطاع إحاطة نفسه ومهمته بالسرّية المطلقة تحت أشكال مختلفة من السواتر، أهمها عمله كدبلوماسي في السفارة ببروكسل، وتمتعه بالحصانة. إلا أنه رغم ذلك تعرض لمحاولة اغتيال على يد مجموعة الرصد الفلسطينية في أيلول ١٩٧٢، في العاصمة البلجيكية ذاتها، لكنه نجا

بأعجوبة بعد أن أصيب بجروح متعددة. وقد أثارت هذه العملية ردود فعل هامة في «إسرائيل» كما أثارت كثيراً من الانتقادات لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية[٣٤].

هذا وتحتل المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة مركزاً مهماً تتحكم من خلاله في بعض الأحيان بقرارات على جانب كبير من الأهمية والخطورة. كما يبرز دورها في الإعداد للحرب العدوانية ضد الدول العربية وتنفيذها، وكذلك حول التعاون الوثيق ما بين هذه الجمعيات والدوائر المسؤولة في حكومة الولايات المتحدة. وقد جاء في المخطوطات الأساسية لهذه المنظمات «أن المهمة الأساسية للمنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية هي دعم «إسرائيل» ولهذه الغاية تقيم المنظمة علاقات مع شخصيات معروفة تمكننا بدورها من أن نبقى على اتصال دائم مع شخصيات قيادية أمريكية ـ من سياسيين ودبلوماسيين وعسكريين وكذلك مع أصحاب رؤوس المال ـ وهكذا نكون قد أقمنا علاقات مع وزارة الخارجية (للشؤون الأجنبية). وتقوم لجاننا العسكرية بالتعاون مع البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) باختيار العسكريين الذين سيرسلون إلى «إسرائيل»[٣٥].

في معرض ذلك أشار الرئيس أنور السادات في كلمة ألقاها في شهر تشرين الأول من عام ١٩٦٩ بأنه حتى عام ١٩٦٧ كان يعمل في الجيش الإسرائيلي حول (٨٠٠٠) أجنبي، من بينهم أكثر من ألف أميركي كانوا بمثابة العمود الفقري في القوات المسلحة الإسرائيلية وبخاصة في سلاح الجو وسلاح المدرعات[٣٦].

بالإضافة لذلك فقد بادر أصحاب رؤوس الأموال في «إسرائيل» بعد حرب حزيران إلى تشكيل لجنة أو جمعية أطلق عليها اسم «جمعية لمليونيريي الصهاينة». إذ أن التوسع في الطاقة البشرية والاقتصادية الإسرائيلية نتيجة عدوان ١٩٦٧ من خلال اتساع المساحة التي تسيطر عليها «إسرائيل» وازدياد عدد السكان الأصليين في الأراضي العربية المحتلة وتوقعات أصحاب رؤوس الأموال الضخمة حول الإمكانات الجديدة التي يمكن أن تقدمها هذه الطاقة لا سيما توسيع القاعدة الاقتصادية بشكل كبير كان لها الأثر الأكبر في إغرائهم لصب سيل من الرساميل الخاصة في «إسرائيل»، وقد نظمت لهذه الغاية جمعية لميلونيريي الصهاينة في القدس، وعقد أول اجتماع لها في شهر آب ١٩٦٧، حيث تعود ارتباطات هؤلاء المشتركين في هذه الجمعية إلى:

- الرأسماليين ذوي التأثير الكبير في شركتي «روكفلر» و «ميلون» المعروفتين.
- والجنرال المعروف «جيمس كلامي» الذي يعمل في دائرة التجسس الأمريكي.
- والسناتور الأميركي «جاكوب جافيتش» المعروف بتطرّقه الشديد، وتأييده «لإسرائيل».

كما أن خيوط هذا الرأسمال الخاص تصل إلى المليونير الصهيوني «ماكس فيشر» الذي يعمل مستشاراً لدى الرئيس الأمريكي نيكسون في مشكلة الشرق الأوسط. والذي عمل على ترتيب اجتماع خاص لأصحاب رؤوس الأموال الصهاينة مع وزير الخارجية روجرز وفي النهاية تصل هذه العلاقة إلى مجلس وزراء الرئيس الأمريكي.

وهنا لا يمكننا أن نغفل بأي شكل من الأشكال الارتباط الوثيق بين رأسماليي شركة «أوين هايم» التي يوجد مركزها الرئيسي في جنوب إفريقيا وبين كبار المحتكرين في الولايات المتحدة الأمريكية... فهي شركة تعتبر من أهم الشركات التابعة للنظام الرأسمالي الصهيوني[٣٧].

وقد أكدت الولايات المتحدة الأميركية منذ عام ١٩٦٧ لممثلي «إسرائيل» بأنها ستقوم بمساعدة «إسرائيل» إذ قامت بإنشاء صناعة محلية للأسلحة وستدعمها لتستطيع بنفسها تزويد جيشها بما يحتاجه من أنواع مختلفة من السلاح كالبنادق والذخائر ومنتجات حربية أخرى هامة، لتكون في غنى عن صفقات الأسلحة التي تردها من الخارج.

وقد قامت في «إسرائيل» الصناعة الحربية واتسعت، لا سيما بمساعدة الرساميل الخاصة من الشركات الاحتكارية في الولايات المتحدة الأميركية الصهيونية منها وغير الصهيونية، وقد استخدمت المؤتمرات السنوية (مؤتمرات المليونيريين) التي تعقد سنوياً في القدس لهذه الغاية أي لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لتوظيفها في استثمارات صناعة إسرائيل الحربية.. عن طريق ذلك، أصبحت «صناعة القوى الجوية» تعرف بأنها أقوى صناعة حربية في إسرائيل... يكفي هنا الإشارة بأنه بفضل التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا الغربية وجنوب إفريقيا أشيد في «إسرائيل» المفاعل النووي «ديمونا» الذي ينتج سنوياً بدءاً من عام ١٩٦٣، كيلوغرام ونصف من مادة الـ «بلوتونيوم» الذي يعتبر العنصر الرئيسي لصناعة القنبلة النووية.

وهذا ما جعل إسرائيل في وضع يسمح لها بإنتاج القنبلة الذرية التي تمتلكها بدون أدنى شك[٣٨].

**مرحلة ما بين الحربين (١٩٦٧ - ١٩٧٣):**

أفرزت حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ عاملاً مهماً على الصعيد العربي يتمثل بالالتفاف الشعبي الهائل حول المقاومة الفلسطينية، خاصة في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الظاهرة نقطة بارزة في عملية الصراع العربي - الصهيوني. بالإضافة إلى ما أحرزته المقاومة من ضربات ناجحة ضد العدو في أكثر من موقع، وفي مختلف المجالات. وقد طالت هذه الضربات أيضاً بعض المصالح الأميركية نتيجة الترابط العضوي الذي انكشف جلياً بين هاتين القوتين في حرب حزيران.

بعد ذلك، عمدت الاستخبارات الإسرائيلية - بالتنسيق مع مثيلاتها الأميركية - إلى ملاحقة المقاومة الفلسطينية، عبر زرع العملاء والجواسيس في مختلف الأقطار العربية التي تتواجد فيها قواعد المقاومة بهدف الحصول على المعلومات الضرورية حول تحركاتها ومراكزها وتسلّحها وتنقلات قادتها، كما لجأت في الوقت ذاته إلى إيجاد شبكات تجسسية في كل من العراق ومصر ولبنان تهدف إلى تهريب اليهود وتهجيرهم إلى إسرائيل بالإضافة إلى إحداث عمليات تخريبية، سياسية وطائفية، لبلبلة الأوضاع الداخلية في كل من هذه البلدان، تُوجَّه بعدها أصابع الاتهام إلى المقاومة، فتولد ضدها موجة من العداء والكراهية تستهدف عرقلة مسيرتها وتقدّمها.

ركّزت الاستخبارات الإسرائيلية جهودها في بادىء الأمر على القرى اللبنانية الحدودية، والتي ينسلّل الفدائيون الفلسطينيون عبرها لتنفيذ عملياتهم ضد مؤسسات العدو ومنشآته وأفراده. وقد نجحت هذه الاستخبارات في تجنيد بعض العملاء من سكان هذه القرى الحدودية التي تمثل نقطة عبور إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان من بين هؤلاء العملاء مثلاً «نايف المصطفى» وهو لبناني الأصل من بلدة «البستان» على الحدود اللبنانية - الفلسطينية. تزعّم شبكة جاسوسية لصالح مخابرات العدو الصهيوني مقابل (٤٠٠ ليرة) أربعمائة ليرة لبنانية شهرياً. إلا أن أجهزة الأمن اللبنانية اعتقلته في بداية السبعينات حيث اعترف بتعامله مع «إسرائيل»، وجمع معلومات سرّية تم إرسالها عبر جهاز لاسلكي قامت الاستخبارات العدوّة بتدريبه على

استخدامه لإبلاغها عبر مشاهداته ومراقبته للحدود عن توقيت تحرك المجموعات الفدائية ومكان عبورها إلى الأراضي المحتلة(٣٩).

وتمكنت الاستخبارات الإسرائيلية من تجنيد شبكة أخرى، على القرى الحدودية أيضاً، حيث تولى اللبناني «أحمد ضاهر» مهمة إدارة هذه الشبكة بالتعاون مع المدعو «نايف البدوي». الأول من بلدة «عيترون» والثاني من «يارين». وبعد أن اعتقلا من قبل أجهزة الأمن اللبنانية بتاريخ ١٦ شباط ١٩٧١، اعترفا بتعاملهما مع الاستخبارات الإسرائيلية حيث أمدّا ضابط الاستخبارات بمعلومات تفصلية عن النشاط الفدائي على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية(٤٠). إلا أن هذه المخابرات لم تحصر نشاطها بمراقبة تحركات الفدائيين فقط، بل لجأت أيضاً إلى تشكيل شبكة جاسوسية هامة أوكلت قيادتها إلى أحد عملائها وهو «خميس أحمد بيومي»، وحدّدت مهمتها بالتجسس والتخريب. وقد استطاع «بيومي» تجنيد عميل رئيسي في شبكته هذه هو «جميل القرح» الذي تولى شراء عدد من ضعفاء النفوس، واستخدمهم في عمليات خطط لها ضابط الاستخبارات الإسرائيلية في حيفا. وعلى الأثر توالت التفجيرات في جميع أنحاء لبنان وكان بعضها ذا طابع سياسي كتفجير قنبلة في السفارة العراقية ببيروت بغية تأجيج الخلاف بين العراق وسوريا، وتفجير قنبلة أخرى في مكاتب المنظمات الفلسطينية للوقيعة بين اللبنانيين والفلسطينيين، وعمليات أخرى ذات طابع طائفي كإلقاء القنابل على الكنائس والمساجد بغرض إثارة النعرات الطائفية. وقد تمكنت أجهزة الأمن اللبنانية من اعتقال الشبكة، واعترف أفرادها بتعاملهم مع المخابرات الإسرائيلية(٤١). أما المواطن المصري «محمد عمر حمودة»، فقد قام بنفسه عارضاً خدماته على المخابرات الصهيونية بعد أن اتصل بقنصليتها في استانبول، واستقبله معاون الملحق العسكري الإسرائيلي والمسؤول عن التجسس والمخابرات فيها وهو النقيب سامي. كلّف بكتابة تقرير عن كل ما يعرفه عن وطنه والمقاومة، فنفّذ ذلك في ست صفحات أعجبت أسياده لما فيها من دقائق الأسرار. فنقل من فندقه إلى فندق درجة أولى وخضع لدورة تجسس ثم أرسل إلى لبنان لجمع المعلومات عن الفدائيين الفلسطينيين ومنظماتهم.

في بيروت قدّم نفسه لمندوب إحدى المنظمات، وهذا بدوره قدّمه إلى قائد المنظمة عارضاً خدماته فقبل وخضع لدورة تدريب في أحد معسكراتها دامت شهراً.

ثم بدأ تنفيذ مهمته مسجّلاً كل صغيرة وكبيرة فيما يتعلق بالمقاومة ومسؤوليها ومواقعها وعناصرها وأسلحتها. ثم استأذن منظمته بالسفر إلى القاهرة من أجل تصديق الثانوية العامة التي يحملها ليتسنى له الالتحاق «بجامعة بيروت العربية» لزيادة ثقافته خدمة للمقاومة على حد تعبيره، فوافقوا له. عندها سافر إلى استانبول حيث قدّم معلوماته إلى المخابرات الإسرائيلية، فأعَطاه النقيب سامي (٥٠٠) خمسمائة دولار ثمن هذه المعلومات القيّمة. ثم كلّف بعدها للعمل في القاهرة بعد أن حدّدت مهمته على ورقة سجّل عليها الطلبات المفروضة عليه تقديمها وتتضمن ١٢ طلباً.

إلا أن المخابرات المصرية اعتقلته بعد أن حاول تجنيد طلاب من رفاق أخيه في الجامعة، للعمل معه لصالح المخابرات الإسرائيلية، بعد أن استضافوه وأكرموه بسبب غياب أخيه. فحكم عليه بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة مدة ٢٥ سنة[٤٢].

ونظراً للأهمية البالغة التي توليها «إسرائيل» للعنصر البشري، خاصة بعد حرب حزيران وسيطرتها على مساحات واسعة من الأراضي، فقد جنّدت بعض شبكاتها لتهريب اليهود من لبنان ومصر والعراق وغيرها.

ففي لبنان، كلفت بإدارة شبكتها هذه، إحدى عميلاتها اليهوديات وتدعى «شولا كوهين». وقد عملت «شولا» على تهريب مجموعات من اليهود عبر الأراضي اللبنانية بالتسلّل إلى فلسطين، كما عملت على تهريب أموال اليهود من لبنان إلى «إسرائيل» إلى أن اكتشفت أجهزة الأمن اللبنانية أمرها وألقي القبض عليها، فتسلّمت عنها هذه المهمة بأمر من «الموساد»، إحدى زميلاتها اليهوديات التي تقيم في لبنان وتدعى «راشيل رافول».

استطاعت «راشيل» بالتعاون مع «أدوار هيسي»، مندوب الوكالة اليهودية في بيروت، العمل تحت ستار ملهى ليلي. وتمكنت «رافول»، أثناء تنفيذها لمهامها في لبنان، تحقيق عدة عمليات لتهريب أموال اليهود المهاجرين. منها تهريب أموال «إميل بتشوتو» الذي أعلن إفلاسه التجاري وتبين أنه مدين إلى عدد من المصارف والتجار بمبلغ ثلاثة ملايين ليرة لبنانية؛ كما أشرفت على تهريب «إبراهيم مزراحي» التاجر اليهودي في طرابلس، واستطاعت تجنيد زوجته «ليلى مزراحي» للعمل معها في الشبكة ودفعتها للاستدانة مبلغ مليوني ليرة لبنانية من مصارف وتجار طرابلس،

والهروب بها إلى اليونان، ومنها إلى إسرائيل. وقد كشفت السلطات اللبنانية هذه الشبكة بعد فترة. وألقي القبض على «راشيل رافول» في حالة تلبّس بنقل معلومات عسكرية لصالح العدو[٤٣].

أما في العراق فقد اتخذت الاستخبارات الإسرائيلية منها مركزاً للحصول على المعلومات المتعلقة بدول الخليج وعلاقتها بالعراق، وكذلك عن الثورة العمانية والمعدّات السوفياتية التي تم تجهيز الجيش العراقي بها كالرادار والدبابات السوفياتية من طراز «ت ـ ٥٤» و «ت ـ ٥٥»، ومعلومات تفصيلية عن تمرّد الأكراد في الشمال. وقد كانت هذه الشبكة بإدارة المدعو «يعقوب يوسف»، اعترف أعضاؤها بعد اكتشافها من قبل أجهزة الأمن العراقية، أن ميناء «عبدان» هو مركز الاتصال وجمع المعلومات.

إلى جانب هذه الشبكة، كانت هناك شبكة أخرى بقيادة ملازم أول في الجيش العراقي، ولكنه طرد منه، وهو «جواد الحداد». جنّدته المخابرات الإسرائيلية للحصول على معلومات عسكرية عن الجيش العراقي. اكتشفتها السلطات العراقية بتاريخ ١٣ أيار ١٩٦٩، حيث اعترف أعضاؤها بأن الأرض الإيرانية كانت المنطلق لكل تحركاتهم. كما أن الرؤوس التي تدير تلك الشبكات تتخذ من إيران أيضاً مراكز انطلاق واتصال بها. كما جاء في اعترافاتهم أن إسرائيل أرسلت ستة عشر ضابطاً للاستخبارات إلى إيران بمهمة إدارة عمليات التجسس في منطقة الخليج العربي والعراق[٤٤].

أما في مصر، فقد كثّفت فيها الاستخبارات الإسرائيلية عملاءها وشبكاتها التجسسية باعتبارها مركز الثقل الأساسي في الوطن العربي. كما أوعزت لهم بالحصول على المعلومات المتعلقة بأسرار الدفاع الجوي المصري، والبحرية التجارية المصرية، وتصوير ميناء الإسكندرية، ومعرفة عمق الماء، بالإضافة للمعلومات عن السفن الحربية في المنطقة، وخطر الشيوعية، والأوضاع السياسية والاقتصادية. وكان من أهم هؤلاء العملاء المهندس البحري المصري «محسن الراهب»، وقبطان السفينة السويدية «جلبرت أرسون»، والسويدية «ماريا لبك»، و «محمد إبراهيم فهمي كامل»، و «سمير وليم باسيلي» ووالده، والمقدم مايوغا «الذي كان يشغل منصب الملحق العسكري لسفارة الفيليبين في القاهرة، وقد أبعدته أجهزة الأمن المصرية في ١٧ شباط

١٩٧٠ بعد أن كشفت نشاطه التجسسي لصالح الاستخبارات الإسرائيلية. وتلى ذلك إبعاد «هربرت فرجسون» الملحق الزراعي الأميركي بعد أن وجهت له تهمة التعامل مع «إسرائيل» والتهريب لصالحها»[٤٥]. كما كان هناك أيضاً قبطان السفينة الإسبانية «أنطونيو كاناليس»، ومحمد القدسي، ومنير عبد الغني، وسليمان سليمان، وفوزات شفيق، وشاكر فاخوري، ونبَيل النحاس، وعبد الله أبو ندا، وجمال حسنين الخ. . .

إلى جانب ذلك، كان الإسرائيليون (المخابرات والساسة) يعزّزون تحالفاتهم الخارجية وبشكل وثيق مع الولايات المتحدة الأميركية، من أجل عسكرة الدولة بكل ما تحمله الكلمة من معنى. حيث إن الدعم العسكري يشكل مجالاً هاماً للتعاون ما بين «إسرائيل» والولايات المتحدة. ففي الأعوام التي سبقت حرب ١٩٦٧، كانت «إسرائيل» العدوانية تحصل على مساعدات عسكرية ضخمة من قبل الولايات المتحدة الأميركية مباشرة أو بمعرفتها من قبل شركائها الامبرياليين الذين يدورون في فلكها، وذلك بغية أن تصبح «إسرائيل» الممثل الحقيقي لاستراتيجيتها العسكرية العالمية، وقد استمر هذا الجانب من المؤامرة بعد ٥ حزيران وذلك بغية المحافظة على أن تبقى «إسرائيل» مركز الثقل الحربي في الشرق الأوسط.

وعلى هذا الأساس عقدت محادثات في شهر كانون الثاني من عام ١٩٦٨ ما بين ليفي اشكول وجونسون بحثت فيها مواضيع توريد الأسلحة ولا سيما الطائرات. وفي شهر تشرين الثاني من العام نفسه أعطى رئيس الولايات المتحدة جونسون موافقته للبدء في مباحثات حول تصدير خمسين قاذفة قنابل من طراز (فانتوم ف ٤) «لإسرائيل».

وفي أيلول ١٩٦٩ تشاورت غولدا مائير مع نيكسون حول تسليم «إسرائيل» ٢٥ طائرة «فانتوم» و٨٠ طائرة «سكاي هوك».

وفي أيلول من عام ١٩٧٠ حصلت غولدا مائير أثناء إقامتها في الولايات المتحدة الأميركية على موافقة يتم بموجبها الحصول على كميات مختلفة من الأسلحة. كما وافقت الحكومة الأميركية على إعطاء «إسرائيل» قرضاً بمبلغ خمسمائة مليون دولار. وقد حصلت «إسرائيل» من هذه الأسلحة على:

- ١٨٠ دبابة (م ٦٠) و(م ٤٨).

- مدفعية بعيدة المدى من عيار ١٧٥ مم، مداها المجدي ٣٢ كلم.
- سيارات مدرعة (مصفحة).
- قنابل وقطع غيار للطائرات.
- صواريخ دفاعية جوية من نوع شرايك (Shrike).

وكذلك ابتدأت المباحثات حول إرسال ١٨ قاذفة فانتوم في الأسابيع التي تبعت هذه الإرسالية[٤٦].

ونظراً للأهمية القصوى التي توليها الولايات المتحدة الأميركية لحليفتها «إسرائيل»، باعتبارها إحدى ولاياتها خارج الحدود، فإن أشكال الدعم، لا تقتصر فقط على المعدات الحربية التي تقدمها للدولة الصهيونية بل الأهم من ذلك، إن الولايات المتحدة تأخذ على عاتقها أيضاً مهمة تدريب الأيدي العاملة المتخصصة وإرسالها لتقوية الصناعة الحربية الإسرائيلية، كما تساهم بعلمائها ومهندسيها وخبرائها وفنّييها في العمل لتطوير هذه الصناعة والإشراف عليها.

وقد جاء في تعليق الصحيفة «Daily Wold» بتاريخ ١٩٧٠/٤/٤، ما مفاده «أن الولايات المتحدة الأميركية تقوم بمساعدة «إسرائيل» في تعبئة الأيدي العاملة المدربة فيها... فقد عاد إلى «إسرائيل» عام ١٩٦٩ (٨٠٠) ثمانمائة إسرائيلي بما فيهم المهندسون والعلماء والفنّيون و٣٠٠ فرداً ممن يعملون خاصة بصناعة الطيران الذين لم يجدوا قبل ذلك الوقت مجالاً عملياً لممارسة اختصاصاتهم أو دراساتهم في «إسرائيل»، وكذلك لا بد أن يكون قسم من آلاف المهندسين والفنيين الأميركيين الذين سرّحوا من عملهم في قسم «غزو الفضاء» من قبل السلطات المختصة... قد ذهب إلى «إسرائيل»[٤٧].

«إسرائيل» وسرقة تصاميم طائرة الميراج:

هذا وقد حققت الاستخبارات الإسرائيلية نجاحاً مهماً في عام ١٩٦٨ على صعيد تطور صناعتها الحربية، في مجال الطيران على وجه الخصوص، بعد أن تمكنت من الحصول على تصاميم طائرة الميراج بعد سرقتها من سويسرا بالتواطؤ مع أحد المهندسين السويسريين الكبار وهو «ألفرد فراونكنشت».

إذ بعد أن تسلّم «تسفي زامير» رئاسة «الموساد» خلفاً للجنرال مئير عميت في عام ١٩٦٧، أوكل إلى مندوبه العقيد «زفي آلون» مهمة الملحق العسكري في السفارة الإسرائيلية في برن في سويسرا بدلاً من «نحميا كايين» الذي نقل إلى روما. وكانت المهمة التي أسندت إلى «آلون» هي تمويل عملية سرقة تصميمات سرّية لطائرات «ميراج - ٣ سي» المطوّرة في سَويسرا، توجد في حوزة مهندس سويسري يدعى «ألفرد فراونكنشت»، والذي تقدم إلى السفارة الإسرائيلية في باريس بعرض لبيعها. وفور موافقة قيادة جهاز الاستخبارات الإسرائيلي على العرض، وضع الملحق العسكري الخطّة، وتم تسليم المهندس السويسري مبلغ ٢٠٠ ألف دولار ثمن هذه التصاميم.

كان «ألفرد فراونكنشت» كبير المهندسين السويسريين في شعبة الطائرات المقاتلة بشركة «الأخوان زولتسر». وقد أنيطت به مهمة الإشراف على إنشاء طائرات ميراج في سويسرا.

وكانت الحكومة السويسرية قد اشترت الطائرات من شركة أسلحة - داسو - الفرنسية، ومنحت تعهدات العمل تلك إلى «الأخوان زولتسر أوف فنترتور». وكان «فراونكنشت» مراقب المشروع يقابل بين الفينة والأخرى بعض الإسرائيليين إذا ذهب إلى باريس للتباحث مع مهندسي - داسو - وقامت بينه وبين بعض الإسرائيليين علاقات ودّية، وكثيراً ما تباحث معهم في مشكلاتهم السياسية والعسكرية. وكان قد تأثر كثيراً - على حد زعمه - لقرار الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول الذي يقضي بفرض حظر تصدير «الأسلحة الهجومية لإسرائيل». كما كان متأثراً أيضاً من عمليات الاضطهاد والتعذيب التي تعرض لها اليهود على يد النازية في معسكرات «داخاو» و «أوشفتس». وقرر بأي شكل من الأشكال تقديم خدمة لا يستهان بها «لإسرائيل».

وعلى هذا الأساس، واستناداً إلى هذا التعاطف مع إسرائيل، رأى جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) في تجنيده إلى جانبهم أمراً يستحق الاهتمام، واتصلوا به في أول الأمر يسألونه إن كان في وسعه جلب قطع الغيار التي يحتاجونها إليهم من فرنسا. وقال أحد الإسرائيليين: إنها تعادل وزنها ذهباً. وأبدى فراونكنشت تعاطفه قائلاً: سأفعل كل ما في وسعي القيام به، ولكن هذا العمل أكبر من طاقتي، وسأعرضه على رؤسائي، وعليكم أنتم إجراء اتصال مع الحكومة السويسرية. بعدها

قام إثنان من رجال «الموساد» العاملين في أوروبا بزيارة فراونكنشت في بداية نيسان ١٩٦٨، وقد قابله هذان الرجلان وهما الكولونيل زفي آلون والكولونيل نحميا كايين، في إحدى غرف فندق الإمباسادور في زيوريخ، وعرّفا نفسيهما إليه باسمين مختلفين، وعرضا عليه قضيتهما مرة أخرى، حيث أبدى فراونكنشت تعاطفه كالسابق.

بعد فترة، اتصل فراونكنشت هاتفياً بالسفارة الإسرائيلية بباريس للتحدث مع الكولونيل آلون، وعندما وصلته عاملة الهاتف بمنزل آلون (الذي كان يومها في مهمة أمنية في العاصمة الفرنسية) قال له باختصار وإلحاح: أنا ألفرد فراونكنشت، أريد مقابلتك بأسرع ما يمكن وشكراً. وانقطع الاتصال. في تلك الليلة لم تتوقف الاتصالات الهاتفية في السفارة الإسرائيلية. وفي غضون ساعات كان الكولونيل زفي آلون في طريقه إلى مطار أوروبي للحاق بإحدى الطائرات المتجهة إلى زيوريخ، ومن روما طار نحميا كايين لمقابلته، كما نقلت رسائل بالشيفرة إلى قيادة الموساد تخبرها عن مكالمة فراونكنشت الهاتفية. وعندما التقيا به، دهش الإسرائيليان عندما مضى بهما فراونكنشت إلى حي فيدر دورف، وهو حي صغير للبغايا في مدينة زيوريخ، بينما كان فراونكنشت يعي تماماً ما كان يقوم به. وهناك أبلغهم بمخططه لسرقة تصاميم طائرة الميراج وتهريبها إلى «إسرائيل» لتقوم بصنعها بنفسها، بعد أن أوضح أن هذه المخططات قديمة والمفروض أنها ستحرق في المحرقة الرسمية، وأوضح أنه سيسلّمهم المخططات بدل إحراقها، حيث سيشتري بدلاً عنها وثائق قديمة من إحدى الدوائر الحكومية ويقوم بحرقها بدل المخططات.

وقد نجح ألفرد فراونكنشت بخطته نجاحاً بارعاً مع الكولونيل آلون، كما ساعده ابن عمه، وأحد عملاء الكولونيل نحميا كايين، واسمه هانس شتريكر. وقد وصلت أول شحنة من شحنات فراونكنشت، عبر ألمانيا الغربية، إلى «إسرائيل» في ٥ ت ١ ١٩٦٨. واحتاج فراونكنشت إلى حوالي ١٢ شهراً لإتمام العملية التي كانت آخر شحناتها في أواخر أيلول ١٩٦٩ بعد أن اكتشف أمر شتريكر واعتقل ألفرد فراونكنشت وبقي في السجن ١٨ شهراً كاملاً بدون أن يوجه إليه الاتهام أو يقدم إلى المحاكمة، وعومل خلالها باللين. وفي ٢٣ نيسان ١٩٧١ أدين بجريمة التجسس الصناعي وفضح الأسرار العسكرية السويسرية وحكمته المحكمة أربع سنوات ونصف السنة مع الأشغال

الشاقة. أطلق سراحه في عام ١٩٧٥ حيث دعي مع زوجته إلى «إسرائيل» لمشاهدة تدشين الطائرة التي أنجبتها صناعة الطيران الإسرائيلي: «الكفير» أو الشبل ابن الأسد، حيث بذل جهوداً كبيرة في تهريب خططها من سويسرا إلى «إسرائيل» أما على الصعيد السويسري، فقد كان لهذه العملية انعكاسات كبيرة تمثلت أولاً بطرد قائد سلاح الطيران السويسري الجنرال «ايتيي بريمو» من منصبه بتهمة الإهمال. ومن ناحية أخرى، في ٦ تشرين أول ١٩٦٩ طردت سويسرا الملحق العسكري الإسرائيلي في برن الكولونيل زفي آلون مع احتجاج شديد اللهجة إلى «إسرائيل» على «التصرفات غير المقبولة» لأعضاء السفارة الإسرائيلية الذين يتسترون بالحصانة الدبلوماسية، ويعملون لصالح الموساد[٤٨].

**«إسرائيل» وتهريب قوارب «الياغوار» من فرنسا:**

وكما نجح جهاز الاستخبارات الإسرائيلي في تهريب تصاميم وخطط طائرة الميراج، فإنه أحرز نجاحاً هاماً أيضاً في تهريب قوارب «الياغوار» من شربورغ في فرنسا إلى إسرائيل ليلة عيد الميلاد عام ١٩٦٩، حيث تعتبر هذه العملية من العمليات الهامة في تاريخ «إسرائيل» بقيادة البريغادير جنرال «مردخاي ليمون»، وهو بولوني الأصل. هاجر مع والديه من بولونيا إلى فلسطين وهو في الثامنة من عمره. ولم يكد يشب عن الطوق حتى انضم إلى ـ البال يام ـ وهو الفرع البحري من القوات اليهودية المسلحة السرية في فلسطين. وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية تطوع، شأنه شأن العديد من الشبان اليهود، في البحرية التجارية الإنكليزية. وعمل أثناء الحرب مع القوافل الخطرة التي كانت تنقل التزويدات الأميركية إلى روسيا على السفن البريطانية في بحر ـ مورمنسك ـ.

وعندما ألقت الحرب أوزارها اختير «ليمون» وهو ما يزال في الحادية والعشرين من العمر لقيادة بعض سفن اللاجئين المتداعية التي كانت تحاول اختراق الحصار الذي فرضه الإنكليز على فلسطين، ونجا بحياته مرات كثيرة. كما أنه نسف عام ١٩٤٨ إحدى السفن الحربية المصرية الراسية في ميناء بورسعيد، ونجا من الموت بأعجوبة. تسلّم قيادة الأسطول الإسرائيلي الصغير في عام ١٩٥٠ وهو في الخامسة والعشرين من عمره.

بعد أربع سنوات، اعتزل الخدمة العسكرية وسافر إلى نيويورك حيث حصل على شهادة في حقل الأعمال من جامعة كولومبيا، ثم عيّن بعد سنوات مشرفاً على مشتريات «إسرائيل» من الأسلحة من الخارج حيث لعب دوراً حيوياً في تحديث القوات المسلحة الإسرائيلية.

وعندما أوقفت ألمانيا تزويد «إسرائيل» بالأسلحة ومنها قوارب الياغوار في ـ كيل ـ بعد موجة من الغضب في جميع العواصم العربية عام ١٩٦٤، تم الاتفاق مع الألمان على صنع تلك القوارب في مكان آخر. فكان هذا المكان في ـ شربورغ ـ في فرنسا.

وكان «مردخاي ليمون» المشرف على عملية بناء القوارب (في شربورغ) هذه بالاتفاق مع الفرنسيين. إلا أن سوء العلاقات بين فرنسا و«إسرائيل» في عهد الجنرال ديغول، أدّت إلى وقف تزويد الإسرائيليين بجميع الأسلحة الهجومية مما جعل سلاح الطيران عاجزاً عن جمع كميات قطع الغيار وغيرها من التجهيزات الضرورية. إلا أن هذا القرار لم يمنع «مردخاي ليمون» من إكمال العمل في بناء القوارب في شربورغ وتهريبها إلى «إسرائيل» بعد اجتماعات متواصلة مع قيادة الاستخبارات الإسرائيلية استمرت أياماً، ونجحت عملية التهريب نجاحاً عظيماً ليلة عيد الميلاد سنة ١٩٦٩. وقد هزّت هذه العملية فرنسا بأسرها كما أدّت إلى إقالة جنرالين من جميع مناصبهما، وطلب من «مردخاي ليمون» مغادرة فرنسا[٤٩].

**المقاومة الفلسطينية تلاحق عملاء الاستخبارات الإسرائيلية:**

إزاء ذلك، كثّفت المخابرات الإسرائيلية نشاطها في ملاحقة المقاومة الفلسطينية، إلى الحد الذي برز دورها واضحاً بالتعاون مع المخابرات المركزية الأميركية في أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن، وكذلك في أحداث تموز ١٩٧١، حيث أدى ذلك إلى تصفية المقاومة عسكرياً هناك، اضطرت إلى نقل مركزها وكل ما يتعلق بوضعها، إلى لبنان. ومما أثر في هذا القرار التصفوي بحق «أنبل ظاهرة أنجبها الوطن العربي» على حد قول الرئيس جمال عبد الناصر، تلك الضربات التي وجهها رجال المقاومة ضد العدو الصهيوني في مناطق العمق من الأرض المحتلة بعد أن مثّلت الأردن قاعدة الارتكاز الهامة والمنطلق نحو الداخل، وبصورة خاصة نحو قطاع

غزة، حيث تصاعدت حدة المجابهة في هذا القطاع إلى الحد الذي اعترف فيه الجنرال موشي دايان في أيلول ١٩٦٩ قائلاً بأن غزة يحكمها جيش الدفاع الإسرائيلي في النهار، بينما يحكمها الفدائيون في الليل. ولم تنفع أساليب الردع الإسرائيلية في قهر مقاومة القطاع، حتى سمي عام ١٩٧٠ «بعام القنابل» بعد سيطرة الثوار عليه.

وجّهت المقاومة بعد انتقالها إلى سوريا ولبنان، ضربات هامة للعدو الصهيوني في الداخل والخارج على السواء، حققت من خلالها تحطيم «نظرية الأمن الإسرائيلية» وأظهرت هشاشتها في الوقت نفسه. نذكر منها على صعيد المثال لا الحصر:

- في الثلاثين من أيار ١٩٧٢، قام ثلاثة من ثوار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجيش الأحمر الياباني، وهم من اليابانيين: أوكاديرا وياسودا وأوكاموتو، بهجوم عنيف على مطار اللد نتج عنه مصرع (٢٦) إسرائيلياً وجرح ثمانين. بينما قتل إثنان من المهاجمين وأسر أوكاموتو.
- في الخامس من أيلول ١٩٧٢، قام ثوار فلسطينيون من «منظمة أيلول الأسود» بعملية جريئة في ميونيخ في ألمانيا الغربية، كان من نتيجتها مصرع أحد عشر رياضياً إسرائيلياً واستشهاد أربعة فدائيين فلسطينيين.
- في التاسع عشر من أيلول ١٩٧٢، صرع مستشار بالسفارة الإسرائيلية نتيجة انفجار ظرف، أرسله رجال المقاومة الفلسطينية له.
- في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٣، أطلق أحد الثوار الفلسطينيين النار على أحد كبار الضباط الإسرائيليين من جهاز الأمن الخارجي في المخابرات الصهيونية وهو «باروخ آشر كوهين» والمعروف باسم «موشي حنان يشاعي» وقد حصل منه على وثائق مهمة كانت في حوزته. وقد كشفت «إسرائيل» بعد أيام عن مقتله وأعلنت اسمه الحقيقي. عمره ٣٧ عاماً، ويعمل في المخابرات منذ عام ١٩٥٩.
- في الثاني عشر من آذار ١٩٧٣، تمكن رجال الثورة الفلسطينية من مصرع ضابط مخابرات إسرائيلي في قبرص، وهو سيمحا جيتزر[٥٠].

لم تكن هذه العمليات هي كل ما قامت به الثورة الفلسطينية ضد العدو، بل كان

ذلك نموذجاً لعملية الرصد الفلسطيني خاصة لرجال الاستخبارات الإسرائيلية وتصفيتهم انطلاقاً من أهمية الدور الملقى على عاتق هؤلاء في تزويد السلطات الصهيونية بأدق المعلومات عن المقاومة وتحركاتها.

**عملية فردان في ١٠ نيسان ١٩٧٣:**

من هذا المنطلق، قررت المخابرات الإسرائيلية بالتنسيق مع مثيلاتها الأميركية، توجيه ضربة لقادة المقاومة الذين تعتبرهم الرأس المدبّر والمؤثّر في الثورة، ولتردّ في الوقت ذاته على هذه العمليات التي نفذها رجال المقاومة ضد كبار المسؤولين في الاستخبارات الصهيونية، في محاولة لإعادة الثقة إلى عملائها الذين أصبحوا يعيشون هاجس الخوف والقلق على مصيرهم بعد أن وصلت اليد الفلسطينية إلى الكثير من رفاقهم. لذلك كانت عملية «فردان» في العاشر من شهر نيسان ١٩٧٣، في قلب مدينة بيروت.

أطلق الجنرال موشي دايان على هذه العملية اسم «لؤلؤة جيش الدفاع الإسرائيلي»، حيث كان نتيجتها استشهاد ثلاثة من كبار قادة الثورة الفلسطينية هم كمال ناصر، وكمال عدوان وأبو يوسف محمد النجار، مع عدد آخر من مقاتلي المقاومة. لذا كانت الخسارة جسيمة حيث كان كمال ناصر الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس تحرير مجلتها المركزية «فلسطين الثورة»، ومسؤول الإعلام الفلسطيني الموحد. كما كان كمال عدوان مسؤولاً عن شؤون الأرض المحتلة، في الوقت الذي كان يشغل فيه أبو يوسف النجار رئاسة اللجنة العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان.

في هذا الوقت، كان «تسفي زامير» على رأس المخابرات الإسرائيلية التي تولّت بالتنسيق مع الاستخبارات المركزية الأميركية في بيروت عملية التحري والاستقصاء عن قادة المقاومة هؤلاء. بينما كان «حاييم بنياميني» رئيساً لفرع العمليات في هيئة الأركان العامة، وأحد المخططين الرئيسيين لعملية فردان التي ذهب ضحيتها القادة الثلاثة[٥١]. وكان لأحد عملاء المخابرات المركزية الأميركية في بيروت، الدور الأساسي في إمداد الاستخبارات الإسرائيلية بالمعلومات الهامة وعمليات الاستطلاع، وإشراك شبكة العملاء الداخلية ونقل معدات وأسلحة تنفيذ العملية التي قام بها

الكوماندوس الإسرائيلي في «فردان». هذا المسؤول الأميركي هو «جون سيدال» الذي كان يشغل منصب رئيس جهاز الاستخبارات المركزية الأميركية في بيروت عام ١٩٧٣. وقد قام عملاؤه، (ومنهم «جيمس ناتسيوس» وسفيرو أوكونيل و«بانكي»، الذين شاركوا شخصياً في عملية فردان) وبتوجيه منه بتغطية انسحاب القوة الإسرائيلية المهاجمة، التي كان يتولى قيادتها أحد مسؤولي المخابرات الإسرائيلية وهو «أهود باراك» الذي عين رئيساً للاستخبارات العسكرية في ١٧ نيسان ١٩٨٣ خلفاً للجنرال «يهوشواع ساغي» الذي عزل على أثر تقرير لجنة كاهان الإسرائيلية الخاص بمجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا بعد أن ثبتت إدانته. وقد شغل «باراك» أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢ منصب نائب قائد القطاع الشرقي الجنرال «أفيغدور بن غال». كما شغل منصب رئيس شعبة التخطيط في هيئة الأركان العامة[٥٢].

كان «جون سيدال» يرتبط مباشرة بأحد كبار المخططين في جهاز الاستخبارات المركزية الأميركية، «أرمان ماير»، الذي كان سفيراً للولايات المتحدة في بيروت. وعندما تم في الولايات المتحدة تشكيل ما يسمى «اللجنة الوزارية لمقاومة الأعمال الإرهابية» برئاسة وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز، انبثق عن هذه اللجنة مركز العمليات الذي أفرغ له الطابق السابع من مبنى وزارة الخارجية في واشنطن. وأسندت رئاسة هذا المركز إلى السفير الأميركي السابق في بيروت «أرمان ماير». وقد وصفته صحيفة «عل همشمار» الإسرائيلية في ١٣ آب ١٩٧٣ بالعقلية المخطّطة والذي يملك مقدرة فائقة في مجال التصدي للإرهاب. وقد كان لهذا المركز تنسيق مع جهاز الاستخبارات الإسرائيلي حيث كان يشترك في اللجنة ممثلون عن شعبة المهمات الخاصة في وزارة الخارجية ومؤسسة الاستخبارات العامة (الموساد)، والاستخبارات العسكرية، ومستشار رئيسة الوزراء لشؤون الأمن البريغادير «يسرائيل ليؤور». وقد انبثق عن هذه اللجان جهاز أميركي خاص لمكافحة «الإرهاب» الفلسطيني برئاسة «أرمان ماير»، وهو جهاز يتخذ من أثينا عاصمة اليونان مركزاً له، إلا أن له فرعاً مهماً في بيروت برئاسة «جون سيدال» الذي يعتبر من أهم الفروع الأميركية في المنطقة[٥٣].

وبالإضافة إلى فرع بيروت، كان هناك فرع آخر في كندا وغيره في النمسا. تولى «جوزيف آلون»، الملحق العسكري الإسرائيلي المساعد لشؤون الطيران والبحرية في كندا والولايات المتحدة، مهمة التنسيق في مجال المعلومات السرّية بين الاستخبارات

الإسرائيلية ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وهو برتبة كولونيل. إلا أن رجال المقاومة الفلسطينية تمكنوا من اغتياله بتاريخ السادس من تموز ١٩٧٣، أمام منزله في إحدى ضواحي واشنطن؛ وجاءت هذه العملية لتسجل فشلاً جديداً لاستخبارات العدو التي أعلنت قبل هذه العملية، عبر الصحافة الإسرائيلية وبكل حماسة وثقة، أن الاستخبارات أتمت الشبكة الخاصة بحماية السفارات والمنشآت في الخارج، وأن الخطر قد زال عن الدبلوماسيين الإسرائيليين. كما أثبتت هذه العملية أن جميع هذه التأكيدات ما هي إلا فقاعات في الهواء(٥٤).

كذلك في النمسا، حيث تولى إدارة جهازها الاستخباري أحد كبار المسؤولين في وزارة الداخلية النمساوية ويدعى «يوهان ابليتنجر». وعندما ألقي القبض عليه اعترف أن «سيمون فيزنتال» الذي يتمركز في العاصمة النمساوية هو الذي قابله وعرّفه باثنين من أعضاء الاستخبارات الإسرائيلية، واستطاع تصوير ٧٥ ملفاً موجوداً في جهاز الأمن النمساوي تضم معلومات تخدم وكالة المخابرات المركزية الأميركية وإسرائيل معاً.

كان يساعد «يوهان» في مهمته، عميل آخر هو «ألويس أويلر»، رئيس قسم الصحافة في حزب الشعب الحاكم في النمسا. اعترف بعد اعتقاله بأنه عمل على خدمة الأهداف الأميركية والإسرائيلية عن طريق التأثير على اتجاهات الصحافة النمساوية(٥٥).

حرب أكتوبر ١٩٧٣:

وبالرغم من هذا التنسيق الاستخباري الأميركي ـ الصهيوني على أعلى المستويات، فقد جاءت حرب السادس من تشرين الأول ١٩٧٣ لتثبت عجز الاستخبارات الإسرائيلية والأميركية وهزيمتها المشتركة إزاء هذه الحرب المفاجئة.

ونظراً للعلاقة الوثيقة التي تجمع المخابرات الإسرائيلية مع مثيلاتها الأميركية والأوروبية، فقد طار «تسفي زامير» رئيس الموساد (كما طار من قبله مائير عميت قبل حرب حزيران ١٩٦٧) إلى كل من أوروبا وأميركا بمهمة سرّية ليحاول التحقق من المعلومات التي وردت إليهم قبل حرب تشرين ١٩٧٣ باستعدادات العرب للهجوم ضد «إسرائيل». وفي صباح السادس من تشرين الأول بعث ببرقية محمومة إلى رئيسة

الوزراء غولدا مائير تقول: إن الحرب ستبدأ اليوم. . . وكان الأوان قد فات[٥٦].

إن هذه المفاجأة التي منيت بها الاستخبارات الإسرائيلية بحرب تشرين ٧٣ كانت نتيجة «الفكرة» التي كان يتمسك بها القادة الإسرائيليون المستندة إلى أن الحرب لن تقع بسبب عجز العرب عن القيام باتخاذ قرار الهجوم ضدهم. وقد كانت هذه «الفكرة» متأصلة الجذور فيَ أذهان العسكريين، حتى أن الجنرال «الياهو زعيرا» الذي كان يشغل منصب رئيس الاستخبارات العسكرية ذهب في ظهر ذلك اليوم في السادس من تشرين أول إلى مؤتمر صحفي قصير في تل أبيب وهو مطمئن إلى حقيقة ـ الفكرة ـ. وعندما تكلم بهدوء وثقة بالنفس إلى رجال الصحافة المحتشدين كرر قوله: لن تقع الحرب.

وفي الساعة الثانية من بعد الظهر، دخل ضابط برتبة ميجر مهتاجاً إلى غرفة المؤتمر الصحفي، ودفع ببرقية إلى الجنرال زعيرا، وعندما قرأها هذا، خرج من الغرفة دون أن ينبس ببنت شفة، ولم يعد مرة أخرى. أدرك الصحفيون الحقيقة على الفور بأن الحرب وقعت. وفي جميع أرجاء تل أبيب، أخذت صفارات الإنذار ترسل صيحاتها[٥٧].

في الواقع، لم يكن هناك تقييم صحيح من قبل المخابرات الإسرائيلية للمعلومات التي وصلتها قبل نشوب الحرب من مصادرها الخاصة وكذلك من الاستخبارات الأمريكية فيما يتعلق بالحشود المصرية والسورية. لذلك أثبتت حرب رمضان أو كما يطلق عليها حرب «يوم الغفران»، تقصير الاستخبارات في صحة تقييم النوايا والقدرات العربية، حيث استطاعت الجيوش العربية تحقيق المباغتة وتقويض نظرية الأمن الإسرائيلي القائمة أساساً على أن «الاستخبارات عنصر إنجاح الطيران في تنفيذ الضربة الوقائية وإفشال الاستعدادات العربية، على حد قول زئيف شيف المعلق العسكري الإسرائيلي»[٥٨].

من الواضح أن المخابرات الإسرائيلية بالتنسيق مع الأميركيين في هذا المجال، تجمّعت لديها المعلومات التي تؤكد الاستعدادات المصرية على الأقل لبدء القتال خاصة في الثاني من تشرين أول بعد عودة غولدا مائير رئيسة الوزراء من النمسا، بعد أن حاولت إقناع المستشار كرايسكي بالعدول عن قراره المتعلق بإغلاق معسكر

المهاجرين اليهود في النمسا على أثر مهاجمة رجال الثورة الفلسطينية في التاسع والعشرين من أيلول ١٩٧٣ قطار نقل هؤلاء المهاجرين اليهود. وفي الثالث من تشرين الأول ٧٣ عقدت غولدا مائير اجتماعاً سمي «اجتماع حكومة الحرب» استمعت فيه إلى تقرير الاستخبارات الذي أكد أيضاً على «أن الاستعدادات المصرية لا تتخطى مناورات الخريف، وأن احتمالات الحرب ضئيلة، وأن بإمكان الاستخبارات الإنذار بالحرب قبل بدئها بـ ٤٨ ساعة». ثم اتفق على أنه لا لزوم لدعوة الاحتياط على ضوء هذا التقرير[٥٩].

ويشير بعض المراقبين إلى الدور الذي لعبته عمليات خطف الطائرات التي قامت بها مجموعات من رجال المقاومة الفلسطينية. هذه العمليات أزعجت إسرائيل وأخذت معظم اهتمامات المخابرات الإسرائيلية وأشغلتها عن متابعة استعدادات الحرب في مصر وسوريا. حتى أن المراقبين المحايدين يعتقدون بأن مفاجأة حرب رمضان للعدو تعود في أحد أسبابها لهذه العمليات[٦٠].

وبنوع من التفصيل الدقيق حول الدور الذي لعبته المخابرات المركزية الأميركية يذكر «جون فيني» (نيويورك تايمز/نقلته الأهرام القاهرية في ٧٣/١١/٤) أن إسرائيل حصلت قبل الحرب بعام ونصف على صور مفصّلة لطرق جديدة تؤدي إلى نقطة التقاء هامة على الضفة الغربية وكشفت الصور معدات سوفياتية لبناء الجسور مجمّعة قرب نقاط العبور المحتلّة. وعندما عرضت الصور على الخبراء الأميركيين خرجت التقديرات الأميركية بنتيجة واحدة هي «أن عبور القناة على نطاق واسع يمثل تحدّياً يفوق قدرة الجيش المصري». ولقد أكد الخبير البريطاني ك. أ. س. تايلر (نقلته «الحوادث» البيروتية في ١٩٧٣/١٠/١٩) أن سبب الخطأ في التقدير الذي وقع فيه الخبراء الاستراتيجيون الغربيون يعود إلى ضعف في الحساب لا إلى ضعف في المعرفة الاستراتيجية[٦١].

ومن خلال العودة إلى بعض التصريحات التي أطلقها بعض المسؤولين الأميركيين بخصوص هذه الحرب، نرى بأن مباغتة الاستخبارات الأميركية (كما هي الحال بالنسبة للمخابرات الإسرائيلية) كانت كاملة، حتى أن وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر صرّح في مؤتمر صحفي عقده في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٧٣

(ذكرته «الأهرام» القاهرية في ٧٣/١١/٤) بأنه قد فوجىء تماماً بالحرب عندما أوقظ في السادسة صباحاً ليعلم بأن الحرب قد اندلعت على نطاق واسع في الشرق الأوسط[٦٢].

وبالرغم من الفشل الذي منيت به الاستخبارات الإسرائيلية والأميركية، إلا أن الولايات المتحدة لم تتخلَّ عَن حليفتها الاستراتيجية الأولى في الشرق الأوسط؛ حيث عمدت إلى مدّها بجميع المساعدات ووسائل الدعم التي تستطيع بواسطتها التعويض عن التقصير الذي تحملت الولايات المتحدة قسطه الأكبر.

لذلك، منذ السابع من تشرين الأول ٧٣، بدأت طائرات شركة العال الإسرائيلية رحلاتها السرّية السريعة إلى القواعد الجويّة والبحرية في الولايات المتحدة لشحن الذخيرة والأسلحة الخفيفة والمعدات.

إلا أن الولايات المتحدة بدأت بدورها في ٧٣/١٠/١٣، وبصورة علنية ورسمية شحن مواد أولية ومعدات وأسلحة إلى «إسرائيل» عبر جسر جوي من قواعد أمريكية في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية.

كانت الطائرات المحمّلة بهذه التجهيزات تهبط مباشرة في قاعدة العريش، تحمل الصواريخ الموجّهة من الجو إلى الأرض وصواريخ موجّهة ضد الدبابات والتحصينات، وذخيرة وقنابل وطائرات استطلاع بدون طيار. كذلك أقامت الولايات المتحدة جسراً بحرياً لنقل الأعتدة والتجهيزات والأسلحة الثقيلة[٦٣].

من ناحية أخرى، أدت هذه «المباغتة» إلى إبراز التناقضات بين القادة الإسرائيليين، خاصة في المجال العسكري، إلى السطح. وكان «أرييل شارون» في طليعة هؤلاء الذين حملوا لواء النقمة والاتهام لأنه كان خارج الجيش في تلك الفترة بعد أن تركه قبل نشوب الحرب بأشهر ثلاثة تقريباً.

لقد حمّل شارون الجنرال «بارليف» شخصياً مسؤولية الخسائر التي مني بها الجيش الإسرائيلي خلال حرب ٧٣، حيث كان من أشد المعارضين «لخط بارليف». وفي معرض ذلك يقول الجنرال شارون: «إن رئيس الأركان العامة في حرب يوم الغفران دافيد اليعازر هو الذي قرر تخفيض القوات في خط بارليف» وأضاف: «إنه

لولا ذلك القرار، لكان عدد الضحايا على طول الخط أكبر بكثير. ولو أننا قبلنا بوجهة نظر «بارليف» حتى نهايتها لكانت «إسرائيل» قد دفعت الثمن ألوف الضحايا». إنه يؤمن بالجيش المتحرك الهجومي ذي المفاجآت والعمليات الخطرة لا بجيش «خط بارليف». كما كان يعتقد أن القيادة العسكرية العليا في حرب ١٩٧٣ أخطأت في استيعاب المعركة، وإنها لم تقرر اجتياز القناة في وقت مبكر. ويدّعي شارون بأنه أعدّ مخطط الاختراق ـ الذي عرف فيما بعد بخطة الغزالة أو ثغرة الدفر سوار ـ في وقت سابق للحرب عندما كان قائداً للمنطقة الجنوبية. وعلى هذا الأساس اتخذ من منطقة «الطاسة» في سيناء مركزاً لقيادة قواته، ويكاد يكون من الثابت أن شارون قد استفاد بشكل خاص من الصور والمعلومات التي نقلتها الطائرات والأقمار الأميركية التي كانت تمسح مناطق القتال بشكل دائم[٦٤].

رغم ذلك، ومن خلال التصريح الذي أطلقه الرئيس المصري أنور السادات بعد موافقته على وقف إطلاق النار قائلاً: بأنه «ليس قادراً على محاربة أميركا»، كدليل على مدى التنسيق والتحالف الاستراتيجي الأميركي ـ الإسرائيلي... إلا أن هذه الحرب أثبتت بالملموس قدرة المقاتل العربي على تحطيم نظرية الأمن الصهيونية عندما يتوفّر له القرار السياسي الداعي إلى القتال؛ كما أثبتت في الوقت نفسه قدرته وكفاءته في استخدام الأسلحة الحديثة والمتطورة بعد سنوات طويلة من الحملة الدعائية الإسرائيلية المركزة حول مستوى المقاتل العربي وتدنّيه أمام مستوى الجندي الصهيوني. وقد كان لهذا العامل (القدرة والكفاءة العربية) دوره الهام على صعيد النتائج التي تمخّضت عنها حرب «يوم الغفران» فيما يتعلق بدولة الاحتلال الصهيوني.

فبعد توقّف الحرب، عمدت القيادة الإسرائيلية إلى عملية تقييم شاملة لما جرى، وشكلت لهذه الغاية لجنة خاصة مهمتها تحديد مسؤولية «التقصير»، عرفت فيما بعد «بلجنة إغرانات». كانت هذه اللجنة برئاسة الدكتور «شمعون إغرانات» رئيس المحكمة العليا. وعضوية «موشي لاندوا» قاضي المحكمة العليا. والدكتور «يتسحاق تفنشال» مراقب حسابات الدولة. واللواء الاحتياطي «إيكال يادين» أستاذ بالجامعة العبرية، واللواء الاحتياط «حاييم لاسكوف» مفوّض شكاوى الجنود. وقد قررت هذه اللجنة بالجزء الأول من تقريرها ما يلي:

تتحمّل مديرية الاستخبارات العسكرية مسؤولية الخطأ في تقييم نوايا وقدرات القوات العربية. وعلى ضوء ذلك يعتبر الأشخاص التالون غير صالحين للعمل في الاستخبارات:

١ ـ العميد «إلياهو زعيرا» مدير الاستخبارات العسكرية. عيّن مكانه «شلومو غازيت» الذي رقّي إلى رتبة لواء في أول كانون الثاني ١٩٧٣. وأصبح منذ الثالث من نيسان ١٩٧٤ رئيساً للاستخبارات العسكرية وبالتالي عضواً في هيئة الأركان العامة.

٢ ـ «أربيه شاليف» مدير شعبة الأبحاث في مديرية الاستخبارات حيث عيّن مكانه العميد «يشعياهو رافيف» الذي أصبح عضو لجنة التنسيق العليا لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

٣ ـ المقدّم «يونا بندمان» رئيس قسم مصر في شعبة الأبحاث.

٤ ـ المقدّم «دافيد غيداليا» رئيس فرع الاستخبارات في قيادة المنطقة الجنوبية. عيّن مكانه الكولونيل «تسفي شاليف» الذي كان يشغل منصب ضابط الاستخبارات في قيادة القوات المدرّعة في سينا[٦٥].

من ناحية أخرى، لم تلجأ القيادة الأميركية إلى ما لجأت إليه القيادة الإسرائيلية بصدد تشكيل لجنة تحقيق في «التقصير» الأميركي في تحديد موعد نشوب الحرب، على غرار «لجنة إغرانات» بل كان جلّ ما فعلته الولايات المتحدة هي استخلاص العبر والدروس من حرب أوكتوبر.

وقد أشار وزير الدفاع الأمريكي «جيمس شليسنغر» بهذا الصدد إلى عدد من الدروس العسكرية التي تعلمتها الولايات المتحدة عن حرب الشرق الأوسط، خاصة بعد أن شغل منصب رئاسة المخابرات المركزية الأميركية في أواخر عام ١٩٧٢ من قبل الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون خلفاً لرئيسها السابق «ريتشارد هيلمز» الذي نقل إلى العمل الدبلوماسي سفيراً للولايات المتحدة في إيران. إلا أن شغور مركز وزير الدفاع، أجبر نيكسون على تعيين «شليسنغر» في هذا المنصب على أن يتولى رئاسة المخابرات بدلاً عنه «وليام كولبي»[٦٦].

سلّط جيمس شليسنغر الضوء في تقريره الدفاعي حول هذه الدروس قائلاً بأن الأميركيين تعلّموا دروساً عسكرية مفيدة. مثلاً: قيمة الكفاءة العسكرية للولايات المتحدة، الكفاءة في النقل الجوي والنقل البحري للذخيرة، والمعدات المطلوبة عبر مسافات طويلة كما تأكدت أهمية الوجود الرادع للأسطول السادس. إن سرعة التجاوب الإداري ـ الإمدادي، والوجود البحري الأميركي الكبير فعل الكثير لجعل تأثيرات الحرب أكثر اعتدالاً... وأضاف شليسنغر قائلاً: إنه بينما تم تنفيذ جهد النقل الجوي إلى الشرق الأوسط بنجاح كبير، وجدنا أن اعتمادنا على هذا النوع من النقل قد تزايد كثيراً، ولهذا، فإننا نحتاج لزيادة هذه القدرة.

في المقابل، يضيف شليسنغر، لقد أثبتت القوات الجوية الإسرائيلية أن استعمال «الرذاذ المعدني» بشكل جيد، وبكميات كافية يمكن أن يصبح أسلوباً فعالاً لتوفير حماية ذاتية للطائرات ضد الكثافة العالية لصواريخ سام الدفاعية[٦٧].

وهكذا يبدو بصورة واضحة، لا مجال فيها لأي شك أو غموض، مدى عظم الالتزام الأميركي تجاه إسرائيل، في الوقت الذي يعترف فيه وزير الدفاع الأميركي ذاته ورئيس مخابراتها المركزية السابق، بهذا الدعم الهائل من أجل إبقاء «إسرائيل» أضخم قوة عسكرية حليفة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كما لم يعد مجال للشك أيضاً في عملية التنسيق القصوى بين الاستخبارات الصهيونية وزميلتها الأميركية.

## مراجع الفصل الثالث


(١) عبد الوهاب كيالي. تاريخ فلسطين الحديث. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٧٣. ص ٣١.

- وقسطنطين خمّار. الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية. المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٦٦. ص ٣٠.

- ومجلة «الموقف العربي» عدد ١٢٥. الاثنين ٧ - ١٣ آذار ١٩٨٣. ص ٥.

(٢) قسم الشؤون العربية في مجلة «الشراع» البيروتية. عدد ٥٩ الاثنين ٢ أيار ١٩٨٣. ص ٢٧.

(٣) نزار عمار. الاستخبارات الإسرائيلية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٧٦. ص ١٢ - ١٣.

- ومجلة «الموقف العربي». مصدر سبق ذكره.

(٤) مجلة «الموقف العربي». المرجع السابق. ص ٦.

(٥) غادة المقدم عدرة. «هجرة الطائفة اليهودية من العراق». مجلة «تاريخ العرب والعالم» العدد ٥٤. نيسان ١٩٨٣. ص ٦٦.

(٦) نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ٣٩.

(٧) عمر أبو النصر. إيلي كوهين جاسوس إسرائيل في دمشق. بيروت ١٩٦٨. ص ٤١ - ٤٢.

دينيس ايزنبرغ وآخرون. «الموساد جهاز المخابرات الإسرائيلية السري» المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٨١. ص ٥٣.

(٨) مجلة «الموقف العربي» عدد ١٢٥. الاثنين ٧ - ١٣ آذار ١٩٨٣. ص ٦.

و«الشراع». العدد ٥٨. الاثنين ٢٥ نيسان ١٩٨٣. ص ١١ - ١٢.

و«الحوادث». العدد ١٣٨٢. الجمعة ٢٩ نيسان ١٩٨٣. ص ١٩.

(٩) دينيس ايزنبزغ وآخرون. مصدر سبق ذكره. ص ٥٣.

- عمر أبو النصر. مصدر سبق ذكره. ص ٤١ - ٤٨.

(١٠) دينيس ايزنبرغ وآخرون. مصدر سبق ذكره. ص ٥٣ - ٥٥.

- نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ٧٣.

(١١) مجلة «الموقف العربي». عدد ١٢٥. الاثنين ٧ - ١٣ آذار ١٩٨٣. ص ٦.

(١٢) مجلة «شؤون فلسطينية». عدد ١٣٦ - ١٣٧. آذار ونيسان ١٩٨٣. ص ٥٧.

(١٣) مازن البندك. «أطلس الصراع العربي الصهيوني حتى بداية ١٩٧٨». دار القدس بيروت. دون تاريخ. ص ٤٤ - ٤٥.

(١٤) مازن البندك. المرجع السابق. ص ٥٦.

(١٥) رياض الأشقر. قيادة الجيش الإسرائيلي. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت ١٩٨١. ص ٦٤.

(١٦) رياض الأشقر. المرجع السابق. ص ٦٦ - ٦٧.

- وجريدة «النهار» (البيروتية). العدد ١٥٠٦١. الاثنين ١٣ أيلول ١٩٨٢.

(١٧) يهوشفاط حراكابي. الاستراتيجيات العربية وردود الفعل الإسرائيلية. ترجمة أحمد الشهابي. منشورات مكتب الدراسات الفلسطينية في حركة فتح. بيروت ١٩٧٧. ص ٥.

- أحمد هاني. مصدر سبق ذكره. ص ٢٧٠ - ٢٧١.

- نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ١٥ و٢١٦ - ٢١٧.

- مجلة «شؤون فلسطينية». العدد ١١٥. حزيران ١٩٨١. ص ٧٩ نقلاً عن جريدة «هآرتس» الإسرائيلية بتاريخ ٢٥/٦/١٩٧٤.

(١٨) أحمد هاني. «الجاسوسية بين الوقاية والعلاج». القاهرة ١٩٧٤. الشركة المتحدة للنشر والتوزيع. ص ٢٦٠ - ٢٦٤.

- صلاح نصر. «الحرب الخفية. فلسفة الجاسوسية» منشورات مؤسسة الوطن العربي للنشر والتوزيع. بيروت ١٩٨٠. ص ٢١٣.

- صلاح نصر. «عملاء الخيانة وحديث الإفك». منشورات الوطن العربي للنشر والتوزيع. بيروت. لا تاريخ. ص ٩٨.

(١٩) أحمد هاني. مصدر سبق ذكره.

- صلاح نصر. «الحرب الخفية. فلسفة الجاسوسية». ص ٢١٣.

(٢٠) سعيد الجزائري. «المخابرات والعالم» دار النشر وسنة النشر غير مذكورين. ص ٤٦ و٤٣٦.

- دينيس ايزنبرغ وآخرون. مصدر سبق ذكره. ص ٣١ - ٤٦.

- عمر أبو النصر. مصدر سبق ذكره. ص ١٠٤ - ١٠٥.

- نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ٨٧ - ٨٨.

- مجلة «الموقف العربي». عدد ١٢٧. الاثنين ٢١ - ٢٧ آذار ١٩٨٣. ص ٢٧.

(٢١) سعيد الجزائري. مصدر سبق ذكره. ص ٢٩ - ٣٤.

(٢٢) عمر أبو النصر. مصدر سبق ذكره. ص ١٠٦ - ١٢٨.

- دينيس ايزنبرغ وآخرون. مصدر سبق ذكره. ص ٤٧ - ٩٤.

- تسفي الدوبي. «الجاسوسية الإسرائيلية وحرب الأيام الستة». تعريب غسان النوفلي. دار النشر ومكانه غير مذكورين. ١٩٧٢. ص ٥ - ١٨ و٣٧٢ - ٣٧٣.

(٢٣) عمر أبو النصر. مصدر سبق ذكره. ص ٩٣.

- دينيس ايزنبرغ وآخرون. مصدر سبق ذكره. ص ٨٦.

- تسفي الدوبي. «الجاسوسية الإسرائيلية وحرب الأيام الستة». ص ٣٧٢ - ٣٧٣ و٤٦٨ - ٤٦٩.

(٢٤) نزار عمار. الاستخبارات الإسرائيلية. ص ٨٠ ـ ٨٧ و٢١٣ ـ ٢١٥.
ـ سعيد الجزائري. مصدر سبق ذكره. ص ٤١٥ ـ ٤٢٤.
ـ عمر أبو النصر. مصدر سبق ذكره. ص ١٠١ ـ ١٠٣.
ـ دينيس ايزنبرغ وآخرون. مصدر سبق ذكره. ص ١١ ـ ٢٩ و١١٦.
ـ تسفي الدوبي. «الجاسوسية الإسرائيلية وحرب الأيام الستة». ص ١٦٣ ـ ١٦٤ و٣٠١ و٣٠٦.
ـ دانيال جيمسيل. «المخابرات الإسرائيلية وصيد الجواسيس». منشورات فلسطين المحتلة. بيروت. لا تاريخ. ص ٢٥.
(٢٥) نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ٣٩ و٦٦ ـ ٦٧.
(٢٦) مجلة «الحوادث» البيروتية. عدد ١٣٨٢. الجمعة ٢٩ نيسان ١٩٨٣. ص ٦٠.
(٢٧) مازن البندك. «أطلس الصراع العربي الصهيوني». ص ٥٢.
(٢٨) سعيد الجزائري. المخابرات والعالم. ص ٤٢٨ ـ ٤٣٢.
ـ نزار عمار. الاستخبارات الإسرائيلية. ص ٥٣ ـ ٥٤ و١٣٧.
(٢٩) دينيس ايزنبرغ وآخرون. «الموساد جهاز المخابرات الإسرائيلي السري». ص ١٠٥ ـ ١١١.
ـ سعيد الجزائري. مصدر سبق ذكره. ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥.
ـ تسفي الدوبي. مصدر سبق ذكره. ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.
(٣٠) فارس غلوب. «تطور الاستخبارات الإسرائيلية». مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي» العدد الرابع. نيسان ١٩٨٢. ص ٤٦ نقلاً عن:

RICHARD Deacon, **The Israeli Secret Service**, (London, Hamish Hamilton, 1977, pp. 169-170.

(٣١) مجلة «الوطن العربي» عدد ٣٢٤. من ٢٩ نيسان إلى ٥ أيار ١٩٨٣. ص ٣٠.
(٣٢) زاهر الخطيب. «الفهم الثوري للنضال البرلماني». بيروت. دار الشرارة ١٩٨٢. ص ٩٦ ـ ١٠٨.
(٣٣) مجلة «الحوادث». عدد ١٣٨٢. الجمعة ٢٩ نيسان ١٩٨٣. ص ١٩.
(٣٤) نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ١٥٤ ـ ١٥٥.
(٣٥) غانم إبراهيم الحكيم. «مصادر التسلح الصهيوني» «المجلة العسكرية» تصدر عن الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري. العددان الأول والثاني. شهري آب وأيلول ١٩٧٣. ص ٧١ (مترجم عن مجلة «شؤون عسكرية» التي تصدر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. العدد الأول ١٩٧٣).
(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه. ص ٦٦ - ٦٧.

(٣٨) المصدر نفسه. ص ٦٨ - ٧٠.

(٣٩) نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ٦٥.

(٤٠) نزار عمار. المصدر السابق. ص ٦٤.

(٤١) المصدر نفسه. ص ٩٢.

(٤٢) سعيد الجزائري. مصدر سبق ذكره. ص ٦٦ - ٧١.

(٤٣) نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ٤١ - ٤٢.

(٤٤) المصدر نفسه. ص ٦٧.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) غانم إبراهيم الحكيم، مصدر سبق ذكره. ص ٦٥ نقلاً عن المجلة الألمانية Horizont، برلين ١٩٧٢. عدد ٢٣. صفحة ١٨.

(٤٧) المصدر نفسه. ص ٧٠.

(٤٨) دينيس ايزنبرغ. الموساد جهاز المخابرات الإسرائيلي السري. ص ١٣٧ - ١٥١.

- نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ٥٠ - ٥١.

(٤٩) دينيس ايزنبرغ. مصدر سبق ذكره. ص ١١٩ - ١٣٥.

- نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ٥٢.

- عبد الوهاب كيالي وكامل زهيري. الموسوعة السياسية. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الأولى آذار ١٩٧٤. ص ٤٦٩.

(٥٠) مازن البندك. أطلس الصراع العربي الصهيوني. ص ٧٨.

- نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ١٥٥ - ١٥٦.

- «الموقف العربي» عدد ١٢٧. الاثنين ٢١ - ٢٧ آذار ١٩٨٣. ص ٢٨.

(٥١) رياض الأشقر. قيادة الجيش الإسرائيلي. ص ٥٤.

(٥٢) نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ١٣٨.

- «السفير» العدد ٣٢١٤. الاثنين ١٨ نيسان ١٩٨٣. الصفحة الأولى.

(٥٣) نزار عمار. ص ١٦٩ - ١٧٠.

(٥٤) المصدر نفسه. ص ١٥٧.

(٥٥) المصدر نفسه. ص ١٤١.

(٥٦) دينيس ايزنبرغ وآخرون. مصدر سبق ذكره. ص ١٧٠ - ١٧٥.

- نزار عمار. ص ١٦ و٢٢٠.
- سعيد الجزائري. ص ٤٦٢ - ٤٦٣.

- «شؤون فلسطينية» العدد ١١٥. حزيران ١٩٨١. ص ٨١.

(٥٧) دينيس ايزنبرغ وآخرون. ص ١٧٣ - ١٧٦.
- نزار عمار. ص ١٦ و٢٤ و٢٢٦
- «شؤون فلسطينية». مصدر سبق ذكره. ص ٨٢.
(٥٨) «المجلة العسكرية» تصدرها مديرية التدريب العسكري في وزارة الدفاع العراقية - بغداد. العدد الثالث. السنة ٥١. تموز ١٩٧٤. ص ٦٦.
(٥٩) المصدر نفسه. ص ٦٧.
(٦٠) مازن البندك. مصدر سبق ذكره. ص ٧٨.
(٦١) «المجلة العسكرية». بغداد. العدد الثالث. ص ٦٨.
(٦٢) المصدر نفسه. ص ٦٩.
(٦٣) مازن البندك. مصدر سبق ذكره. ص ٨٩.
(٦٤) مجلة «المعركة» المجلة العسكرية للثورة الفلسطينية. العدد الأول. السنة الأولى. بيروت ١٩٨١. ص ٣٩ - ٤٠.
(٦٥) «المجلة العسكرية» وزارة الدفاع العراقية. بغداد. ص ٧٢.
- نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ١٨ و٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ و٢٣٩ - ٢٤١.
- رياض الأشقر. قيادة الجيش الإسرائيلي. ص ٨٧ - ٨٨.
(٦٦) سعيد الجزائري. المخابرات والعالم. ص ٣٠٦ - ٣٠٧ و٣١٠.
- فيكتور مارشيتي وجون ماركس. «الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب C.I.A.». الدار المتحدة للتوزيع. بيروت ١٩٨١. ص ٩٩.
(٦٧) من تقرير للمعهد الأميركي للأبحاث السياسية أعده «ديل تاهيتنن» مساعد مدير قسم أبحاث الدفاع والخارجية في المعهد، وقدّم له عضو مجلس الشيوخ الأمريكي روبرت غريفين عضو لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس. ترجمه إلى العربية: نقولا صيقلي بعنوان: «ميزان التسلح العربي الإسرائيلي منذ حرب أوكتوبر ١٩٧٣». تقديم: أحمد سامح الخالدي. منشورات دار القدس. بيروت ١٩٧٤. ص ٦٧ - ٦٩.

# الفصل الرابع

## الموساد وحرب تشرين ١٩٧٣

# الموساد
# وحرب تشرين ١٩٧٣

تفرّغت المخابرات الإسرائيلية بعد حرب تشرين ٧٣، بمساعدة المخابرات المركزية الأميركية وحلفائها في الدول الأوروبية والإفريقية، إلى استمرار ملاحقتها للمقاومة الفلسطينية وخصوصاً على الساحة اللبنانية، بعد عملية فصل القوات التي تمت على كل من الجبهة المصرية والسورية. هذا في الوقت الذي أحدثت فيه عملية تغيير هامة في صفوف قادة الاستخبارات الإسرائيلية على أثر التوصيات التي خرجت بها لجنة التحقيق المعروفة بـ «لجنة إغرانات»، خاصة بعد أن أوصت بمزيد من التنسيق بين الأجهزة المخابراتية الإسرائيلية كرّستها التجربة الناجحة في عملية «عنتيبي» بأوغندا عندما استطاعت تحرير الرهائن الإسرائيليين من أيدي مختطفي طائرة الخطوط الجوية الفرنسية بتاريخ الرابع من تموز ١٩٧٦. وبموجب ذلك أصبح قادة المخابرات الإسرائيلية الجدد في موقع المسؤولية القصوى تجاه "القوة الوحيدة التي بقيت «تعبث» بالأمن الصهيوني وتهدد حياة مستوطنيه في كل يوم، متمثلة بالثورة الفلسطينية.

إزاء هذا الوضع، كان لا بد من تكريس جدارة المنصب والمسؤولية لتحقيق انتصارات هامة على هذا الصعيد تظهر في الوقت نفسه عودة الثقة بهذا الجهاز الذي أثبت ـ عبر مسؤوليه السابقين ـ فشله أمام حرب أوكتوبر بعد حملة من النقد والشكوك التي ارتفعت في معرض تقييم النتائج التي أفرزتها حرب رمضان هذه، كما تثبت أيضاً عامل المقدرة الشخصية للمسؤول القيادي في هكذا جهاز حساس، وكذلك كفاءته العملية في هذا المضمار.

على هذا الأساس، برز إلى قيادة جهاز الاستخبارات الإسرائيلي بعد هذه

الحرب قيادات هامة أثبتت جدارتها ومقدرتها إزاء الوضع الجديد حيث أخذت على نفسها أمر مواجهته. فجاءت على النحو التالي:

١ - عيّن الجنرال «يتسحاق حوفي» على رأس مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد) خلفاً لرئيسها السابق الجنرال «تسفي زامير». وكان «حوفي» قد استقال من الجيش في ١٥ نيسان ١٩٧٤ احتجاجاً على عدم تعيينه رئيساً لهيئة الأركان العامة.

٢ - عيّن الجنرال شلومو غازيت بدلاً من إلياهو زعيرا على رأس المخابرات العسكرية.

٣ - عيّن يشعياهو رافيف مديراً لشعبة الأبحاث في مديرية الاستخبارات خلفاً لـ «آرييه شاليف».

٤ - عيّن «تسفي شاليف» رئيساً لفرع المخابرات في قيادة المنطقة الجنوبية خلفاً للمقدم «غداليا».

أحرزت هذه القيادة في الواقع سلسلة من النجاحات كان لها أثرها الهام في مجرى التطورات الداخلية والخارجية، أعادت إلى هذا الجهاز الثقة المفقودة به.

وكان من أهم الإنجازات التي حققت على هذا الصعيد تحرير الرهائن الإسرائيليين من أرض تبعد عن «إسرائيل» مسافة أربعة آلاف كيلومتر. تلك العملية التي أطلق عليها الإسرائيليون اسماً حركياً: «البرق»، في مطار عنتيبي الأوغندي.

فكيف حصلت هذه العملية؟ ما هي أسبابها ومراحلها؟ وكيف كانت نتيجتها؟.

**عملية عنتيبي ودور المخابرات في إنجاحها:**

في السابع والعشرين من حزيران ١٩٧٦، أقلعت إحدى طائرات الخطوط الجوية الفرنسية من مطار بن غوريون بالقرب من تل أبيب متجهة إلى أثينا ثم باريس، وعلى متنها ٢٤٥ راكباً من بينهم ٨٣ إسرائيلياً.

بعد إقلاعها من مطار أثينا اليوناني ظهر يوم الأحد الواقع في ٢٧ حزيران في طريقها إلى العاصمة الفرنسية، استولت عليها بعد عشر دقائق مجموعة «تشي غيفارا

ووحدة غزة» (نسبة إلى محمد الأسود «جيفارا غزة» عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي استشهد في قطاع غزة في أواخر عام ١٩٧٢) من تنظيم المجال الخارجي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة المناضل الشهيد «جايل العرجا».

وبناءً على أوامر المجموعة الخاطفة غيّرت الطائرة خط سيرها نحو بنغازي في الجماهيرية العربية الليبية، ثم اتجهت جنوباً نحو أوغندا حيث هبطت في مطار عنتيبي قريباً من العاصمة كمبالا فجر الاثنين ٢٨/٦/٧٦.

وما لبث الخاطفون أن أعلنوا عن طريق إذاعة العاصمة الأوغندية أنهم مستعدون لإطلاق سراح الرهائن ـ الذين اقتصروا على الإسرائيليين فيما بعد ـ إذا ما تمّ الإفراج عن ٥٣ سجيناً سياسياً منهم ٤٠ في إسرائيل، ٦ في ألمانيا النربية، ٥ في كينيا، ١ في سويسرا، ١ في فرنسا. وقد شارك الرئيس الأوغندي عيدي أمين دادا شخصياً في المفاوضات باعتباره صديقاً شخصياً للكولونيل باروخ بارليف، رئيس البعثة العسكرية الإسرائيلية في كمبالا قبل توتر العلاقات بين البلدين، والذي كلّف بإيعاز من «الموساد» للقيام بمهمة الاتصال.

أبرزت عملية عنتيبي مدى الارتباط الوثيق بين جهاز المخابرات الإسرائيلي من جهة وأجهزة الاستخبارات الأجنبية من جهة ثانية، وعلى رأسها أميركا وفرنسا وكينيا (سنتطرق إلى هذا الموضوع بعد قليل، وبشكل أوفى وأوسع)، خاصة بعد أن صمّم القادة الإسرائيليون على عدم الانصياع لمطالب الخاطفين والتحضير لعملية عسكرية ضدهم لتحرير الرهائن.

على هذا الأساس بدأت استعدادات التحضير، وبموافقة مجلس الوزراء الذي كان يعقد جلسته الأسبوعية العادية برئاسة إسحق رابين، في الوقت الذي تم فيه تكليف المخابرات الإسرائيلية للكولونيل باروخ بارليف (بوركا) بالاتصال بالرقم (٢٢٤١) وهو تلفون مكتب الرئيس الأوغندي عيدي أمين، وبدء الحوار معه لأطول مدة ممكنة وقد تم ذلك فعلاً، كما بدأت المخابرات الإسرائيلية في إرسال جماعات خاصة للحصول على المعلومات من كينيا إلى داخل أوغندا. كما قدّر الإسرائيليون أن قيامهم بالغارة العسكرية يجب أن يتم قبل فجر ٤ تموز، وهو الموعد الذي حدّده الخاطفون لتحقيق مطالبهم.

ونظراً لبعد المسافة بين إسرائيل وعنتيبي البالغة حوالي أربعة آلاف كيلومتر، فقد تنبّه الإسرائيليون لموقع كينيا القريب من أوغندا (حوالي ٥٠٠ كلم)، وعندما تمت الاتصالات بها، وضعت كينيا نفسها تماماً كقاعدة للعملية، فقدّمت مطاري نيروبي وممباسا وجهزت الوقود اللازم لإعادة الملء، وشاركت في خطوات توفير «السرّية» للعملية. وأمدّت تل أبيب بالمعلومات ثم خرج منها عشرات المندوبين إلى أوغندا للحصول على مزيد من المعلومات «الطازجة»، وبذلك أصبحت كينيا هي القاعدة الأمامية «للغارة».

كلّف اللواء «دان شومرون» بالقيادة العامة لخطة عملية «البرق» في الوقت الذي كان فيه قائد وحدات الكوماندوس الخاصة، كما عيّن العقيد يوني نيتانياهو قائداً تنفيذياً للخطة.

أما القوة التنفيذية فإنها قسمت بدورها إلى مجموعات ثلاث على الشكل التالي:

**المجموعة الأولى**: تكونت من مجموعة طائرات بوينغ ٧٠٧ وهي عبارة عن طائرتين، كانت الأولى منها مركز رئاسة مُتقدم بكامل مواصلاته ويكون بها الجنرال ماتياهو بيليد قائد القوة الجوية ومعه مساعد رئيس الأركان يوكوتيل آدم (الذي أصبح من المسؤولين الأول في الاستخبارات الإسرائيلية، حيث قتل في الدامور بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢/٦/٤). أما الطائرة الثانية فكانت تحمل الأطباء والممرضات.

**المجموعة الثانية**: تكونت من أربع طائرات تحمل أفراد الكوماندوس الذين بلغ عددهم حوالي ٥٠٠ فرد، مع الأسلحة الضرورية للعملية. وقد اختير أغلب عناصرها من الذين زاروا عنتيبي قبل ذلك وقسموا إلى جماعات لكل منها واجبه الخاص: جماعات للتعامل مع قوة الدفاع الأوغندية، جماعات تعمل ضد الفلسطينيين، جماعات للعناية بالرهائن، جماعات لتدمير المطار، جماعات لتدمير الطائرات الأوغندية الموجودة بالمطار. يتم ذلك بعد أن تهبط هذه الطائرات في مطار عنتيبي ليلاً هبوطاً أعمى على المدرج، تقلع بعد الانتهاء إلى مطار نيروبي لإعادة الملء بالوقود في طريق العودة.

أما **المجوعة الثالثة**: فكانت عبارة عن مجموعة من سيارات المرسيدس كتلك

التي يستخدمها الرئيس عيدي أمين دهنت جميعها باللون الأسود حيث تقرر أن تكون أول سيارة تنزل من أول طائرة، تهبط في مطار عنتيبي، ويركب بها القائد التنفيذي للعملية يوني نيتانياهو ومعه بعض الأفراد لكي يسيطروا بها على حرس المطار.

وبالفعل تمكن الإسرائيليون من تنفيذ عمليتهم هذه بنجاح كبير بعد أن زوّدتهم كينيا وفرنسا وبريطانيا وأميركا بالمَعلومات الدقيقة، وقد أبلغت واشنطن بالعملية قبل تنفيذها بشخص هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي. هذا وقد تحركت الطائرات مروراً بشرم الشيخ متجهة نحو نيروبي حيث استغرقت رحلتها عدة ساعات، وكانت نتيجة العملية التي استغرقت ساعة ونصف الساعة، على الشكل التالي:

١ - إنقاذ حياة الرهائن الإسرائيليين وإعادتهم على متن الطائرات المهاجمة إلى مطار «دافيد بن غوريون» بجوار تل أبيب.

٢ - تدمير مطار عنتيبي وطائراته وأبراج المراقبة فيه.

٣ - استشهاد قائد المجموعة الخاطفة المناضل «جايل العرجا» ورفاقه.

٤ - مقتل القائد التنفيذي للعملية العقيد يوني نيتانياهو، في الوقت الذي كان فيه الجنرال ماتياهو بيليد يراقب العملية وهو في الجو.

٥ - أقلعت الطائرات ومعها الرهائن والنيران مشتعلة في مطار عنتيبي. وفي طريق العودة هبطت في نيروبي لإعادة التزود بالوقود.

٦ - أعادت هذه العملية الثقة إلى جهاز الاستخبارات الإسرائيلي من خلال الوسائل والأساليب التي استخدمها يتسحاق حوفي وشلومو غازيت في التعامل مع الوضع الجديد الناشىء فيما يتعلق بالخداع والسرية والحصول على المعلومات واختيار الأشخاص الذين أثبتوا كفاءتهم وجدارتهم في عملية التنفيذ.

٧ - أكدت هذه العملية أهمية الارتباط والتنسيق القائم بين جهاز الاستخبارات الإسرائيلي مع كل من أجهزة الاستخبارات الأميركية والفرنسية والبريطانية وكينيا.

٨ - أثبتت عملية عنتيبي في الوقت نفسه مهزلة المراهنة على «الحمائم» الإسرائيلية،

حيث كانت هذه «الحمائم» إلى جانب «الصقور» تتابع بكل دقة وعن كثب مراحل سير الخطة. والجميع «صقور» أمام مصلحة «إسرائيل» وأمنها، ولا مجال للمراهنة[١].

ارتباط الاستخبارات الإسرائيلية بالاستخبارات الأجنبية:

تشير وثيقة المخابرات المركزية الأميركية (.C.I.A) السرية حول الاستخبارات الإسرائيلية[٢] عن ارتباط هذه الأخيرة وبشكل وثيق مع معظم أجهزة الاستخبارات والأمن العالمية. كما تؤكد في الوقت نفسه أن إدارة الارتباط الخارجي والنشاط السياسي هي المسؤولة عن العلاقات والصلات مع معظم الأجهزة الأجنبية. وفي معظم الحالات يكون مكان الارتباط في الخارج في عواصم أجنبية، رغم أن بعض الأجهزة الأجنبية تتمسك بأن يتم هذا في «إسرائيل».

وفي الوقت الحالي، فإن «الموساد» بالتنسيق مع «الشين بيت» تنظم ارتباطها مع أجهزة الاستخبارات والأمن الأجنبية من خلال عضويتها في «مجموعة كيلووات» وهي منظمة معنية بـ «الإرهاب العربي»، وتضم في عضويتها ألمانيا الغربية وبلجيكا وإيطاليا وبريطانيا ولوكسمبورغ وهولندا وسويسرا والدانمرك وفرنسا وكندا وإيرلندا والسويد والنروج وإسرائيل. وللإسرائيليين أيضاً علاقات غير رسمية تتعلق بالإرهاب مع دول أوروبية أخرى من بينها إسبانيا والبرتغال والنمسا.

وقد بذلت «إسرائيل» على مدى السنين جهوداً لكسر الطوق العربي المحيط بها عن طريق الدخول في علاقات مع البلدان الإسلامية الأخرى في الشرق الأدنى، فأسست «الموساد» في أواخر عام ١٩٥٨ منظمة ثلاثية تسمى «ترايدانت» مع جهاز الأمن الوطني التركي ومع المنظمة الوطنية لاستخبارات الأمن في إيران (السافاك). ومنذ توقيع هذا الاتفاق توفرت «للموساد» علاقة إضافية مع هذه الأجهزة، فوق علاقتها الثنائية مع كل منهم. وتقوم منظمة «ترايدانت» بتنظيم تبادل مستمر للمعلومات، بالإضافة إلى اجتماعات شبه سنوية على مستوى رؤساء الأجهزة.

وينص الاتفاق الأصلي مع تركيا، بالإضافة إلى إضفاء الشرعية على الارتباط الاستخباراتي بين تركيا وإسرائيل، على أن تقدم «الموساد» معلومات حول نشاط عملاء السوفيات في تركيا، والعملاء الذين يعملون ضد تركيا في جميع أنحاء الشرق

الأوسط. وفي مقابل هذا وافق الأتراك على إمداد الإسرائيليين بمعلومات حول ما يمكن أن يؤثر على أمن إسرائيل من النوايا السياسية للدول العربية وحول نشاط وشخصيات عملاء «الجمهورية العربية المتحدة» (هكذا في النص) الذين يعملون ضد «إسرائيل»، كذلك قدمت «الموساد» للأتراك تدريباً في مجال تكنولوجيا الجاسوسية ومقاومة التجسس.

أما الغرض الأساسي للعلاقة الإسرائيلية مع إيران، فهو تنمية سياسية إيرانية موالية لـ «إسرائيل» ومعادية للعرب، في أوساط الرسميين الإيرانيين. وقد دخلت «الموساد» في عمليات مشتركة مع «السافاك» على مدى سنين منذ أواخر الخمسينات، وساعدت «الموساد» نشاطات «السافاك» ودعمت الأكراد في العراق. كذلك كانت «الموساد» تقدم للاستخبارات الإيرانية معلومات حول نشاط مصر في البلدان العربية وحول الاتجاهات التطورات في العراق، والنشاطات الشيوعية المؤثرة على إيران.

وتختلف علاقات الاستخبارات الإسرائيلية في إفريقيا اختلافاً كبيراً من بلد إلى بلد تبعاً للظروف. وتجري نشاطات الاستخبارات الإسرائيلية في إفريقيا عادة تحت غطاء تدريب قوات الجيش والشرطة ومبيعات الأسلحة والمعونات وبرامج التنمية. ولقد مارست الدول العربية بالتنسيق مع منظمة الوحدة الإفريقية ضغوطاً كبيرة ومؤثرة على الدول الإفريقية كي تقطع علاقاتها الرسمية مع «إسرائيل». ورغم قطع العلاقات الدبلوماسية بين «إسرائيل» والكثير من البلدان الإفريقية، فالإسرائيليون ما زالوا يتمتعون بعلاقات جيدة مع أجهزة أمن إفريقية معينة، كما يتمتعون بعلاقات مع أجهزة الاستخبارات في كينيا (وقد رأينا أهمية الدور الذي لعبته كينيا واستخباراتها في إنجاح عملية عنتيبي (البرق) ضد المجموعة الفلسطينية في أوغندا). وفي إفريقيا الوسطى ما زال الإسرائيليون نشيطين في زائير (وقد لاحظنا أهمية الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الإسرائيلي السابق إلى زائير بعد الاجتياح الصهيوني للبنان في جزيران ١٩٨٢). وفي غرب إفريقيا قام الإسرائيليون بتدريب الشرطة وأجهزة الأمن في ليبريا، كما ساعدوا في إنشاء جهاز الاستخبارات العسكرية في غانا (قبل الثورة طبعاً)، وفي إفريقيا الجنوبية لهم علاقات مع استخبارات جنوب إفريقية وأجهزة أمنها.

ولقد كان الإسرائيليون نشيطين جداً في أميركا اللاتينية على مدى السنين. وقد

حققت الاستخبارات الإسرائيلية واحدة من أعظم ضرباتها في الأرجنتين عندما اختطفت الزعيم النازي السابق، أدولف إيخمان. أما مؤخراً، فإن معظم نشاطهم موجّه إلى التدريب والعمليات المضادة للإرهاب.

وعلى سبيل المثال فإن القنصلية الإسرائيلية في ريو دي جنيرو (البرازيل) توفر تغطية لمحطة لـ «الموساد» مسؤولة عن البرازيل والأرجنتين وشيلي وأورغواي، وقد ذهب ضباط من تلك المحطة إلى بوينس إيرس لتدريب الأرجنتينيين، ومن خلال هذه العلاقة أوصى الإسرائيليون بمزيد من العمليات المشتركة المضادة للإرهاب. كما أن الإسرائيليين علاقات بأجهزة الأمن في المكسيك ونيكاراغوا (قبل الثورة) وكوستاريكا وبنما والدومينيكان، وفنزويلا وكولومبيا واكوادور وبيرو. وتعتبر كاراكاس (فنزويلا) هي المركز الإقليمي للاستخبارات الإسرائيلية في شمال وغرب أميركا اللاتينية وفي أميركا الوسطى.

ولقد نشط الإسرائيليون حيناً من الوقت في شرق آسيا، فقدموا تدريباً استخباراتياً لحكومة تايوان ولهم علاقات مستمرة معها، كما أن لهم علاقات مع أجهزة الاستخبارات اليابانية والتايلاندية والأندونيسية والكورية الجنوبية، خصوصاً فيما يتعلق بالإرهاب، والمركز الإقليمي الرئيسي لـ «الموساد» في شرق آسيا هو سنغافورة. وكثيراً ما يسافر رئيس المحطة الإسرائيلية هناك إلى بلدان المنطقة لتنظيم العمل مع أجهزة الاستخبارات في تلك البلدان. وليست لأندونيسيا ـ كبلد إسلامي ـ علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ولذلك فإن علاقات «الموساد» بأندونيسيا محاطة بالسرّية الشديدة وممثل «الموساد» في سنغافورة معتمد لدى الاستخبارات الأندونيسية.

كما أن هناك ضباط من «الموساد» في جاكارتا (عاصمة أندونيسيا) تحت تغطية تجارية. والسبب الرئيسي للعلاقة الأندونيسية هو الحصول على المساعدة في المجهود المضاد للإرهاب ومع ذلك فالإسرائيليون لا يقصرون جهدهم على العمليات المضادة للإرهاب، لكن يجمعون المعلومات ويقومون بنشاط سياسي في بلد إسلامي.

وكنا قد ألمحنا من قبل إلى عملية التنسيق الاستخباري بين «الموساد» وجهاز الاستخبارات السويدي. وقد وصل الأمر إلى تجنيد عدد من عناصر الجهاز السويدي للقيام بالمهمات التجسسية لصالح المخابرات الإسرائيلية، نذكر منهم على سبيل

المثال: «جونار أكبرغ» و«جلبرت أرسون».

كان «جونار أكبرغ» أحد أفراد جهاز الاستخبارات السويدي الذي وضع لخدمة جهاز الاستخبارات الصهيوني حيث تولى التنسيق بينهما مكتب معلومات يدعى: (Information Byron) ويشار إليه بحرفي (I.B).

جندته الاستخبارات السويدية في عام ١٩٦٩، وكلفته بالتجسس على التنظيمات الفلسطينية، وأصبح عضواً عاملاً في «لجنة مناصرة فلسطين» في غوتنبرغ. وقد أرسل أكبرغ عدة مرات إلى الدول العربية ومناطق تمركز الفدائيين في مهمات استطلاعية. ورفعت تقاريره إلى الاستخبارات الإسرائيلية. وفي فترة من الفترات ساهمت هذه الشبكات في العمليات الإرهابية التي قامت بها الاستخبارات الإسرائيلية، سواء بإرسال الطرود المتفجرة أو باتخاذ ستوكهولم مركزاً لانطلاق مجموعات التنفيذ لعمليات القتل الإرهابية. أما «جلبرت أرسون» فقد كان قبطان سفينة سويدية كلِّف بالتجسس على مصر لحساب الاستخبارات السويدية والإسرائيلية عبر التنسيق بين مكتب المعلومات السويدي (I.B.) وجهاز «الشين بيت» الإسرائيلي. وقد أسندت له مهمة تصوير ميناء الإسكندرية ومعرفة عمق الماء وإرسال معلومات عن السفن الحربية في المنطقة[٣].

إن التطرق لهذا الموضوع هو من باب الإشارة فقط للتدليل على بعض النماذج التي تؤكد عملية الارتباط بمجملها وأهميتها بالنسبة للجانب الإسرائيلي، وإيلائها الأهمية التي تستحق.

**الدور الأميركي في المنطقة حتى الاجتياح الإسرائيلي للبنان في ٤ حزيران ١٩٨٢:**

من المؤكد أن التحركات الأميركية في المنطقة العربية كانت تنطلق أولاً وقبل كل شيء من المصلحة الإسرائيلية المترابطة والمتداخلة مع مصلحتها، باعتبار أن الاهتمام الذي توليه أميركا «لإسرائيل» يفوق اهتمامها بإحدى ولاياتها الواقعة داخل الحدود الأميركية، خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر الدولة الصهيونية قاعدة لها ومرتكزاً تضمن من خلاله جميع الامتيازات والمصالح الأميركية حتى أنه أصبح من الضروري القول: إن أمن الولايات المتحدة هو من أمن إسرائيل، وأي مساس بالأمن الإسرائيلي يعتبر بحد ذاته مساساً بأمن أميركا نفسها.

وقد أكد وزير الخارجية الأميركي السابق سايروس فانس على هذه المقولة أثر مناقشة مطوّلة لأول مرة بينه وبين الرئيس جيمي كارتر في منزل هذا الأخير في «بلنز» حول الشرق الأوسط في أواخر عام ١٩٧٦، عندما قال إنه «لم يكن محلاً للسؤال أن حجر الأساس في سياسة كارتر حيال الشرق الأوسط سيبقى هو التزامنا بأمن إسرائيل»[٤].

وعند دراستنا لهذه المسألة بكثير من العمق لاستشفاف أبعاد الاهتمام البالغ بمنطقة الشرق الأوسط من قبل أميركا وفي فترة هامة من عمر المقاومة الفلسطينية التي أصبح أمر تصفيتها صعباً بل ومستحيلاً، في الوقت الذي تصرح فيه رئيسة وزراء العدو الصهيوني غولدا مائير قائلة: «إن أية ثورة مضى عليها عشر سنوات ولم يُستطع القضاء عليها، فمن الصعب تصفيتها بعد ذلك»، عندئذ ندرك معنى الفرز الأميركي لخبراء واختصاصيين في هذه القضية توكل إليهم مهمة وضع الحلول الملائمة ـ طبعاً للمصلحة الأميركية والصهيونية ـ عبر كل الطرق والوسائل التي تكفل الوصول إلى ما يضمن ذلك. ومن هنا كان التركيز على خبراء الاستخبارات الأميركية وكبار سياسييها من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة والاطلاع في هذا المضمار.

ويشير وزير خارجية الولايات المتحدة السابق سـيروس فانس إلى هذا الموضوع الشرق أوسطي قائلاً ومعترفاً في الوقت ذاته بالعامل الاستخباراتي الهام بأنه «كان المستشاران الرئيسيان لي حول الشرق الأوسط هما «روي (ألفريد) أثرتون»، الذي كان عندئذ مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، ثم أصبح سفيراً فوق العادة في مفاوضات الشرق الأوسط، و«هال (هارولد) سوندرز» الذي كان عندئذ مدير الاستخبارات والأبحاث ثم خلف أثرتون.

وكان هذان الدبلوماسيان اللذان يتميزان بكفاءة غير عادية يتمتعان بفهم لا مثيل له للمسائل العربية ـ الإسرائيلية، إذ كان كل منهما منغمساً في المشاكل العربية ـ الإسرائيلية لأكثر من خمسة عشر عاماً. وقد تضاعفت هذه المؤهلات بقدرتهما الملهمة على العمل معاً ومع آخرين من خارج وزارة الخارجيةَ دون منافسة بيروقراطية. وقد كانت تحليلاتهما ومساندتهما البريئة من المصلحة والصبورة والغنية بالخيال حيوية لمشاركتنا في عملية السلام على مدى السنوات الثلاث التالية.

وبمشاركة «أنطوني لاك»، المدير اللامع الذي لا يقدّر، للتخطيط السياسي في وزارة الخارجية والذي اعتمدت عليه اعتماداً كبيراً في العديد من الأمور، قام سوندرز وأثرتون والعاملون معهما بمراجعة شاملة للوضع في الشرق الأوسط في مطلع ١٩٧٧، وقدموا الخيارات السياسية العريضة التي اعتقدوا أنها مفتوحة أمام إدارة كارتر. وقد شاركهما في هذا المشروع الرجل الموهوب واسع الخيال ويليام كوانت، خبير الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي. ولقد عمل كوانت بانسجام كلي مع نظرائه في وزارة الخارجية، ولقد كان التعاون بين هذا الفريق المشترك نموذجاً يحتذيه الآخرون. . . »[٥].

في هذه الفترة كان على رأس وكالة المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A.) الأميرال «ستانزفيلد تيرنر» الذي بقي يدير عملياتها منذ عام ١٩٧٧ حتى ١٩٨١. ومن المسلّم به أن «تيرنر» لعب دوراً أساسياً إلى جانب المخابرات الإسرائيلية في عملية اجتياح لبنان في الخامس عشر من آذار ١٩٧٨، حيث من المستحيل أن يتم ذلك بدون علمه كرئيس للوكالة المركزية من جهة، وبدون تخطيطه وموافقته وإرشاداته وتوجيهاته من جهة ثانية. وقد اعترف «تيرنر» في الثالث عشر من آذار ١٩٨٣ في واشنطن بأن وكالة المخابرات المركزية حاولت في عهد الرئيس جيمي كارتر الإطاحة بالعقيد معمّر القذافي في ليبيا، وبالرئيس الكوبي فيدل كاسترو، ونظام نيكاراغوا وحكم الإمام آية الله الخميني في إيران. لكنه لم يعط مزيداً من التفاصيل حول الطرق التي بحثت أو يحدد أسباب رفضها[٦]، وبالنظر إلى طبيعة الثقل الأساسي للمقاومة الفلسطينية على الساحة اللبنانية، فقد حظيت باهتمام بالغ في الاستراتيجية الأميركية ـ الإسرائيلية، في الوقت الذي مثل فيه حليف المقاومة على هذه الساحة، والمتمثل بالحركة الوطنية اللبنانية، مصدر إزعاج مشترك بالإضافة إلى القلق المتزايد من جراء النمو والالتفاف الشعبي حول هاتين الحركتين اللتين اعتبرتا حركة واحدة وخطراً واحداً على جدول الاستخبارات الصهيونية ـ الأميركية.

ونتيجة لذلك، فقد بلغ التنسيق المخابراتي الأميركي ـ الإسرائيلي شكلاً أرقى في لبنان حيث تبين أن الاستخبارات الإسرائيلية جنّدت عدداً من العملاء في عام ١٩٨٠ ثم أحالتهم إلى الاستخبارات الأميركية ليعملوا في لبنان. وتمكن هؤلاء

العملاء من التوغّل في الأوساط الوطنية قبل اكتشافهم. وكان «جيمس يلن»، رئيس القسم السياسي في السفارة الأميركية في بيروت وشقيق الحاخام الأعلى في مدينة نيويورك، يدير شبكة وكالة المخابرات المركزية الأميركية في بيروت، والتي عمل فيها العملاء المذكورون. وكانت المهمة الرئيسية المعهودة، إلى هذه الشبكة، هي التجسس على الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية لمعرفة معلومات عن قواعدها ومستودعات أسلحتها، وتقديم هذه المعلومات للاستخبارات الإسرائيلية(٧).

ومما لا شك فيه أن هذه المعلومات التي تمكن هؤلاء العملاء من الحصول عليها، لعبت دورها الهام في توجيه الضربات الإسرائيلية إلى قواعد المقاومة إن كان ذلك في مخيمات تواجدها أم خارجها، وبصورة خاصة، أثناء الاجتياح الصهيوني للبنان في الرابع من حزيران ١٩٨٢.

ومن خلال التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين في الولايات المتحدة و«إسرائيل» في تلك الفترة، تبرز لنا بوضوح أهمية التنسيق الأميركي - الصهيوني، ليس على صعيد الاستخبارات وحدها، بل على مختلف الأصعدة وأكثرها أهمية. وقد وصل الأمر بالرئيس الأميركي ريغان، أن يعلن في أول لقاء له بالصحفيين الأميركيين بتاريخ الثالث من شباط ١٩٨١ أن «على أميركا أن تنشىء وجوداً استراتيجياً أمنياً في المنطقة لكي يعلم السوفيات أن أميركا مستعدة للمواجهة، وأن «إسرائيل» التي تشاركنا في المبادىء بجهازها العسكري المستعد للقتال وله تجارب قتال، هي قوة مفيدة لنا»(٨).

في هذا الإطار، تبدو السياسة الأميركية إزاء «إسرائيل» من جانب رؤساء الولايات المتحدة ووزراء خارجيتها على وجه الخصوص، وكأنها من آيات الله البيّنات، وقد كان الرئيس السابق جيمي كارتر ووزير خارجيته فانس من الذين أعلنوا عنها صراحة وبكل وضوح. وجاء خليفته ريغان ووزير خارجيته هيغ للسير على سياسة السلف بل وتعميقها بصورة جذرية، وبشكل يؤدي أحياناً إلى ترداد التصريحات ذاتها التي كان يطلقها كارتر وهيغ في هذا الموضوع.

من هنا نرى بأن الجنرال هيغ، خلال زيارته «لإسرائيل» في أوائل نيسان ١٩٨١، أكد أن أميركا و«إسرائيل» ستعملان معاً لمواجهة الأخطار المشتركة بما فيها

الخطر العسكري والإرهاب العالمي. وقال هيغ بعد اجتماعه بوزير الخارجية الإسرائيلي إسحق شامير ورئيس الوزراء مناحيم بيغن: «بحثنا مع أصدقائنا وسائل مواجهة خطر السوفيات وعملائهم في المنطقة. وإن التزامنا بأمن «إسرائيل» هوأساس السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وأن الرئيس ريغان وأنا نؤمن بأن «لإسرائيل» دوراً هاماً في حماية مصالحنا الاستراتيجية في المنطقة[٩]، على هذا الأساس، كان التركيز على لبنان، وعلى السفارة الأميركية تحديداً. إذ أن «روبرت كلايتون إيمز» من أقدر وأفضل الخبراء الأميركيين في شؤون الشرق الأوسط، كان مديراً لمكتب تحليلات وكالة المخابرات المركزية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، والذي تابع تطوراتها لعشرين عاماً. وفي عام ١٩٨١، قرر «إيمز» تقوية مركز الرصد التابع للوكالة والعامل في نطاق السفارة الأميركية في بيروت، حيث أوفد إليها مساعده «بول ليبنغول» وكان يعمل تحت ستار ملحق بالسفارة، والآنسة «ليزا بياسيلا» وكانت تعمل كزميلها «دوغلاس غرين» كسكرتيرة ثالثة في سلك السفارة الأميركية، وقد قضى هؤلاء الثلاثة نحبهم في حادث الانفجار الذي تعرضت له السفارة بتاريخ الثامن عشر من نيسان ١٩٨٣، مع رئيسهم «روبرت ايمز» نفسه. إلا أن الرئيس الإداري لمركز الرصد «ريان كوكر» كان خارج نطاق دائرة الانفجار في مكان ما في السفارة بعيد عن واجهتها، فنجا من الموت المحقق بأعجوبة[١٠].

ومن المؤكد أن هذا الجهاز، جهاز الرصد الأميركي في السفارة، لم يكن بعيداً عن رصد تحركات المقاومة وقيادتها، وكذلك الحركة الوطنية اللبنانية، وتسليم هذه المعلومات للاستخبارات الإسرائيلية عبر ممثليها الكثر في السفارة الأميركية في بيروت، أو في أي مدينة أخرى، كي تتعامل «إسرائيل» مع هذه المعلومات، على الأرض، تماماً كما تعاملت في العاشر من نيسان عام ١٩٧٣، أثناء عمليتها في قلب بيروت، في شارع فردان، حيث كان للسفارة الأميركية دورها الأول في هذا المجال.

هذا ولم يقتصر التنسيق الأميركي ـ الإسرائيلي على الشكليات والعمل الميداني المحدّد؛ بل انتقل إلى تكريسه بعقود واتفاقات ومعاهدات تضمن استمراريته وديمومته. فنتيجة المباحثات التي جرت بين وزير الدفاع الإسرائيلي آرييل شارون، ووزير الخارجية الأميركي الجنرال هيغ، صدرت اتفاقية التفاهم الأميركي ـ الإسرائيلي

حول التعاون الاستراتيجي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨١. وقد أكدت الاتفاقية «أن العلاقة بين أميركا و«إسرائيل» مبنية على علاقة الأمن المشترك للبلدين، وضرورة التعاون الاستراتيجي لمواجهة جميع التهديدات السوفياتية في المنطقة». كما نص البند الأول منها على أن «التعاون الأميركي - الإسرائيلي الاستراتيجي مبني لمواجهة تهديد سلام وأمن المنطقة من قبل الاتحاد السوفياتي والقوى التابعة للسوفيات».

وأوضحت الاتفاقية مجالات التعاون الأميركي - الإسرائيلي الاستراتيجي خاصة في مجال التدريبات العسكرية المشتركة وإعداد القوات المستعدة للتدخل، وتبادل المعلومات العسكرية، والقيام بمناورات مشتركة شرق البحر الأبيض المتوسط، وتخزين الأسلحة والمعدات الأميركية العسكرية في قواعد عسكرية بإسرائيل[١١].

لم يقتصر الدور الإسرائيلي من خلال هذه الاتفاقية، على ما يبدو، على منطقة الشرق الأوسط وحدها. وقد أوضح وزير الدفاع الإسرائيلي شارون في تصريح له بتاريخ الرابع عشر من كانون أول ١٩٨١، في معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب قائلاً: «إن اتفاقية التفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي بين أميركا و«إسرائيل» تشكل الخطوة الأولى لعلاقة أمنية مثمرة ومفيدة ومتمشية مع سياسة الدفاع التي طرحتها... ثم يضيف قائلاً: إن دور إسرائيل يتعدى منطقة الشرق الأوسط، ويشمل دول تركيا وإيران وباكستان ومنطقة الخليج وإفريقيا الشمالية، وإن على «إسرائيل» أن تلعب دوراً استراتيجياً وتحافظ على تفوّقها العسكري في المنطقة»[١٢].

وهذا ما أكدته رئيسة الوفد الأميركي إلى الأمم المتحدة «جين كيركباتريك» في مقال عن أميركا الوسطى في العشرين من نيسان ١٩٨٣، حول الخطر الذي يهدد الأمن الأميركي، لكنها تعدّت الأمن الأميركي لتتحدث عن الأمن الإسرائيلي في أميركا الوسطى. وقد قالت السفيرة الأميركية: «هناك خطة لخلق أميركا وسطى شيوعية لو نجحت تكون لها نتائج خطيرة على أمننا وعلى أمن حلفائنا الأوروبيين وعلى مركز إسرائيل الدولي». خطورة هذا الكلام هو أن مسؤولة أميركية بمستوى كيركباتريك كانت مرشحة لمنصب سكرتير مجلس الأمن القومي، تمد أمن إسرائيل إلى أميركا الوسطى، مما يؤكد أن تحالف أميركا مع إسرائيل ليس قاصراً على الشرق الأوسط وإنما يتعدّاه إلى أميركا اللاتينية»[١٣].

## الدور الأميركي في الاجتياح الإسرائيلي للبنان في ٤ حزيران ١٩٨٢:

في الثالث من شهر حزيران ١٩٨٢، تعرض السفير الإسرائيلي في لندن «شلومو أرغوف» لمحاولة اغتيال على أيدي مجموعة من رجال الثورة الفلسطينية، أصيب إصابة بالغة لكنه لم يمت. بيد أنه لم ينج من الشلل الجزئي بعد طول علاج. ولقد اتخذت السلطات الإسرائيلية من هذا الحادث مبرراً لشن أكبر حملة إعلامية ضد المقاومة كتمهيد لاجتياح لبنان. وفي صباح اليوم التالي، كانت آلة الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية في طريقها لإزالة الكثير من معالم لبنان، أيقن العالم بعدها أن ضخامة هذا العدوان لا يمكن أن تكون مطلقاً بمثابة ردّة فعل على محاولة اغتيال أحد المسؤولين الدبلوماسيين الإسرائيليين في العاصمة البريطانية؛ هذا في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأميركية تعلن استنكارها للاجتياح الإسرائيلي، وتحاول ـ على حد زعمها ـ العمل على وضع حد لذلك. بالإضافة إلى إعلانها مرات عدّة بأنها ليست على علم بعملية «سلامة الجليل» الحزيرانية.

إلا أن التطورات اللاحقة كشفت فيما بعد زيف الإدعاءات الأمريكية، وأثبتت في الوقت نفسه معرفة المسؤولين الأميركيين في البنتاغون والمخابرات المركزية ووزارة الخارجية، بخطة الاجتياح، كما أعلنوا موافقتهم عليها، وهم الذين بادروا لإعطاء الضوء الأخضر للبدء بعملية التنفيذ في الرابع من حزيران ١٩٨٢.

في هذا الإطار، صرّح الرئيس السوفياتي يوري أندروبوف مؤكداً أن الامبريالية الأميركية هي التي خططت لحرب لبنان وأشرفت على تنفيذ العدوان الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية، وهي التي ستحاول قطف ثمار نتائج هذه الحرب[١٤].

وجاءت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين فيما بعد لتنسف كل التبريرات التي تذرّعت بها الحكومة الإسرائيلية عند إعلانها عملية «سلامة الجليل» ولتثبت في الوقت ذاته التنسيق الاستراتيجي الأميركي ـ الإسرائيلي، والالتزام الصحيح بكل بنود العقود والاتفاقات المبرمة بين الجانبين بهذا الخصوص.

وليس أدل على ذلك من تأكيد وزير الدفاع الإسرائيلي نفسه، آرييل شارون، عندما أعلن أنه خلال زياراته المتعددة لواشنطن أطلع المسؤولين الأميركيين على عملية

لبنان. وقال شارون في حديث لصحيفة «واشنطن بوست»: «منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١، بحثت مع - المسؤولين الأميركيين - إمكانية القيام بالعملية، وبحثتها مرات عدة مع ألكسندر هيغ عندما حضر إلى الشرق الأوسط، وبحثتها مع وزير الدفاع كاسبار واينبرغر عندما ذهبت لواشنطن في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وبحثتها مراراً مع السيد فيليب حبيب، ولم أخبىء أسراراً عنهم». وأكد شارون أن المسؤولين الأميركيين «يشاركوننا في البرامج ويوافقون على كل شيء»[١٥].

ونظراً للمهمة الملقاة على عاتق المخابرات ومسؤوليتها الكبرى، وموقعها في عملية اتخاذ القرار السياسي وانعكاساته العسكرية، فإنها لم تكن بعيدة عن جميع هذه المباحثات الدقيقة المتعلقة بتفاصيل الخطط ودقائقها. وقد أشارت «كلوديا رايت» إلى ذلك قائلة بأن: «مساعد شارون «أريبه غانغر» كان قد قدم بزيارة للبنتاغون الأميركي، بالإضافة إلى عدد من العسكريين الإسرائيليين للتنسيق العسكري مع أميركا، هذا بالإضافة إلى اطلاع المخابرات على تفاصيل خطة الهجوم على لبنان»[١٦]. وبالرغم من التصريحات الأميركية التي «فوجئت» بعملية «سلامة الجليل» وأنكرت علمها بها، عادت لتعترف بكل وضوح بسياسة الدجل والخداع التي اتبعت عند بدء الاجتياح الصهيوني للبنان. ففي الثالث والعشرين من حزيران ١٩٨٣، أكد مسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية أن الجنرال ألكسندر هيغ عرف تفاصيل الخطة خلال اجتماعاته المتكررة مع شارون في أواخر أيار، وأنه أعطى الضوء الأخضر لقيام إسرائيل بالعملية العسكرية، وأكد هؤلاء المسؤولون أن هيغ كان يؤيد إسرائيل تأييداً قوياً بعد قيام إسرائيل بالهجوم[١٧]. وأشارت التقارير إلى أن الحكومة الأميركية كانت على معرفة بأهداف إسرائيل البعيدة المدى، وأنها أيّدت الهجوم الإسرائيلي على لبنان في محاولة القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية[١٨].

وكما توضحت القضية على صعيد المسؤولين السياسيين الأميركيين، فإنها لم تبق في إطار الإبهام والسرّية بالنسبة لضلوع البنتاغون الأمريكي في العملية الإسرائيلية الواسعة ضد لبنان والقوى الوطنية والتقدمية فيه؛ وَقد بدا التنسيق غير العادي بين الجانبين عبر الصفقات العسكرية وتبادل المعلومات، مما دفع بالباحثة «كلوديا رايت» إلى كتابة مقالها بعنوان «البنتاغون لم يفاجأ بالهجوم الإسرائيلي» تقول فيه بوضوح:

«تشير المعلومات إلى أن القوة العسكرية البحرية والجوية الأميركية الهائلة التي غطّت شواطىء لبنان طوال فترة الحرب تجمعت وتحركت نحو مواقعها قبل بدء الحرب. وبذلك كان البنتاغون الأميركي يعرف موعد بدء الحرب وقام بالتحرك العسكري اللازم لدعم الهجوم الإسرائيلي والتنسيق معه طوال فترة الحرب»[١٩].

وفي المجال العسكري، بدأ البنتاغون الأميركي يتابع عملية الدراسات المشتركة للاستفادة من نتائج الحرب في لبنان. وقام وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر بزيارة إسرائيل في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وأعلن بأن «القوة العظيمة للجيش الإسرائيلي هي إحدى الوسائل لتحقيق السلام في المنطقة»[٢٠].

وبدأ واينبرغر المباحثات العسكرية مع شارون، وأعلن شارون فيما بعد أن إسرائيل ستقدم للبنتاغون الأميركي كل المعلومات العسكرية الهامة والتي تفيد أميركا، وأرسل البنتاغون الأميركي رئيس جهاز الرصد العسكري «أندرو مارشال» على رأس وفد عسكري لإسرائيل، وقام الوفد بتوقيع اتفاقية مع شارون لتبادل المعلومات في المجال العسكري حول الحرب في لبنان وحول السلاح السوفياتي وما حققه السلاح الأميركي خلال هذه الحرب[٢١].

ونظراً للنجاحات التي أحرزتها «إسرائيل» في عملية اجتياحها للبنان، زادت أهميتها في نظر واشنطن. لكن هذا النجاح لم يكن ليتحقق دون اشتراك الأسلحة الأميركية الصنع، التي لم تتوقف يوماً عن التدفق إلى «إسرائيل»، وأن النجاح الذي حققته الولايات المتحدة لم يكن ليتم لولا «آلة الحرب» الإسرائيلي الذي يتقن الإفادة من هذه الأسلحة، وتوظيف هذا الإتقان لتحسين مستوى صناعة الأسلحة المحلية ورفع مستواها من ٤٠٪ إلى ١٠٠٪ إذا ما بقيت إسرائيل «طفلاً مدللاً وعبئاً عسكرياً على أميركا» على حد قول الرئيس السابق لهيئة أركان حرب القوات المشتركة في أوروبا الجنرال «جورج براون»[٢٢].

وفي تصريح له بتاريخ شهر أيلول ١٩٨٢، أكد موشي أرينز سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، أن الحكومة الأميركية أصبحت تقدّر بعد الحرب أهمية «إسرائيل» الاستراتيجية كشريك لأميركا، وما قدّمته من خدمات من أجل حماية مصالح أميركا في المنطقة[٢٣]. هذا في الوقت الذي كان يعلن فيه وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز

«أن أميركا ملتزمة كلياً بأمن «إسرائيل»، وهذا الالتزام لا ينبع فقط، من مبدأ خلقي، بل من الإيمان بأن «إسرائيل» القوية والآمنة هي مصلحة أميركية»[٢٤]. كما أكد «جورج بوش» في التاريخ نفسه، وهو نائب الرئيس الأميركي ومن كبار مسؤولي المخابرات المركزية الأميركية، أكد معارضة الكلية لقيام دولة فلسطينية، كما «طالب الدول العربية بالاعتراف الصريح بحق «إسرائيل» في الوجود وضرورة مشاركة الأردن في المفاوضات. كما أكد أن العلاقة بين أميركا وإسرائيل لا تزال قوية جداً»[٢٥].

فجميع هذه التصريحات ليست مطلقاً فقاعات في الهواء، أو مجرد تصريحات لإرضاء الرأي العام اليهودي في الولايات المتحدة معدّة للاستهلاك المحلي فقط. وإنما تأخذ بعدها الدقيق من خلال تجسيدها وتكريسها حقيقة واقعة على الأرض بتطبيق عملي مبرمج ومدروس، بعيد كل البعد عن سياسة الخداع التي تنتهجها الولايات المتحدة مع حلفائها الآخرين من العرب مثلاً، لأنها تدرك أن صدق تعاملها مع «إسرائيل» هو الذي يدفع هذه الأخيرة لأن تكون «العصا الغليظة» في وجه الدول العربية، تهوّل بها في الوقت الذي تراه مناسباً لذلك؛ وما أكثر هذه الأوقات المناسبة.

أما على صعيد الاستخبارات الإسرائيلية التي لعبت دورها في الاجتياح الصهيوني للبنان، نذكر على سبيل المثال، رئيس الاستخبارات والمهمات الخاصة الجنرال «يتسحاق حوفي» الذي اشترك في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، كما شارك في حرب حزيران من عام ١٩٦٧، وكذلك في حرب تشرين ١٩٧٣. إلا أنه قدم استقالته من الجيش بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٧٤ احتجاجاً على عدم تعيينه رئيساً لهيئة الأركان العامة خلفاً للجنرال دافيد اليعازار. عيّن خلفاً «لتسفي زامير» في رئاسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد) اعتباراً من أول أيلول ١٩٧٤، لكن هويته لم تكشف آنذاك. وقد أحيل على التقاعد نهار الأحد الواقع في ١٢ أيلول ١٩٨٢، وله من العمر خمسة وخمسين عاماً[٢٦].

إلى جانب «حوفي» كان هناك رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الميجر جنرال «يهوشواع ساغي» الذي أقيل من منصبه على أثر لجنة كاهان الخاصة بالتحقيق في مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في أيلول من عام ١٩٨٢، وقد عين بدلاً منه الجنرال «أهود باراك» الذي قاد في عام ١٩٧٣ «عملية فردان» والتي كانت نتيجتها استشهاد

ثلاثة من قادة المقاومة الفلسطينية هم كمال ناصر، كمال عدوان، وأبو يوسف محمد النجار مع عدد من مقاتلي الثورة. وقد تنقل «باراك» في مناصب قيادية كثيرة وشارك في حرب تشرين ١٩٧٣، حيث قاد كتيبة دبابات حاربت في «المزرعة الصينية» (غربي قناة السويس)، وأصبح بعدها قائداً للواء مدرع ثم قائداً لفرقة مدرّعة.

وشغل «باراك» أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان في الرابع من حزيران ١٩٨٢ منصب نائب قائد القطاع الشرقي الجنرال «أفيغدور بن غال». كما شغل منصب رئيس شعبة التخطيط في هيئة الأركان العامة وعمل لبعض الوقت في شعبة الاستخبارات العسكرية.

عيّن «أهود باراك» رئيساً للاستخبارات العسكرية بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٨٣، بعد إدانة ساغي في مجزرة صبرا وشاتيلا[٢٧].

بالإضافة لهؤلاء، فقد لعب اللواء «يكوتيل آدام» دوراً مهماً في عملية «سلامة الجليل» وهو أحد مسؤولي الاستخبارات الكبار، حيث شارك ميدانياً في عمليات الاجتياح وقتل على سطح الجامعة الأميركية في المشرف قرب الدامور بعد أن نصب له فدائيون فلسطينيون مكمناً مسلحاً، أدى إلى مقتله مع أشخاص عسكريين كانوا برفقته. وقد تكتمت السلطات الإسرائيلية ثلاثة أيام قبل أن تعلن نبأ موته بعد أن تناقلته وكالات الأنباء العالمية مؤكدة على أهميته وجسامة الخسارة بالنسبة «لإسرائيل» وجهاز استخباراتها، باعتباره خريج مدرسة الأركان والقيادة في الجيش الإسرائيلي، وقد بدأ حياته العسكرية بانضمامه إلى الهاغاناه في عام ١٩٤٣ حيث شارك في حرب ١٩٤٨، وعدوان ١٩٥٦ على مصر، وكذلك في حرب ١٩٦٧، وحرب تشرين ١٩٧٣، وكان على رأس القوة الإسرائيلي من الكوماندوس التي هاجمت مطار عنتيبي في الرابع من تموز ١٩٧٦، لتحرير الرهائن الإسرائيليين من أيدي جماعة الفدائيين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد استدعى من دراسته في ١٥ نيسان ١٩٧٨ حيث عين نائباً لرئيس الأركان ورئيساً لشعبة الأركان العامة[٢٨].

وعندما نتطرق إلى هؤلاء، لا يعني ذلك أن الاستخبارات الإسرائيلية كانت تعتمد عليهم فقط، بل كان إلى جانبهم جيش كبير من هذا الجهاز، بل كل الجهاز؛ إلا أن الإشارة إليهم تنطلق من خلال المسؤولية التي كان يمارسها هؤلاء، وبالتالي

الدور الذي كان عليهم القيام به، خاصة بالتنسيق مع الاستخبارات الأجنبية، وخصوصاً مع المخابرات المركزية الأميركية (.C.I.A).

لم تكن الاستخبارات الإسرائيلية بعيدة عن ارتكاب المجازر، وقصف المدنيين وزرع الموت والرعب في كل مكان تصل إليه جحافل الغزو البربري الصهيوني. بالإضافة إلى المشاركة الدقيقة في شن الحملة النفسية على المحاصرين في كل مدن لبنان وقراه، وهي التي تجيد لعبة «الاحتراف» في هذا الموضوع في سبيل أهداف عديدة كانت تتوخاها قيادةُ الصهيونية السياسية والعسكرية. وتبقى عملية حصار بيروت، والأسلوب الصهيوني في التعامل معها، من أكبر النماذج العالقة في أذهان الشعب اللبناني والعربي والدولي، ولا يمكن أن تمحي آثارها من ذاكرته. وقد لجأ العدو الصهيوني إلى انتهاج أساليب شتى لإيقاع الشقاق والانقسام بين مقاتلي الثورة الفلسطينية وحلفائها الوطنيين في لبنان وبين المدنيين الذين كانوا يشكلون البحر الذي تعيش فيه هذه الثورة ومقاتليها. وكثيراً ما حلّقت الطائرات الإسرائيلية في سماء بيروت المحاصرة لتتولى توزيع البيانات الموجّهة إلى «المدنيين» و«المواطنين الأبرياء»، بقلم رجال الاستخبارات الذين احترفوا صياغة الكلمات الهادفة والمعبّرة لتحقيق الأهداف المرسومة في دوائرها وكواليسها. وهذا النموذج من البيانات التي رميت في سماء بيروت، يثبت بوضوح أبعاد هذا المخطط ودقّته، يقول البيان:

«إلى السكان. إن جيش الدفاع الإسرائيلي يواصل حربه ضد المخرّبين ولم يستعمل بعد كامل قوته إنما ليس هو معنى بالمسّ بالمواطنين الأبرياء وبمن لم يحارب ضدّه. أنت الساكن في بيروت. استغل وقف إطلاق النار وانقذ حياتك.

أمامك الإمكانيات التالية:

أ ـ عن طريق قوات جيش الدفاع الإسرائيلي شرقاً على محور بيروت ـ دمشق.

ب ـ شمالاً إلى اتجاه طرابلس.. انقذ حياتك وحياة أعزّائك.

**الإمضاء: قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي»**

وإذا لم نتطرق إلى كل ما اقترفته آلة الحرب الأميركية الإسرائيلية من قصف وقتل وتدمير وتخريب في كل الأماكن التي وصلت إليها «الحضارة» عن طريق أداتها و«وكيلها المعتمد» في الشرق الأوسط، فإننا نجد أنفسنا أمام ظاهرة لا يمكن القفز

عليها وتجاوزها، حيث تعطي بالتالي صورة واضحة عن العقلية المجرمة التي تتداخل فيها الأنسجة الأميركية والإسرائيلية إلى الحد الذي يستحيل معه التمييز والتفريق؛ وتظهر فيها استخبارات كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، قوة واحدة، ذات قيادة واحدة وتنفيذ مشترك على طريق هدف مركزي واحد. وتتمثل هذه الظاهرة بمجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في منتصف أيلول ١٩٨٢.

**مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا والتنسيق الأميركي ـ الإسرائيلي فيها:**

لم تعش عاصمة عربية حالة شبيهة كتلك التي عاشتها بيروت خلال مرحلة حصارها التي شاركت فيها آلات الحرب البرية والبحرية والجويّة، دامت أكثر من شهرين قاست خلالها كل أنواع القهر والمعاناة أمام أنظار العرب والعالم الذين ظنوا أنفسهم أمام شاشة سينمائية وعرض متواصل من أفلام «جيمس بوند» و«دالاس» و«الكوي بوي» الأميركي، ولم يستيقظوا من غفوتهم اليقظة إلا على أنباء عالمية تضج بها كل وسائل الإعلام الدولية حول دخول قوات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أول عاصمة عربية هي بيروت، بعد أن شهدت قوات متعددة الجنسيات من أميركية وفرنسية وإيطالية، أوكلت لها مهمة ضبط الأمن والحفاظ على حياة المدنيين الباقين في عاصمة لبنان، من فلسطينيين ولبنانيين، بعد انسحاب المقاومة منها بضمانة أميركية بعدم السماح لإسرائيل بدخول بيروت مطلقاً.

وعلى مدار الحصار الذي أطبق على بيروت، كان فيليب حبيب، المبعوث الشخصي للرئيس ريغان، يتعهد غير مرة باسم حكومته، وباسم الرئيس رونالد ريغان، بأن إسرائيل لن تدخل بيروت بتاتاً. هذا قسم وعهد. وكان الرئيس صائب سلام ورفاقه من الشخصيات المجتمعة في دارته وبينهم وزراء الحكومة السابقين علي الخليل، ومصطفى درنيقة، ومحمد يوسف بيضون، ومروان حمادة، وخالد جنبلاط، وعبد الرحمن اللبّان، يعوّلون على وعد فيليب حبيب من خلال تصريحات شيمون بيريز زعيم المعارضة الإسرائيلية ورئيس حزب العمال الإسرائيلي، الذي أعلن معارضته عدة مرات لدخول «ساحال» (اللفظة العبرانية لاسم الجيش الإسرائيلي) إلى العاصمة بيروت[٢٩].

وجاءت التطورات اللاحقة لتثبت أن فصول المأساة لم تنته بعد. وأن الخطط

المرسومة لاستكمال المسلسل الإجرامي، لا يمكن إبقاءها رهينة الإدراج والكواليس، والوقت ملائم جداً للتنفيذ.

لذلك ما إن قاربت الساعة الثالثة من بعد ظهر الرابع عشر من أيلول ١٩٨٢، حتى كانت العاصمة اللبنانية تشهد رحيل آخر جندي من القوات المتعددة الجنسيات، التي تعهدت بالبقاء بعد انسحاب المقاومة ريثما يعود الأمن والاستقرار إلى لبنان.

وفي الساعة الرابعة وعشر دقائق من اليوم نفسه، تعرض المقر المركزي «للقوات اللبنانية» إلى انفجار هائل، حيث كان الرئيس بشير الجميل يعقد اجتماعاً لكبار قادته وأركانه، أدى إلى مصرع الرئيس الجميل وعدد كبير من رفاقه المجتمعين.

تحرك القوات الإسرائيلية في هذا الوقت باتجاه المنطقة الغربية من بيروت ضاربة بعرض الحائط كل التعهدات الأميركية التي قطعها المبعوث فيليب حبيب إلى جميع المسؤولين الذين التقى بهم، خاصة في منزل الرئيس صائب سلام، ولم يأبه حبيب ومن ورائه الإدارة الأميركية، لتلويث العهد والقسم، لأن جنازير الدبابات والملالات الإسرائيلية التي لوّثته، هي أميركية الصنع، بمعنى أنها من «أهل البيت»، خاصة وأن الجنرال هيغ أيد بقوة اقتحام بيروت الغربية لكنه اقترح دخول «القوات اللبنانية»[٣٠]. ثم عمدت «إسرائيل» بعد مصرع الرئيس بشير الجميل إلى امتصاص النقمة الكتائبية ولتظهر في الوقت نفسه عدم علاقتها ومشاركتها بجريمة الاغتيال، فلجأت لاقتراف مذبحة كبرى تغطي بوحشيتها وضخامتها مجزرة الأشرفية. فكان مخيما صبرا وشاتيلا هدف الضربة التالية في الجدول الصهيوني - الأميركي بواسطة «القوات اللبنانية». تعتبر مجزرة صبرا وشاتيلا من أبرز الأحداث بعد الاحتلال الإسرائيلي للبنان، وقد تسارعت كل وسائل الإعلام العالمية للحديث عنها بعد أن هزت ضمير العالم نظراً للعدد الهائل من الضحايا اللبنانيين والفلسطينيين المدنيين العزّل الذين سقطوا خلالها بالآلاف.

وقد كتب الصحافي اليساري اليهودي «أمنون كابيليوك» حول هذا الحدث كتاباً صدر له في باريس بعنوان «صبرا وشاتيلا... تحقيق في مذبحة»، أشار فيه أنه حوالي ظهر الخامس عشر من أيلول، التقى الجنرال دروري، قائد القوات الإسرائيلية في لبنان، في مقره العام، بقائد «القوات اللبنانية» فادي إفرام، وسأله ما إذا كان رجاله

قادرين على الدخول إلى صبرا وشاتيلا. وكان جواب القائد الكتائبي: «نعم، فوراً».

غادرت القوات الكتائبية قواعدها لتتجمع قرب مطار بيروت الدولي. واتجه زهاء ألف وخمسمائة رجل نحو بيروت الغربية، مسترشدين بالأسهم والإشارات التي رسمت بالدهان في الأمس على جدران المدينة.

وفي الساعة ١٥، التقى الجنرال آموس يارون، قائد القوات الإسرائيلية في بيروت، مع اثنين من ضباطه، بالمسؤول عن استخبارات «القوات اللبنانية» إلياس حبيقة، وفادي إفرام. وبمساعدة صور فوتوغرافية جوية قدمتها إسرائيل، كان المجتمعون يصوغون مجمل عملية الدخول إلى المخيمين. وقد أكد الجنرال الإسرائيلي للمسؤولين الكتائبيين بأن قواته ستقدم كل المساعدة الضرورية «لأجل تنظيف المخيمين من الإرهابيين». وقد اتصل الجنرال أمير دروري إثر ذلك هاتفياً بأرييل شارون وزير الدفاع وأعلن له قائلاً: «إن أصدقاءنا يتقدمون في المخيمين. وقد قمنا بتنسيق دخولهم»، فأجابه أرييل شارون: «تهانينا. نحن نوافق على عملية أصدقائنا».

ويضيف أمنون كابيليوك قائلاً: وهذه المرة، دخل حبيقة ورجاله إلى المخيمات الفلسطينية بمباركة إسرائيل. وحسب تحقيق إذاعة التلفزيون الإسرائيلي، فإن حبيقة قد جمع، في مقره العام، معاونيه الرئيسيين. كان هناك نائباه إميل عيد وميشال زوين، وقائد الشرطة العسكرية الكتائبية ديب أنستاز، وقائد بيروت الشرقية مارون مشعلاني، والمسؤول عن الكوماندوس جوزيف إده. وأخيراً ضابط الارتباط الدائم مع القوات الإسرائيلية، «جيسي» الذي كان يردد لمن يريد أن يسمعه أنه لا يوجد حل سوى تذبيح الفلسطينيين في مخيمات بيروت.

لقد تحركت وحدة من ١٥٠ كتائبياً تجمعت قرب المطار. واجتازت حي الأوزاعي، ومرت أمام ثكنة هنري شهاب، ووصلت إلى المقر العام «للقوات اللبنانية»، القائم عند مفترق السفارة الكويتية، في مبنى الأمم المتحدة. وفي المقابل، نحو الشمال، كان الإسرائيليون قد أقاموا عند نفس المفترق مركزاً للرصد والقيادة في مبنى ضباط الجيش اللبناني. وهذا المركز يبعد مائتي متر عن أحد الأماكن حيث كانت تجري المذابح في مخيم شاتيلا. ومن سطح ذلك المبنى المؤلف من سبع طبقات،

يمكن الإطلال على المخيم كله[٣١].

بعد ذلك، لا بد لنا من التساؤل حول أبعاد الخطوة التي أقدمت عليها القوات المتعددة الجنسيات في انسحابها من بيروت قبل حصول المجزرة، بعد أن تسلّمت المدينة وتعهدت بالحفاظ على أرواح المدنيين المتواجدين فيها بعد انسحاب المقاومة منها. في هذا الإطار، يبرز الدور الأميركي القذر بالتنسيق مع الاستخبارات الإسرائيلية والقادة السياسيين والعسكريين فيها. وخير شهادة على ذلك ما أدلى به ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة، في شهادته حول معركة بيروت ومجزرة المخيمات قائلاً: بيروت مدينة دخلت التاريخ من أوسع أبوابه. وقف أمامها قاتل الأطفال والنساء، شارون الجبان، عاجزاً عن احتلالها رغم ما بحوزته من معدات أميركية ضخمة. فشل شارون في أن يقتحم بيروت عندما كان هؤلاء الأبطال من القوات المشتركة يزنّرون خصرها. وفي خلسة من ليل رحيلنا، وبتواطؤ من الإدارة الأميركية، سفح القاتل دم المدينة الشامخة بعد خروجنا منها.

في ذلك اليوم، كنت في روما، وكان لي يومها لقاء مع وزير الخارجية الإيطالي. قلت له: «أنت مسؤول عن المذبحة القادمة ضد أهل بيروت». لم أكن أتصوّر أن المذبحة ستقتصر على مخيمي صبرا وشاتيلا. طبعاً أعرف لماذا اختاروا صبرا وشاتيلا. هما مركز قيادتنا ورمز ثورتنا. قلت لوزير الخارجية الإيطالي: «أود أن أسأل: بأي حق تسحبون قواتكم من بيروت دون أن تبلغوني. لقد سلّمت المدينة لكم عند خروجي منها، ولم أسلّمها للجيش اللبناني. سلّمت المدينة للقوات الثلاث المتعددة الجنسيات، الفرنسية والإيطالية والأميركية، ولأربعة وخمسين مراقباً دولياً. فكيف حصل ما حصل؟»، قال الوزير الإيطالي: «لقد مورس علينا ضغط أميركي». وأيضاً أوضح لي السفير الإيطالي عمليات الضغط التي مارسها عليه فيليب حبيب وقال: راجعت بنفسي شولتس فقال لي: سوف نرحل لأننا لا نريد البقاء في هذه المدينة ولا نتحمل مسؤولية ما سيجري بها.

إذن، كان الأميركيون يعرفون ما سيجري في المَدينة. نفس الكلام قيل لي عندما قابلت في تونس كلود شيسون، وزير الخارجية الفرنسي؛ فبعد مرور أيام على المذبحة التقيت شيسون وحمّلته مسؤولية ما حصل، فقال إن ضغطاً أميركياً كبيراً

مورس عليهم للخروج من بيروت. هذا الكلام موجود في محاضر جلستين رسميتين بيني وبين وزيري الخارجية الإيطالي والفرنسي، كل على حدة[٣٢]. هذا بالإضافة إلى ما ذكره ياسر عرفات تفصيلياً حول المشاركة الأميركية المباشرة في الحرب عن طريق العدد الكبير من الخبراء الأميركيين المجهزين بأحدث الأسلحة، وهم الذين لم يأتمنوا حتى الجيش الإسرائيلي على استعمال هذه الأسلحة المتطورة. وقد اعترف وزير الدفاع الأميركي نفسه، كاسبار واينبرغر، بتسليم القنابل العنقودية والفراغية للجيش الإسرائيلي مرفقة حتى بخبرائها الأميركيين، للقيام بتجربتها ميدانياً على أرض المعركة في لبنان. وقد وجّه واينبرغر رسالة شكر للجيش الإسرائيلي إثر معارك بيروت، لحسن استخدامه للسلاح الأميركي الحديث. وقد اعترف الجنرال ألكسندر هيغ عند خروجه من الإدارة الأميركية بأن الحملة الإسرائيلية كانت بتخطيط وتمويل وتسليح كامل من الإدارة الأميركية. البعض يستغرب أن يقبض الإسرائيليون ثمن حملتهم هذه؛ لا غرابة في الأمر، فالحملة التي قام بها مرتزقة الجيش الإسرائيلي هي بالأصل حملة مدفوعة الأجر[٣٣].

إزاء هذا الوضع، وبعد ردّة الفعل العالمية على مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا أعيدت القوات المتعددة الجنسية إلى بيروت واضطرت «إسرائيل» أمام المظاهرات التي انطلقت في مختلف المدن الفلسطينية المحتلة مندّدة ببيغن وشارون وسياسة الحكومة، في لبنان، اضطرت أمام ذلك لتشكيل لجنة تحقيق في المجزرة سميت بـ «لجنة كاهان»، وقد ضمّت هذه اللجنة كلاً من «إسحق كاهان»، رئيس المحكمة العليا، رئيس اللجنة، و «أهارون باراك»، قاضي المحكمة العليا، عضو اللجنة، و «يوناه إفرات»، جنرال (احتياط) عضو اللجنة.

ادّعت السلطات الإسرائيلية أن موافقتها على وجود هذه اللجنة هي تجسيد لإيمانها «بالديمقراطية». إلا أن العودة لجذور الصهيونية ومراحلها ودراستها بكل عمق ودقّة، والتي على أساسها قامت دولة «إسرائيل»، نرى بكل وضوح أن تاريخها عريق في هكذا «ديمقراطية»، لأنها «ديمقراطية» المجازر والمذابح المتلاحقة وكذلك «ديمقراطية» الاعتقالات والتصفيات والتشريد والحقد الأسود، تغسل أيديها بعد كل جريمة ثم تمشي بكل وقاحة في جنازة الضحية وكأن شيئاً لم يكن، أو لا علم لها به

ولا يمتّ إليها بصلة. هذا ما فعلته في كثير من القرى والمدن الفلسطينية المحتلة، وتابعت فصوله في لبنان لتتوّجه بمجزرة صبرا وشاتيلا، التي حمّلت مسؤوليتها «للقوات اللبنانية» وتبرأت من كل علاقة بها من قريب أو بعيد. إلا أن نتيجة التحقيق الذي صدر بهذا الخصوص، رغم ما تضمنه من عقوبات «تخفيفية» بحق بعض المسؤولين السياسيين والعسكريين ورجال استخبارات إسرائيليين، فإنها تثبت في الوقت نفسه ضلوع «إسرائيل» من قمة رأسها حتى أخمص قدميها في ارتكاب هذه المذبحة ـ الحدث. ونرى ضرورياً في هذا الإطار تسجيل التوصيات التي خرجت بها «لجنة كاهان» بعد أن عقدت ستين جلسة، استمعت خلالها إلى ثمانية وخمسين شاهداً، واستمرت في تحقيقاتها أشهراً عدة، حيث تقول اللجنة في تقريرها: في ما يتعلق بالتوصيات التالية التي تخص مجموعة من الأشخاص الذين يشغلون مناصب رئيسية في الحكومة وقوات الدفاع الإسرائيلية أخذنا بعين الاعتبار واقع أن كل واحد من هؤلاء يمتلك في سجله إنجاز العديد من الخدمات العامة والعسكرية التي أدّيت بتضحية وتفان في سبيل دولة «إسرائيل». وإذا ما كنا على أي حال، قد توصلنا إلى نتيجة بأنه من الملزم لنا التوصية ببعض الإجراءات ضد عدد من هؤلاء الأشخاص، فبسبب الإقرار بأن خطورة المسألة وانعكاساتها على أسس الأخلاق العامة في دولة «إسرائيل» تتطلب مثل هذه الإجراءات:

- رئيس الوزراء. وزير الخارجية. ورئيس الموساد...:

بالنظر إلى ما قررناه حول مدى مسؤولية كل منهم، فإننا مع الرأي بأنه يكفي تحديد مسؤوليتهم، دون الحاجة إلى أية توصيات أخرى.

- قائد المنطقة الشمالية الميجر جنرال أمير درووري:

... لقد كلف الجنرال درووري بالعديد من المهمات الصعبة والمعقدة في أثناء دخول جيش الدفاع الإسرائيلي إلى بيروت الغربية، وهي مهمات كان عليه إنجازها بعد فترة طويلة من الحرب الصعبة. ولقد اتخذ بعض الإجراءات لإنهاء التصرفات الكتائبية، وذنبه يكمن في عدم إكماله هذه التدابير. ويبدو لنا، آخذين بعين الاعتبار هذه الظروف، أنه يكفي تحديد مسؤولية الجنرال درووري بدون اللجوء إلى أي توصية أخرى.

ـ وزير الدفاع، السيد أرييل شارون:
. . . إن وزير الدفاع يتحمل مسؤولية شخصية. ومن الملائم برأينا، أن يتحمل وزير الدفاع النتائج الشخصية المناسبة الناجمة عن العيوب التي تم الكشف عنها فيما يتعلق بالطريقة التي أخلّ فيها بواجباته. وإذا ما لزم الأمر، ينبغي أن ينظر رئيس الوزراء ما إذا كان عليه ممارسة صلاحياته وفق المادة (٢١ ـ أ) من القانون الأساسي التي تنص على أنه «يحق لرئيس الوزراء، بعد اطلاع الحكومة على نيته في القيام بذلك، عزل وزير من منصبه».

ـ رئيس الأركان العامة، اللفتنانت جنرال رفائيل إيتان:
. . . لقد خلصنا إلى نتائج خطيرة بشأن تصرفات ووجوه تقصير رئيس الأركان اللفتنانت جنرال رفائيل إيتان. ربما أن رئيس الأركان سيكمل مدة خدمته في نيسان (إبريل) ١٩٨٣. وإذ نأخذ بعين الاعتبار أن احتمال تجديد هذه المهمة ليس وارداً، فليس ثمة داع، عملياً، لتقديم أية توصية بشأن متابعته مهامه كرئيس للأركان. ولهذا رأينا الاكتفاء بتوضيح مسؤوليته بدون أية توصيات إضافية.

ـ مدير الاستخبارات العسكرية، الميجر جنرال يهوشواع ساغي:
. . . أوجه التقصير شديدة الخطورة لمدير الاستخبارات العسكرية الميجر جنرال يهوشواع ساغي، في إهماله لواجبات منصبه. ونحن نوصي بإعفاء الجنرال ساغي من منصب مدير الاستخبارات العسكرية.

ـ قائد الفرقة البريغادير جنرال عاموس يارون:
. . . إننا نوصي، آخذين بالاعتبار كل الظروف، بأن لا يشغل الجنرال يارون أي مركز قيادة عملياتي في جيش الدفاع الإسرائيلي، وأن لا يعاد النظر في هذه التوصية قبل مضي ثلاث سنوات.

هذا ولم تنسَ اللجنة أن تشير في نهاية تقريرها إلى أن «هدفها الرئيسي كان إلقاء الضوء على كل الوقائع المهمة المرتبطة بارتكاب الفظائع، وهي اكتسبت لهذا السبب أهمية من منظور الثبات الأخلاقي «لإسرائيل»، وممارستها كدولة ديمقراطية تحافظ على المبادىء الأساسية للعام المتمدن»[٣٤].

وهكذا يبدو بوضوح ذلك الدور الذي تضطلع به الاستخبارات الإسرائيلية،

خاصة فيما يتعلق بارتكاب المذابح الجماعية، بالتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية التي أوكلت لمبعوثيها بالقيام بمهمة الضغط على القوات المتعددة الجنسية للابتعاد عن مسرح الجريمة.

ومن المؤكد أنه لو لم يكن رئيس مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد)، قد مضى على تسلمه منصبه الجديد هذا سوى أربعة أيام فقط، لصدرت بحقه التوصية نفسها التي صدرت بحق الجنرال يهوشواع ساغي رئيس الاستخبارات العسكرية. وقد ذكر تقرير لجنة كاهان بأن رئيس (الموساد) كان قد تسلم منصبه بتاريخ الثاني عشر من أيلول ١٩٨٢، أي قبل مصرع الرئيس بشير الجميل بيومين، وقبل حصول المجزرة بأربعة أيام. خاصة وأن بعض الصحف، ومنها «النهار اللبنانية» كانت قد ذكرت بأن رئيس الموساد الإسرائيلي الجنرال «يتسحاق حوفي» أحيل على التقاعد بتاريخ ١٩٨٢/٩/١٢، إلا أنها لم تشر إلى اسم خليفته.

بالإضافة لهؤلاء، فإننا نرى من خلال عودتنا لوقائع الجلسات التي أجرتها «لجنة كاهان» أن قائمة من رجال الاستخبارات الإسرائيلية، ومن مختلف فروعها قد جرى التحقيق معهم، كما هو الحال فيما يتعلق بـ «موشي شيفروني» وهو لفتنانت كولونيل في الاستخبارات العسكرية الذي أدلى بشهادته أمام اللجنة قائلاً بأنه جرى إيقاظه عند فجر يوم الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧، وقيل له إن هناك أنباء عن أن ٣٠٠ شخصاً قد قتلوا في شاتيلا وصبرا، وقال بأنه أمر بنقل هذه المعلومات إلى مساعد وزير الدفاع أرييل شارون[٣٥]. وكذلك الحال في التحقيق مع رئيس فرع الاستخبارات الداخلية (شين بت) بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٧[٣٦]. ومع ضابطين آخرين إلى جانب الجنرال «يتسحاق حوفي» رئيس الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد)، لم يذكر اسمهما، وكثير غيرهم بالنظر إلى السرّية المطلقة التي تنتهجها قيادة الموساد في هذا المجال. والجدير بالذكر «أنه فيما كانت أيدي القتلة تذبح الناس من كل الجنسيات داخل المخيمين (صبرا وشاتيلا)، اتجهت وحدة عسكرية إسرائيلية بقيادة ضباط من الموساد إلى مبنى مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، والواقع في شارع كولومباني المتفرع من شارع السادات في رأس بيروت، وبعد تفتيش المركز شرع عناصر الوحدة في نقل موجوداته من الكتب والوثائق والتجهيزات الإليكترونية والأثاث وحملتها شاحنات عسكرية إسرائيلية مباشرة إلى إسرائيل»[٣٧].

من هنا نلاحظ أن فروع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، وخاصة الموساد، لا يقتصر دورها على المجازر والإبادة البشرية، بل يندرج تحت هذا الاسم (المهمات الخاصة) جميع مظاهر الحياة الإنسانية التي تدخل في صلب اهتمامات البشر الحياتية، وليس المظهر الثقافي والعلمي البحت إلا أحد هذه المظاهر الهامة. وعندما كان «مركز الأبحاث» من أهم المراكز العلمية التي تتبع لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان باعتباره محتوياً على أهم الوثائق والمصادر الخاصة بالصراع العربي ـ الصهيوني، فقد عمدت «الموساد» إلى مصادرة جميع محتوياته لكي تحرم المنظمة من هذا السلاح الفعال الذي تمتلكه، حيث تفتقر إليه جميع المراكز الثقافية والعلمية الأخرى. وهذا ما يعتبر في نظر الكثيرين «مجزرة ثقافية» تعادل في تأثيرها كثيراً من المذابح التي ارتكبت على أيدي الصهاينة في كثير من البقاع العربية.

هذا، ولم تكن المرة الأولى التي تقدم عليها «الموساد» بصدد «مركز الأبحاث» بقصد تدميره وإحراق محتوياته. وقد سبق ذلك مجموعة من الاعتداءات توّجت بالاعتداء الكبير بتاريخ الخامس من شباط ١٩٨٣. وهذا ما يدل على الإصرار الصهيوني الأميركي في القضاء على هذا المركز وإبادته، حيث عرف في العام ١٩٦٩ إلقاء متفجرة عليه أدت إلى تحطيم زجاج المدخل. ثم عرف حملة الطرود الملغومة التي انفجر أحدها في صيف ١٩٨٢ بالمدير العام الأسبق للمركز الدكتور أنيس صايغ أدى إلى إصابته بأضرار في يديه وعينه وأذنه. وفي أواخر سنة ١٩٧٤ (شهر كانون الأول) أطلقت على المركز أربع صواريخ من على ظهر سيارة، أصابت المكتبة وأتلفت بعض مئات من الكتب. وكذلك في تموز وآب وأيلول ١٩٨٢، وإن لم يكن من «الموساد» مباشرة، فعن طريق حلفائها وعملائهم.

**المكافآت والمكافآت المضادة بين الولايات المتحدة و «إسرائيل»:**

مثّلت منطقة الشرق الأوسط، وما زالت تمثّل، العامل الأكثر إلتهاباً وتفجراً بين مناطق العالم. وعلى هذا الأساس، اعتبرت نقطة الثقل الأساسية في الاستراتيجية الدولية. ولنفس الاعتبارات التي انطلقت منها المصالح الفرنسية والبريطانية عندما كانتا في موقع الامبراطوريات الاستعمارية، اتخذت الامبريالية الأميركية موقع الهجوم على المنطقة مرتكزة بشكل أساسي على قاعدتها المستقبلية الأمامية في الشرق الأوسط،

والتي تمثلت بالقوة الصهيونية وربيبتها «إسرائيل». كما اتخذت هذه الأخيرة في الوقت نفسه موقع الاعتماد المبدئي على القوة الدولية الجديدة التي ظهرت على حساب القوتين القديمتين ومع التحفظات التي أبداها الرئيس الأميركي روزفلت، إلا أن الرئيس ترومان أعلن جهاراً تأييده للحركة الصهيونية التي انتقلت قيادتها إلى أميركا، متخذة منها مركزاً فعالاً لممارسة نشاطها وتغلغل نفوذها، حتى أصبحت العلاقة وثيقة جداً بينهما، إلى الحد الذي اعترف فيه الرئيس ترومان باستقلال اليهود في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، بعد دقيقة واحدة من إعلان هذا الاستقلال على أثر الانسحاب البريطاني من فلسطين. وهكذا شكّلت «إسرائيل» الممثل الأول للمصالح الأميركية في المنطقة و«وكيلها المعتمد» في الشرق الأوسط. كما أصبحت مشروعاً لترسانة الأسلحة التدميرية المتطورة من إنتاج التكنولوجيا الأميركية. ذلك «أن التزويد بالسلاح يعتبر من أكثر العوامل أهمية في الاستراتيجية الأميركية، لأن التزويد بالسلاح ـ كما هو معروف جيداً ـ له أثر فوري أكبر من بناء السدود أو إرسال المعونات الاقتصادية، كما أنه بالتأكيد أكثر تحقيقاً للربح. ويعتبر بيع السلاح بالنسبة إلى الأمم الصغيرة والكبيرة على السواء الأداة الرئيسية للدبلوماسية ولا سيما بعد أن أصبحت الحكومات تحل محل تجار الموت الذين كانوا يبيعون بضاعتهم لجميع الأطراف المتصارعة»(*).

إن الولايات المتحدة تأخذ بعين الاعتبار، بصورة طبيعية، عامل «الفجوة العددية» التي تحكم إسرائيل في ملايينها الثلاثة أو الأربعة، مقابل ما يزيد على مئة وخمسين مليون عربي يتوزعون على أكثر من عشرين دولة عربية. وليس من الصدفة بعدها أن تتدخل وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) مباشرة لوضع الخطط الكفيلة بتكريس «التفوق» الصهيوني على الدول العربية مجتمعة، مع العلم أن الكثير من حكام هذه الدول تربطهم علاقات وثيقة بالولايات المتحدة ومسؤوليها أكثر من ارتباطهم بحكام عرب، كما يعتمدون في عملية التسليح على الأسلحة الأميركية نفسها. إلا أن الولايات المتحدة لا تنقل تكنولوجيتها الأكثر تقدماً وتطوراً إلا إلى «إسرائيل»، لأنه من غير المسموح به أن تتعادل الأسلحة السوفياتية مع الترسانة

---

(*) (أمين هويدي. السياسة الأميركية والسعي نحو السيطرة. مجلة «شؤون عربية» عدد ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٣، ص ٣٨ ـ ٣٩).

الأميركية أو تواجهها. . . بينما تزيد عملية التزويد بالسلاح الأمريكي من قوة «إسرائيل» وقدرتها وتشجّعها على العدوان، فإن نفس السياسة تقود العرب إلى موقف الضياع على أساس إحساسهم بتضاؤل قوتهم. . . وفي الوقت الذي تحظّر فيه الولايات المتحدة على نفسها تزويد العرب بالأسلحة المتطورة، فإن تسليمها إلى «إسرائيل» يتم بسهولة كلية. وعندما يحدث توجيه من الرئيس الأمريكي لاستعمال عملية التزويد بالسلاح لتحقيق الاستقرار الإقليمي فإن ذلك يفسّر الاعتداءات والمجازر التي حدثت في لبنان مؤخراً(**).

ومنذ قيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين في عام ١٩٤٨، ازدادت عملية الصراع العربي ـ الصهيوني تفاقماً وحدّة. وإذا تجاوزنا جميع الحروب التي خاضتها «إسرائيل» ضد العرب على امتداد مراحل عمرها، بالسلاح الأمريكي خصوصاً، وصولاً إلى الاجتياح الصهيوني للبنان في حزيران ١٩٨٢، فإننا لا نغفل أو نتجاهل النتائج التي تمخّضت عنها تلك الحروب، وبالتالي، الموقف الأمريكي منها على الأخص؛ وقد تطرق الكثير من الباحثين، من سياسيين وعسكريين، إلى الدراسة الموضوعية لهذه الحروب ومن مختلف جوانبها، حيث أشبعت درساً وتمحيصاً. إلا أن تركيزنا على نتائج عملية «سلامة الجليل» من ناحية التنسيق الأميركي ـ الإسرائيلي الذي تجلّى بصوره الواضحة في كل لحظة من لحظات الاجتياح، يقودنا إلى الاعتراف بـ : «أن النجاح الذي أصابته إسرائيل في حرب لبنان لم يكن ليتحقق دون اشتراك الأسلحة الأميركية الصنع، التي لم تتوقف يوماً عن التدفّق إلى «إسرائيل»، وأن النجاح الذي حققته الولايات المتحدة لم يكن ليتم لولا «إله الحرب» الإسرائيلي الذي يتقن الإفادة من هذه الأسلحة، وتوظيف هذا الاتقان لتحسين مستوى صناعة الأسلحة المحلية ورفع مستواها إلى مئة بالمئة إذا ما بقيت «إسرائيل» «طفلاً مدللاً وعبئاً عسكرياً على أميركا» على حد قول الرئيس السابق لهيئة أركان حرب القوات المشتركة في أوروبا الجنرال جورج براون». فكيف كافأت أميركا «إسرائيل» وكيف كان الردّ الإسرائيلي؟.

---

(**) (أمين هويدي. المرجع السابق. ص ٣٩ ـ ٤٠).

**مكافأة أميركا لإسرائيل:**

في الأول من كانون أول ١٩٨٢، أوردت جريدة «نيويورك تايمز» تصريحاً لرئيس الجمعيات العبرية الأميركية ألكسندر شندلر، أدلى به في أواخر تشرين الثاني من العام نفسه، يقول فيه بأنه «لا يمكن لأميركا أبداً أن تتمكن من مكافأة إسرائيل على ما كسبته أميركا من خلال حرب لبنان، ولكن باستطاعتنا مساعدة إسرائيل من خلال الدعم السياسي والمالي والعسكري، وهذا جزء من سياسة مصلحتنا الأميركية ومكاسبنا الأميركية»(٣٨).

من خلال ذلك، نرى بصورة واضحة عمق التحالف والتنسيق القائم بين الولايات المتحدة و «إسرائيل». كما نلحظ في الوقت نفسه أهمية الدعوة لتعزيز هذا التحالف وتعميقه. وليس أدل على ذلك من قضية الدكتور «ستيفن براين» التي شغلت الصحافة الدولية فترة لا بأس بها مع أنها جزء من سلسلة تمثل بمجملها موقع القوة الصهيونية في الإدارة الأميركية ومدى التجاوب الأميركي وموافقته الكلية على المصلحة الإسرائيلية.

■ فالدكتور «ستيفن براين» هو يهودي أميركي، شديد التعصب لإسرائيل. كان يعمل (خلال الفترة من تشرين ثاني (نوفمبر) إلى شباط (فبراير) ١٩٧٩) باحثاً في اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الشيوخ. وهي وظيفة كان قد فقدها لفترة قصيرة امتدت من نيسان (إبريل) ١٩٧٨، إلى تشرين ثاني (نوفمبر) من العام نفسه، وهي أيضاً وظيفة شغلها خلال السنوات ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨. وكان لخروجه منها قصة، هي بداية كشف تجسّسه لصالح إسرائيل. وكان «براين» يعمل في عام ١٩٨٠ مساعداً للسناتور الأميركي الجمهوري الراحل كليفوردكيس، حيث كان «براين» في الوقت نفسه مديراً تنفيذياً لـ «المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي»، ومستشاراً للجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية. و «المعهد اليهودي» هو مستودع التفكير العسكري الأميركي، الذي ترعاه مالياً ومعنوياً السفارة الإسرائيلية في واشنطن. و «شؤون الأمن القومي» بالنسبة إليه، هي شؤون الأمن القومي الإسرائيلي وليس الأميركي... على الرغم من أنه مسجّل كهيئة أميركية. أما لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية فهي عصب اللوبي اليهودي والإسرائيلي في أميركا... وبالأخص في الكونغرس.

عيّن «ستيفن براين» منذ أيار (مايو) ١٩٨١، نائب مساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون سياسة الأمن الدولي. والمنصب استحدث له خصيصاً، بعد تولّي الرئيس ريغان الرئاسة في كانون ثاني (يناير) ١٩٨١. ومن واجبات هذا المنصب منع تسرّب التكنولوجيا العسكرية الأميركية إلى بلدان أجنبية. وقد عيّن براين في هذا المنصب (الذي يضعه في أشد الأماكن حساسية وخطورة بالنسبة لأسرار «البنتاغون» العسكرية والتكنولوجية) على الرغم من أنه اتهم - وحقق معه بواسطة مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي (أف. بي. إي) في العامين ١٩٧٨ و١٩٧٩ - بتهمة التجسس لحساب إسرائيل.

وكان «لريتشارد بيرل» - وهو رئيس «براين» ومساعد وزير الدفاع الأميركي لسياسة الأمن الدولي - الدور الأساسي في تعيين «براين» مساعداً له في هذا المنصب، وقد صدر قرار من الرئيس ريغان بتعيينه في هذا المنصب.

وفي ٩ آذار ١٩٧٨، اتصل رجل الأعمال الأميركي ميشيل سابا - اللبناني الأصل - بوزير العدل الأميركي، ليبلغه بأنه سمع «براين» يتحدث مع أعضاء من أركان حرب الإسرائيليين في «كافيتريا» بفندق «ماريسون» في العاصمة واشنطن. وأقسم سابا قانونياً، أنه سمع «براين» يعرض على الإسرائيليين تقديم وثيقة سرية خاصة بالبنتاغون لهم، استطاع أن يحصل عليها بحكم عمله في مجلس الشيوخ. وأضاف سابا في شهادته أن «براين» قدّم توجيهات إلى الإسرائيليين حول كيفية ممارسة الضغط (اللوبي) داخل الكونغرس ضد بيع صفقة طائرات أف - ١٥ للسعودية. وأن «براين» كان يستخدم ضمير «نحن» وهو يتحدث عن الإسرائيليين، وضمير «هم» وهو يتحدث عن الأميركيين.

وعندما بدأت التحقيقات مع «براين» من قبل اثنين من مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي، وصف الأشخاص الذين يجلس إليهم في «كافيتريا» فندق ماريسون، بأنهم من مسؤولي الدفاع والدبلوماسيين الإسرائيليين.

وقد استطاع «براين» خلال فترة إدارته المباشرة «للمعهد اليهودي» أن يوثق صلته بالبنتاغون وأن يجعل من مصادر البنتاغون ومعلوماته رصيداً، يمد به الإسرائيليين تحت غطاء النشاط البحثي للمعهد.

وفي يوم ٦ نيسان ١٩٨٣ أقامت رابطة العرب الأميركيين (الرابطة القومية للأميركيين من أصل عربي) دعوى ضد وزارة العدل الأميركية بشأن قضية «ستيفن براين»، حيث طلبت الرابطة المذكورة الحصول على ملفات التحقيق مع «براين» من وزارة العدل. وأخيراً أبلغت وزارة العدل الرابطة أن أربعمائة صفحة من ستمائة صفحة، تشملها ملفات التحقيق في قضية «براين»، هي في حكم المفقودة. والأخطر من ذلك أن ملفات «البنتاغون» خالية من أي ورقة عن «ستيفن براين». وإذا علمنا أن لكل المسؤولين في المراكز الرئيسية والعليا - من العسكريين والمدنيين في البنتاغون - إضبارة فيها نبذة عن حياة كل منهم، والمناصب التي تولاها، والشهادات التي حصل عليها، أدركنا معنى أن لا توجد واحدة خاصة بـ «براين» بالذات[٣٩].

ورغم الضجة التي أحدثتها قضية «براين»، إلا أن المكافأة الأميركية لإسرائيل جاءت على لسان أكثر من مسؤول أميركي، أعلن بصورة وقحة على مسمع العالم كله عدم استعداد الولايات المتحدة لمحاكمة «ممثل إسرائيل وعميلها براين» في هذه القضية، ولن ترضخ لكل الحملات والدعوات التي تستهدف موقفها المبدئي من «إسرائيل» خاصة من العرب.

هذه الوقفة الأميركية تجاه «إسرائيل» وعملائها في أهم المراكز حساسية في الولايات المتحدة، تعزّز بصورة أكثر تجذّراً المقولة التي أصبحت من مسلّمات هذا العصر والتي تؤكد أن أمن «إسرائيل» هو من أمن أميركا، بل أمن أميركا كله، ولا يمكن التفريط بأيٍّ من حلقاته.

■ ومن خلال مراقبة التطورات الدائمة والمستمرة في كل القطاعات الأميركية، فإننا نلمس عمق الضغط الصهيوني وتأثيره إلى الحد الذي تنعدم فيه إمكانية التصوّر بوجود نفوذ آخر غير نفوذ «اللوبي الصهيوني» في كل أنحاء المقاطعات التي تشملها أميركا.

وفي هذا العصر الذي بلغ فيه التقدم العلمي والتكنولوجي أرقى درجاته المتمثلة بالقوة النووية، حيث تحتل الولايات المتحدة مكانةً من الدرجة الأولى في هذا المجال، فإننا نستطيع القول بأن هذا العصر هو «العصر النووي اليهودي» في أميركا، بالنظر إلى أبعاد القرار الذي اتخذ من قبل البحرية الأميركية بإطلاق اسم الأدميرال

(المتقاعد) «هايمان ريكوفر»، على غواصة نووية من فئة لوس أنجلوس. وإذا عرفنا أن «ريكوفر» يهودي، فإننا ندرك أن البحرية الأميركية لا يمكن أن تقدم على خطوة كهذه دون موافقة الإدارة الأميركية وتأثير الصهاينة فيها.

وهذه الغواصة التي قُرِّر أن يطلق اسم «ريكوفر» عليها هي من الغواصات التي تسير بالطاقة النووية، ومن المقرَّر أن يتم تدشينها في أواخر العام الحالي (١٩٨٣)، وتدخل الخدمة الفعلية خلال العام ١٩٨٤.

وكان الأدميرال «ريكوفر» قد تقاعد في أول شباط (فبراير) ١٩٨٢ من منصب نائب مساعد وزير الدفاع للمفاعلات البحرية، ونائب قائد إدارة المحركات النووية في «قيادة أنظمة البحر». وذلك بعد أن قضى في الخدمة أطول فترة قضاها شخص في تاريخ البحرية الأميركية، حتى أنه عندما تقاعد كان قد بلغ من العمر ٨١ عاماً. وكانت حكومات أميركية متعاقبة تخشى إحالة ريكوفر على التقاعد بسبب نفوذ جماعات الضغط اليهودية... إذ أنه كان يشغل أعلى منصب في القوات المسلحة يشغله يهودي.

وجدير بالذكر أن ريكوفر ـ بإطلاق اسمه على غواصة نووية جديدة ـ أصبح ثالث شخص يطلق اسمه على قطعة بحرية، وهو لا يزال على قيد الحياة. الأول هو كارل فينسون (وقد توفي في أوائل عام ١٩٨٣) وكان عضواً بمجلس النواب. وأطلق اسمه أثناء حياته على حاملة طائرات. والثاني هو أرلاس بيرك، الرئيس الأسبق للعمليات البحرية، وقد أطلق اسمه على مدمّرة حاملة للصواريخ الموجّهة[٤٠].

■ وفي أحيان كثيرة، تزعم الولايات المتحدة أنها تريد فرض عقوبات على «إسرائيل» ومقاصصتها بهدف الإذعان لمطالب أميركية، أو تلبيناً لموقف إسرائيلي اتخذ بشأن قضية تهتم بها الولايات المتحدة «اهتماماً بالغاً». كما حدث مثلاً فيما يتعلق بقرار الحظر الأميركي على طائرات الـ «أف ـ ١٦» لإسرائيل، أثناء غزوها للبنان. إلا أن أميركا سرعان ما تضرب قراراتها بعدئذ بعرض الحائط وتعود إلى أسلوب «الدلع» و «الملاطفة» مع ابنتها المدلّلة «إسرائيل».

وقد ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» بتاريخ السابع من أيار ١٩٨٣، أن وزير

الخارجية الأميركي جورج شولتز يقول بأن بلاده سترفع حظراً على «بيع» ٧٥ طائرة من طراز «أف ـ ١٦» إلى «إسرائيل» في أعقاب موافقة إسرائيل على سحب قواتها من لبنان. . . وفي نبأ من عمّان (عاصمة الأردن) قالت الصحيفة أن شولتز أبلغ الصحفيين المسافرين معه من إسرائيل إلى عمان، أن إسرائيل ستحصل على الطائرات بحلول عام ١٩٨٥[٤١].

■ وبالإضافة إلى التزويد الأمريكي بالطائرات المتطورة «لإسرائيل»، فإن الأمر لم يقف عند هذا الحد. بل الأكثر من ذلك فقد عمدت الولايات المتحدة إلى مساعدة «إسرائيل» على تصنيع طائرة متطورة تنافس مثيلاتها الأميركية في السوق الدولي، وهي طائرة «لافي Lavi» كان يطلق على هذه الطائرة في الماضي اسم «آرييه Arieh»، واستؤنف العمل على تطويرها تحت اسم «لافي»[٤٢].

ومنذ بداية إعداد مشروع الطائرة «لافي»، وضع الإسرائيليون نصب أعينهم ضرورة الاستعانة بالتكنولوجيا ورؤوس الأموال الأميركية. وكانت فكرة المشروع تختفي أو تظهر عل السطح حسب تطور مجرى المباحثات الأمريكية ـ الإسرائيلية حول مساهمة الولايات المتحدة في المشروع ومدى استعدادها لدعمه. ويبدو أن المسائل المتعلقة بالدعم الأميركي كانت البند الأول في مباحثات اللجنة التي زارت واشنطن مؤخراً، وكانت تضم الجنرال «لابيدوت» رئيس أركان سلاح الطيران الإسرائيلي وعدداً من كبار المسؤولين في الصناعة الجوية الإسرائيلية. وتشير الأنباء التي تسرّبت حول اجتماعات تلك اللجنة مع المسؤولين في واشنطن، ومنهم في الوكالة المركزية للمخابرات، بأن عدداً من الشركات الأميركية سيحمل الأعباء الأساسية في تطوير الطائرة الجديدة وإنتاجها. وسيكون على شركات: غرومان، وفوت، وجنرال دايناميكس تثمير ١٦٠ مليون دولار من أجل المحرك PW 1120، في حين سيكون على الشركات: ITT وهيوز وتليداين وفايرشيلد وويستنغهاوس المساهمة في مجالات الأجهزة الإلكترونية. ويقدّر الخبراء حجم المشاركة الأميركية في المشروع بما لا يقل عن ١,٢٥ مليار دولار، مع أن تكاليف التطوير كلها لا تزيد عن ١,٣٧ مليار. كما أنهم يقدّرون بأن «إسرائيل» ستنتج ثلاثمائة (٣٠٠ طائرة) طائرة «لافي» قيمتها ٣,٢٧ مليار دولار، وأن تغطية الجزء الأكبر من هذا المبلغ ستتم بأموال المساعدات العسكرية

والقروض طويلة الأجل، التي تقدمها الحكومة الأميركية إلى الدولة الصهيونية. إن هذه المقاتلة بالفعل هي طائرة أميركية تحمل نجمة داود[٤٣].

وفي النصف الثاني من شهر أيار ١٩٨٣، أرسل وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز برقية سرّية إلى «العزيز ميشا» في القدس. و«ميشا» هو وزير الدفاع الإسرائيلي موشي أرينز.

وقد أبلغ شولتز في برقيته السرّية موشي أرينز حسب ما كتب المعلقان الأميركيان المطلعان رولاند إيفانز وروبرت نوفاك، موافقة الحكومة الأميركية على منح التراخيص الضرورية لتطوير الطائرة الحربية «لافي Lavi».

وتقول مصادر دبلوماسية وعسكرية في واشنطن أن التراخيص الثلاثة لن تكون خاتمة المدفوعات التي يؤديها الجانب الأميركي، بطريق مباشر أو غير مباشر، لطائرة حربية غير أميركية ستنافس مثيلتها الأميركية في الأسواق العالمية...

وقد حصل شولتز على موافقة ريغان وبعث بالخبر السار على أن يسلّم إلى «ميشا» وحده: «أنا سعيد أن أعلمك على موافقة الرئيس. وأنا شخصياً أقدّر جهودك في تحسين العلاقات الأميركية - الإسرائيلية... وحتى واينبرغر (وزير الدفاع) يشترك معي في هذا الشعور، وكل ذلك بفضل جهودك»[٤٤].

■ هذا وبعد مفاوضات دامت أكثر من أربعة أشهر، تم التوصل بعدها إلى توقيع الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي بإشراف الولايات المتحدة ومباركتها، بل الأكثر من ذلك هي التي فرضت الاتفاق بالشكل الذي جاء فيه - ولن نتطرق إلى تفصيلاته ومساوئه وأبعاده - بشخص «وكيلها المعتمد» في الشرق الأوسط، «إسرائيل» وذلك يوم السابع عشر من أيار ١٩٨٣. وقد تدارك الرئيس أمين الجميل مخاطر التوقيع هذا، فأعلن على مسمع من العالم كله عبر كل وسائل الإعلام قائلاً: بـ «أن الاتفاق ليس عيداً»، وذلك تفادياً للنقمة الشعبية المحتملة إثر المعاناة الطويلة التي عاشها - وما زال - الشعب اللبناني عبر تجربته القاسية مع الاحتلال الإسرائيلي.

ولم يمض أسبوع واحد على توقيع الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي حتى كشفت أوساط إعلامية في واشنطن عن نصوص معاهدة سرّية بين إسرائيل وأميركا نصّت على الآتي:

١ - حق «إسرائيل» في التحرك داخل لبنان «في حال القيام بأية هجمات ضدّها من داخل لبنان».
٢ - ضمان أميركا للانسحاب السوري، وإلا تتصرف «إسرائيل» عند ذاك كما تجد مناسباً.
٣ - إعطاء المشروعية الأميركية لأية عمليات إسرائيلية ضد الإرهاب، الأمر الذي يجيز «لإسرائيل» شن هجوم - ربما - بمباركة أميركية على لبنان أو غيره.

وذكر في بيروت أن كبار المسؤولين أبدوا استغرابهم من هذه المعاهدة، وطلبوا رسمياً من واشنطن تفسيراً لذلك، مع نسخة رسمية لنصوصها[٤٥].

وتشير الممارسات الإسرائيلية - على الأرض - رغم توقيع الاتفاق، بالإضافة إلى تصريحات بعض المسؤولين في الدولة الصهيونية، على دلالات واضحة تؤكد عدم مصداقية «إسرائيل» في التزامها بهذا الاتفاق. وقد توضحت النوايا الإسرائيلية بصورة خاصة، بعد تصريح وزير خارجيتها إسحق شامير الذي قال فيه: «إن لم تستوف كل شروطنا، سنعتبر أن الاتفاقية معلقة ويصبح «لإسرائيل» كامل الحرية للتحرك طبقاً لاعتباراتها الخاصة ومصالحها»[٤٦]. وهذا ما يشير إليه صراحة البند الأول من المعاهدة السرية الأميركية - الإسرائيلية.

■ وانطلاقاً من الاعتبارات والمصالح الأميركية لوجود دولة «إسرائيل» وضرورة تفوقها على الدول العربية مجتمعة، فقد أصبحت المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة سنوياً إلى الدولة الصهيونية «واجباً مقدساً»، ومن المستلزمات الأساسية والأكثر أهمية على الجدول الأميركي في التعاطي مع الشرق الأوسط ومشاكله الملتهبة. وعلى هذا الأساس يرى بعض المراقبين الاقتصاديين في «إسرائيل» أن حصة الأسد في الديون الخارجية هي لحكومة الولايات المتحدة التي أصبحت مصدر التمويل الأساسي «لإسرائيل» منذ عام ١٩٦٧، وبالتالي فإن تحليل التطورات التي شهدها العقد الأخير، يبرهن على أن «إسرائيل» تغرق أكثر فأكثر في مستنقع التبعية للولايات المتحدة. ومن هنا كوّن «التنسيق الاستراتيجي» مرحلة جديدة في محاولات السلطة الإسرائيلية لإقناع إدارة ريغان بضرورة زيادة دعمها العسكري والمالي «لإسرائيل». وجاءت حرب لبنان كمرحلة أخرى في تلك المحاولات عبر التركيز على

الخدمات التي أدّتها «إسرائيل» وما زالت تؤديها في خدمة المصلحة المشتركة العليا لكل من الولايات المتحدة و«إسرائيل». وبالفعل فقد أدت تلك الجهود إلى زيادة ملحوظة في حجم المعونات الاقتصادية والعسكرية وبالذات في الجزء المخصص منها كهبات[٤٧].

والواقع أن «الاتفاق الاستراتيجي» الأميركي - الإسرائيلي شكل الباب الواسع لتغلغل الدعم والمساعدات الأميركية لإسرائيل. ولم يقتصر ذلك على النواحي الحربية والعسكرية فقط، بل شمل معظم القطاعات الحياتية للدولة الصهيونية.

ففي منتصف نيسان ١٩٨٣، أقرّت اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي، زيادة المساعدات إلى «إسرائيل» بمبلغ ٣٦٥ مليون دولار، إضافة إلى ما اقترحته الإدارة الأميركية، وقال أعضاء في اللجنة أن الإدارة لم تحاول إقناع أي من أعضاء اللجنة بوقف هذه الزيادة. كما أن المصالح الأميركية الإسرائيلية مشتركة، وهو ما ظهر واضحاً في صفقة طائرات «الأواكس» للمملكة العربية السعودية التي اعتبرتها الولايات المتحدة ضرورية لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة، وعارضتها «إسرائيل» ليس لمنعها، كما تأكد بعد ذلك، وإنما لابتزاز المزيد من المساعدات من الإدارة الأميركية ومن دافع الضرائب الأميركية.

وفي سياق تعزيز الأوهام حول «اللوبي الصهيوني» دعا الكونغرس الأميركي - اليهودي في منتصف نيسان ١٩٨٣، أرفع المسؤولين في الإدارة الأميركية للمشاركة فيما يسميه «ذكرى الهولوكوست» - أي المجزرة - التي قامت بها ألمانيا النازية ضد اليهود، وقد استجاب للدعوة كل من الرئيس رونالد ريغان ونائبه جورج بوش (رجل المخابرات الكبير) ومعظم المسؤولين البارزين في الإدارة الأميركية...

وهكذا تبين أن مصلحة الإدارة الأميركية تعزيز «اللوبي الصهيوني» الذي يجسده الكونغرس الأميركي - اليهودي، لأنه يسهّل لها تمرير المساعدات لـ «إسرائيل» تحت راية الديمقراطية. ولكن عندما تملي عليها مصالحها الاستراتيجية تحقيق خطوة معينة، فإن «اللوبي الصهيوني» يعود إلى حجمه الطبيعي كجزء من لعبة الإدارة[٤٨].

وفي التاسع والعشرين من نيسان ١٩٨٣، رغبت لجنة الشؤون الخارجية

لمجلس الشيوخ الأميركي في زيادة حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية إلى «إسرائيل» خلال العام المالي ١٩٨٤. واقترحت حكومة ريغان منح «إسرائيل» ٥٥٠ مليون دولار على شكل هبات و١,١٥ مليار على هيئة قروض لشراء معدات عسكرية. وأوضح المصدر نفسه أن اللجنة ترغب أيضاً في زيادة إجمالي حجم المساعدات الاقتصادية إلى «إسرائيل» بمعدل ١٢٥ مليون دولار بحيث يصل إلى ٩١٠ ملايين دولار[٤٩].

وفي الثاني من حزيران ١٩٨٣ وافق مجلس النواب الأميركي على منح لبنان (بعد توقيع الاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي) مساعدة قيمتها ٢٥١ مليون دولار، وصفت بأنها لتصحيح وضعه الاقتصادي. إنه رقم قياسي في تاريخ المساعدات الأميركية للبنان، غير أن المراقبين الذين يتتبعون الاهتمام الأميركي السياسي والعسكري الكبيرين بلبنان منذ حوالي ثلاث سنوات فوجئوا بضآلة الاهتمام الاقتصادي المتمثل بحجم المساعدة المالية، خصوصاً أن الأميركيين يعلقون آمالاً كبيرة على مصالحهم في المنطقة انطلاقاً من لبنان الذي يفترض أن يكون قوياً سياسياً ومزدهراً اقتصادياً.

في المقابل بلغ حجم المساعدات الأميركية «لإسرائيل» للسنة المالية ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، أكثر من ثلاثة مليارات دولار مقسّمة كالآتي:

ـ ١,٧ مليار دولار على شكل قروض لشراء أسلحة.

ـ ٨٥٠ مليون دولار مساعدة اقتصادية.

ـ ٥٥٠ مليون دولار، مبلغ مستحق الدفع على الدولة العبرية من أصل قيمة مشتريات أسلحة، وقد قررت الحكومة الأميركية إعفاءها من تسديده[٥٠].

والواقع أنه لا مجال للمقارنة بين حجم المساعدات الأميركية للبنان، ومثيلاتها «لإسرائيل».

ولو ألقينا نظرة بسيطة على حجم المعونات العسكرية الأميركية «لإسرائيل» بعد عملية التوقيع على معاهدة «كامب دايفيد» بين مصر و«إسرائيل»، كما سيبين الجدول الآتي، تتوضح لنا الصورة بكامل دقائقها وتفاصيلها[٥١]:

| العدد | العدّة | سنة الطلب | سنة التسليم | عدد الوحدات المسلّمة | ملاحظـات |
|---|---|---|---|---|---|
| ٦٠٠ | صواريخ جو/سطح | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ٢٥٠ | ضمن اتفاقيات كامب دايفيد |
| ٦٠٠ | صواريخ جو/جو | ١٩٧٩ | ١٩٨١ | ٦٠٠ | ضمن اتفاقيات كامب دافيد |
| ٤٥ | صواريخ مضادة للدبابات | ١٩٧٣ | ١٩٧٧ | ٨ | أعطيت تراخيص التصنيع لإسرائيل سنة ١٩٧٧ |
| ٥٠٠٠ | صواريخ مضادة للدبابات | ١٩٧٩ | ١٩٨١ | ٥٠٠٠ | |
| ٤٠ | مقاتلة/اعتراضية F.15 | ١٩٧٨ | ١٩٨١ | ٤٠ | |
| ١٥ | مقاتلة/اعتراضية F.15 | ١٩٨١ | ١٩٨١ | ٢ | صفقة تعويضية عن بيع الأسلحة للسعودية |
| ٧٥ | مقاتلة/هجومية F.16 | ١٩٧٨ | ١٩٨١ | ٤٤ | |
| ٢ | طائرات هجومية | ١٩٧٧ | | | رخص بتصنيعها في إسرائيل |
| ٢٠٠ | مدافع هاوتزر ذاتية الحركة | ١٩٧٩ | | | |
| ٨٠٠ | عربات مدرعة حاملة للجنود | ١٩٧٩ | ١٩٨١ | ٨٠٠ | |
| ٥٦ | عربات مدرعة حاملة للجنود | ١٩٧٩ | ١٩٨١ | ٢٠ | |
| ٩٨ | عربات نقل مراكز قيادة | ١٩٧٩ | ١٩٨١ | ٥٠ | |
| ٢٠٠ | دبابات M. 60 | ١٩٧٩ | ١٩٨١ | ١٤٠ | |
| ٢٥ | مركبات مدرعة | ١٩٧٩ | | | |
| ١٠٠ | صواريخ سطح/جو | ١٩٧٩ | | | |
| ٢٥٠ | صواريخ سطح/جو | ١٩٧٩ | | | |
| ١٨ | طائرات هليكوبتر | ١٩٧٩ | | | |
| ٣٠ | طائرات هليكوبتر | ١٩٨١ | | | |
| ٣٠ | طائرات هليكوبتر | ١٩٧٨ | ١٩٨١ | ٣٠ | |
| ١٠٠ | صواريخ سطح/سطح | | | | |

Source: Sipri Year Book: 1982, P. 219.

■ وفي إطار المكافآت الهائلة التي تغدقها الولايات المتحدة على «إسرائيل»، فإنها تتخذ على ما يبدو، من تصريح «ألكسندر شندلر»، رئيس الجمعيات العبرية الأميركية، في تشرين ثاني ١٩٨٢، مبدأ أساسياً ونهجاً مركزياً في التعامل مع قاعدتها الهامة والأمامية في الشرق الأوسط. (سبق الإشارة إلى هذا التصريح). وقد وصل التنسيق الأميركي - الصهيوني أخيراً إلى تسليم النازيين المتواجدين في الولايات المتحدة، منذ فترة طويلة، إلى «إسرائيل».

ففي الثامن والعشرين من شهر نيسان ١٩٨٣، عقد اجتماع أميركي - إسرائيلي في وزارة العدل الإسرائيلية في القدس لبحث مصير عدّة متّهمين بالنازية يعيشون في الولايات المتحدة. إذ أن عملية «صيد النازيين» بدأت في محاكمات نورمبرغ التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة. وورثتها «إسرائيل» عند قيامها عام ١٩٤٨، وكأنها وريثة شرعية ووكيلة تصفية حساب الحلفاء مع النازيين الألمان بغض النظر عن مكان وزمان وجودهم. ولهذه الأسباب سنّت «إسرائيل» قانوناً سنة ١٩٥٠، جاء فيه أن لها صلاحية «محاكمة أشخاص اقترفوا جرائم ضد اليهود في ألمانيا أو في أي مكان آخر تحت الحكم النازي» بغض النظر عن جنسيتهم الحالية أو مكان إقامتهم.

ويوجد في وزارة العدل الأميركية دائرة اسمها «مكتب التحقيقات الخاصة». ومدير مكتب هو «نيل شر». وقد اجتمع في التاريخ المذكور (٢٨ نيسان ١٩٨٣) بمدعي عام «إسرائيل»، يوناح بلاثمان، وبحث معه ضرورة نقل الذين تتهمهم أميركا بالنازية إلى «إسرائيل». والحجة التي تتذرع بها وزارة العدل الأميركية لطرد من لا يعرف أحد يقيناً كم عددهم هي أنهم دخلوا الولايات المتحدة وعاشوا فيها أكثر من ثلاثين سنة بطرق غير مشروعة. وأحد هؤلاء المتهمين - المساكين المطران الأرثوذكسي الروماني «فاليريان تريفا». فقد جاء إلى الولايات المتحدة عام ١٩٥٠. وعاش في مدينة ديترويت حتى تشرين الأول (أوكتوبر) عام ١٩٨٢ كمهاجر استكمل شروط الهجرة. وفجأة اكتشف مسؤولو الهجرة أنه «كذب» عندما دخل الولايات المتحدة! قدموه إلى المحكمة، فأمرت بطرده من البلاد مع أن في الولايات المتحدة بضعة ملايين هاجروا إليها من أميركا الوسطى والكاريبي حتى بدون أوراق ثبوتية، وأصبحوا مواطنين أميركيين.

وبعد أن رفضت كل من سويسرا وإيطاليا وألمانيا الغربية، استقباله واستضافته، فقد كان الحل بنظر وزارة العدل الأميركية هو تسليمه إلى «إسرائيل» التي وضعت نفسها في موقع المسؤولية عن النازيين القدماء، ومن المؤكد أن رفض هذه الدول ليس صدفة أبداً. لكن «إسرائيل» لم توافق فوراً على الطلب الأميركي. فقد أخذ المدعي العام الأميركي يفتح الملفات القديمة، ويطالب بتسليمه أشخاصاً أكثر أهمية بكثير من المطران تريفا. وعرض المدعي العام الإسرائيلي أربعين اسماً وقال: مطلوب فوراً تسليمهم إلينا.

ورد «نيل شر» مدير «مكتب التحقيقات الخاصة» في وزارة العدل الأميركية (الذي يتولى عملية البحث عن النازيين وأنشىء عام ١٩٧٩): لكن ليس على هؤلاء أحكام أو اتهامات بالنازية.

وكان ردّ المدعي العام الإسرائيلي: حاكموهم واطردوهم إلينا!.

والمسؤولون الأميركيون يقولون إنهم لم يطردوا أي نازي إلى إسرائيل. وهذا صحيح على الأقل من ناحيته العلنية والإعلانية. لكن سراً فثمة عمليات طرد مستمرة! فالولايات المتحدة لم تكن قادرة على إعلان طرد أي نازي قبل سنة ١٩٧٩. فقبل هذا العام لم يكن في أميركا تشريع يبيح للحكومة الأميركية طرد النازيين. وثمة من يقول إن لدى «مكتب التحقيقات الخاصة» (الذي أنشىء عام ١٩٧٩)، ٢٦ ملفاً بأسماء نازيين ينتظرون المحاكمة والطرد. وهناك ٢٥٠ نازياً آخرين ينتظرون التحقيق! هذا بالإضافة إلى مسألة «أندريجا أرتوكوفيتش» أحد مسؤولي حكومة كرواتيا النازية حيث إن أمر طرده صدر من الولايات المتحدة عام ١٩٥٣. لكنه لا يزال يعيش بالقرب من مدينة لوس أنجلوس! والسبب هو أن حكومة يوغوسلافيا قد طلبت تسليمه إليها عام ١٩٥٣. ورفض الأميركيون لأنهم يفضلون النازيين على الشيوعيين. أما الآن فإنهم يفضلون «إسرائيل» على النازي! كذلك فوزارة العدل جددت طلب طرده. ومن الأرجح تسليمه إلى «إسرائيل» لأن حكومة يوغوسلافيا لم تعد معنية به[٥٢].

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما شهدته سنة ١٩٨٣ من إعادة «إحياء النازية» والأسلوب الدعائي الذي رافقها، مع ما أثارته يوميات وأوراق هتلر التي ثبت زيفها في النهاية، فإننا نلمس بوضوح مدى الاهتمام الكبير الذي تبديه كل من الولايات المتحدة و «إسرائيل» في هذا المجال، ولم تخرج هذه الحملة عن هذا الإطار أبداً. كما أننا نستطيع القول إن هؤلاء «النازيين» الذين يعيشون منذ ثلاثين يوماً على الأقل في الولايات المتحدة، أصبحوا مواطنين أميركيين لا شك، ويحملون الجنسية الأميركية. ولم يعد يعني تسليم هؤلاء إلى «إسرائيل» بحجة «نازيّتهم» السابقة، إلا اعتداء على المواطنية، وعلى شرعة حقوق الإنسان التي تحمل الولايات المتحدة - زوراً - لواء التغني بها والدفاع عنها.

**مكافأة «إسرائيل» لأميركا و «ردّ الجميل»:**

لقد ثبت بالفعل أن الدولة العبرية تمثل «الابن المدلّل» للولايات المتحدة الذي

«يتطاول» في كثير من الأحيان على «وليّ أمره ونعمته» دون أن يجرؤ هذا الأخير على مقاصصته وإنزال العقاب الصارم به حتى لا يكرِّر فعلته «التطاولية» هذه؛ في الوقت الذي نرى فيه فقدان الرحمة والشفقة وانعدام الأخلافيات في التعامل مع الشعوب الضعيفة من قبل الذي يولي كامل اهتمامه ومساعدته «لإسرائيل». وقد وصل الأمر أحياناً إلى الحد الذي أقدم فيه هذا «الابن المدلّل» على تحميل «مدلّله» خسائر هامة عجز عن تحقيقها الأعداء الألداء للامبريالية الأميركبة ذاتها «حسب بعض المصادر الإعلامية».

● وحسب ما أشارت إليه بعض وكالات الأنباء والصحافة العالمية والعربية، ونظراً للأهمية الفائقة التي توليها الولايات المتحدة الأميركية لسفارتها في بيروت باعتبارها من أهم أوكار التجسس في الشرق الأوسط، ودقّة الأجهزة الإلكترونية المزوَّدة بها، فقد أصبحت هدفاً للاستخبارات الصهيونية التي أرادت إفهام المخابرات الأميركية أنها ليست بعيدة عن قبضة «الموساد» وضرباتها. وتعتبر السفارة الأميركية في بيروت أسطول سياسي كامل، وأولى سفن الأسطول الأميركي على البر اللبناني.

ففي الثامن عشر من نيسان ١٩٨٣، نجحت أجهزة االاستخبارات الإسرائيلية ـ باعتراف مسؤولين أميركيين ـ في تفجير السفارة الأميركية في بيروت، حيث سقط على أثرها عشرات القتلى من اللبنانيين والأميركيين، بالإضافة إلى الخسارة الجسيمة التي منيت بها وكالة المخابرات المركزية الأميركية بشخص كبير محلّليها ومعاونيه، «روبرت ايمز»، مما دفع بالناطق الرسمي باسم «السي. آي. إي»، «ديل بترسون» أن يكشف للمرة الأولى عن اسم مسؤول في المخابرات الأميركية، ولو ميتاً.

كان «روبرت كلايتون ايمز» مدير مكتب تحليلات وكالة المخابرات المركزية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، ومن أقدر وأفضل الخبراء الأميركيين في شؤون الشرق الأوسط والذي تابع تطوراتها لعشرين عاماً. وذكرت دوائر مطلعة أن «الموساد» قد وضعت منذ «عملية صور» (وهي تدمير مقر القيادة العسكرية الإسرائيلية في صور في صيف ١٩٨٢، والتي كلفت الجيش الإسرائيلي أكثر من سبعين قتيلاً ومئة وثلاثين جريحاً واتهمت فيها المخابرات الأميركية) رأس روبرت كلايتون ايمز رئيس دائرة الشرق الأوسط في المخابرات الأميركية في قائمة المرشحين للتصفية الثأرية... وإن عملاء «الموساد» كانوا يتعقبونه عن كثب في جميع تنقلاته الأخيرة.

ويبدو أن «الموساد» ذات الشبكة المتوغّلة في بيروت وكثير من المناطق اللبنانية، قد

علمت بوصوله إلى لبنان قبيل أيام قليلة من عملية تفجير السفارة. . . وعلمت أن استدعاءه إلى لبنان يتصل بمخطط عمليات سرّية وعلنية تستهدف إقناع الإسرائيليين بأن مصلحتهم تقضي بأن ينهوا بسرعة مأزق المفاوضات مع لبنان كما تقضي بوقف معاكسة المخططات الأميركية.

وتقول «الحوادث» البيروتية أن «إيمز» وصل إلى بيروت بأمر خاص من «وليم كاسي» مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية في مهمة «درس معلومات حساسة جداً عن نشاط الخبراء السوفيات في البقاع، ضمن محاولة اتهام الاتحاد السوفياتي بعملية تفجير السفارة.

وتقول المصادر الأميركية أن «إيمز» كان قد استدعي إلى لبنان من أجل دعم الفريق الأميركي الذي يشارك في المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية باعتباره من «أقدر وأفضل الخبراء الأميركيين في شؤون الشرق الأوسط». وكان قد لعب دوراً حيوياً لكن من وراء الستار في وضع مسودّة مشروع الرئيس رونالد ريغان. . . وهذا أحد الأسباب في حنق «إسرائيل» عليه، حيث تكنّ له نوعاً خاصاً ومركزاً من العداء والكراهية.

وفي الأشهر الأخيرة قبل وفاته ارتقى في وكالة المخابرات المركزية الأميركية إلى منصب المسؤول الأول عن تحليل شؤون الشرق الأوسط، والتطورات والأحداث الجارية في المنطقة، وبهذه الصفة كان يعمل بمثابة مستشار دائم وخاص لوزير الخارجية جورج شولتز ولبعض كبار موظفي الخارجية الأميركية.

استدعي «إيمز» إلى بيروت لمساعدة فيليب حبيب وموريس درايبر في دفع عجلة المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية إلى الأمام، بينما كان رئيس المخابرات المركزية الأميركية «وليم كاسي» يقوم بزيارة مفاجئة وغامضة إلى «إسرائيل» قيل إنها تتصل جزئياً بتليين موقف الوفد الإسرائيلي المفاوض، كما تتصل جزئياً بتبادل المعلومات عن نشاط المخابرات السوفياتية في المنطقة. كما أوصى باعتماد شبكة من المخبرين المحليين يتوزّع أفرادها في مناطق تواجد «المارينز» ويقومون بجمع المعلومات المطلوبة وإبلاغها فوراً إلى جهاز أسسه في السفارة الأميركية، وكان يضم ثلاثة من أقدر معاونيه الذين يعملون في لبنان، والذين لقوا مصرعهم كذلك في عملية تفجير السفارة. . . وبشكل يؤلف أفدح خسارة بشرية لحقت حتى الآن بالمخابرات الأميركية في أي

حادث منفرد في الشرق الأوسط.

لم يكن «إيمز» غريباً عن بيروت. فقد كان يعرفها ويعرف خفاياها «كما يعرف كفّه». كان قد خدم في بيروت فترتين كموظف «دبلوماسي» من ١٩٦٥ حتى ١٩٦٧، ثم من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٢. وفي المرة الأولى غادر بيروت إلى عدن ليكون على كثب من الأحداث والتطورات في اليمن الديمقراطية بمناسبة إعلان استقلالها... ومن ثم توجه إلى طهران «كموظف» في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية... وكان في الحقيقة يعمل كضابط اتصال بين المخابرات الأميركية وقيادة السافاك (البوليس السياسي في عهد الشاه). وبعد فترة خدمته الثانية في بيروت توجه إلى الكويت حيث ظل هناك من عام ١٩٧٥ حتى عهد إليه بمكتب شؤون الشرق الأوسط في وكالة المخابرات.

وفي عام ١٩٨١، وقبيل الغزو الإسرائيلي للبنان، قرر «إيمز» تقوية مركز الرصد التابع للوكالة والعامل في نطاق السفارة الأميركية في بيروت، حيث أوفد إليها مساعده «بول ليبنغول» وكان يعمل تحت ستار ملحق بالسفارة. والآنسة «ليزا بياسيلا» وكانت تعمل كزميلها «دوغلاس غرين» كسكرتيرة ثالثة في سلك السفارة الأميركية، وقد قضى الثلاثة نحبهم مع رئيسهم في حادث الانفجار.

وتقول أوساط مطلعة أن المخابرات المركزية الأميركية لم تفقد كل رجالها في بيروت، وذلك خلافاً لما أذيع، ذلك أن الرئيس الإداري لمركز الرصد «ريان كوكر» كان خارج نطاق دائرة الانفجار، في مكان في السفارة بعيد عن واجهتها، وهكذا نجا بأعجوبة من موت محقق. كما علمت مجلة «الوطن العربي» من مصدر مطلع أن «إيمز» كان في الباكستان وعلى مقربة من ممر خيبر أي على مشارف أفغانستان في مهمة لم تعرف طبيعتها بالضبط عندما استدعي إلى بيروت على وجه الاستعجال حيث حلّ في فندق «مايفلاور» في شارع المقدسي الموازي لشارع الحمراء، وهو فندق وسط ومتواضع بعض الشيء. وفور إخراج جثته من أنقاض السفارة الأميركية توجه موظفون أميركيون إلى فندق «مايفلاور» مع بعض رجال الأمن اللبنانيين ليستردوا أمتعته وليحذّروا موظفي الفندق من الإدلاء بأي معلومات عنه إلى أي جهة. وبهذه المناسبة كشفت مصادر مطلعة في واشنطن الستار عن أن «إيمز» كان ينوي أن يقوم بزيارة خاصة إلى إسرائيل لإجراء مباحثات مع عدد من مسؤولين كبار في المخابرات الإسرائيلية[٥٣].

وبعد موجة من التصريحات ـ ومنها الأميركية ـ التي اتهمت جهاز «الموساد» الإسرائيلي بتنفيذ هذه العملية، سارعت الاستخبارات الصهيونية إلى إلصاق التهمة بتنظيم إسلامي أطلق عليه اسم «منظمة الجهاد الإسلامي». إلا أن بعض رجال الأمن الذين شاركوا في ضرب الطوق الأمني على المنطقة أثناء الحادث، ذكروا أن أحد عناصر رجال «المارينز» وهو لبناني الأصل من بلدة «الخيام» الحدودية، ويطلق عليه رفاقه الأميركيون من «المارينز» اسم «راك»، واسمه الحقيقي رشاد عبد الله، صرّح بأن «إسرائيل» واستخباراتها هي التي قامت بعملية تفجير السفارة، وجميع التحقيقات تثبت ذلك.

كما نسبت الإذاعة الإسرائيلية إلى مصادر أمنية إسرائيلية قولها إن تل أبيب حذرت الولايات المتحدة عن طريق استخباراتها بخطر تعرض سفارتها في بيروت لحادث اعتداء. وأضافت الإذاعة نقلاً عن المصادر نفسها «إن هذا التحذير وجّه في أيلول (١٩٨٢) خلال لقاء بين ضباط إسرائيليين والمبعوثين الأميركيين فيليب حبيب وموريس درايبر».

ومضت تقول: «لقد أبلغ الأميركيون من أن سفارتهم في بيروت أصبحت وفقاً لمعلومات أكيدة هدفاً لأعمال تخريبية، إلا أن الأميركيين أهملوا هذا التحذير ولم يعيروه أي اهتمام». وقالت: إن الإسرائيليين «طلبوا من حبيب ودرايبر تحذير مسؤولي السفارة في بيروت من أن السفارة في خطر وقد تكون عرضة للتدمير». لكن الأميركيين تجاهلوا التحذير وحالوا دون دخول رجال الأمن الإسرائيليين إلى غربي بيروت لإحباط الخطّة»[٥٤].

ومن خلال ذلك، نلمس بوضوح أن الاستخبارات الإسرائيلية هي التي نفذت عملية التفجير هذه، لأنها حدّدت بالضبط طبيعة الاعتداء الذي ستتعرض له السفارة محذّرة الجانب الأميركي «بأن السفارة في خطر وقد تكون عرضة للتدمير» حسب المصادر الأمنية الإسرائيلية التي استقت منها الإذاعة الإسرائيلية هذه المعلومات؛ كما أنه ليس للمرة الأولى تقدم المخابرات الصهيونية على مثل هذا العمل ضد المؤسسات الأميركية على وجه الخصوص. فقد سبقها «فضيحة لافون» في عام ١٩٥٤ عندما عمد جهاز «الموساد» إلى زرع شبكة تجسسية في مصر مهمتها نسف وتخريب بعض السفارات والمؤسسات الغربية في القاهرة والمدن المصرية، ومنها الأميركية بالطبع، وكذلك الحال بالنسبة لسفينة التجسس الأميركية «ليبرتي» التي هاجمتها الطائرات

والزوارق الحربية الإسرائيلية في حزيران ١٩٦٧ أمام شواطىء غزة وسيناء، بالرغم من معرفة الباخرة وهويتها وعلمها والدور الموكول إليها؛ ذلك أن «إسرائيل» أرادت أن تغرق إلى قاع البحر الأبيض المتوسط كل المعلومات التي حصلت عليها «ليبرتي» والمتعلقة بالحرب. والكثير من المعلقين الأميركيين والأوروبيين والعرب لم يستبعدوا أن يكون حادث السفارة الأميركية في بيروت «ليبرتي» جديدة، «ليبرتي» برّية.

بالإضافة لكل ذلك، فقد اعتبر بعض المحللين الاستراتيجيين أن إسرائيل هي بمثابة حاملة طائرات أميركية ثابتة في الشرق الأوسط. كما ذكر دافيد نيس آخر دبلوماسي أميركي في مصر قبل قطع العلاقات بين البلدين بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مباشرة، في أحد مقالاته قائلاً: «إن الولايات المتحدة حرصت على جعل إسرائيل دولة نووية وقادرة على ضرب الدول العربية بسرعة»، ويضيف في جريدة «التايمز» اللندنية قائلاً: بأنه «ليس صحيحاً أن أميركا تحبذ انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، ولكنها تتلاعب بالعرب وتخدعهم»[٥٥].

وتشير بعض التقارير والوثائق إلى أهم الأسباب التي تحمل واشنطن على التحيّز الفاضح لإسرائيل. ففي تقرير بعث به الملحق العلمي في السفارة الأميركية بتل أبيب إلى وزارة الخارجية الأميركية وبعض سفارات الولايات المتحدة في الخارج، يقول فيه إن هناك مئات من العلماء الإسرائيليين يقومون بتنفيذ ٢٢٦ مشروعاً لحساب الوكالات الحكومية الأميركية ومراكز الأبحاث التابعة لها، وذلك في ٤٨ مركزاً للأبحاث والدراسات منتشرة في مختلف أنحاء إسرائيل. وجاء في التقرير أيضاً أنه خلال عام ١٩٧١ قامت ست جامعات أميركية «بمساعدة» العلماء الإسرائيليين. وفي تلك السنة أيضاً حصل العلماء الإسرائيليون وحدهم على ٢٦ مليون ليرة إسرائيلية من واشنطن للقيام بالمشاريع الأميركية المسندة إليهم[٥٦]. ومن خلال صورة لوثيقة سرّية أميركية عن برنامج الأبحاث الأميركية في إسرائيل، يظهر ما يلي[٥٧]:

| الوكالة الأميركية | عدد المشاريع الفعالة في ٣٠ حزيران ١٩٧١ | التوزيعات في عام ١٩٧١ | الالتزامات في عام ١٩٧٢ |
|---|---|---|---|
| سلاح الطيران | ١٢ | ١٠٦٤ | ٤٧٠ |
| الجيش | ٧ | ٣٣٤ | ٢٨٩ |
| الأسطول | صفر | ١٨٤ | ١٨٤ |

وبصورة تفصيلية أوضح، تكشف وثيقة أميركية سرّية أخرى أسماء بعض المعاهد والجامعات الإسرائيلية التي تقوم بالأبحاث والدراسات لحساب الولايات المتحدة، والمشاريع التي تقوم بها، وأسماء العلماء الإسرائيليين أيضاً. وفيما يلي ترجمة حرفية لهذه الوثيقة(٥٨):

المنح والعقود لبرامج
الأبحاث الأميركية في إسرائيل

| المعهد | العالم المشرف | العنوان |
|---|---|---|
| معهد التكنيون | زاك. ج | خواص الغاز الإلكتروني في الحقول المغناطيسية والكهربائية |
| مركز ريموف الطبي للأبحاث | اندريه دي فريس | عزل توكسين سمّ الأفاعي |
| الجامعة العبرية | أ. ماتي | دراسة الإلكترونيات |
| الجامعة العبرية | م. شيبر | التبلور في الحقول الإلكترونية والمغناطيسية |
| المعهد الإسرائيلي للأبحاث البيولوجية | م. كلينبرغ | دراسة الحمى النباتية في إسرائيل |
| جامعة تل أبيب | ب. يوثيلي | تحسين تكنيك رسم الخرائط |
| الجامعة العبرية | غبريال شتين | تأثير الإشعاعات على بعض الأجهزة البيولوجية |
| الجامعة العبرية | جدعون كزابسكي | طبيعة الأوكسجين |
| معهد الأبحاث مصايد الأسماك | هـ. -أورين | تحقيق حول حوض الشرق المتوسط للبحر الأبيض المتوسط. |

من خلال ذلك، يبقى الاهتمام الأميركي بالدولة العبرية، كإحدى ولاياتها خارج الحدود، يحتل سلّم الأولويات، ولا مجال على الإطلاق لأي بحث يتناول هذه الصيغة المبدئية، ولا حتى التفكير في إجراء أي تعديل مهما كان بسيطاً، على هذه العلاقة الاستراتيجية، التي تحكم عملية الترابط العضوي بين هاتين القوتين اللتين تبرزان في النتيجة كقوة واحدة دون أي اعتبار للموقع الجغرافي الذي يفصل بينهما والذي أثبت بعد مسافته في الوقت نفسه ضآلة أهميته وهشاشته.

# مراجع الفصل الرابع


(١) لمزيد من التفاصيل يراجع كتاب:

ـ أمين هويدي. «في السياسة والأمن» بيروت. معهد الإنماء العربي. الطبعة الأولى ١٩٨٢. ص ١٤٠ ـ ١٥٣.

(٢) مجلة «الموقف العربي» عدد ١٢٧. الاثنين ٢١ ـ ٢٧ آذار ١٩٨٣. ص ٣٠.

(٣) نزار عمار. مصدر سبق ذكره. ص ١٧٣.

ـ ومجلة «شؤون فلسطينية» عدد ٣٠. شهر شباط ١٩٧٤. ص ١٨٧ ـ ١٨٩ من مقال بعنوان: «السويد تتجسس لحساب إسرائيل».

(٤) سايروس فانس «خيارات صعبة». «السفير» عدد ٣٢٥٥. الأربعاء ١ حزيران ١٩٨٣. ص ٥.

(٥) سايروس فانس «خيارات صعبة». «السفير» عدد ٣٢٥٦. الخميس ٢ حزيران ١٩٨٣. ص ٧.

(٦) «الحوادث» عدد ١٣٨٤. الجمعة ١٣ أيار ١٩٨٣. ص ٥٤.

ـ «السفير» عدد ٣٢٣٧. السبت ١٤ أيار ١٩٨٣. ص ١٤.

(٧) فارس غلوب. «تطور الاستخبارات الإسرائيلية» مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي». العدد الرابع. نيسان ١٩٨٢. ص ٥٢ نقلاً عن جريدة «صوت الشغيلة» بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٤.

(٨) «شؤون فلسطينية» عدد ١٣٦ ـ ١٣٧. آذار ونيسان ١٩٨٣. ص ٤٣ نقلاً عن وكالة الأنباء اليهودية (J.T.A.) بتاريخ ١٩٨١/٢/٤.

(٩) «شؤون فلسطينية» العدد السابق. ص ٤٤ نقلاً عن نشرة وزارة الخارجية الأميركية حزيران ١٩٨١. ص ١٦.

(١٠) مجلة «الوطن العربي» باريس. عدد ٣٢٤. من ٢٩ نيسان إلى ٥ أيار ١٩٨٣. ص ٣٠.

(١١) «شؤون فلسطينية» المصدر السابق. ص ٤٥ نقلاً عن «نيويورك تايمز»، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

(١٢) «شؤون فلسطينية» المصدر السابق. ص ٤٦ نقلاً عن جريدة «الفجر» بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٨٢. ص ١٠.

(١٣) «الحوادث» عدد ١٣٨٢. الجمعة ٢٩ نيسان ١٩٨٣. ص ١١.

(١٤) مجلة «الموقف العربي» عدد ١٣٢، ٢٥ نيسان ـ ١ أيار ١٩٨٣، ص ٢٠.

(١٥) شؤون فلسطينية. المصدر السابق ص ٤٨ نقلاً عن نشرة «أنتركونتينتال برس» بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٠.

(١٦) كلوديا رايت. «البنتاغون لم يفاجأ بالهجوم الإسرائيلي» مجلة «In these Times» تاريخ ١٩٨٢/٩/١٤.

(١٧) شؤون فلسطينية. المصدر السابق ص ٤٨ نقلاً عن «ميامي هيرالد» ١٩٨٣/١/٢٣.
(١٨) المصدر السابق نقلاً عن «شيكاغو تريبيون» ١٩٨٢/٩/٢٤.
(١٩) كلوديا رايت. مصدر سابق.
(٢٠) «أنتركونتيننتال برس» بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٠.
(٢١) «شؤون فلسطينية» مصدر سابق. ص ٥١.
(٢٢) مجلة «استراتيجيا». العدد السادس عشر. أيار ١٩٨٣. ص ٣٨.
(٢٣) «جيروزاليم بوست» بتاريخ ١٩٨٢/٩/١٧.
(٢٤) «شؤون فلسطينية» عدد ١٣٦ ـ ١٣٧. آذار ونيسان ١٩٨٣. ص ٤٩.
(٢٥) «نيويورك تايمز» بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٣.
(٢٦) رياض الأشقر. قيادة الجيش الإسرائيلي. ١٩٦٠ ـ ١٩٨١. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨١. ص ٦٦ ـ ٦٧.
ـ نزار عمار. الاستخبارات الإسرائيلية. ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.
ـ جريدة «النهار» البيروتية. عدد ١٥٠٦١. الاثنين ١٣ أيلول ١٩٨٢.
(٢٧) «السفير» البيروتية. عدد ٣٢١٤. الاثنين ١٨ نيسان ١٩٨٣. الصفحة الأولى.
(٢٨) رياض الأشقر. مصدر سبق ذكره. ص ٣١ ـ ٣٢.
ـ أمين هويدي. في السياسة والأمن. بيروت. معهد الإنماء العربي ١٩٨٢، ص ١٤٦.
(٢٩) وليد عوض. «أسرار من الاجتياح والحصار مع حزيران ١٩٨٢». مجلة «الأفكار» البيروتية. العدد ٥٠. الاثنين ٦ حزيران ١٩٨٣. ص ٧.
(٣٠) «السفير» العدد ٣٢٥٩. الأحد ٥ حزيران ١٩٨٣. الصفحة الأولى نقلاً عن إذاعة «إسرائيل».
(٣١) «الأنباء» العدد ١٤٦٧. الاثنين ٣٠ أيار ١٩٨٣. ص ١٢ ـ ١٣.
(٣٢) سلوى العمد «ياسر عرفات يتحدث عن الحرب» مجلة «شؤون فلسطينية» العدد ١٣٦ ـ ١٣٧. آذار ونيسان ١٩٨٣. ص ٢٤.
(٣٣) المصدر السابق. ص ٢١.
(٣٤) تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا. منشورات المركز العربي للمعلومات. (توزي دار اقرأ). بيروت. الطبعة الأولى شباط ١٩٨٣. ص ١٧١ ـ ١٧٥.
ـ «شؤون فلسطينية». عدد ١٣٦ ـ ١٣٧. آذار ونيسان ١٩٨٣. ص ٢١٠ ـ ٢١٢.
(٣٥) جريدة «الأحرار» البيروتية. بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٢.
ـ «شؤون فلسطينية». عدد ١٣٨. أيار ١٩٨٣. ص ١١٢.
(٣٦) «شؤون فلسطينية». عدد ١٣٨. ص ١١٩.
(٣٧) المصدر السابق. ص ٩٧.

(٣٨) ألكسندر شندلر «الجيش الإسرائيلي لأميركا». «نيويورك تايمز» بتاريخ ١٩٨٢/١١/١.

(٣٩) مجلة «الكفاح العربي». العدد ٢٤٩. الاثنين ١٨ - ٢٤ نيسان ١٩٨٣. ص ٣٠ - ٣١.

(٤٠) مجلة «استراتيجيا» العدد السادس عشر. أيار ١٩٨٣. ص ١٥.

(٤١) «السفير» عدد ٣٢٣٢. الأحد ٨ أيار ١٩٨٣. ص ١٢.

(٤٢) مجلة «استراتيجيا» المصدر السابق. ص ٣٨.

(٤٣) «استراتيجيا» المصدر السابق. ص ٨٩.

(٤٤) «الحوادث» عدد ١٣٨٦. الجمعة ١٩٨٣/٥/٢٧. ص ٧.

(٤٥) «الأنباء» العدد ١٤٦٦. الاثنين ٢٣ أيار ١٩٨٣. ص ٤.

(٤٦) «الحوادث» عدد ١٣٨٩، الجمعة ١٧ حزيران ١٩٨٣. ص ٥١.

(٤٧) «الموقف العربي» عدد ١٣٢. الاثنين ٢٥ نيسان - ١ أيار ١٩٨٣. ص ٣١.

(٤٨) «الموقف العربي» المصدر السابق. ص ٣٢ - ٣٣.

(٤٩) «السفير» عدد ٣٢٢٦. السبت ٣٠ نيسان ١٩٨٣. ص ١٢.

(٥٠) «الحوادث» عدد ١٣٨٩. الجمعة ١٧ حزيران ١٩٨٣. ص ٥٣، في مقال لـ: عدنان كريمة بعنوان: «الشريك... الأميركي».

(٥١) عبد الرحمن صبري. «الأمن القومي.. الإنفاق العسكري.. وإسرائيل» مجلة «استراتيجيا» العدد السابع عشر. حزيران (يونيو) ١٩٨٣. ص ٣٤ - ٣٦ نقلاً عن:

- Sipri Year Book: 1982, P. 219.

(٥٢) «الحوادث» عدد ١٣٨٤. الجمعة ١٣ أيار (مايو) ١٩٨٣. ص ٤٦.

(٥٣) مجلة «الوطن العربي» عدد ٣٢٤. من ٢٩ نيسان إلى ٥ أيار ١٩٨٣. ص ٢٩ - ٣٠.

- «الحوادث» عدد ١٣٨٢. الجمعة ٢٩ نيسان ١٩٨٣. ص ١٩.
- «بيروت المساء» ٢٣ نيسان ١٩٨٣. ص ٦.
- «السفير» عدد ٣٢١٦. الأربعاء ٢٠ نيسان ١٩٨٣. الصفحة الأولى.

(٥٤) «السفير» عدد ٣٢٢١. الاثنين ٢٥ نيسان ١٩٨٣. ص ١ و١٠.

(٥٥) معين أحمد محمود. صناعة الأسلحة في إسرائيل. دار المسيرة. بيروت ١٩٧٧. ص ٢٩٥.

(٥٦) المصدر السابق. ص ٢٩٧.

(٥٧) المصدر السابق. ص ٣٠١.

(٥٨) المصدر السابق. ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

# الملاحق

- الملحق رقم «١» يتضمن:

«نص مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة».

- الملحق رقم «٢» يتضمن:

«أسرار الهجوم الإسرائيلي على السفينة الأميركية ليبرتي» مع نص البرقية السرّية إلى وزارة الخارجية الأميركية من السفارة الأميركية في باريس بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٦٧.

- الملحق رقم «٣» يتضمن:

«وثيقة حول «البيت الأبيض وامبراطوريته السرّية».

- الملحق رقم «٤» يتضمن:

«البرقيات السرّية حول «فضيحة لافون» عام ١٩٥٤».

## ملحــق رقــم (١)

# نص مذكرة التفاهم الاستراتيجي
# بين إسرائيل والولايات المتحدة(*)

إن التعاون العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة قائم منذ إعلان دولة إسرائيل وفي كافة المجالات تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل كل ما تحتاجه من سلاح وعتاد وكوادر فنية ومعلومات تكنولوجية وأمنية ناهيك عن المساعدات المالية والمعنوية والديبلوماسية. ولقد تطور هذا التعاون ليصبح تحالفاً عسكرياً بمبادئه ومفاهيمه وأهدافه. وفيما يلي نذكر النص المكتوب لهذا التحالف:

**مقـدمـة:**

تكرر مذكرة التفاهم هذه تأكيد روابط الصداقة المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، والمتركزة على علاقات الأمن المتبادلة القائمة بين الدولتين ويعترف الطرفان بالحاجة إلى تعزيز تعاون استراتيجي لردع أي تهديد من جانب الاتحاد السوفياتي للمنطقة، وإزاء التعاون المتواصل والمستمر الذي تطور بين الدولتين من أجل أمن متبادل قرر الطرفان تشكيل إطار تشاور وتعاون مستمرين لتعزيز أمنهما القومي بواسطة ردع تهديدات كهذه للمنطقة كلها.

بنـد (١)

إن التعاون الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي كما تحدد في هذه المذكرة مخصص ضد التهديد لسلامة المنطقة وأمنها. المتأتي عن الاتحاد السوفياتي أو عن قوات من الخارج يسيطر عليها السوفيات ويتيحون استقدامها إلى المنطقة، إن الأهداف العامة للتعاون هي:

(*) مجلة «شؤون عسكرية». تصدر عن الإدارة العامة للشؤون العسكرية في جامعة الدول العربية. العدد الأول. جوان/حزيران ١٩٨٢. ص ١٦٥ - ١٦٨.

أ - تمكين الطرفين من العمل بالتعاون والتوقيت الصحيحين لمواجهة التهديد المذكور.

ب - تزويد كل طرف للآخر بمساعدة عسكرية لعمليات قواتها في المنطقة التي يمكن أن تتطلب مواجهة التهديد نفسه.

جـ - إن التعاون الاستراتيجي بين الطرفين ليس موجهاً ضد أي دولة أو مجموعة دول في داخل المنطقة، إنه مخصص فقط لأغراض دفاعية ضد التهديد المذكور أعلاه.

بنـــد (٢)

إن المجالات التي سيوضع فيها التعاون الاستراتيجي موضع التنفيذ لمنع التهديد الذي ذكر أعلاه من تعريض أمن المنطقة للخطر تشمل:

أ - تعاوناً عسكرياً بين الطرفين، طبقاً لما سيتفق عليه الطرفان.

ب - مناورات عسكرية مشتركة، بما في ذلك مناورات بحرية وجوية في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط كما هو متفق عليه بين الطرفين.

جـ - تعاون لإقامة نشاطات التأهب المشتركة والمحافظة عليها، كما هو متفق عليه بين الطرفين.

د - مجالات أخرى في إطار النطاق والهدف الأساسي لهذا الاتفاق طبقاً، لما قد يوافق عليه الطرفان.

هـ - إن تفاصيل النشاطات في إطار المجالات من التعاون سيعدها الطرفان طبقاً لفقرات البند ٣ أدناه. سيضمن التعاون، كما ينبغي التخطيط والاستعداد والتدريبات.

بنـــد (٣)

أ - إن وزير الدفاع الأمريكي ووزير الدفاع الإسرائيلي سيشكلان مجلس تنسيق لتطوير أهداف هذه المذكرة.

١ - للتنسيق وتزويد مجموعات عمل مشتركة بالتوجيهات.

٢ - للإشراف على تطبيق التعاون في المجالات التي اتفق عليها الطرفين في إطار هذا الاتفاق.

٣ ـ لعقد اجتماعات دورية في إسرائيل والولايات المتحدة لبحث المشكلات المعلقة وحلها وتطوير الأهداف التي ذكرت في هذه المذكرة، وبالإمكان عقد اجتماعات خاصة بناء على طلب أحد الطرفين. وسيترأس هذه الاجتماعات وزير الدفاع الأمريكي ووزير الدفاع الإسرائيلي كلما كان الأمر ممكناً.

ب ـ إن مجموعات عمل مشتركة ستنكب على معالجة الموضوعات التالية:

١ ـ تعاون عسكري بين الطرفين بما في ذلك مناورات إسرائيلية ـ أمريكية مشتركة في شرقي البحر المتوسط.
٢ ـ تعاون لإقامة نشاطات تأهب مشتركة بما في ذلك الوصول إلى منشآت الصيانة ومكونات البنية التحتية الأخرى طبقاً للأحداث الأساسية لهذا الاتفاق.
٣ ـ تعاون في البحث والتطوير استناداً إلى التعاون القائم في هذا المجال.
٤ ـ تعاون في مجال التجارة الدفاعية (مبيعات الأسلحة).
٥ ـ مجالات أخرى في إطار الهدف الأساسي لهذا الاتفاق مثل مشكلات نشر القوات كما هو متفق عليه في مجلس التنسيق.

جـ ـ إن جدول عمل مجموعات العمل المشتركة، تركيبها وإجراءات تقديم التقارير إلى مجلس التنسيق سيتفق عليها بين الجانبين.

بنـــد (٤)

ستدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ مع إبلاغ كل من الطرفين عن إكمال الإجراءات المطلوبة من قبل الطرفين، وإذا ما ارتأى أحد الطرفين أنه من الضروري إلغاء المذكرة فإنه يستطيع ذلك عن طريق إعلام الطرف الثاني بالأمر قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء مفعول المذكرة.

بنـــد (٥)

إن أي شيء مما ورد في المذكرة لا يمس ما سبق من اتفاقات وتفاهم بين الطرفين.

بنـــد (٦)

يشترك الطرفان في إدراك أن أي أمر مما ورد في هذه المذكرة لا يهدف إلى الإضرار ولن يضر بأية صورة من الصور بالحقوق والواجبات الملقاة أو التي قد تلقى على إحدى الحكومتين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة أو وفقاً للقانون الدولي، ويؤكد الطرفان ثقتهما بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ورغبتهما في الحياة بسلام من كل دول المنطقة.

باسم حكومة الولايات المتحدة
كسبار وينبرغ وزير الدفاع

باسم حكومة إسرائيل
أرييل شارون وزير الدفاع

## ملحـق رقـم (٢)

# أسرار الهجوم الإسرائيلي
# على السفينة الأميركية «ليبرتي»

منذ خمسة عشر عاماً حدثت أكبر كارثة بحرية للأسطـول الأميركي في زمن السلم، وذلك منذ غرق المدمرة «ماين» عام ١٨٩٨. وبينما لا يزال يذكر كل من له ذاكرة جيدة بعض التفاصيل عن الانفجار الذي أدى إلى الحرب الأميركية ـ الإسبانية والتي كان سببها المباشر إغراق تلك المدمرة، لا يتذكر أحد بالمقابل ذلك الهجوم الذي تعرضت له السفينة «ليبرتي» عام ١٩٦٧ والذي أدى إلى مقتل ٣٤ أميركياً وإصابة ١٧١ آخرين ووضع النهاية لمشروع لم يكتمل استثماره بتخصيص مجموعة من السفن للتجسس الإلكتروني في أوقات السلم.

ففي عام ١٩٦٧ كلفت وزارة الدفاع الأميركيـة أسطولاً من سفن التجسس الإلكتروني الأميركية بمهمة جمع المعلومات عن كافة أنحاء العالم. وكـان هذا الأسطول يشمل السفن التالية: أوكسفورد ـ جورج تاون ـ جيمس تاون. وهي سفن مصممة لهذا الغرض، وكذلك الأمر بالنسبة لبلمونت وليبرتي. أما السفن بايز بويبلو ـ بالم بيتش، فهي سفن ذات هيكل قياس ١٨٠ قدماً حولت لتصبح سفن تجسس. وهناك السفن (بريفيت جوزفالديز) و (سرجنت جوزيف مولار). وهي ذات طاقم مدني أميركي، قياس هيكلها ٣٣٨ قدماً عدلت لتصبح سفن تجسس.

في حزيران ١٩٦٧، ازداد التوتر بسرعة في منطقة الشرق الأوسط أمام حرب متوقعة عرفت بحرب الأيام الستة فيما بعد. فحولت السفينة «ليبرتي» مسارها من الساحل الغربي للقارة الإفريقية، حيث كانت تقوم بدورياتها المعتادة، وتوجهت إلى منطقة غزة على الساحل الشرقي للمتوسط، للقيام بأعمال الدورية وقد استغرقت الرحلة المذكورة ١٦ يوماً من الإبحار السريع. وعندما وصلت السفينة (ليبرتي) إلى مكانها المحدد، كان قد مضى على الحرب أربعة أيام.

يقول أحد الضباط: «كنت أنا ضابط التجهيزات الإلكترونية على السفينة «ليبرتي». وكان عمري حينئذ ٣٤ عاماً، خدمت خلالها في البحرية برتبة ملازم باختصاص الشيفرة. وقد عينت بسرعة في منصب ضابط سطح السفينة في حالات الإبحار الخاصة والمناوبات.

وعند اقتراب السفينة لمسافة ١٣ ميلاً من الشواطىء المصرية ـ الإسرائيلية، كنت مناوباً مسؤولاً عن سطح السفينة لفترة ما بعد الظهيرة.

## ما حدث خلال الليل

قامت طائرات عسكرية إسرائيلية باستطلاع السفينة طوال الليل، وقبل حلول منتصفه، لاحظ مراقب الشيفرة الذي يعمل على السفينة (ليبرتي) انطلاق إشارة رادارية خاصة بالتحكم لإطلاق النار موجهة نحو السفينة من إحدى الطائرات التي كانت تحوم حولها. ورفض المراقب المناوب أن يصدق بأن القوات الإسرائيلية يمكنها أن توجه مثل هذه الإشارة الرادارية نحو سفينة أميركية، وأصر على أن مراقب الشيفرة قد أخطأ في تفسير الإشارة وهكذا لم يدون شيئاً عنها في سجل السفينة.

ونحو الساعة السابعة صباحاً استلمت المناوبة على السطح وقد قيل لي بأن هناك طائرة شحن، عرفنا بعد ذلك أنها طائرة استطلاع إسرائيلية طراز (نور أطلس ٢٥٠١) قامت عند شروق الشمس بالدوران حول السفينة، على ارتفاع بسيط. فقمت عندئذ بالكشف على الأعلام المميزة للسفينة فوجدتها متسخة وغير واضحة بسبب الإبحار المستمر عدة أيام، وأمرت باستبدالها. كما أضفت علمين على البرج وأمرت البحارة بمراقبتها والتأكد من إبقائها منبسطة دائماً لمعرفة هوية السفينة من قبل طائرات الاستطلاع وسفن الاستطلاع.

وفي الساعة التاسعة صباحاً وصلت السفينة إلى النقطة (ألفا). وهي أقصى مكان في المسار المحدد للدورية نحو الشمال. أمرت بالاستدارة نحو الجنوب، وخفضت السرعة إلى خمس عقد. وفي تلك اللحظة قامت إحدى الطائرات النفاثة الإسرائيلية بالدوران الاستكشافي حول السفينة وعلى الفور قمت بنفسي بالتأكد من وجود العلم المرفوع عليها، فوجدته واضحاً تماماً يرفرف مع نسمة الهواء التي كنا نواجهها بسرعة ٤ عقد، مما يعطي العلم ريحاً سرعتها ٩ عقد وهي تفوق السرعة اللازمة لجعل الراية

خفاقة. وخلال الساعات التي تلت كانت سرعة الريح تزداد باستمرار، حتى بلغت ١٢ عقدة عند السارية. وكان ذلك قبل الهجوم على السفينة مباشرة.

ونحو الساعة العاشرة صباحاً حلقت طائرتان إسرائيليتان نفاثتان من طراز ميراج فوق السفينة على ارتفاع منخفض، تحمل كل منهما ١٨ صاروخاً تحت كل جناح من جناحيها وسمعنا أحد الطيارين يبلغ القيادة الإسرائيلية العامة باللاسلكي بأن سفينتنا تحمل العلم الأميركي. ولم يكن ذلك بالشيء الجديد بالنسبة لتلك القيادة. فالضابط المسؤول في غرفة عمليات القيادة الإسرائيلية، عرف ـ كما نعتقد ـ هوية سفينتنا مسبقاً ورسم مسارها على خريطة حائطية كبيرة، ودوّن اسمها وسرعتها عليها، إضافة إلى موجز عن مهمتها التجسسية ـ وحسبما عرفناه فيما بعد من التقارير العديدة ـ بأن رد الفعل الإسرائيلي المباشر لوجود سفينتنا كان التذمر المرير والاحتجاج على حكومة الولايات المتحدة الأميركية عن طريق وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (C.I.A)، والطلب بتحريك السفينة على الفور وإخراجها من المنطقة. وفي الواقع، قامت حكومة الولايات المتحدة بمحاولات عديدة وملحة لتحريك السفينة من المنطقة، وأخفقت التعليمات كلها في الوصول إلى السفينة.

وعندما وصلت السفينة مقابل ساحل غزة وجه رئيس هيئة الاتصالات الأميركية رسالة ذات أفضلية تأمر السفينة (ليبرتي) بالتحرك مسافة ٢٠ ميلاً عن الساحل، لكن هذه الرسالة (كما عرفنا فيما بعد)، قد تأخر إرسالها بسبب بعض الرسائل الأخرى التي اعتبرت أن لها الأفضلية عليها، فلم تصل السفينة، إلا بعد انتهاء القصف بوقت طويل.

وبعد عدة ساعات (كما علمنا بعد ذلك)، أوعز الضابط المناوب في قيادة القوى البحرية الأميركية في لندن إلى القيادة العامة بإرسال أمر مستعجل إلى السفينة ليبرتي للابتعاد مسافة ١٠٠ ميل عن الشاطىء، لكن طلبه الهاتفي أهمل كما أن نسخة الأمر التي وجهها إلى السفينة (ليبرتي) على سبيل الاطلاع قد أرسلت إلى جهة أخرى في الفيليبين، قبل إعادتها ثانية إلى البنتاغون الذي أعاد إرسالها مرة ثالثة، وخطأ، إلى قلعة (ميد) في ولاية (ميريدند) حيث ضاعت.

**حاملة الطائرات «أميركا» رفضت الاستجابة لنداء الاستغاثة الذي وجهه إليها بحارة السفينة «ليبرتي» بحجة أنها تلقت أوامر عليا بالتريث في التنفيذ!:**

ست رسائل مستعجلة وحرجة على الأقل، ضاعت أو تأخر إرسالها أو وجهت إلى جهة أخرى. وكان من الممكن أن تكون أي رسالة منها سبباً في إنقاذ السفينة (ليبرتي) إلا أنه لم يصل إليها أي شيء من هذا القبيل.

وفي خلال الساعات الأربع التالية قامت طائرات إسرائيلية، لخمس مرات، بالتحليق الاستطلاعي حول السفينة، وكانت تقترب منها كثيراً حتى أننا كنا نرى الطيار أحياناً. وفي إحدى المرات كان قائد السفينة على البرج عندما اقتربت طائرة إسرائيلية من طراز نور أطلس، وحلقت على مستوى سارية السفينة وهذا ما دعاه إلى تحذيري من قصف متوقع. ونظراً لشدة انخفاض مستوى تحليقها فقد اهتزت ألواح السفينة لكن ما كان يعيد إلى نفوسنا الاطمئنان، كل مرة، هو قناعتنا بأن إسرائيل هي حليفتنا. ومع أن العديد من الدول العربية كانت على علاقة حسنة مع الولايات المتحدة، إلا أننا كنا واثقين من أن إسرائيل كانت مسيطرة سيطرة تامة على الجو في المنطقة وكنا في بعض الحالات مطمئنين لقيام الطائرات الإسرائيلية بمراقبتنا عن قرب، إذ كنا نعتقد بأنها ستدافع عنا. عند الضرورة، وعند تعرضنا لأي هجوم، كما كنا واثقين من عدم حدوث خطأ نكون نحن ضحيته.

الساعة ١٤,٠٠:

بعد أن تركت المراقبة في الظهيرة وأثناء وجودي في غرفة المراقبة للسفينة، أمضيت ساعة الظهر في إعداد برنامج التدريب، بدءاً من الساعة ١٣,٠٠ وحتى الساعة ١٤,٠٠، أكملت خلالها كتابة حلقات التدريب والأعمال اليومية العادية. وبينما كنت أستعد للنزول إلى أسفل السفينة، بعد فترة سبع ساعات من العمل في غرفة المراقبة، التقطت أجهزة الرادار المتواجدة في السفينة ظهور ثلاث طائرات وثلاث أخرى تطير على ارتفاع منخفض متجهة نحو السفينة من جانبها الأيمن. وبعد لحظات تعرضت السفينة لهجوم عنيف ومستمر من طائرات نفاثة إسرائيلية من طراز ميراج أمطرتنا برشقات من أربعة مدافع رشاشة عيار ٥٠ أدت إلى تلف الهوائيات اللاسلكية. ثم تبعتها طائرات إسرائيلية أبطأ من طراز ميستر وألقت علينا قذائف أدت إلى إلحاق أضرار في مدخنة السفينة وإحداث فتحة في غرفة القيادة، ثم اتبعتها بحجم من قذائف النابالم. وعندما قام الفنيون بإجراء إصلاح سريع للهوائي، كي نتمكن من

طلب النجدة، وجدوا أن الترددات في الجو مليئة بإشارات التشويش الصادرة عن الطائرات النفاثة الإسرائيلية المهاجمة. وقد عمد الفنيون إلى إبقاء الميكروفون قريباً من سطح السفينة وكانوا ينحنون على أيديهم وأرجلهم هرباً من النار والدخان، وفي أقل من تسع دقائق، تمكنوا من إيجاد طريقة لاختراق التشويش اللاسلكي المضروب حول السفينة واتصلوا بحاملة الطائرات (ساراتوغا) التي كانت على بعد ٥٠٠ ميل ضمن الأسطول السادس، قرب جزيرة كريت، وكانت هذه أول سفينة ترد على نداء الاستغاثة.

وفي غرفة القيادة على الحاملة (ساراتوغا)، قام الكابتن (جوزيف توللي) بسرعة بإبلاغ رسالة السفينة «ليبرتي» إلى نائب قائد الأسطول السادس الأميركي الأميرال (وليام مارتن)، الذي كان في غرفة القيادة على سفينة يراقب تمارين بحارته. ونظراً لأهمية الرسالة وخطورتها فقد أرسل الكابتن توللي رسالته مباشرة إلى الأميرال (مارتن) عن طريق الاتصال المباشر بين القادة ثم أكدها برسالة خطية لاسلكية. وأخرى بواسطة الإشارات الضوئية كما أرسل نسخاً منها إلى قيادة القوى البحرية في واشطن ولندن.

«أصدر الأميرال «مارتن» أوامره على الفور، إلى حاملتي الطائرات «ساراتوغا» و «أميركا» لتحليق طائرات للدفاع عن السفينة «ليبرتي». ولكن بعد إصدار الأمر قامت الحاملة «ساراتوغا» فقط بالتنفيذ بينما لم تطلب حاملة الطائرات «أميركا» من طائراتها التحليق، ما عدا بعض طائرات الفانتوم (F4) التي كانت تحلق سابقاً كدورية لحماية الأسطول. وكما علمنا فيما بعد، كانت حاملة الطائرات «أميركا» قد تلقت تقريراً بالتريث في التنفيذ والتأكد من عدم الوقوع في البلبلة التي تملكت الأسطول في تلك اللحظة. وقد اعتقد بعضهم بأن التمنع عن إرسال الطائرات من سطح الحاملة «أميركا» يعود سببه إلى كونها تحمل قذائف نووية مما يؤخر تدخلها حتى مرحلة لاحقة. لكننا علمنا بأن ذلك غير صحيح، وأن حاملة الطائرات المذكورة لم تستجب لطلب النجدة. وأرسل الكابتن «توللي» رسالة ضوئية إلى قائد حاملة الطائرات «أميركا» الكابتن «دونالدانجن» ولكنه لم يتلق رداً عليها. وبعد لحظات طلب الأميرال «لورانس جيز» عودة الطائرات التي انطلقت من حاملة الطائرات «ساراتوغا» بوصفه قائداً لقوى حاملات الطائرات الأميركية، ولما كانت حاملة الطائرات «أميركا» غير متأهبة للتدخل

وأسلحتها غير جاهزة، فقد بدأت بنقل الأسلحة والعتاد من أسفل السفينة إلى السطح، بينما طلب من الحاملة «ساراتوغا» التي كانت جاهزة للتدخل لحماية السفينة «ليبرتي» أن تتريث (بانتظار وصول موافقة البيت الأبيض كما هو واضح). في تلك الأثناء وخلال غياب قوة الدفاع الجوي للأسطول السادس الأميركي، وصلت ثلاثة زوارق طوربيد إسرائيلية إلى موقع السفينة لإنهاء المهمة كما خطط لها. وكانت (السفينة ـ الهدف) تلتهب وتشتعل بها النيران بعد ٢٥ ـ ٣٠ دقيقة من بدء الهجوم عليها. فقد تحطمت الهوائيات فيها من جراء قصفها بالقذائف وقنابل النابالم من قبل ١٢ طائرة إسرائيلية تقريباً.

اقتربت الزوارق من الهدف وكانت تسير بسرعة عالية وأطلقت طوربيدات من مسافة ٢٠٠٠ ياردة إلا أنه بسبب تواجد زورقين على مسافة قريبة جداً أحدهما من الآخر، وخوفاً من حدوث صدام بينهما لحظة إطلاق القذائف، أخطأت قذيفة الزورق الأول هدفها ومر الطوربيد بسلام على بعد ٢٥ قدماً من السفينة. أما قذيفة الزورق الثاني فقد مرت بالقرب من مقدمة السفينة واختفت محدثة هديراً يشبه صوت الزورق الطائر، سمعه بوضوح الضابط «ريك ايميتي» الذي كان يقف مندهشاً في المقدمة. أما قذيفة الزورق الثالث، فقد أصابت السفينة إصابة مباشرة وتسببت في مقتل ٢٥ رجل على الفور وحصار (٥٠) رجل على الأقل في كبائنهم التي ارتفع فيها الماء.

الساعة ١٥,١٥:

بعد حدوث المعجزة بمحافظة السفينة (ليبرتي) على نفسها عائمة، برغم وجود فتحة بقياس ٤٠ قدم على جانبيها قام الرجال الموجودون على ظهور قوارب الطوربيد الإسرائيلية بإطلاق النار لمدة ٤٠ دقيقة من الرشاشات الآلية، على الرجال الذين كانوا يقومون بمكافحة النيران على ظهر السفينة، وعلى الرجال الذين كانوا يقدمون الإسعافات للمصابين، بينما كانوا هم يراقبون السفينة وهي تغرق رويداً رويداً.

وأخيراً وفي الساعة ١٥,١٥ صدر أمر من غرفة قيادة السفينة بالاستعداد لإخلائها فقذف البحارة ثلاثة قوارب مطاطية، بعد أن ربطوها بجسم السفينة وقد قام رجال زوارق الطوربيد الإسرائيلية بإطلاق النار على القوارب وأعطبوا أحدها، قبل أن ينسحبوا إلى قاعدتهم في «أشدود».

أصبحت السفينة (ليبرتي) وحيدة وهي تشتعل، ميتة عاجزة عن الحركة في الماء تغرق رويداً رويداً وكان الاتصال فيها معدوماً وعلى متنها ٣٤ رجلاً ميتاً أو محتضراً، من بحارتها، بينما جرح ١٧١ رجلاً ولم يكن هناك أي إشارة من الأسطول السادس الأميركي الذي كان منذ ثلاثة أيام فقط، قد رفض طلباً من السفينة (ليبرتي) لإرسال مدمرة لحمايتها في مهمتها ووعد آنذاك بإرسال قوى الدعم الجوي، خلال عشر دقائق فقط، من طلب الاستغاثة عند تعرضها للخطر.

**الساعة ١٥,٤٥:**

في الساعة ١٥,٤٥ وبعد أن مضت ٩٦ دقيقة على تسلم الأسطول السادس لنداء الاستغاثة من السفينة (ليبرتي)، أرسل البيت الأبيض تفويضاً لحمايتها، وفوض الطيارون باستخدام القوة عند الضرورة، وشرحت لهم المهمة بكل وضوح. وفي تلك الأثناء تقريباً قامت الحكومة الإسرائيلية بإبلاغ الملحق البحري الأميركي بأن القوات الإسرائيلية هاجمت خطأ سفينة أميركية وبأنها تأسف لذلك وتعتذر.

**الساعة ١٦,٣٢:**

وفي الساعة ١٦,٣٢ عادت الزوارق الطوربيد الإسرائيلية إلى السفينة «ليبرتي»، وسأل رجالها بحارة السفينة عما إذا كانوا بحاجة للمساعدة لكن الرد جاءهم بالنفي، وبذلك انتهى الهجوم الذي استمر ساعتين ونصف.

**بداية تغطية الموقف:**

بعد بضع ساعات بدأت معالجة الموقف، فأعلن وزير الدفاع أن مكتبه فقط هو المفوض بإعطاء معلومات عن الهجوم وقد كرر هذا الأمر وأعيد من خلال سلسلة من الأوامر الأخرى. وكان بحارة السفينة «ليبرتي» ينبهون يومياً إلى عدم ذكر أي شيء عن الهجوم، لأي شخص كان حتى لأفراد أسرهم وبأن محكمة ستقوم بالتحقيق في الموضوع وإن عليهم أن لا يبوحوا بكلمة حتى انتهاء هذا التحقيق. وقد عقدت المحكمة جلساتها خارج السفينة التي كان يجري إصلاحها في «مالطة»، واستمعت إلى بعض الشهود الذين أدلوا بشهادتهم ذات القيمة الكبيرة. ولم يستدع للشهادة، بشكل خاص، الأشخاص الذين كان من الممكن أن يدلوا بمعلوماتهم عن تعرض

السفينة للاستطلاع عدة مرات قبل الهجوم عليها. كما أن شهادتي التي ثبتها، بعد أداء القسم، قرئت في المحكمة، لكنها لم تدون في وقائع الجلسات وأعيد تدوين السجلات اليومية التي دونتها على السفينة أثناء غيابي، وبدون علمي، وحذف منها كل شيء يتعلق باستطلاع الطائرات الإسرائيلية للسفينة قبل الهجوم وخلال مناوبتي. كما لم يسجل في وقائع الجلسات كل ما ذكر في سجلات السفينة من حيث قيام الطائرات الإسرائيلية بالاستطلاع ولم يؤخذ بذلك كوثائق للقضية.

وعلى الرغم من وجود دلائل كثيرة وغزيرة مذكورة في السجلات فإن ذلك يستوجب إجراء دراسة عميقة ومعرفة كبيرة لما ذكر من معلومات متنوعة ومختلطة حتى يمكن فهم ما حدث فعلاً. ويعكس السجل التقارير الخاصة لعديد من الضباط ورؤساء الوحدات في السفينة الذين شهدوا أمام المحكمة على قيام الطائرات الإسرائيلية بعمليات الاستطلاع المتعددة على ارتفاعات منخفضة كما وصف هؤلاء حالة راية السفينة التي كانت ترفرف بحرية في ظروف رياح جيدة ورؤية واضحة، كما أن السجل يحتوي على وصف تفصيلي لعملية الهجوم المنظم الذي يتم بالتعاون التام بين القوات المهاجمة والذي خطط له مسبقاً وهو يتضمن تقارير من رجال اللاسلكي، في التشويش القوي المتعمد لمنع السفينة من طلب النجدة، إضافة إلى تضمينه تقريراً في الاعتذار الإسرائيلي عن الهجوم الذي قامت به والذي لا يمكن الاقتناع بأنه كان نتيجة خطأ. لكن لسوء الحظ لم تجد أي من هذه الحقائق طريقها إلى المواطن الأميركي والرأي العام الأميركي لأنها أحيطت بالكتمان الشديد وأقفل عليها بعيداً عن أعين الصحفيين خوفاً من الوصول إليها ووضعت بدلاً منها معلومات تدعم الادعاء الرسمي الذي يؤكد من أن الهجوم كان خطأ وغير متعمد، أما المعلومات الأخرى فقد أقفل عليها وحفظت في السرداب الخاص بالسري للغاية العائد لقاضي البحرية العام.

**إدارة الرئيس جونسون دعمت المقولة الإسرائيلية بأن الهجوم كان قصير الأمد ومحدوداً... وتم بشكل خاطىء:**

وفي تلك الأثناء قامت حكومتنا بالاحتجاج «المرير الشديد» لدى الحكومة الإسرائيلية، وتم ذلك بسريّة تامة، فقد أشارت إلى أن السفينة «ليبرتي» قد تم استطلاعها من قبل الطائرات الإسرائيلية قبل وقوع الهجوم، ووصفت العملية رسمياً

بأنها هجوم غير متسم بالمسؤولية، ويجب أن تدان باعتبارها عملاً «عسكرياً» يعكس الاستهانة بالحياة البشرية بشكل وحشي وغير مسؤول. وقد تم الاحتجاج فقط من خلال الاتصالات الدبلوماسية أما على صعيد الأعلام، فإن إدارة الرئيس جرنسون قد دعمت المقولة بأن الهجوم كان قصير الأمد ومحدوداً وتم بشكل خاطىء.

وبدلاً من القول بوضوح أن طائرات إسرائيلية محلقة على ارتفاع ٢٠٠ قدم قامت باستطلاع السفينة مباشرة ولعدة مرات فأبلغت حكومة الولايات المتحدة الصحافة بأن الهجوم سببه خطأ في تحديد هوية السفينة وقعت فيه طائرات استطلاع إسرائيلية كانت تحلق بعيداً عن السفينة.

وأهملت إدارة الرئيس جونسون كل الشهادات والتقارير التي قدمها ضباط السفينة وأبلغت الصحافة أن سبب الخطأ في تحديد هوية السفينة مرده إلى عدم وضوح العلم الموجود فوقها في يوم ساكن الريح على الرغم من أن الرياح كانت سرعتها ١٢ عقدة في ذلك اليوم.

وبدلاً من وصف الهجوم الطويل الأمد الذي تم خلاله تعاون القوات المهاجمة تعاوناً دقيقاً جعل السفينة عرضة للقصف الشديد لمدة ٧٥ دقيقة، ورغم النداءات والاستغاثات اليائسة لطلب النجدة لمدة ٧٥ دقيقة أخرى، فإن الحكومة الأميركية وصفته بقولها إنه هجوم «جوي» استمر لمدة ٥ دقائق، وإنه انتهى عندما اقتربت زوارق الطوربيد الإسرائيلية من السفينة وتمكنت من مشاهدة العلم الأميركي عليها وتحققت من هويتها. كما كررت الحكومة الأميركية المزاعم الإسرائيلية بأن السفينة «ليبرتي» قد هوجمت بعد أن اعتقدت طائرات الاستطلاع الإسرائيلية أنها السفينة المصرية الشاحنة «القصير» ولكنها نسيت أن توضح أنها قديمة لنقل المواشي وعمرها ٤٠ عاماً وأنها راسية معطلة في الإسكندرية ومنفردة وأنه سرعان ما تم بيعها كخردة وأنها في ذلك الوقت لا تكاد تستطيع مبارحة مكانها ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشبه السفينة «ليبرتي».

**منع بحارة السفينة من الكلام:**

كان بحارة السفينة «ليبرتي» قد أبلغوا عندما بدأت عمليات تغطية الموقف، إنه

سيكون بإمكانهم التكلم للصحافة بحرية عن الحادث، وذلك فور انتهاء أعمال التحقيق في الموضوع، إلا أن ذلك لم يحدث قط. وقد انتظر بحارة السفينة طويلاً، ليسمح لهم بحرية التكلم إلا أن صدور العديد من الأوامر والتعليمات الناهية أثبت أنه لن تكون هناك حرية للتكلم في هذا الموضوع على الإطلاق. وأبلغ الرجال بأنه يمكنهم التحدث بكل ما يمكن أن يدعم أقوال المحكمة مع التشدد في استعمال كلماتها ذاتها.

لذلك أبلغ البحارة، من خلال الأوامر اليومية التي تقرأ عليهم، بأن يقولوا عندما يطرح هذا الموضوع: «ليس عندي ما يختلف، عما ذكرته المحكمة، وأن التفاصيل سيفصح عنها من خلال مقابلات صحفية لاحقة».

أما عن الحقائق حول التشويش اللاسلكي واستخدام قنابل النابالم وتدمير قوارب النجاة الأميركية، وعدم وصول القوات الأميركية إلا بعد ساعتين ونصف من إطلاق نداء الاستغاثة وأن الهجوم قد اعتبره البحارة كافة مدبراً ومبيتاً ومدروساً، فقد حذفت كلها، مع تفاصيلها من البيان الحكومي ومن تقرير المحكمة التي حققت في الموضوع. لذلك كان على البحارة عدم الخوض بأي من هذه الحقائق. أما أنا فأعتقد بأن هذه الأوامر تبتعد كثيراً عن كونها أوامر لضمان الأمن القومي كما أنها يمكن أن تعتبر أوامر غير قانونية إلا أنهم تمكنوا من إخافة البحارة وكتموا القصة الحقيقية لسنوات عديدة.

والسؤال الآن ماذا كان ثمن الهجوم على ليبرتي؟

أولاً: تزعزعت ثقة البحارة الذين يعلمون الحقيقة سواء من كان منهم على السفينة «ليبرتي» أو خارجها. وقد أبلغني بعض البحارة الناجين، أنهم قرروا الاستقالة من البحرية، بسبب الهجوم المرعب الذي تعرضوا له وعدم تدخل أحد لإنقاذهم، كما أبلغني أحد ضباط السفينة أنه لم يسمح لابنه بالخدمة في الجيش، لأنه لم يعد يشعر بالثقة بأن بلاده سوف تدعمه عند تعرضه لهجوم. ولكن الدرس الأهم الذي لم تتعظ به القيادة الأميركية هو ما حدث بعد انقضاء مدة سبعة أشهر على الهجوم على ليبرتي، عندما تعرضت للهجوم سفينة التجسس الأميركية «بويبلو» التي يقودها القائد «ليويد بوخر» والتي كانت تبحر من اليابان إلى كوريا الشمالية في مهمة تجسسية، وكان

الهجوم مشابهاً لما تعرضت له السفينة «ليبرتي» وكان بحارة تلك السفينة يجهلون استخدام المدافع الرشاشة ولم يتدربوا عليها، وأكتفي بتزويدهم بـ ١٠٠ وحدة نارية من الذخيرة وطلب منه رؤساؤه أن يغطي المدافع الرشاشة حتى لا تظهر السفينة بمظهر السفينة الحربية وقد قيل له بأن الطائرات الأميركية ستنطلق للدفاع عنه خلال دقائق من طلب النجدة في حال تعرض السفينة للهجوم ولكن عندما وقع ذلك أخفقت الطائرات المدافعة في الوصول إليه مثلما حدث مع السفينة «ليبرتي». ويعتقد الآن القائد «بوخر» بأن ما حدث مع «ليبرتي» أصبح، معروفاً على حقيقته لدى البحارة الذين كانوا على السفينة «بويبلو». وما دامت مأساة تلك السفينة قد انتهت بشكل يختلف عما وقع لـ «ليبرتي» واختلفت في ظروف مشابهة للهجوم عليها، فقد كان رد الفعل الأميركي واحداً، أي غير حاسم.

**الجهود التي عملت من خلف الكواليس:**

حتى قبل احتجاز السفينة «بويبلو»، كانت الحكومة الأميركية قد اتخذت خطوات من خلف الكواليس لحماية سفن التجسس ولا سيما تلك التي تعمل في مناطق خطرة فمثلاً «سفينة التجسس» سرجانت «مولر» العاملة قرب كوبا تمت حمايتها بالمدمرة «اسكورت». وتم التعميم على السفن بطلاء العلم الأميركي على جسم السفينة وبرجها بوضوح لضمان التعرف على هوية السفينة. لكن عندما تبين بعد ذلك أن تأمين الحماية لسفن التجسس سوف يكلف مبالغ باهظة، اتخذ قرار بإلغاء برنامج البحث العلمي (سفن التجسس). لكن الخسارة القومية كانت عظيمة من حيث توقف سيل المعلومات التجسسية. صحيح أن هناك حلولاً أخرى، إنما من الواضح أنه ليس هناك ما يعوض فقدان وجود ٣٠٠ رجل أو أكثر على سفينة تبتعد أميالاً قليلة عن مصدر التجسس وتستمر لأيام أو لأسابيع في المراقبة، مع إمكان نقل المعلومات على الفور إلى الوطن، وبذلك يتوقف برنامج سفن التجسس وينتهي عصر فريد لجمع المعلومات التجسسية. وعلاوة على خسارة المعلومات التي يمكن جمعها، تستطيع سفن التجسس كذلك تحديد مكان قوة الأمواج الهرومغناطيسية وتقديرها وجمعها بحيث يمكن معرفة خصائص الاتصالات اللاسلكية في ذلك البلد ومعرفة التقدم الذي أحرزته شبكة الاتصالات اللاسلكية فيه. ولا يمكن تحديد مدى الخسارة الفعلية إلا عندما

نواجه في المستقبل تهديداً من خلال نظام اتصالات الكتروني حديث، ليس لدينا طريقة معروفة للتشويش عليه والدفاع ضده.

وينهي الضابط الأميركي حديثه قائلاً: «يمكن أن نستخلص من الدروس المستقاة من الهجوم على السفينة «ليبرتي»، أن أي دولة مهما كانت تبدي من صداقة وود للولايات المتحدة الأميركية، هي بالحقيقة دولة غريبة ذات استقلال تهمها مصلحة مواطنيها ومصلحتها قبل أي شيء آخر، عندما تتعرض للاختبار، ولا يمكن الاعتماد على ولاء هذه الدولة ولا سيما عندما تعتقد بأننا نقوم تجاهها بأعمال غير ودية، كمراقبة استعداداتها الحربية السرية من موقع محايد، لأنه في تلك الحالة يجب أن نكون مستعدين لحماية من كلفناهم بالمراقبة من أي هجوم قد يتعرضون إليه، ولكن نظراً لأن البلد هي دولة إسرائيل في هذه الحالة، ولأن هذه الدولة تدعمها الولايات المتحدة دعماً قوياً ومستمراً، ولأن مراقبتنا لها يمكن أن تؤدي إلى تداعي سرية أنظمة اتصالاتها وقياداتها المتواضعين لذلك، فإن الهجوم على السفينة «ليبرتي» كان فقط من الناحية السياسية مقبولاً».

ولهذا، فإن الدروس والعبر المأخوذة من الحروب والدبلوماسية والسياسة والتاريخ تظل غامضة.

( استراتيجيا ـ العدد ١٣ ـ شباط ـ ١٩٨٣ )

## «سفينة ليبرتي»:

برقية «سرية» إلى وزارة الخارجية رقم ٢٠٣١٧، من السفارة الأميركية في باريس إلى وزير الخارجية، بتاريخ ١٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧، ملف الأمن القومي، أزمة الشرق الأوسط، «ملف سفينة ليبرتي»، مكتبة ليندون باينس جونسون. تم نزع صفة السرية عنها في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٣، بطلب من كاتب هذه السطور.

إلى نائب وزير الخارجية روستو من كليفلاند.

الموضوع: الهجوم الإسرائيلي على «ليبرتي».

المرجع: وزارة الخارجية ٢١١٦٧٢، وخصوصاً الفقرة ٥ من وزارة الخارجية ٢١٢١٣٩.

١ - بصرف النظر عن الخبر الصادر في باب «بيريسكوب» في مجلة Newsweek، فالملاحظات التي أدلى بها الوزير إلى بروزيو وعدد من وزراء الخارجية في لوكسمبورغ عن معرفة إسرائيل المسبقة بأن «ليبرتي» سفينة أميركية، قد أثارت فضولاً كبيراً في أوساط الوفود إلى الحلف. أكون شاكراً لو أشرتم عليّ بالحد الذي يمكنني الوصول إليه في إشباع هذا الفضول والزمن الملائم لذلك.

٢ - وعلى وجه الخصوص، لربما يجب أن أبلغ مجلس حلف ناتو بالنتائج التي توصلت إليها محكمة التحقيق الأميركية، إذا سمح الوقت بذلك قبل نشره في الصحف.

ج - ب - ٣، كليفلاند(*)

(*) ستيفن غرين - الانحياز: علاقات أميركا السرّية بإسرائيل - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وشركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة. نيقوسيا - قبرص. الطبعة الأولى ١٩٨٥ ص ٣٤١.

ملحـق رقـم (٣)

# البيت الأبيض
# وامبراطوريته السرية

صدر في ألمانيا الديمقراطية للكاتب جوليوس مادر ـ كتاب حول وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA.

ونشاطها وعملياتها الإجرامية ـ والكاتب أستاذ في الاقتصاد والعلوم السياسية، ولقد عرف بتخصصه في دراسة الاستخبارات الامبريالية ودورها الهدام.

ظلت وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA منذ تأسيسها في عام ١٩٤٧ من بين أخطر الأسلحة الاحتكارية الموجهة ضد تصفية السلام، فلأكثر من ثلاثة عقود ونصف خلت، تحملت هذه الوكالة، مهمة تقديم المشورة لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالعمليات السرية الخارجية الموجهة ضد المنظومة الاشتراكية، الحركة العمالية العالمية، حركة التحرر الوطني العالمية وحتى ضد المصالح الوطنية لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ـ كما تقوم هذه الوكالة بالتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وتمارس أشكالاً شتى من الضغوط على قادتها البارزين، وترعى وتنظم وتراقب دور شركاء أمريكا من الأحلاف والمعاهدات العدوانية هذا إلى جانب الدور الذي تضطلع به هذه الوكالة داخل الولايات المتحدة نفسها دعماً لمواقع ونفوذ الامبرياليين الأمريكيين.

اعتمدت نشاطات الوكالة إلى حد بعيد، على الصلاحيات الواسعة المركزة بين يدي الرئيس الأمريكي كما أنه يجب ألا يغيب عنا، أن هذه الوكالة ذات نفوذ واسع بين دوائر الاحتكارات الأمريكية وذلك من خلال المعلومات التي تقدمها إلى تلك الدوائر والتي غالباً ما تكون موجهة أساساً إلى سيد الإدارة الأمريكية، وعليه فإن تأثير وتوجيهات هذه الوكالة، لا يقفان عند حدود الإدارة القائمة بل يصل نفوذها إلى حد التأثير في أدق القرارات السياسية والعسكرية المستقبلية.

الرئيس الأمريكي بطبيعة صلاحياته، هو رئيس الحكومة، رئيس مجلس الأمن القومي والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ولما كان الرئيس يخضع مباشرة لنفوذ البيت الأبيض، فإن ذلك يسمح للوكالة بالتأثير المباشر على قراراته أو من خلال مجلس الأمن القومي.

مرجل الإثارة:

منذ تأسيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، استعان ثمانية من الرؤساء الأمريكيين بخدمات هذه الوكالة في تنفيذ بعض المهام الخاصة، أربعة من هؤلاء الرؤساء كانوا من الديمقراطيين هاري ترومان ١٩٥٢ ـ ٥٤، جون كيندي ٦٠/٦٣، ليندون جونستون ٦٣/٦٨، جيمي كارتر ٧٨/٨٠، وأربعة من الجمهوريين في ايزنهاور ٥٣/٦٠، ريتشارد نيكسون ٦٨/٧٤، جيرالد فورد ٧٤/٧٦، وأخيراً رونالد ريغان منذ عام ١٩٨١.

الناخب الأمريكي، والذي ليس أمامه سوى خيارين، يتحمس أحياناً لمرشح الديمقراطيين وأحياناً أخرى لمرشح الاحتكارات (مرشح الجمهوريين).

لكن هذا الأمر، لا يؤثر في كثير أو قليل على وكالة الاستخبارات المركزية والتي تمثل أداة تنفيذية طيعة في يد رأس المال الاحتكاري القوي النفوذ، وفي ظل كلا الإمارتين، الجمهورية والديمقراطية ظلت الوكالة تحظى باهتمام البيت الأبيض وتتنامى كوادرها، ويزداد عدد العاملين فيها بشكل منتظم.

كان الرئيس ترومان، عندما أصدر أمره بتأسيس هذه الوكالة، يعمل لمصلحة الدوائر الاحتكارية العدوانية. كان من أولى مهمات هذا الجسم التجسسي إخماد الضجة التي أثيرت حول الترتيبات التي تم اتخاذها لتنفيذ مشروع مارشال، وهو المشروع الذي كان يرمي لبسط النفوذ الأمريكي السياسي والاقتصادي على غرب أوروبا، ولقد استخدم سيد البيت الأبيض وكالة المخابرات الأمريكية للترويج عن النوايا العدوانية الآتية من الدول الاشتراكية والتي تهدد وجود التظلم الرأسمالي في أوربا الغربية لم يؤد الدور الذي لعبته الوكالة في هذا الصدد، إلى إقناع دول أوربا الغربية بصحة الموقف الأمريكي فحسب، بل أكثر من ذلك أدى إلى التئامها في حلف

شمال الأطلسي ١٩٤٩، والموجه بشكل أساسي ضد الاتحاد السوفييتي والديمقراطيات الشعبية في أوروبا. لقد لعبت هذه الوكالة دوراً هاماً عندما شنت الولايات المتحدة الأمريكية عدوانها المسلح على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عام ١٩٥٠.

شهد العام ١٩٦١ فشل عملية خليج الخنازير، والتي كانت ترمي إلى غزو كوبا الاشتراكية، حيث خططت لها الوكالة وأمر بتنفيذها الرئيس جون كنيدي، وعندما هدد الرئيس كنيدي بمعاقبة مسؤولي الوكالة على إخفاقهم في تنفيذ العملية، كان مصيره الاغتيال.

في عام ١٩٦٤ قامت الوكالة، بالتخطيط للعمليات الاستفزازية في خليج تونكين بفيتنام، عندما أمر الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، بشن غارات جوية مكثفة على جمهورية فيتنام الديمقراطية، كما استخدم الرئيس جونسون الوكالة للقيام بما يسمى «الأعمال القذرة» تصعيداً للأعمال العدوانية في الهند الصينية، ولكن بعد ثلاث سنوات من ذلك انتهت الأمور على غير ما تشتهي الإدارة الأمريكية، وغادرت قواتها فيتنام وهي تجرجر أذيال الهزيمة.

وكانت هي وكالة الاستخبارات المركزية، التي ظلت تلح على الرئيس جيمي كارتر، بالتدخل المباشر في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية عام ١٩٧٦، وبداية حرب غير معلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية عام ١٩٨٠.

إن سلسلة العمليات الإجرامية، التي مارستها وكالة الاستخبارات الأمريكية، منذ عام ١٩٤٧، باتت معروفة للجميع سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أو على مستوى العالم أجمع، وهذه العمليات كثيرة وآخذة في التزايد يوماً بعد يوم. إنه وخلال الفترة من ١٩٦١ وحتى نهاية السبعينات، وعلى ضوء التقارير الرسمية، تعتبر هذه الوكالة مسؤولة عن حوالي ٩٠٠ عملية سرية رئيسية، وعدة آلاف من العمليات الصغيرة التي استهدفت قضية السلم والتقدم.

تعتبر وكالة الاستخبارات المركزية، من أكبر وكالات التجسس الامبريالية وأكثرها فعالية، وعلى ضوء قرار حلف شمال الأطلسي، في ديسمبر ـ (كانون أول) ١٩٥٦، اعتبرت هذه الوكالة المركز القائد. لجميع أجهزة استخبارات حلف

الأطلسي، وأكثر من ذلك فإن كل النشاط التجسسي الذي تقوم به الأقمار الصناعية الأمريكية يقع تحت طائلة نفوذها.

أما بالنسبة لمجلس الأمن القومي والذي أنشىء في نفس العام الذي أنشئت فيه الوكالة، واعتبر كأعلى جهة تنسق العمليات الداخلية والخارجية المتعلقة بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، فهو يعمل لخدمة أهداف الاستراتيجية الأمريكية العدوانية الكونية. إن الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن القومي هم، الرئيس، نائب الرئيس، وزير الخارجية، وزير الدفاع، مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، رئيس مجلس رؤساء الأركان ورئيس مستخدمي البيت الأبيض.

هناك بعض الإدارات المدنية في واشنطن، والتي لها أجهزتها الخاصة والتي تقوم بجمع المعلومات التجسسية سواء على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها.

**مكتب وزارة الخارجية للاستخبارات والأبحاث BIR:**

يستفيد هذا المكتب من الخدمات التي تقدمها سفارات الولايات المتحدة في أكثر من ١٣٠ بلداً، وذلك لتقديم المعلومات التجسسية، وبالتعاون مع وكالات الاستخبارات المركزية، يقوم هذا المكتب بالتخطيط للعمليات الهامة الموجهة ضد تلك البلدان والتي تقيم علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ـ مدير هذا القسم هو رونالد ايان سيرز والذي كان مسؤولاً عن قسم حلف شمال الأطلسي بوزارة الخارجية في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٨٢، عقد مؤتمر سري بوزارة الخارجية الأمريكية، وذلك لمناقشة الخطوات الواجب اتخاذها بغية تصعيد عمليات التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاشتراكية، وإن صرح وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز ومساعده لورانس ايفلبرجر بأن الولايات المتحدة عاقدة العزم، على تسريع وتائر التغيير ضمن البلدان الاشتراكية، ولقد دعوا إلى الاعتماد على الأفراد والجماعات التي تعمل من أجل التغيير في البلدان الشيوعية ـ واستطرد شولتز: «إنه لأمر ملح تقديم الدعم لتلك القوى المعادية للاشتراكية». ولقد صرح شولتز بأن الولايات المتحدة قد خصصت مبلغ ٤٤ مليون دولاراً سنوياً وذلك لدعم الإذاعات المعادية للشيوعية، كما

الدعم المباشر لقوى الثورة المضادة. لعب هذا المكتب دوراً هاماً في تطوير مفهوم التدخل العدواني في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى والإسهام العملي في العمليات التي تمت.

**وكالة الطاقة؟:**

لهذه الوكالة قسم استخباراتها الخاص، والذي يترأسه بيتر بور مساعد السكرتير للشؤون الدولية ـ يقوم هذا القسم بجمع المعلومات المتعلقة بتطور الطاقة في الخارج والتكنولوجيا النووية الحرارية والجديد في عالم الليزر والأسلحة النووية ونتائج التجارب النووية ـ ويتعاون بور مباشرة مع وكيل وزارة الدفاع المسؤول عن برنامج البنتاغون المكرس لتطوير تكنولوجيا الليزر، التكنولوجيا النووية.

ويتبع لوزارة العدل، مكتب التحقيقات الفدرالي والذي يقوم بالتجسس على المواطنين الأمريكيين كما يقوم بعمليات التجسس المضاد الموجهة ضد الاستخبارات الأجنبية المتواجدة في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية. يشرف على مكتب التحقيقات الفدرالي (FBL) وليم ويستر.

أما وزارة الخزانة فيتبع لها مكتبان خاصان، الأول مكتب استخبارات، ازداد عدد موظفيه بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة ـ تم تأسيس هذا المكتب في عام ١٨٦٥ وذلك من أجل حماية الرئيس الأمريكي، ولقد استخدم أساليب عمل المخابرات وآخر أولئك الذين عملوا في حقل الاستخبارات، يوفر هكذا المكتب المرافقة الشخصية للرئيس والرؤساء السابقين ونواب الرئيس وأفراد عائلاتهم والمرشحين للرئاسة. كما يقوم هذا المكتب، بمراقبة تداول العملات المزيفة داخل وخارج أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، بعد محاولة اغتيال الرئيس رونالد ريغان، أعطى هذا المكتب صلاحيات واسعة، وزيد عدد العاملين فيه، وللخزانة مكتب آخر وهو مكتب دعم الاستخبارات ويترأسه فوستر كولينز وهو يقوم بجمع وتحليل المعلومات المالية التي يتم جمعها من مختلف أنحاء العالم.

**وزارة الصحة والتعليم والخدمة الاجتماعية:**

يتبع لها مكتب العقاقير، يدير هذا المكتب بيتر بينسنجر، وله شبكة واسعة من

العملاء في العديد من أقطار العالم، ومما يستدعي الذكر أنه وبواسطة عملاء هذا المكتب، استطاعت وكالة الاستخبارات المركزية التعاون مع منتجي العقاقير والتجار وذلك خلال الحرب العدوانية في الهند الصينية، وبالتعاون مع موظفي هذا المكتب، أجرت الوكالة العديد من التجارب من بينها حقن العقاقير في مخ الإنسان وجهازه العصبي والذي أدى في بعض الحالات إلى هلاك أولئك الذين أجريت عليهم هذه التجارب.

إدارة التجارة:

تسهم بقسط في عمليات التجسس في واشنطن. وعلى ضوء السياسة الوقحة التي تتبعها إدارة ريغان وذلك بتوقيع العقوبات الاقتصادية ضد أي بلد لا تروق سياساته للبيض الأبيض، وكذلك في الحرب الاقتصادية الموجهة ضد البلدان الاشتراكية، وتقوم هذه الإدارة، بإرسال خبرائها الاقتصاديين والذين يتمتعون بصلاحيات عالية إلى جميع سفارات الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من أن كل سفارات الولايات المتحدة بها ملحقين تجاريين وقناصل- يقوم هؤلاء الخبراء الاقتصاديون والـذين يتمتعون بحصانة دبلوماسية باستغلال وضعهم هذا في القيام بنشاطات تجسسية، والرجل الذي يقف وراء هذا النشاط الهام والذي يعتبر انتهاكاً لأبسط قواعد القانون الدولي وكيل وزارة التجارة ليونيل أولمر، ولقد عمل أولمر ومنذ عام ١٩٧٢ مع أربعة من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية كرئيس لمستشاري مكتب الرئيس للاستخبارات الخارجية - وهو الآن مسؤول مسؤولية مباشرة عن عدة مكاتب هامة، كمكتب العمليات التجارية الداخلية والخارجية، مكتب رقابة العمليات التجارية ومشتريات الأسلحة، مكتب التجارة الدولية.

حلقات البنتاغون:

هناك أكثر من ثلاثة ملايين عنصر إلى جانب مليون من المستخدمين المدنيين يعملون في المكاتب الثلاث التابعة للبنتاغون كما أن هناك تأثيراً عسكرياً متزايداً على أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وإنه ليس من المصادفة خلال الخمسة وثلاثين سنة الأخيرة أن يتولى منصب مدير الاستخبارات المركـزية، العميـد البحري روسكـو هيلينكوتر، ومساعد الأدميرال وليم دايودن، الأدميرال ستالنسفيلد ترنر، الجنرال ولتر

بيدل سميث، وكان من بين نواب المدير الجنرال أدوين دايت، الجنرال مارشال كارتر، الجنرال فيرنون والترز، الجنرال الجوي شارلي بير كايل، الجنرال البحري روبرت كشمان، الأدميرال روفس تايلر، والأدميرال بوبي راي اينمان ـ والآن وفي ظل إدارة ريغان فإن أكثر من نصف مكاتب الولايات الرئيسية هي مكاتب عسكرية تابعة مباشرة للبنتاغون ومن بينها.

**وكالة الأمن القومي NSA:**

تقوم هذه الوكالة بمهام التجسس الإليكتروني، كما تقوم بمراقبة كل التقارير المرسلة عبر شبكات الاتصال المختلفة إلى جانب التأكد من سلامة نظام الشيفرة الذي تستخدمه الإدارات الحكومية المختلفة، ولها عدة آلاف من مراكز الرقابة الثابتة منها والمتحركة على ظهر السفن والطائرات وفي جميع أنحاء العالم، وهناك عدد كبير من مراكز الرقابة هذه يطوق دول المنظومة الاشتراكية. مدير هذه الوكالة هو الجنرال الجوي لينكولن فورد. في خريف عام ١٩٨٢ نشرت الصحافة الأمريكية أن عدد موظفي هذه الوكالة يبلغ ١٢٠٫٠٠٠ ما بين عسكري ومدني، وتبلغ ميزانيتها السنوية حوالي ١٥ بليون دولار، وفي غرب أوروبا تتعاون هذه الوكالة مباشرة مع أجهزة استخبارات حلف الأطلسي المختلفة، حيث تقوم بالرقابة المباشرة على أجهزة الهاتف وتحليل البرقيات والاتصالات المتبادلة بين المراكز العسكرية المختلفة، كما تراقب نشاط القطع البحرية والغواصات والطائرات.. الخ؛ ويوجد في مراكز هذه الوكالة أخصائيين في برمجة العقول الإليكترونية يقومون على الفور بتحليل الشيفرات والتقارير ويرسلون على الفور بالمعلومات المتوفرة لديهم إلى رئاسة الوكالة في فورت ميد بولاية ميريلاند.

**مكتب الاستطلاع القومي NRO:**

يشرف هذا المكتب على النشاط التجسسي للأقمار الصناعية؟ هذا المكتب تابع لسلاح الطيران والمسؤول المباشر عنه هو روبرت هيرمان المساعد الخاص للوزير ـ ومما يستدعي الذكر هنا، أن هذا المكتب يقوم منذ عام ١٩٧٩ بتنفيذ ما يسمى برنامج بيرد، وهو البرنامج الذي يرمي إلى التجسس والاستطلاع من الفضاء الخارجي والموجه بشكل أساسي ضد الاتحاد السوفييتي. ينفذ هذا البرنامج بواسطة ثلاثة أقمار

صناعية تعمل بشكل متلازم، كما أنه من أهداف هذا البرنامج تزويد واشنطن بالصور الخاصة بمواقع وطاقات مراكز الصناعة العسكرية السوفيتية الأساسية ونوعية الأسلحة التي تنتجها ـ كما تجري المحاولات لتحديد كل المواقع الهامة العائدة للقوات المسلحة السوفيتية كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إقامة محطات التجسس الإليكترونية الثابتة حول الاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو خاصة بعد الضربة التي تلقتها بعد فقدانها قواعدها التجسسية في إيران.

تبلغ الميزانية السنوية لهذا المكتب حوالي ٢ بليون دولار، يتعاون مع أكاديمية علوم الطيران وإدارة الفضاء والقوى الجوية.

**وكالة استخبارات الدفاع DLA:**

يترأس هذه الوكالة الجنرال الجوي أيوجين تاي، يقوم بتنسيق النشاط التجسسي بين فروع القوات المسلحة الثلاث حيث إن للولايات المتحدة الأمريكية حوالي ١٥٠٠ قاعدة عسكرية منتشرة في ٣٢ بلداً، الأمر الذي يجعل من التجسس مهمة من مهام هذه القواعد ـ ولقد أقامت الولايات المتحدة أكثر من ٥٠ مركزاً وقاعدة تطوق بهما المنظومة الاشتراكية ـ تتلقى هذه الوكالة تقاريراً منتظمة من الملحقين العسكريين والبحرين في أكثر من ٩٠ سفارة أميركية.

**استخبارات الجيش AI:**

توفر المعلومات اللازمة عن مراكز العمليات مدى استعدادات العدو، قدراته العسكرية، تسليحه الخ. يترأس هذا القسم اللواء ادموند تومسون نائب رئيس هيئة الأركان.

**استخبارات السلاح الجوي AFI:**

يشرف عليها اللواء الجوي ج. ب. ماركس، أحد مساعدي رئيس هيئة إسكان القوى الجوية ـ تجمع المعلومات المتعلقة بأهداف القنابل والصواريخ الأمريكية ـ تتابع نشاطات البلدان الأخرى الجوي والفضائي ـ كما تقوم بالتجسس الإليكتروني بالطائرات أو المركبات الفضائية ـ تتلقى يومياً وإن اقتضت الضرورة كل ساعة المعلومات من طائرات الأواكس والتي تنشط بشكل خاص في أوروبا، شمال إفريقيا

والشرقين الأوسط والأقصى ومنطقة الكاريبي.

**مكتب استخبارات الأسطول ONI:**

يترأسه العميد البحري، سومر شابيرو، يجمع المعلومات عن مواقع نشاط الأسطول الأمريكي، كما يستقصي المعلومات عن نشاط الأساطيل المعادية وحاملات الطائرات ومواقعها ومستوى تسليحها.

مجلة «إلى الأمام» الناطقة بلسان
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة.

ملحــق رقــم (٤)

# قضية لافون

مرفق بمذكرة «سرية للغاية» إلى البريغادير جنرال تشستر ف. كليفتون مساعد الرئيس العسكري، من ألن و. دالس مدير الاستخبارات المركزية، بتاريخ ٨ شباط/فبراير ١٩٦١. وقد نزعت عنه صفة السرية في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨.

وكالة الاستخبارات المركزية
واشنطن ٢٥، دي. سي
مكتب المدير

مذكرة إلى: البريغادير جنرال تشستر ف. كليفتون، مساعد الرئيس العسكري.

تجد طيه مذكرة بشأن الأزمة الحكومية الحالية في إسرائيل، وموقف بن - غوريون، والقضية المسماة «قضية لافون» التي شعرت بأنها قد تهم الرئيس.

وأكون شاكراً إذا أعدتم إليّ هذا التقرير بعد أن يكون قد حقق أهدافه.

التوقيع: ألن و. دالس
المدير

مرفــق

٧ شباط/فبراير ١٩٦١

مذكــرة:

الموضوع: استقالة رئيس الوزراء بن - غوريون:

١ - إن استقالة بن - غوريون تمثل قمة ما وصلت إليه الخلافات القديمة داخل الحزب، وهي ذات طابع شخصي وأيديولوجي وصلت إلى ذروتها خلال شهري كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ وكانون الثاني/يناير ١٩٦١. والتوتر الناجم عن «قضية لافون»، التي وصفتها الصحافة الإسرائيلية الخاضعة للرقابة بأنها «حادث أمني» خطر يعود بالضرر على مصالح إسرائيل الحيوية، قد ازداد حدة عندما بلغ

النزاع أشده بسبب ما كشفته بصورة غير متوقعة الصحافة البريطانية والأميركية عن وجود مفاعل نووي ثان كبير يجري بناؤه بالقرب من بئر السبع، والانتقادات التي وجهها بن - غوريون إلى يهود الشتات الغربيين بسبب عدم رغبتهم في الهجرة إلى إسرائيل. لكن الموضوع الأساسي يتعلق بسياسة الحكومة في عدد من الميادين، وزعامة إسرائيل في المستقبل بعد موت رئيس الوزراء الحالي (الذي يبلغ عمره الآن ٧٤ عاماً) أو تقاعده، والطبيعة الأيديولوجية لدولة إسرائيل.

٢ - يجمع العديد من الإسرائيليين، من ذوي الاطلاع الواسع، على أن أقوى وأذكى زعيم وأكثرهم خبرة في إسرائيل، بعد بن - غوريون، هو بنحاس لافون الذي كان وزيراً سابقاً للدفاع في حكومة موشيه شاريت سنة ١٩٥٤، والذي يشغل حالياً منصب الأمين العام للهستدروت، وهي منظمة اتحاد العمال العظيمة الشأن في إسرائيل. ويتطلع لافون، وهو صهيوني قديم وأحد بناة الدولة وأحد أبرز الأعضاء في حزب بن - غوريون السياسي، ماباي، إلى منصب رئيس الوزراء خلفاً لبن - غوريون. وبصفته الناطق باسم الهستدروت، التي تم تأسيسها قبل إنشاء الدولة بستة وعشرين عاماً، فإنه كثيراً ما كان يعارض مناهج الحكومة السياسية والاقتصادية والعمالية. لكن جذور ما يسمى «قضية لافون» ترجع إلى سنة ١٩٥٤.

٣ - خلال الأشهر الثلاثة عشر من أواخر سنة ١٩٥٣ حتى سنة ١٩٥٤، حين انكفأ بن - غوريون إلى منعزله الصحراوي في سديه بوكر، شغل لافون منصب وزير الدفاع في وزارة يرئسها موشيه شاريت. وبرعاية دبلوماسية شاريت الهادئة والحاذقة تم أول اتصال من نوعه، وهو الاتصال الوحيد الذي أجرته إسرائيل مع مصر في تاريخه.

وكان شاريت يولي قناة الاتصال هذه أهمية كبرى، إذ كان يأمل بواسطتها بأن يفاوض من أجل سلام دائم بين العرب واليهود. ووعد شاريت بأن يستخدم طاقة الصهيونية العالمية بكاملها لمساعدة عبد الناصر على تحقيق طموحاته في أن يصبح زعيماً بلا منازع لعالم عربي موحد، في مقابل اتفاقية سلام. واستمع إليه عبد الناصر باهتمام. وكانت سياسة حكومة إسرائيل آنذاك هي الا تقوم بأي عمل

لزعزعة الوضع القائم، أو لاستعداء العرب بأي شكل من الأشكال.

٤ ـ على الرغم من التشديد على سياسة الوفاق هذه فقد قام البريغادير جنرال بنيامين جبلي ـ وهو ضابط محترف موهوب له مستقبل لامع في جيش الدفاع الإسرائيلي ورئيس قسم ج ـ ٢، وبينما كان يخدم تحت إمرة لافون وزير الدفاع، قام في أواسط سنة ١٩٥٤ بإرسال شبكة تجسس إلى مصر تستهدف بعض أغراض الاستخبارات المعينة وعدداً من مهمات العمل السياسي قيل إن إحداها هو تفجير مكتبتي وكالة المعلومات الأميركية في القاهرة والإسكندرية في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٤، بهدف إلحاق الضرر بالعلاقات الأميركية ـ المصرية(*). وكشفت أجهزة الأمن المصرية أمر الشبكة، وقبضت على ١٣ يهودياً قُدموا إلى المحاكمة. وعلى الرغم من جهود الولايات المتحدة ـ بطلب من الحكومة الإسرائيلية ـ لتخفيف الأحكام الصادرة، فقد تم إعدام اثنين منهم، وانتحر أحدهم في السجن، وحكم على عدد منهم بالسجن لفترات طويلة، وهرب البعض الآخر. وأصيب عبد الناصر بخيبة، إذ أصبح يعتقد أن الاتصالات بينه وبين شاريت كانت تهدف إلى خداعه، فأمر بإيقاف هذه الاتصالات كافة مما خلّف شعوراً بالمرارة لدى الجانبين. وبعد اكتشاف الشبكة الإسرائيلية، شن المصريون سلسلة من الغارات المسلحة على طول الحدود المصرية ـ الإسرائيلية، أدت لاحقاً إلى الغارة الانتقامية الإسرائيلية العنيفة على غزة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥. وعندما حاول السيد روبرت ب. أندرسن (وزير الخزانة لاحقاً) التوسط، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، أعاد الرئيس عبد الناصر إلى الذهن هذه الحوادث قائلاً: إن «ثقته بالإسرائيليين قد تزعزعت بصورة خطرة».

. وبسبب هذه التحقيقات التي لم تنشر قط، طلب السيد شاريت من لافون وجبلي الاستقالة من منصبيهما، على الرغم من أن تهمة سوء التصرف لم توجه إلى أي منهما، وذلك بسبب تقويضهما لمفاوضاته السلمية. وفي شباط/فبراير

---

(*) ملاحظة: جاء في الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الإرشاد القومي في مصر بعنوان «قصة الجاسوسية الصهيونية في مصر»، أن هذه الشبكة حاولت تدمير مكتبتي وكالة المعلومات الأميركية.

١٩٥٥، خرج بن - غوريون من عزلته، واحتل منصب لافون. وعيّن لافون، فيما بعد، أميناً عاماً للهستدروت سنة ١٩٥٦. لكن جبلي تابع مهنته العسكرية، فأعطي قيادة القطاع الشمالي في جيش الدفاع الإسرائيلي، وأصبح فيما بعد ملحقاً عسكرياً في لندن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، خلف بن - غوريون شاريت في رئاسة الوزراء، وعيّن شاريت وزيراً للخارجية.

٦ - وعزم لافون، الذي أدرك أن فرصة العودة إلى الميدان السياسي تبقى بعيدة المنال ما دامت سمعته مشوهة بسبب هذا الفشل، على تبرئة نفسه من المسؤولية بكاملها. لكن لافون لم يستطع الحصول على ما يلزم لذلك حتى سنة ١٩٦٠ حين اكتشف، خلال زيارة لأوروبا - فراغ في الأصل - المترجم -، أن الجنرال جبلي قد ارتكب جريمة الحنث باليمين. فعاد لافون إلى إسرائيل، وطلب إعادة فتح ملف القضية التي استمعت إليها لجنة وزارية من سبعة أعضاء في الحكومة كانت مقبولة لدى أطراف الائتلاف كافة، باستثناء حزب مابام. وبعد أن استمعت اللجنة إلى شهادات مفادها أن الأمر الصادر كان مزوراً، وأن الجنرال جبلي قد حنث بيمينه، أعلنت أن تحقيقاتها قد برأت لافون كلياً من المسؤولية كافة في ذاك «الخطأ الأمني» سنة ١٩٥٤. ونال القرار رضا لافون الذي قال إنه على استعداد لأن ينسى الحادث. غير أن القرار أثار غضب بن - غوريون الشديد، فأبلغ اللجنة بأن الإجراءات التي اتبعتها «غير صحيحة ومضللة» وأنها «تؤدي إلى الإجحاف وتجزئة الحقائق وإحباط العدالة». ومن ثم طالب بن - غوريون بتحقيق قضائي (اعترض لافون عليه) وهدد بالاستقالة. وندد بن - غوريون علناً بلافون، وقال عنه إنه كاذب وشخص عديم الأخلاق، وذلك بعد أن استند إلى أدلة جديدة مزعومة كشفها الجنرال دايان. وعند هذا المنعطف، تمزقت الوزارة ولجنة ماباي المركزية. وهددت غولدا مائير، وزيرة الخارجية، التي عرف عنها عداؤها لدايان وبيريس ومناصرتها للافون، بالاستقالة من الحكومة إذا استمر بن - غوريون في ملاحقة القضية. وقيل إنها كانت تشعر بأن الصراع يضر بالبلد وبحزب ماباي، وبأن استمراره لا يفيد إطلاقاً.

٧ - إن بن - غوريون مزيج فريد من رجل الدولة - النبي، والسياسي القوي المراس الذي يحب بقوة ويكره بقوة. وقد حاول، من حين إلى آخر، تدمير خصومه

السياسيين، لا بل ذكراهم أيضاً. ووجد في لافون خصماً صعب المراس على ما يبدو. واستناداً إلى أحد المقربين من بن ـ غوريون، فقد أذاه لافون أكثر من أي أذى لحق به سابقاً، لأنه شوّه سمعة بن ـ غوريون التاريخية. وبعد أن تابع هجومه حتى النهاية، لم يترك لنفسه أي خيار سوى الاستقالة.

٨ ـ بالإضافة إلى شعور العداء بين الخصمين، فهناك أيضاً صراع أيديولوجي تعاظمت حدته بسبب التغيير الجاري في طبيعة إسرائيل السياسية والاقتصادية. ومنذ إنشاء الدولة سنة ١٩٤٨، أثّر نفوذ يهود أميركا، وهباتهم الطائلة، والهبات والقروض الكبيرة من حكومة الولايات المتحدة، في تفكير زعماء الحكومة تأثيراً عميقاً. ولاستبدال الصدقات باستثمارات متينة، عمد بن ـ غوريون والعديد من زعماء حزب ماباي إلى تقديم تنازلات إلى اليهود الغربيين، وخصوصاً الأميركيين، وذلك على حساب بعض مبادئهم الأساسية. ومن خلال إيجاد بيئة مقبولة أكثر سياسياً واقتصادياً كان يُؤمّل بأن يقتنع يهود أميركا بالهجرة إلى إسرائيل، وهو مبدأ أساسي في الأيديولوجية الصهيونية وحيوي بالنسبة إلى أمن الدولة. وقد أثارت هذه التطورات خشية العقائديين، وخصوصاً لافون، الذين أسفوا على انحسار روح الريادة لدى الإسرائيليين، وعلى الفساد اللاحق بالمبادىء الاشتراكية. وفي تصريح صحافي حديث قال لافون: «السؤال هو عما إذا كان في استطاعة الذين هم أكبر سناً. . . أن يدربوا جيلاً من الرجال والنساء، من ذوي المهارة التقنية والتدريب العلمي، ويبقى في الوقت ذاته أميناً للقوى الروحية التي كوّنت كياننا الحالي، وجعلت من إسرائيل ما هي عليه اليوم. إنه صراع. . . خطوة فخطوة ضد القوى المهيمنة. لكن يجب أن يستمر الصراع مهما بلغت قوة هذه المصالح المهيمنة».

٩ ـ إن بن ـ غوريون مصاب بهاجس أمن الدولة ونجاح الحركة الصهيونية النهائي، وهو على استعداد لبذل كل ما يستطيع من أجل بلوغ هذين الهدفين. ولربما استطعنا أن نسميه أيديولوجياً عملياً لأنه يؤمن بأن الهجرة المتعاظمة من يهود الشتات هي وحدها القادرة على إعادة بناء صهيون وضمان أمن الدولة. لكن، على كل مهاجر أن يجد عملاً يتماشى مع تطور الدولة. لذا، فقد ركّز كل التركيز

على العلوم والتكنولوجيا، وهما ميدانان يتطلبان الحد الأدنى من الموارد الطبيعية، ولكن يتطلبان أيضاً قسماً كبيراً من الطاقة العقلية المتوفرة بين اليهود. من هذا المنظور، وبسبب إدراك بن ـ غوريون أن على سكان إسرائيل أن ينتظروا عدة سنوات قبل أن يبلغوا العدد الكافي للاستراحة، فقد عمد ـ خفية عن أعضاء حكومته ـ إلى إصدار الأمر فيَ وقت ما من سنة ١٩٥٦ ببدء بناء مفاعل ثان ينتج البولوتونيوم مما يسمح، إذا دعت الضرورة، بإنتاج قنبلة ذرية. وقد أبلغ شلة صغيرة جداً من المقربين إليه بهذا القرار. وقد حوفظ على السرية بنجاح، على الأقل فيما يختص بالعالم الخارجي، حتى أواسط الستينات. وعندما كشفت الصحافة البريطانية والأميركية هذا المشروع في آخر الأمر، أصيبت حكومة إسرائيل وشعبها بصدمة نتيجة ردة الفعل الأميركية العنيفة. وفي الوقت ذاته تقريباً، وعندما بلغت «قضية لافون» الذروة، ندد بن ـ غوريون علناً بيهود الشتات، وذلك خلال المؤتمر الصهيوني العالمي الخامس والعشرين في القدس، بسبب عدم هجرتهم إلى إسرائيل. وأدى استشهاده بالتوراة، ومفاده أن اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل ليس لهم رب، إلى اعتراضات واسعة النطاق من يهود أميركا، وهز أركان المنظمات الصهيونية ـ الأميركية.

١٠ ـ وعلى الرغم من فقدان الأدلة المساندة، فلعل هذه السلسلة من الصدمات الكهربائية التي أصابت صهيون في العصب قد أضعفت بصورة خطرة ثقة أعضاء الحكومة وزعماء حزب ماباي بقيادة بن ـ غوريون في المستقبل. وفي العلن جهروا بولائهم له وحثوه على عدم الاستقالة، لكن آراءهم الخاصة أثرت ـ على الأغلب ـ في قراره النهائي. وخليفة بن ـ غوريون الأكثر احتمالاً كما يعتقد حتى الآن هو ليفي أشكول، وزير المالية، الذي برهن عن مهارة وزعامة في الشتات وفي إسرائيل نفسها، وخصوصاً خلال «قضية لافون». وهناك احتمال آخر، هو استدعاء شاريت من جديد إلى الحكم، لكن يجب ألا نستثني تماماً احتمال كون بن ـ غوريون الشخص الوحيد القادر على تأليف حكومة ائتلاف جديدة كما فعل مراراً في الماضي(*).

---

(*) ستيفن غرين ـ الانحياز: علاقات أميركا السرية بإسرائيل ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وشركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة. نيقوسيا ـ قبرص. الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص ٢٨٣ ـ ٢٨٧.

رسالة «محدودة الانتشار» للسلك الخارجي رقم ١٩٤، من سفارة الولايات المتحدة في القاهرة إلى وزارة الخارجية، واشنطن، بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٥٤.

كما ورد في التقارير السابقة، اكتشفت ثلاث قنابل حارقة في مكتبة وكالة المعلومات الأميركية في القاهرة، صباح ١٥ تموز/يوليو ١٩٥٤. وقد سلّمت إلى الشرطة المصرية التي بدأت فوراً بإجراء تحقيق في الحادث. ويوم الثلاثاء في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٤، صدر البيان التالي في الصحف القاهرية:

في ٣ تموز/يوليو الجاري، اندلعت حرائق في علبتين للبريد في مكتب البريد الرئيسي في الإسكندرية، واكتشف طرد أسطواني الشكل يحتوي على مواد حارقة في علبة بريدية بالقرب منهما.

وليل ١٤ تموز/يوليو الجاري، اندلعت النار في المكتبة الأميركية في الإسكندرية. وفي الوقت ذاته شاهد ضابط شرطة ألسنة اللهب تتصاعد من مكتبة السفارة الأميركية في القاهرة.

وبعد إخماد النار، بدىء تحقيق، وعثر على ثلاث علب زجاجية تحتوي على مواد قابلة للاشتعال، كما اكتشف أن النار تسببت بها مواد تشبه المواد المستخدمة في محاولة الاعتداء على مكتب البريد.

وقد أجرت شرطة المباحث الجنائية تحقيقات موسعة لمعرفة مرتكبي هذه الجرائم، كما شددت الشرطة الحماية على هذه المباني.

وليل ٢٣ تموز/يوليو الجاري، كان شرطي يقوم بنوبته قرب سينما ريو في الإسكندرية، فقبض على شخص داخل السينما اشتعلت النار في ثيابه. وقام ضابط شرطة بتفتيش الرجل فوجد في أحد جيوب سرواله علبة زجاجية تحتوي على بقايا مواد قابلة للاشتعال من النوع نفسه الذي وجد في مكان الحرائق السابقة.

واكتشف أن الرجل إسرائيلي بلا جنسية، اسمه فيليب هرمان ناتانسون. ولدى تفتيش منزله، عثر في إحدى غرفه على كميات كبيرة من مواد كيماوية

مختلفة تستخدم في صنع المواد المشتعلة.

وفي الليل ذاته، عثرت الشرطة على علب زجاجية في كل من سينما راديو وسينما ريفولي في القاهرة، تحتوي على مواد قابلة للاشتعال تشبه المواد التي وجدت في الإسكندرية. ولم تكن المادة في هذه العلب قد اشتعلت بعد.

وكشفت التحقيقات أن للمتهم شريكين إسرائيليين، هما فيكتور ليفي وروبرت نسيم داسا، وكلاهما من سكان الإسكندرية. وقبض على الأول، كما باشرت النيابة العامة تحقيقات جديدة. واعترف الموقوفان بأنهما ارتكبا الجرائم السابقة كلها. ولاحقت الشرطة المتهم الثالث إلى أن ألقت القبض عليه في الإسكندرية لدى عودته من القاهرة بعد ارتكابه عدداً من الجرائم هناك.

إن المتهمين كافة معروفون بنشاطهم الصهيوني، وتملك الشرطة الجنائية في مكاتبها سجلات بذلك.

ويوم الإثنين، ٢ آب/أغسطس، طلب الميجر جنرال عبد العزيز صفوت، قائد شرطة القاهرة، من ضابط الأمن الإقليمي، و. انجي سميث (الثالث)، الحضور إلى مكتبه للبحث في الاعتقالات التي قامت بها الشرطة المصرية في هذه القضية، وقال الجنرال صفوت أنه يشعر بأننا يجب أن نحصل على القصة التالية لأن إعداد تقرير مفصل قد يستغرق بعض الوقت. أما القصة التي رواها الجنرال صفوت عن هذه الاعتقالات، فهي على النحو التالي:

ليل ٢٣ تموز/يوليو، قبضت الشرطة على شخص يدعى فيليب هرمان ناتانسون في سينما ريو بالإسكندرية. وقد لفت ناتانسون انتباه الضابط الذي اعتقله لأن ثيابه اشتعلت عند مدخل السينما. وقد نقل ناتانسون إلى المستشفى، وبعد تفتيشه عثر معه على جهازين للاحتراق من النوع الذي استخدم في حرائق وكالة المعلومات الأميركية. وداهمت الشرطة فوراً منزل ناتانسون، فقال لهم أبوه أن لابنه شريكاً يدعى فيكتور ليفي. واعتُقل ليفي، ووُجدت كميات كبيرة من مواد كيماوية قابلة للاشتعال في غرفته.

وقال كل من ناتانسون وليفي أن لهما شريكاً ثالثاً يدعى روبرت نسيم

داسا. وصباح ٢٤ تموز/يوليو، اندلعت النار في حقيبة كانت متروكة في محطة سكك حديد القاهرة. وقد جرى تفتيش دقيق لدور السينما في القاهرة كافة لأن ناتانسون وليفي أفادا بأنه كان يفترض أن يحرق داسا سينما راديو وسينما مترو ليل ٢٣ تموز/يوليو. واكتشف ضابط شرطة جهازاً حارقاً في سينما راديو نقله إلى كشك التذاكر. لكن بينما كان يضعه في شباك التذاكر، اندلعت النار في الجهاز. واكتشف جهاز آخر في سينما ريفولي، لكن هذا الأخير تم تعطيله قبل أن يشتعل. وألقي القبض على داسا في وقت لاحق من ذلك النهار، لدى عودته إلى الإسكندرية بالباص من القاهرة. واعترف الثلاثة بأنهم وضعوا هذه الأجهزة الحارقة. وقالوا إن أربعة أجهزة احتراق وضعت في وكالة المعلومات الأميركية في القاهرة، وواحد في وكالة المعلومات الأميركية في الإسكندرية. وقال الجنرال صفوت إن ما ورد في الصحف من أن هؤلاء من الصهيونيين المعروفين غير صحيح. فالثلاثة هم من الرعايا المصريين. وليس لداسا أو ليفي سجل لدى الشرطة. لكن لناتانسون سجل في الشرطة كشيوعي سابق. وسأل السيد سميث الجنرال عن أخبار الصحف فكان جوابه الوحيد: «هذه كلها غير صحيحة».

من المفترض أن ليفي كيماوي، ويعمل في شركة كيماوية في الإسكندرية. واستناداً إلى الجنرال، زعم ناتانسون وليفي أنهما تعلما صنع الأجهزة الحارقة في باريس بفرنسا قبل ذلك بسبعة أشهر تقريباً. وقالا إنهما نقلا الوصفة من كتاب. وقد اكتشفت الشرطة المصرية هذه الوصفة لدى مداهمة غرفة ليفي. وفي وقت لاحق من هذا الحديث، أصبح الجنرال صفوت قلقاً بسبب بعض المعلومات التي أفشاها، وطلب أن تبقى المعلومات سراً دفيناً لأنه أدرك ـ على ما يبدو ـ أنه باح بمعلومات تناقض البيانات الرسمية.

ووعد الجنرال صفوت بتزويد مركز الأمن الإقليمي في هذه السفارة بتقرير مفصل حالما ينجز التحقيق في الإسكندرية(*). التوقيع: جفرسون كافري

---

(*) ستيفن غرين ـ الانحياز: علاقات أميركا السرّية بإسرائيلَ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وشركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة. نيقوسيا ـ قبرص. الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص ٣٠٧ ـ ٣٠٩.

# مراجع الكتاب

## الكتب العربية والأجنبية


١ ـ د. عبد المنعم فوزي ـ مذكرات في المجتمع العربي ـ بيروت. دار النهضة العربية. ١٩٧٠.

٢ ـ قسطنطين خمّار ـ الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية ـ بيروت. المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الثانية ١٩٦٦.

٣ ـ د. آلن تايلر ـ تاريخ الحركة الصهيونية ـ ترجمة بسام أبو غزالة. بيروت دار الطليعة ١٩٦٦.

٤ ـ د. عبد الوهاب كيالي ـ تاريخ فلسطين الحديث ـ بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الثانية ١٩٧٣.

٥ ـ د. فايز صايغ ـ الاستعمار الصهيوني في فلسطين ـ ترجمة د. عبد الوهاب كيالي. بيروت. مركز الأبحاث الفلسطيني ١٩٦٥.

٦ ـ صبري جريس ـ تاريخ الصهيونية ١٨٦٢ ـ ١٩١٧. الجزء الأول. بيروت. مركز الأبحاث الفلسطيني ١٩٧٧.

٧ ـ غوردون ـ المهمات التي تنتظرنا ـ النصوص الأساسية ـ لا ناشر، لا تاريخ نشر.

٨ ـ الفكر الصهيوني المعاصر. بيروت. مركز الأبحاث الفلسطيني ١٩٦٨.

٩ ـ عدنان عبد الرحيم ـ الأيديولوجيا الصهيونية بين التزييف النظري والواقع الاستعماري ـ بيروت. دار القدس ١٩٧٨.

١٠ ـ مذكرات تيودور هرتسل الكاملة. الجزء الثاني. نيويورك ١٩٦٠.

١١ ـ إسرائيل كوهين ـ «تاريخ الصهيونية المختصر» ـ لندن ١٩٥١ (بالإنكليزية).

١٢ ـ يوري ايفانوف ـ احذروا الصهيونية ـ منشورات وكالة أنباء نوفوستي. بيروت ١٩٦٩.

١٣ ـ غسان كنفاني ـ في الأدب الصهيوني ـ بيروت. مركز الأبحاث الفلسطيني. الطبعة الثانية ١٩٧٨.

١٤ ـ محمد جميل بيهم ـ فلسفة التاريخ العثماني، أسباب انحطاط الامبراطورية العثمانية وزوالها ـ الكتاب الثاني ـ بيروت. المطبعة التجارية ١٩٥٤.

١٥ ـ زين نور الدين زين ـ الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ـ بيروت. دار النهار للنشر. الطبعة الثانية ١٩٧٧.

١٦ ـ عجاج نويهض ـ بروتوكولات حكماء صهيون ـ الجزء الأول. منشورات مطبعة فلسطين المحتلة. بيروت ١٩٨٠.
١٧ ـ د. حسان علي حلّاق ـ موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩. بيروت. الدار الجامعية. الطبعة الثانية ١٩٨٠.
١٨ ـ عوني عبد المحسن فرسخ ـ الظروف الإقليمية في الوطن العربي ـ بيروت. الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين. عام ١٩٧٤.
١٩ ـ د. زاهية قدورة ـ تاريخ العرب الحديث ـ بيروت. دار النهضة العربية ١٩٧٥.
٢٠ ـ أوسكار رابينوفيتش ـ خمسون عاماً مع الصهيونية ـ لندن ١٩٥٠.
٢١ ـ هايمان لومر ـ الصهيونية ودورها في السياسة العالمية ـ ترجمة محمد مستجير مصطفى. القاهرة ١٩٧٤.
٢٢ ـ محمود عباس (أبو مازن) ـ الصهيونية: بداية ونهاية ـ بيروت. الإعلام الفلسطيني الموحد. بلا تاريخ.
٢٣ ـ عبد الله النجار ـ أسرار المؤامرة الصهيونية ـ بلا ناشر وبلا تاريخ نشر.
٢٤ ـ فلاديمير لوتسكي ـ تاريخ الأقطار العربية الحديث ـ الطبعة السابعة دار الفارابي ـ بيروت ١٩٨٠.
٢٥ ـ أبو خلدون ساطع الحصري ـ يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث ـ دار الاتحاد. بيروت. دون تاريخ.
٢٦ ـ أنتوني ناتنغ ولويل توماس ـ لورنس لغز الجزيرة العربية ـ منشورات مؤسسة المعارف. بيروت ١٩٨٢.
٢٧ ـ وجيه كوثراني ـ الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ـ معهد الإنماء العربي. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٦.
٢٨ ـ إميل خوري وعادل إسماعيل ـ السياسة الدولية في الشرق العربي ـ الجزء الرابع. بيروت ١٩٦٤. والجزء الثالث ١٩٦٣.
٢٩ ـ عودة بطرس عودة ـ القضية الفلسطينية في الواقع العربي ـ القاهرة ١٩٧٠.
٣٠ ـ أندره موروا ـ بريطانيا في عهد الملكة فكتوريا ـ سيرة دزرائيلي ـ ترجمة متري نعمان. بيروت ١٩٦٩.
٣١ ـ أكرم زعيتر ـ القضية الفلسطينية ـ القاهرة ١٩٥٥.
٣٢ ـ زهدي الفاتح ـ لورنس العرب على خطى هرتسل ـ دار النفائس بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧١.

٣٣ ـ دايفيد كان ـ حرب الاستخبارات ـ ترجمة عبد اللطيف أفيوني. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٨٢.
٣٤ ـ دينيس ايزنبرغ وآخرون ـ الموساد جهاز المخابرات الإسرائيلية السري ـ منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٨١.
٣٥ ـ فيليب نايتلي وكولين سمبسون ـ تقارير لورنس السرية ـ منشورات نلسون. لندن ١٩٦٩.
٣٦ ـ الحكم دروزه ـ ملف القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ بيروت ١٩٧٣.
٣٧ ـ نزار عمار ـ الاستخبارات الإسرائيلية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٦.
٣٨ ـ علي ملكي ـ الجاسوسية الصهيونية في البلاد العربية ـ منشورات صوت الشوف. دون تاريخ.
٣٩ ـ زفي الدوبي وجيرولد بالينغر ـ الجاسوسية الإسرائيلية وحرب الأيام الستة ـ تعريب غسان النوفلي. بيروت ١٩٧٢.
٤٠ ـ عمر أبو النصر ـ إيلي كوهين جاسوس إسرائيل في دمشق. بيروت ١٩٦٨.
٤١ ـ مازن البندك ـ أطلس الصراع العربي الصهيوني حتى بداية ١٩٧٨ ـ دار القدس ـ بيروت ١٩٧٨.
٤٢ ـ رياض الأشقر ـ قيادة الجيش الإسرائيلي ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت ١٩٨١.
٤٣ ـ يهوشفاط حراكابي ـ الاستراتيجيات العربية وردود الفعل الإسرائيلية ـ ترجمة أحمد الشهابي. منشورات مكتب الدراسات الفلسطينية في حركة «فتح». بيروت ١٩٧٧.
٤٤ ـ أحمد هاني ـ الجاسوسية بين الوقاية والعلاج ـ الشركة المتحدة للنشر والتوزيع. القاهرة ١٩٧٤.
٤٥ ـ صلاح نصر. الحرب الخفية ـ فلسفة الجاسوسية ـ منشورات مؤسسة الوطن العربي للنشر والتوزيع. بيروت ١٩٨٠.
٤٦ ـ صلاح نصر ـ عملاء الخيانة وحديث الإفك ـ منشورات مؤسسة الوطن العربي للنشر والتوزيع. بيروت. دون تاريخ.
٤٧ ـ سعيد الجزائري ـ المخابرات والعالم ـ دون ذكر لدار النشر وسنة النشر.
٤٨ ـ دانيال جيميسيل ـ المخابرات الإسرائيلية وصيد الجواسيس ـ منشورات فلسطين المحتلة. بيروت. لا تاريخ.

٤٩ ـ زاهر الخطيب ـ الفهم الثوري للنضال البرلماني ـ بيروت. دار الشرارة ١٩٨٢.
٥٠ ـ غانم إبراهيم الحكيم ـ مصادر التسلّح الصهيوني ـ الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري. ١٩٧٣.
٥١ ـ عبد الوهاب كيالي وكامل زهيري ـ الموسوعة السياسية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الأولى آذار ١٩٧٤.
٥٢ ـ فيكتور مارشيتي وجون ماركس ـ الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب C.I.A. ـ الدار المتحدة للتوزيع. بيروت ١٩٨١.
٥٣ ـ ديل تاهيتنن ـ ميزان التسلح العربي الإسرائيلي منذ حرب أوكتوبر ١٩٧٣ ـ ترجمة نقولا صيقلي ـ دار القدس. بيروت ١٩٧٤.
٥٤ ـ أمين هويدي ـ في السياسة والأمن ـ معهد الإنماء العربي. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٢.
٥٥ ـ سايروس فانس (وزير الخارجية الأميركي الأسبق) ـ خيارات صعبة ـ المركز العربي للمعلومات. بيروت. الطبعة الأولى. تموز ١٩٨٣.
٥٦ ـ تقرير لجنة كاهان حول مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا. منشورات المركز العربي للمعلومات (توزيع دار إقرأ). بيروت. الطبعة الأولى شباط ١٩٨٣.
٥٧ ـ معين أحمد محمود ـ صناعة الأسلحة في إسرائيل. دار المسيرة بيروت ١٩٧٧.
٥٨ ـ ستيفن غرين ـ الانحياز: علاقات أميركا السرّية بإسرائيل ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة. نيقوسيا ـ قبرص. الطبعة الأولى ١٩٨٥.
٥٩ ـ RICHARD Deacon - The Israeli Secret Service - London, Hamish Mamilton 1977. ـ ريشار ديكون، المخابرات السرية الإسرائيلية، لندن، هامش هاملتون ١٩٧٧.
٦٠ ـ Maxime Rodinson (Orientaliste français) - Islam et Capitalisme - Paris 1966. مكسيم رودنسون ـ (مستشرق فرنسي) ـ الإسلام والرأسمالية باريس ١٩٦٦.
٦١ ـ SIPRI YEAR Book, 1982.
٦٢ ـ ولفغانج لوتز Wolfgang Lotz - The Campagne SPY - London Valentine Mitchelle, 1972.
٦٣ ـ Stephen Green - Taking Sides: America's Secret Relations With a militant Israel - New York 1984.

٦٤ - Jean Marcillac, Louis Garros - Les grands espions de la seconde guerre mondiale - (ouvrage publié sous la direction d'Albert Demazière). Editions RYB. Genève 1978.

جان مارسياك، لويس غرّوس.
- كبار جواسيس الحرب العالمية الثانية - بإشراف ألبير دو مازيير. منشورات ريب. جنيف ١٩٧٨.

## الصحف والدوريات العربية والأجنبية

١ - مجلة «القدس». بيروت. العدد ٢٥. شهر ك ١ ١٩٨١.
٢ - مجلة «شؤون فلسطينية» العدد ١٠٨. تشرين ثاني ١٩٨٠. والعدد ١١٥. شهر حزيران ١٩٨١. وعدد ١٣٦ - ١٣٧ والعدد ١٣٨. والعدد ٣٠. شهر شباط ١٩٧٤.
٣ - مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي» الصادرة عن معهد الإنماء العربي في بيروت، العدد الخامس. تشرين أول ١٩٨٢. والعدد الرابع. نيسان ١٩٨٢.
٤ - مجلة «الموقف العربي». العدد ١٢٥ و١٢٧ و١٣٢ سنة ١٩٨٣.
٥ - مجلة «الشراع» البيروتية. عدد ٥٩. تاريخ ٢ أيار ١٩٨٣. وعدد ٥٨ تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٨٣.
٦ - مجلة «تاريخ العرب والعالم». العدد ٥٤. نيسان ١٩٨٣.
٧ - مجلة «الحوادث». عدد ١٣٨٢. الجمعة ٢٩ نيسان ١٩٨٣. وعدد ١٣٨٩. الجمعة ١٧ حزيران ١٩٨٣. وعدد ١٣٨٦. الجمعة ٢٧ أيار ١٩٨٣. وعدد ١٣٨٤. الجمعة ١٣ أيار ١٩٨٣.
٨ - مجلة «استراتيجيا» البيروتية. عدد ١٦. أيار ١٩٨٣. وعدد ١٣. شهر شباط ١٩٨٣. والعدد ١٧. شهر حزيران ١٩٨٣.
٩ - «المجلة العسكرية» تصدر عن الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري. العددان الأول والثاني بشهري آب وأيلول ١٩٧٣.
١٠ - «المجلة العسكرية» تصدرها مديرية التدريب العسكري في وزارة الدفاع العراقية. بغداد. العدد الثالث. السنة ٥١. تموز ١٩٧٤.
١١ - مجلة «المعركة» المجلة العسكرية للثورة الفلسطينية. العدد الأول. السنة الأولى. بيروت ١٩٨١.

١٢ ـ مجلة «الوطن العربي» الباريسية عدد ٣٢٤. من ٢٩ نيسان إلى ٥ أيار ١٩٨٣.
١٣ ـ مجلة «الكفاح العربي» البيروتية. العدد ٢٤٩. الاثنين ١٨ ـ ٢٤ نيسان ١٩٨٣.
١٤ ـ «الأنباء» (ناطقة بلسان الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان) العدد ١٤٦٧. الاثنين ٣٠ أيار ١٩٨٣. والعدد ١٤٦٦. تاريخ ٢٣ أيار ١٩٨٣.
١٥ ـ مجلة «In These Times» تاريخ ١٩٨٢/٩/١٤.
١٦ ـ «نيويورك تايمز» تاريخ شهر تشرين الثاني ١٩٨١ و١٩٨٢/٩/٢٣.
١٧ ـ وكالة الأنباء اليهودية (.J.T.A) بتاريخ ١٩٨١/٢/٤.
١٨ ـ «جيروزاليم بوست» بتاريخ ١٩٨٢/٩/١٧.
١٩ ـ «الأفكار» البيروتية. عدد ٥٠ تاريخ ٦ حزيران ١٩٨٣.
٢٠ ـ «السفير» البيروتية أعداد ٣٢١٤ و٣٢٣٧ و٣٢٣٢ و٣٢٥٩ و٣٢٢١ و٣٢١٦ و٣٢٢٦ و ٣٢٥٦ من عام ١٩٨٣.
٢١ ـ «هآرتس» الإسرائيلية بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٥.
٢٢ ـ «النهار» البيروتية. العدد ١٥٠٦١. الاثنين ١٣ أيلول ١٩٨٢.
٢٣ ـ «صوت الشغيلة» البيروتية بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٤.
٢٤ ـ نشرة «أنتركونتيننتال برس» بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٠.
٢٥ ـ جريدة «الفجر» بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٨٢.
٢٦ ـ جريدة «الأحرار» البيروتية بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٢.
٢٧ ـ مجلة «بيروت المساء» ٢٣ نيسان ١٩٨٣.
٢٨ ـ مجلة «شؤون عسكرية» تصدر عن الإدارة العامة للشؤون العسكرية في جامعة الدول العربية. العدد الأول حزيران ١٩٨٢.
٢٩ ـ مجلة «إلى الأمام» الناطقة بلسان «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة».
٣٠ ـ «شيكاغو تريبيون» بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٤.
٣١ ـ «ميامي هيرالد» بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٣.
٣٢ ـ نشرة وزارة الخارجية الأميركية. حزيران ١٩٨١.

# الفهرس

## الفصل الأول



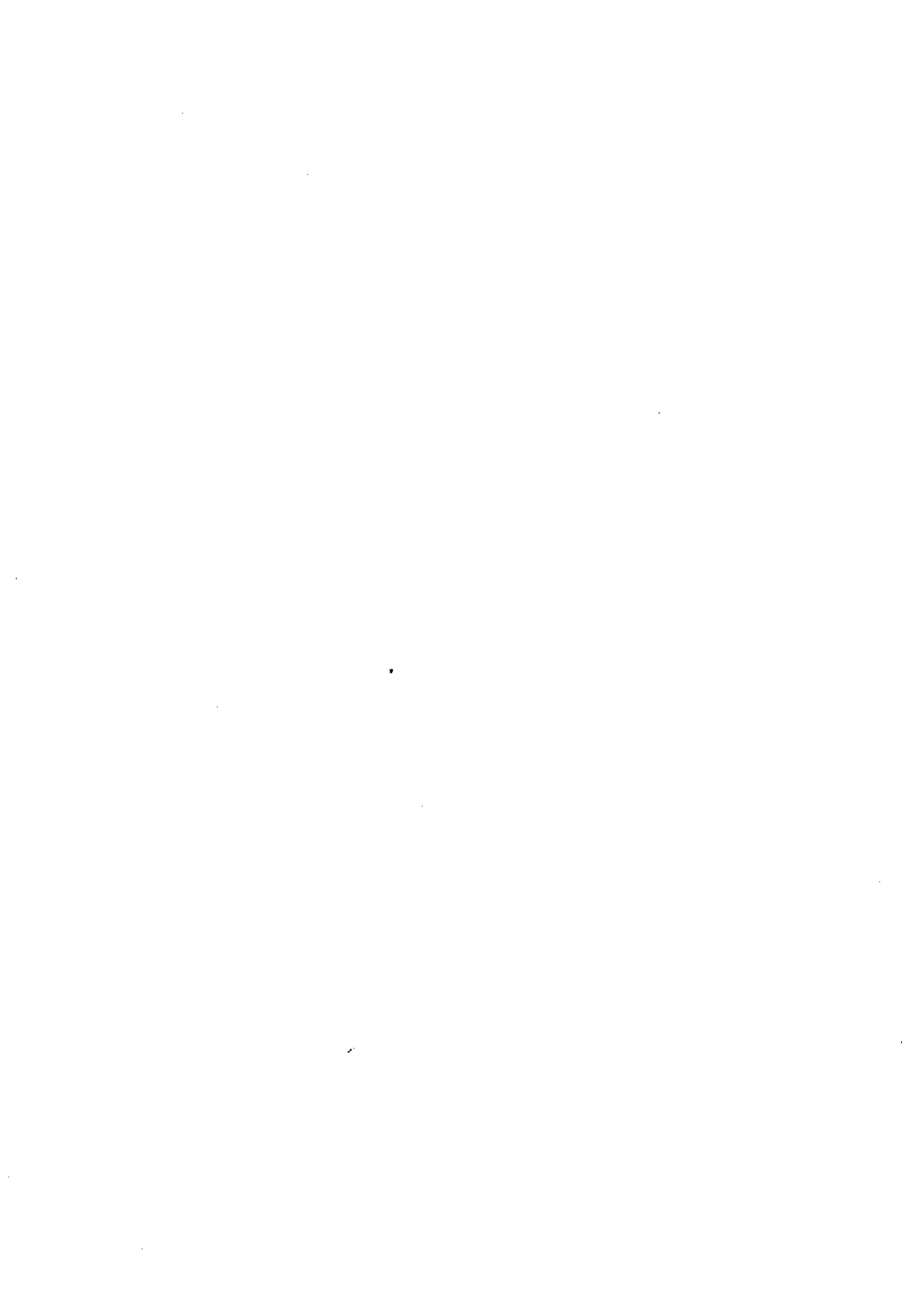
## الفصل الثاني

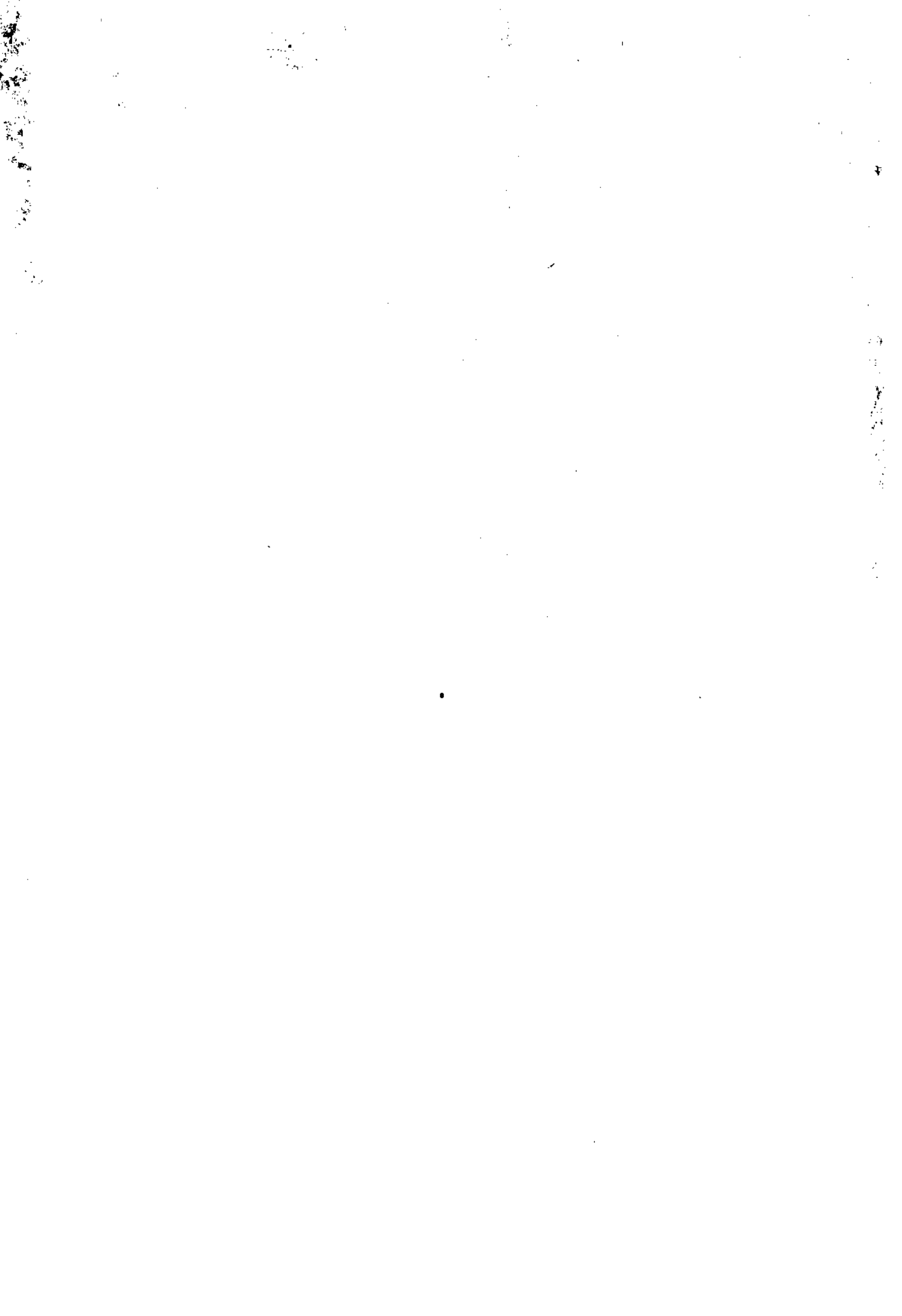
## الفصل الثالث

## الفصل الرابع

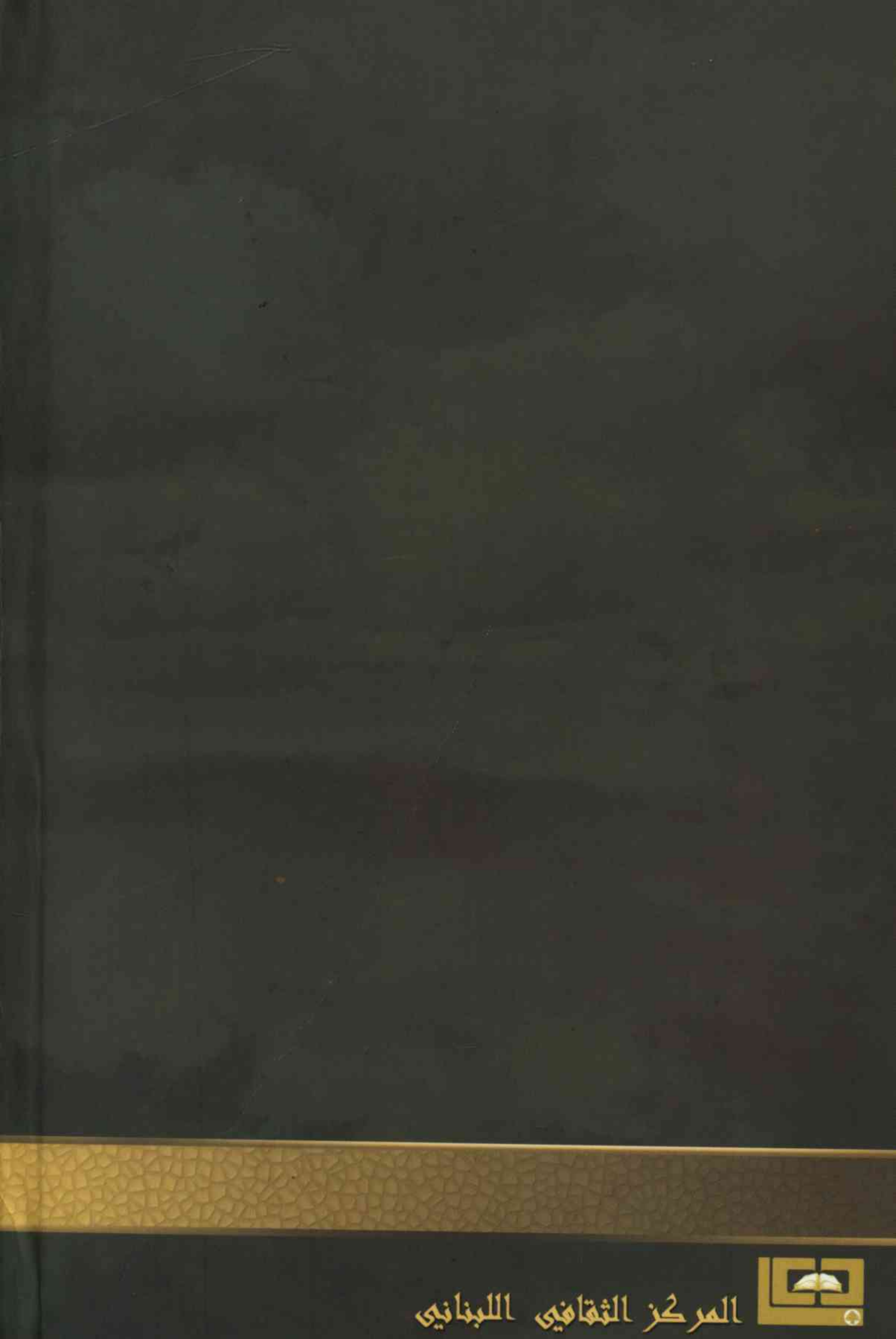


## الملاحق








المركز الثقافي اللبناني